دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الإستراتيجية والمسكرية

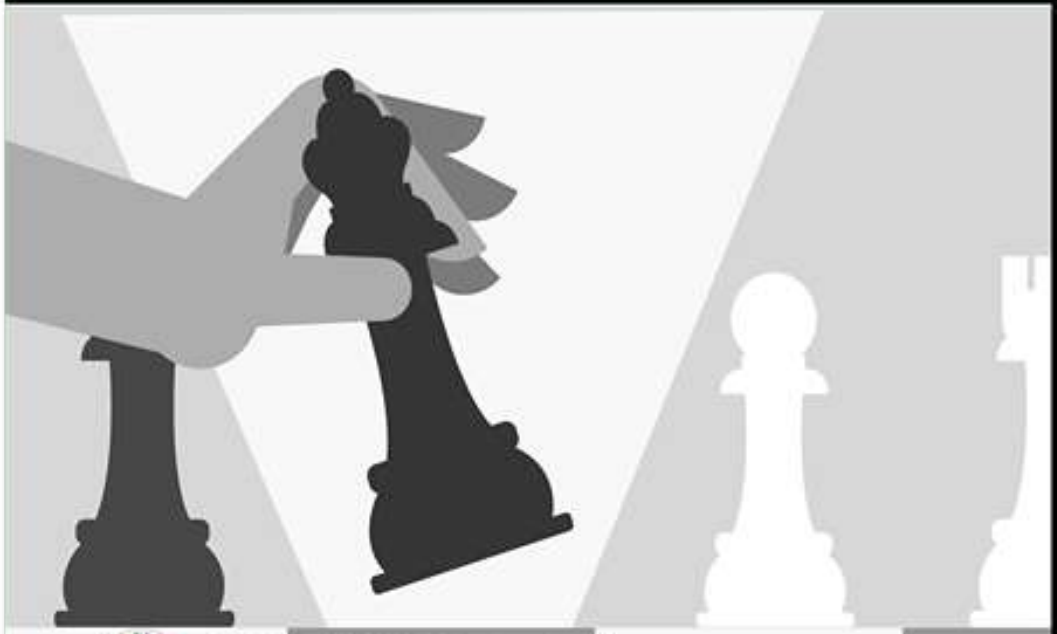

رقم التسجيل: VR.3373.6325.B

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies

International scientific periodical journal

مجلة دورية علمية دولية محكمة .. تصدر عن المركز الديمقراطي العربي .. للدراسات الإستراتيجية والعسكرية

JSMS

Germany: Berlin 10315
Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/
المجلد 7/ العدد 26 (مارس 2025)
Vol: 7 / N°: 26 (March 2025)
مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

دورية علمية دولية محكمة

Journal Of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal

INTERNATIONAL STANDARD SERIAL NUMBER	International Standard Serial Number
zenodo	https://zenodo.org/
Crossref	https://www.crossref.org/
Google Scholar	https://scholar.google.com/
OpenAIRE	OpenAIRE
ZEITSCHRIFTEN DATENBANK	الفهرس الألماني الموحد للدوريات ZDB
DEUTSCHE NATIONAL BIBLIOTHEK KATALOG	المكتبة الوطنية الألمانيةDNB|
WorldCat	الفهرس العالميWorldCat
DEUTSCHE DIGITALE BIBLIOTHEK Kultur und Wissen online	المكتبة الألمانية الرقميةDDB
الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة	عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة https://arabicjournal.org/

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

مجلة
الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal
Of Strategic and Military Studies

An International Peer-Reviewed Journal دورية علمية دولية محكمة

A member of the International Association of Peer-Reviewed Scientific Journals عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية مجلة دولية محكمة متعددة اللغات (العربية، الفرنسية، الإنجليزية، الألمانية، الإسبانية) تصدر عن المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين.

تعنى المجلة في مجال البحوث المتعلقة بموضوعات الدراسات الاستراتيجية والعسكرية والأمنية والجيوسياسية، وفي مجال العلاقات الدولية، وقضايا التخطيط الاستراتيجي للتنمية، وإعداد وتهيئة المجال والحكامة الترابية، والمواضيع المتعلقة بوضع السياسات والبرامج وتقييمها، إنْ في المجال الاقتصادي والمالي أو في المجال الاجتماعي، سواء كانت هذه القضايا ذات بعد وطني، إقليمي أو دولي؛ إضافة إلى البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تصدر المجلة بشكل دوري (فصلية: تصدر في نهاية مارس ويونيو وشتنبر ودجنبر) ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.

وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

The Journal of Strategic and Military Studies is an international, peer-reviewed, multilingual journal (Arabic, French, English, German, Spanish) published by the Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies in Germany/Berlin.

The journal focuses on research related to strategic and military studies, security, geopolitics, international relations, strategic development planning, territorial governance, and the formulation and evaluation of policies and programs, whether in the economic, financial, or social fields. These issues may have national, regional, or international dimensions. Additionally, the journal covers research in the humanities and social sciences.

The journal is published periodically (quarterly: at the end of March, June, September, and December) and is overseen by an active international scientific board comprising a large group of leading academics from various countries. The board supervises the peer-review process of the research submitted to the journal.

The journal adheres to an ethical charter for its publication guidelines and an internal regulation governing the peer-review process. The Journal of Strategic and Military Studies also follows the formal and substantive standards of international peer-reviewed journals in selecting the content for its issues.

الرقم التسلسلي المعياري

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN (ONLINE) 2626-093X

Databases to which the journal is indexed قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة

- قاعدة البيانات العالمية Crossref
- المكتبة الوطنية الألمانيةDNB
- الفهرس الألماني الموحد للدورياتZDB
- الفهرس العالميWorldCat
- المكتبة الألمانية الرقميةDDB

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center for Strategic, Political & Economic Studies – Berlin / Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany(030- 54884375/ 030- 91499898/ 030- 86450098) - Mobile: 00491742783717

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ. عمار شرعان

رئيس التحرير

د. **عبد القادر التايري**، أستاذ الجغرافيا، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

نائب رئيس التحرير

د. **خالد شيات**، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة – المغرب

مدير التحرير

دة. **ليلى الرطيمات**: أستاذة العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب

أعضاء هيئة التحرير

محمد عسيوي: أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

يوسف بليط: أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الأول، الكلية المتعددة التخصصات، الناظور – المغرب

بنيونس بنعائشة: أستاذ باحث، تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

رشيد أيت يونوس: أستاذ باحث في الجغرافيا وعلوم التربية، جامعة محمد الأول، المدرسة العليا للتربية والتكوين، وجدة – المغرب

الهيئة الاستشارية

د. **عبد الحق الصدق**، أستاذ باحث في الجغرافيا الحضرية ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. **عزي هرو**، أستاذ باحث في الاقتصاد الجهوي والجغرافيا، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

المدققون اللغويون

دة. **بثينة حساني**، أستاذة الأدب الفرنسي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

د. **الهاشمي عقاوي**، أستاذ الأدب الإنجليزي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب

د. **محمد الحسني**، تخصص الأدب العربي، الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشرق، المغرب

د. **هشام الحايك**، دكتور في الآداب والعلوم الإنسانية، تخصص الفقه والأصول والدراسات السامية ومقارنة الأديان، جامعة محمد الأول، وجدة

تنسيق العدد: الدكتور عبد القادر التايري

العدد السابع والعشرون

المجلد السابع / يـرونيــو 2025 م

البريد الالكتروني للمجلة strategy@democraticac.de

رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?page_id=54433

رابط موقع المجلة على منصة OJS: https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. عبد القادر التايري: تخصص الهجرة الدولية، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة – المغرب

أعضاء اللجنة العلمية

- د. المصطفى طايل، أستاذ باحث، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. خالد شيات، أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- دة. ليلى الرطيمات، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية والقانون العام، كلية العلوم القانونية والسياسية، جامعة الحسن الأول، سطات -المغرب
- دة. مليكة الزخنيني، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، جامعة السلطان مولاي سليمان بني ملال، المغرب.
- د. مصطفى سدني، أستاذ باحث الكلية المتعددة التخصصات بآسفي، جامعة القاضي عياض بمراكش، المغرب
- د. محمد حيتومي، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة عبد المالك السعدي- تطوان، المغرب
- د. محمد أحميان، أستاذ باحث في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. عبد العزيز بن لحسن، أستاذ باحث، تخصص الشؤون الإفريقية، معهد الدراسات الإفريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الواحد بوبرية، أستاذ باحث في الجغرافيا والحكامة الترابية، الكلية متعددة التخصصات، تازة، جامعة فاس، المغرب.
- د. محمد عسيوي، أستاذ باحث في الاقتصاد الحضري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- د. علي بوخلخال، أستاذ باحث في السوسيولوجيا، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر.
- د. نسيم بلهول. أستاذ التعليم العالي في العلوم السياسية. جامعة البليدة 2. الجزائر.
- د. إدريس آيت الشيخ، أستاذ باحث في العلوم السياسية، معهد الدراسات الافريقية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. علا الحسين، أستاذ باحث في الاقتصاد، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، جامعة فاس، المغرب.
- د. باهني عبد الكبير أستاذ باحث في الجغرافية البشرية والتنمية، المعهد الجامعي للبحث العلمي، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. موسى المالكي، أستاذ باحث في الجغرافيا السياسية، خبير في الشؤون الاستراتيجية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد النور صديق، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. عبد الحق البكوري، أستاذ باحث في علم الاجتماع، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. لبيد عماد، أستاذ محاضر قسم أ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجزائر

- د. حازم محفوظ، خبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر
- د. بلباي إكرام، أستاذة باحثة بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر
- د. فاطمة الزهراء عزيزي، أستاذة باحثة في الاقتصاد، معهد الدراسات الافريقية جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. خديجة بوتخيلي، أستاذة باحثة في العلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، جامعة محمد الخامس الرباط، المغرب
- د. إدريس بلعابد، أستاذ باحث في التاريخ، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، وجدة، المغرب.
- د.عبد الهادي أحمد عبد الكريم، أستاذ محاضر بكلية العلوم التربوية، جامعة أنجمينا – تشاد
- د. سليمان حامدون حرمة منسق شعبة التنمية المحلية كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة نواكشوط العصرية، موريتانيا
- د. فيصل فاتح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.
- دة. شيرين جابر باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، مصر.
- دة. بشرى عبد الكاظم عبيد، باحثة في الجغرافيا السياسية، وزارة التربية العراقية، العراق.
- د. عبد الرحيم فراح، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. امحمد موساوي، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية وقضايا التربية، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.
- د. رضوان بريول، أستاذ باحث في الجغرافيا الطبيعية، الكلية متعددة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. هشام المكي، أستاذ باحث في التواصل، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
- د. عبد السلام الأشهب، أستاذ باحث في الجغرافيا البشرية، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- د. ديمة عبد الله أحمد، أستاذ مساعد، الجامعة العراقية، كلية التربية للبنات، بغداد،
- د. ميثم منفي كاظم العميدي: أستاذ دكتور، قسم القانون، أقسام بابل، جامعه الكاظم، العراق
- د. محمد عصام لعروسي، محلل سياسي، أستاذ العلاقات الدولية بالأكاديمية الدبلوماسية بأبو ظبي، مدير سابق للبحوث والدراسات بمركز ترينذز، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة
- دة. امال بن صويلح، أستاذة محاضرة تخصص حقوق – جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر
- د. أحمد المرابطي، دكتور في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.
- دة. ابتسام الزاهر، باحثة في التاريخ وقضايا التربية، المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
- د. محسن بطشي، أستاذ باحث في الجغرافيا، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب
- د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد أستاذ باحث بجامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا.
- د. يوسف سعدون محمد أستاذ القانون المدني في كلية الإمام الكاظم، أقسام بابل، العراق
- د. حيدر عذاب حسين، أستاذ اللسانيات، كلية الإمام الكاظم، العراق

Editorial Team

Editor-in-Chief: Dr. Abdelkader Tayri, Professor of Geography, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Deputy Editor-in-Chief: Khalid Chiat Professor of International Relations, Mohammed I University, Faculty of Legal, Economic and Social Sciences, Oujda, Morocco.

Managing Editor: Dr. Layla Rattimat, Professor of International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.

Editorial Board Members:

- Mohammed Assioui: Research Professor in Urban Economics, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Youssef Balet: Research Professor in Geography, Mohammed I University, Multidisciplinary Faculty, Nador, Morocco.
- Benyounes Benaicha: Research Professor, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.
- Rachid Ait Youness: Research Professor in Geography and Educational Sciences, Mohammed I University, Higher School of Education and Training, Oujda, Morocco.

Advisory Board:

- Dr. Abdelhak Essadek, Research Professor in Urban Geography and Geographic Information Systems, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Azzi Hrou, Research Professor in Regional Economics and Geography, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

Language Editors:

- Dr. Al Hachimi Aqaoui, Professor of English Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Buthaina Hassani, Professor of French Literature, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mohammed Al-Hassani, specializing in Arabic Literature, Regional Academy of Education and Training for the Eastern Region, Morocco.
- Dr. Hicham El Haiek, Doctor of Arts and Humanities, specializing in Jurisprudence, Fundamentals of Religion, Semitic Studies and Comparative Religion, Mohammed First University, Oujda, Morocco.

Chair of the Scientific Committee: Dr. Abdelkader Tayri, specializing in International Migration, Mohammed I University, Faculty of Arts and Humanities, Oujda, Morocco.

Members of the Scientific Committee:

- Dr. Elmostapha Taile, Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

- Dr. Khalid chiat, Professor of International Relations, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Laila Ertimate, Research Professor in International Relations and Public Law, Faculty of Legal and Political Sciences, Hassan I University, Settat, Morocco.
- Dr. Malika Zakhnini, Research Professor in International Relations, Sultan Moulay Slimane University, Beni Mellal, Morocco.
- Dr. Mustapha Sadni, Professor-Researcher at the Multidisciplinary Faculty of Safi, Cadi Ayyad University, Marrakesh, Morocco.
- Dr. Mohammed Haytoumi, Research Professor in Sociology, Abdelmalek Essaâdi University, Tetouan, Morocco.
- Dr. Mohamed Ahmiane, Research Professor in History, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdelaziz Benlehcen, Research Professor, specializing in African Affairs, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelouahed Bouberria, Research Professor in Geography and Territorial Governance, Multidisciplinary Faculty, Taza, Fez University, Morocco.
- Dr. Mohammed Assioui, Research Professor in Urban Economics, Faculty of Arts and Humanities, Mohammed I University, Morocco.
- Dr. Ali Boukhalkhal, Research Professor in Sociology, Amar Telidji University, Laghouat, Algeria.
- Dr. Nassim Belhoul, Professor of Political Science, Blida 2 University, Algeria.
- Dr. Idriss Ait Cheikh, Research Professor in Political Science, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Lhoussaine Alla, Research Professor in Economics, National School of Applied Sciences, Fez University, Morocco.
- Dr. Abdelkabir Bahani, Research Professor in Human Geography and Development, University Institute for Scientific Research, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Moussa EL MALKI, Research Professor in Political Geography, Expert in Strategic Affairs, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Sadik Abdennour, Research Professor in Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Abdelhak El Bakouri, Research Professor in Sociology, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Labid Imad, Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Law and Political Science, Mohamed Lamine Debaghine University, Setif 2, Algeria.
- Dr. Hazem Mahfouz, Expert at the International Relations Unit, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Egypt.
- Dr. Ikram Belbey, Research Professor at the Faculty of Law and Political Science, Abd al-Hamid Ben Badis University, Mostaganem, Algeria.
- Dr. Fatima Zohra Azizi, Research Professor in Economics, Institute of African Studies, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Khadija Boutkhili, Research Professor in International Relations, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences, Sala, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Idriss Belabed, Research Professor in History, Regional Center for Education and Training Professions, Oujda, Morocco.
- Dr. Abdalhadi Ahmad Abdelkarim, Lecturer at the Faculty of Educational Sciences, University of N'Djamena, Chad.
- Dr. Souleimane Hamidoun Horma, Coordinator of the Local Development Department, Faculty of Arts and Humanities, University of Nouakchott Al-Asriya, Mauritania.

- Dr. Fayçal Fatah, Research Professor in Human Geography, Ibn Tofail University, Kenitra, Morocco.
- Dr. Shireen Gaber, Senior Researcher at the Center for Strategic Studies, Bibliotheca Alexandrina, Egypt.
- Dr. Bouchra Abdul-Kadhim Obaid, Researcher in Political Geography, Iraqi Ministry of Education, Iraq.
- Dr. Abderrahim Farah, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Mhamed Moussaoui, Research Professor in Human Geography and Education Issues, Regional Center for Education and Training Professions, Fez, Morocco.
- Dr. Radouane Briouel, Research Professor in Physical Geography, Multidisciplinary Faculty of Taza, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Hicham EL Makki, Research Professor in Communication, University of Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fez, Morocco.
- Dr. Abdesselam Elachhab, Research Professor in Human Geography, Mohammed V University, Rabat, Morocco.
- Dr. Dima Abdullah Ahmed, Assistant Professor, Iraqi University, Faculty of Education for Women, Baghdad.
- Dr. Mitham Manfi Kazim Al-Amidi, Assistant Professor, Department of Law, Babel Departments, Al-Kadhim University, Iraq.
- Dr. Mohamed Issam Laaroussi, Political Analyst, Professor of International Relations at the Diplomatic Academy of Abu Dhabi, Former Director of Research and Studies at the Trends Center, Abu Dhabi, UAE.
- Dr. Amel Bensouilah, Lecturer specializing in Law, May 8, 1945 University, Guelma, Algeria.
- Dr. Ahmed Elmorabety, Doctor in International Law and International Relations, Sidi Mohammed Ben Abdellah University, Morocco.
- Dr. Btissam Zaher, Researcher in History and Education Issues, Higher School of Education and Training, Mohammed I University, Oujda, Morocco.
- Dr. Mouhcine Batchi, Professor-Researcher in Geography, Ibn Tofail University, Kénitra, Morocco.
- Dr. Mustafa Khalifa Ibrahim Mohamed, Professor-Researcher, Zaytuna University, Tarhuna, Libya.
- Dr.Youssef Saadoun Muhammad Professor of Civil Law, Imam Al-Kadhum College, Babylon Branches, Iraq
- Dr.Haider Adhab Hussein, Professor of Linguistics, Imam Al-Kadhum College, Iraq

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المحتويات

المقال	الصفحة
عادل امليلح؛ محسن بطشي المبادرة الأطلسية المغربية السياقات - الآليات - التحديات	10
الحسن ودار سياسة المدينة بالمدن الفتية: مقاربة ترابية للتأهيل الحضري والانسجام الاجتماعي: حالة تزناخت - أكدز- بومالن دادس	33
محمد خوان؛ حميد اجميلي دينامية التمدن والهجرة في المغرب خلال عهد الحماية: مقاربة تاريخية وديموغرافية لفهم الإشكالات الحضرية الراهنة	43
فلاح ضويحي السويري العجمي إسهام الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي والمجتمعي والوطني في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة	59
الفاطر أمين؛ معطلا محمد علي إشكالية كفاية خطوات النهج الجغرافي في الكتاب المدرسي المغربي: الثالثة إعدادي أنموذجا	74
اليعكوبي إسماعيل العلاقات المدنية - العسكرية وسؤال الانتقال الديمقراطي بكل من مصر والجزائر (2011-2019)	87
عادل صالح بوزيد الفعل المقاولي مدخلا لدراسة المجتمع المحلي، بحث في سياقات تشكل الهوية المقاولية بالساحل التونسي: قصر هلال مثالا	110
ديمة فايق أبو لطيفة؛ عوض سليمية العلاقات التاريخية غير القابلة للكسر بين الولايات المتحدة وإسرائيل: بين مشاركة القيم المزعومة والإرث الاستعماري الاستيطاني	124
عمار بن جدي؛ عبد الكريم الحديكي التنمية المائية وضمان الحق في الحصول على الماء: رقابة المنظمات غير الحكومية خلال الأزمة المائية بالمغرب.	155
حسام محمد الحميد الأهمِّيَّة الاستراتيجية المتجدِّدة لسوريا بالنِّسبة لحلف شمال الأطلسيّ النَّاتو وحسابات المستقبل في سوريا: استراتيجيَّة استقطاب شريك جديد في الشَّرق الأوسط	176

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Sommaire

Article	Page
DZAGUISS Abdoullah Le Maroc et l'Afrique: une coopération au service d'un modèle de développement afro-africain	195

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Morocco Atlantic Initiative
Contexts – Mechanisms - Callenges

Adel Emlilah[1]; Mouhcine Batchi[2]

[1] PhD research student; Territory, Environment and Development Laboratory, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences Kenitra Morocco.

[2] Qualified Professor; Territory, Environment and Development Laboratory, Ibn Tofail University, Faculty of Humanities and Social Sciences Kenitra Morocco.

Email 1 : adel.emlillah@uit.ac.ma

Email 2 : mohcine.batchi@uit.ac.ma

1: https://orcid.org/0009-0000-8814-8568

2: https://orcid.org/0000-0002-0915-6592

Received	Accepted	Published
12/04/2025	18/05/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.10-32

Adel Emlilah & Mouhcine Batchi. (2025). Morocco Atlantic Initiative ; Contexts – Mechanisms - Callenges. *Journal of Strategic and Military Studies,, volume7* (issue27), pp 10 - 32

Abstract

This article discusses the international and regional contexts that contributed to the birth of the Atlantic Initiative launched by Morocco in 2023, which aims to connect African countries along the Atlantic coast on the one hand, and provide Sahelian countries with access to the Atlantic Ocean on the other hand, it aligns with Morocco's broader efforts to strengthen its economic and political ties with sub-Saharan Africa, in addition to analyzing the mechanisms that would facilitate the application and implementation of the Moroccan Atlantic Initiative and the challenges that could face its execution. both, those related to international geopolitical competition and those related to the regional situation, particularly Morocco's relations with neighboring countries, the huge requirements for investment in infrastructure and regional connectivity networks, and address critical issues such as security, migration, and the effects of climate change, as such the topic is of considerable relevance, it reflects a strategic axis of cooperation and integration within the broader framework of what is known as the New South.

Key words: Atlantic initiative – Morocco – Sahel Countries – South-South Corporation – South-Atlantic – Atlantic Africa.

© 2025, Emlilah & Batchi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المبادرة الأطلسية المغربية
السياقات – الآليات - التحديات

عادل امليلح[1]؛ محسن بطشي[2]

[1] طالب باحث، مختبر تراب، بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

[2] أستاذ محاضر مؤهل، مختبر تراب، بيئة وتنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، القنيطرة، المغرب.

الايميل1: adel.emlillah@uit.ac.ma

الايميل 2: mohcine.batchi@uit.ac.ma

حساب 1: https://orcid.org/0009-0000-8814-8568

حساب 2: https://orcid.org/0000-0002-0915-6592

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/04/12	2025/05/18	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.10-32

للاقتباس: عادل امليلح ومحسن بطشي. (2025). المبادرة الأطلسية المغربية: السياقات – الآليات - التحديات، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد27)، ص ص 10 - 32

ملخص

يناقش هذا الموضوع السياقات الدولية والإقليمية المساهمة في ميلاد المبادرة الأطلسية التي أطلقها المغرب في سنة 2023، وتهدف إلى الربط بين الدول الأفريقية المنتمية للواجهة الأطلسية من جهة، وتمكين دول الساحل من الوصول للمحيط الأطلسي من جهة ثانية، تماشيا مع مساعي المغرب لتعميق علاقاته الاقتصادية والسياسية بإفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى تحليل الآليات التي من شأنها أن تساهم في تنزيل وتنفيذ المبادرة الأطلسية المغربية، والتحديات التي يمكن أن تواجه تنفيذها. سواء تلك المرتبطة بالتنافس الجيوسياسي الدولي، أو تلك المرتبطة بالوضع الإقليمي، خاصة العلاقات المغربية بدول الجوار، والمتطلبات الضخمة للاستثمار في البنية التحتية وشبكات الربط الإقليمي ومعالجة القضايا الجوهرية المتعلقة بالأمن والهجرة وآثار التغيرات المناخية، وبالتالي فهو موضوع ذو راهنية كبرى يعكس أحد المحاور الاستراتيجية للتعاون والتكامل في إطار ما يعرف بالجنوب الجديد.

الكلمات المفتاحية: المبادرة الأطلسية – المغرب - دول الساحل – التعاون جنوب-جنوب – الجنوب الأطلسي – إفريقيا الأطلسية.

©2025، امليلح وبطشي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

شكل خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الاحتفاء بالذكرى الثامنة والأربعون للمسيرة الخضراء خطابا تأسيسيا لمبادرة جديدة سميت بالمبادرة الأطلسية، حيث قدم هذا الخطاب تشخيصا مفصلا للوضع العام في المحور الأطلسي الأفريقي ودول الساحل، كما قدم تصورا لما يمكن أن تحققه المبادرة الأطلسية في هيكلة هذا الفضاء، وهو تتويج لمسار من التحول والتطور في نظام العلاقات المغربية الخارجية، وما عرفته وتعرفه بعض الدول الأفريقية من تحولات متسارعة طبعت الوضع الإقليمي بنوع من النزعة الذاتية في التقدم والتطور خارج الباراديغمات Paradigms الكلاسيكية التي تبلورت مع الاستعمار الأجنبي ومخلفاته، وتنسجم هذه المبادرة مع التوجهات الرسمية المغربية الساعية إلى تنويع الشركاء التجاريين من جهة والانفتاح على التعاون جنوب-جنوب عبر تعزيز العلاقات مع دول إفريقيا جنوب الصحراء من جهة ثانية.

فالمغرب وبفضل المجهود الاستثماري أصبح ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة الأفريقية بعد جنوب إفريقيا وأول مستثمر أفريقي في منطقة غرب إفريقيا، مع دوره الهام في معالجة القضايا الأمنية، خاصة في منطقة الساحل التي تعرف تحولات جيوسياسية تمتد تأثيراتها إلى المغرب، سواء عبر التهديدات الأمنية أو عبر الهجرة الدولية غير النظامية، وعليه، فإن المبادرة الأطلسية هي ثمرة النجاحات التي يحققها المغرب في التوسع نحو إفريقيا، وتعكس طموحه في لعب دور أكبر كفاعل إقليمي قادر على خلق تحولات اقتصادية وأمنية كبيرة في محيطه الجهوي، ويتماشى ذلك مع إطلاق مشاريع هيكلية كبرى كأنبوب الغاز الذي سيربط بين نيجيريا المغرب، وميناء الداخلة الأطلسي، والطريق السريع تزنيت الداخلة والخط البحري بين أكادير ودكار.

عموما تتسم الكتابات التي تناولت الموضوع حتى الآن بنوع من الندرة، ويطغى عليها الطابع الوصفي نظرا لحداثة الموضع من جهة، وقلة الكتابات العلمية والأكاديمية المحكمة من جهة ثانية، مما يجعل من الصعوبة بمكان التحكم في المتغيرات التي تؤطر هذه المبادرة، ودراستنا هذه، تحاول أن تعالج عنصرين هامين؛ يتعلق العنصر الأول بالسياقات الدولية والإقليمية التي أفرزت المبادرة الأطلسية، بينما يتعلق العنصر الثاني بالانفتاح على مستقبل هذه المبادرة في ظل منطقة موسومة بعدم الاستقرار وكثرة المشاكل والتحديات المتعلقة بالأمن والتنمية.

وللإجابة على هذه **الإشكالية** قمنا بطرح سؤالين أساسيين:

ما هي سياقات ميلاد المبادرة الأطلسية؟

وما هي آليات تنزيل هذه المبادرة في ظل التحديات التي تطبع كل من منطقة جنوب الأطلسي الإفريقي عموما ومنطقة الساحل خصوصا؟

وفيما يتصل بجمع المعلومات والمعطيات ومعالجتها: كان لابد من القيام بدراسات تحليلية لمجموعة من المقالات ذات الصلة والتقارير الرسمية والعلمية، سواء تلك التي تعاطت مع الموضوع بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، بغرض فهم التصورات الحالية للمبادرة وفق وجهات النظر المتنوعة، حيث توقفنا عند مجموعة من المقالات الأكاديمية والتقارير والمنشورات الصحفية ذات الصلة والتي قمنا بتوثيقها في قائمة المراجع.

ولمعالجة هذا الموضوع اتبعنا أسلوبا استنباطيا ينطلق من الإطار العام للمبادرة الأطلسية، وأتبعناه بأسلوب استقرائي، من خلال جرد مضامين ما كتب حول الموضوع بغرض الوصول لاستنتاجات وخلاصات تخدم الإشكالية المطروحة أعلاه، وفي

النهاية فقد حاولنا إظهار السياقات الدولية والإقليمية التي ترتبط بهذه المبادرة من جهة، وكذا الإحاطة بالأوضاع الأمنية والاقتصادية في كل من منطقة جنوب الأطلسي الأفريقي ومنطقة الساحل من جهة ثانية، بالإضافة إلى الانفتاح على بعض الآليات التي يتوفر عليها المغرب وتجعله قادرا على طرح مثل هذه المبادرات والالتزام بها، مع مناقشة المعطيات المتوفرة في ضوء الأحداث الجارية على الساحة لفهم أفاق هذه المبادرة وطبيعة التحديات التي يمكن أن تواجهها.

1. السياقات الدولية والإقليمية للمبادرة الأطلسية المغربية:

1.2.السياق الدولي للمبادرة الأطلسية المغربية:

ما من شك أن النظام الدولي الحالي يمر بتحولات هيكلية عميقة تمس بنياته الاقتصادية وعلاقاته السياسية، وهذه التحولات فرضت إعادة التفكير في العديد من التصورات الكلاسيكية التي كانت تختزل البعد الأطلسي في إطار التعاون بين الدول الواقعة شماله، أي ما يعرف "بالأطلسية ATLANTICISM" التي جاءت في سياق الحرب الباردة، وترمز لشكل من العلاقات بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفياتي، وهو ارتباط أمني يقوم على التفكير في القضايا الأمنية وفق عقيدة حلف الناتو NATO (Græger & Haugevik, 2009). والأطلسية تعتبر نهضة فكرية للتعاون بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية في إطار ما يعرف بمحور (واشنطن – بروكسيل)، ويجد نسخته الاقتصادية في اتفاقية التجارة والاستثمار (TTIP)[1] بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي (Lesser & El Aynaoui, 2014). غير أن هذا التفكير القائم على المركزية الغربية، عمل على اقصاء وتهميش دول جنوب الأطلسي سواء الأفريقية أو اللاتينية، وهكذا ظل هذا الفضاء موضوعا ثانويا في الخطاب الجيوسياسي الدولي حتى بداية العقد الثاني من هذا القرن، حيث سيعود الجنوب الأطلسي للواجهة، وذلك مرده لعدة عوامل:

فالعامل الأول الذي ساعد على إعادة التفكير في الجنوب الأطلسي، هو الصعود الكبير والسريع للنفوذ الصيني، خاصة داخل القارة الأفريقية، مما أعاد طرح أسئلة كبرى حول الفاعلين الدوليين داخل القارة، إذ أصبحت الصين أكبر شريك تجاري للقارة الأفريقية، حيث وصلت قيمة التجارة الصينية الأفريقية في سنة 2022 إلى 282 مليار دولار أمريكي، كما أن 16% من الواردات الصناعية الأفريقية تأتي من الصين، وهو تحول كبير في قارة كانت تعتمد بشكل كبير على أوربا.

إن تزايد النفوذ الاقتصادي الصيني يرتبط بالدور الريادي للشركات الصينية التي باتت تهيمن على حصة كبرى في العديد من القطاعات الاقتصادية، مثل الموارد الطبيعية والصناعة والتجارة والفلاحة والعقارات، ففي نهاية سنة 2020 كانت الصين قد أنشأت ما مجموعه 25 منطقة للتعاون الاقتصادي مع 16 دولة إفريقية، حيث اجتذبت هذه المناطق حولي 623 شركة صينية (Vinicius, 2023). كما أن الاستثمارات الصينية داخل القارة الأفريقية عرفت ارتفاعا كبيرا، إذ انتقلت من 0,49 مليار دولار أمريكي في سنة 2003 إلى 47.1 مليار دولار أمريكي سنة 2021 مدعومة في ذلك بالشركات الاستثمارية الصينية ورؤية الحكومة الصينية المتجلية في مبادرة الحزام والطريق.

[1] اتفاقية الشراكة الأطلسية للتجارة والاستثمار Transatlantic Trade and Investment Partnership Agreement اتفاقية تجارية شاملة بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية انطلقت في سنة 2013 حيث بدأت المفاوضات بين الطرفين، وتهدف إلى تخفيض التعريفات الجمركية وتسهيل الوصول إلى الأسواق بالإضافة إلى توحيد المعايير وحماية وصول المستثمرين الأجانب خارج نطاق منظمة التجارة العالمية. راجع The Transatlantic Trade and Investment Partnership (TTIP) https://eaea.org/our-work/influencing-policy/monitoring-policies/ttip

والعامل الثاني في هذه المعادلة، هو تزايد النفوذ الروسي داخل القارة الأفريقية، وتقدم روسيا استراتيجياتها تحت عنوان عريض وهو "ضد الامبريالية" counter-imperialism وعكس الصين، فإن روسيا تركز على الجوانب العسكرية والأمنية خاصة تجارة الأسلحة، حيث تعتبر روسيا المزود الأساسي للقارة بالسلاح، إذ تساهم لوحدها بـ 37,6% من إجمالي السلاح المستورد بالقارة (Dirk, 2022). وتمكنت روسيا من ربط علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية في مجالات عدة، ففي التعاون النووي السلمي مع (المغرب Morocco ونيجريا Nigeria والكونغو Congo) وفي التعاون العسكري مع (السنيغال Senegal وغامبيا Gambia وغانا Ghana والكاميرون Cameroon وسيراليون Sierra Leone وأنغولا Angola ، وناميبيا ،Namibia وجمهورية إفريقيا الوسطى DRC، ونيجيريا Nigeria ، والكونغو Congo)، كما ارتبط النفوذ الروسي بإفريقيا بتصاعد تأثير مجموعة "فاغنر" Wagner Group في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي والسودان وليبيا، وبوركينافاسو وتشاد، والنيجر والمزنبيق، إذ تتهم روسيا بتوظيف المجموعة للسيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها خاصة الذهب ودعم الأنظمة العسكرية غير الديمقراطية المناهضة للغرب (Arieff, Blanchard, Blanchard, & Bowen, 2023).

إن تصاعد التوتر الأمريكي الصيني ومخلفات الحرب الروسية الأوكرانية أعادت إفريقيا إلى مركز التفكير الاستراتيجي العالمي، حيث أصبحت القارة ساحة لفاعلين متعددين باستراتيجيات متعددة (Houdaigui, 2023). ويمكن القول إن إفريقيا أصبحت الإجابة عن الأسئلة الجيوسياسية المعاصرة، فأمريكا وأروبا قلقتين من تزايد النفوذ الروسي والصيني في المنطقة، فبعد بناء الصين لقاعدة عسكرية بجيبوتي Djibouti على البحر الأحمر في سنة 2017 كثرت التقارير عن محاولة أخرى للصين لإنشاء قاعدة بحرية في خليج غينيا على المحيط الأطلسي (Nantulya, 2022). وفي سنة 2021 تم تأسيس منتدى التعاون الأفريقي الصيني في دكار Forum on China-Africa Cooperation (FOCAC) لتأمين عضوية جميع الدول المطلة على المحيط الأطلسي في مبادرة الحزام والطريق الصينية، مما سيشكل فرصة للصين لتعزيز استثماراتها في البنية التحتية والطاقة والمعادن وتحديث اقتصاد الدول الشريكة (Houdaigui، 2023). وفي فبراير من سنة 2023 شاركت الصين بجانب روسيا وجنوب إفريقيا في مناورات عسكرية بجنوب الأطلسي تحت اسم MOSI II (Ray, 2023).

عموما يشكل جنوب الأطلسي أحد المناطق المحتملة لظهور توترات بين الغرب المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والشرق المتمثل في روسيا والصين، حيث تتحدى الصين وروسيا النفوذ الغربي، وعلى الرغم من أن الدول الغربية ما زالت تهيمن على الساحة الأفريقية حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الفضاء الأطلسي فضاء حيويا لنفودها، فإن تزايد دور الفاعلين الجدد جعل الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية يتبنى استراتيجية دفاعية تقوم على أساس ترسيخ التعاون عبر الأطلسي الذي يشمل المنطقة الأفرو-أطلسية Afro-Atlantic (Besheer, 2023). فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن تزايد النفوذ الصيني في القارة الأفريقية عبر القوة الناعمة ربما يكون مقدمة لتمكين الصين من تأثير عسكري قوي في القارة، خاصة مع مبادرة الحزام والطريق ومجموعة البريكس، التي تقدم نفسها كبديل اقتصادي وسياسي وأمني للغرب ويضم دول أطلسية كبرى هي: البرازيل وجنوب إفريقيا، إذ تركز الصين على الالتزامات البعيدة المدى في علاقاتها الاقتصادية والعسكرية (Garcia, 2023, p. 150). والتي تحاول من خلالها خلق تأثير دولي حول مصالحها الوطنية، خاصة قضية ضم جزيرة تايوان، ويعد سعي الصين لربط علاقات قوية مع دول غرب إفريقيا وانتشار النفوذ الروسي في منطقة الساحل عبر المنظمات المسلحة، مستغلة في ذلك الأوضاع الأمنية الهشة، أحد العوامل التي دفعت الدول الغربية إلى استباق الأحداث لمحاصرة النفوذ الصيني داخل

القارة، من خلال بناء تضامن عابر للأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بالإضافة إلى فرنسا التي فقدت الكثير من نفوذها في غرب القارة الأفريقية (Garcia, 2023, p. 151).

في هذا السياق جاء إعلان الرباط في 8 يوليو من سنة 2022، والذي تم فيه التأكيد على الحوار حول المبادئ المشتركة والتحديات المشتركة وجعل من المنطقة الأطلسية منطقة سلام وازدهار واستقرار مشترك، وذلك من خلال برنامج عمل متقدم، يركز على تقوية الحوار السياسي والأمني حول القضايا المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها والقرصنة البحرية والهجرة والتهريب، وتعزيز الاقتصاد الأزرق والاتصال البحري بين دول المنطقة وقضايا الطاقة، ومواصلة المشاورات حول التحديات البيئية والتنمية المستدامة (Ministry of foreign affairs african cooperation, 2022).

2.1- السياق الإقليمي للمبادرة الأطلسية المغربية

أصبحت العلاقات المغربية الأفريقية محط اهتمام متزايد للباحثين والمهتمين بالحقل الاقتصادي والسياسي، فهذه العلاقات تشهد نموا متسارعا، وعلى الرغم من أن جذورها قديمة تاريخيا، فقد انتعشت بشكل كبير خلال عهد الملك محمد السادس، بعد سلسة الزيارات التي قام بها للعديد من الدول الأفريقية والتي وصلت لـ 50 زيارة ترتب عنها عقد أزيد من 1000 اتفاقية شراكة وتعاون، وفيما بين 2012 و2017 قام الملك محمد السادس بعدة زيارات إلى دول غرب ووسط إفريقيا (سينغال، كوديفوار، غابون، مالي، غيبنيا بيساو، غانا، غينيا كوناكري، كوديفوار)، بينما شملت الزيارات نحو دول شرق وجنوب إفريقيا (روندا، تنزانيا، اثيوبيا، نيجيريا، مدغشقر، جنوب السودان، زامبيا)، وقد شملت هذه الاتفاقيات مجالات مختلفة مثل: الفلاحة، والأمن، والصحة، والتعليم، والفوسفاط، وقطاع البناء. وفي القمة 28 للاتحاد الإفريقي، أكد الملك محمد السادس على التزام المغرب بالتنمية والأمن والازدهار في إفريقيا وجلب الوحدة للقارة (Merran, 2014).

كما أن للمغرب دعم قوي داخل الإتحاد الإفريقي، ويظهر ذلك من خلال الدول التي دعمت عودة المغرب للاتحاد، وعددها 40 دولة خلال القمة 28 المنعقدة في 31/30 يناير سنة 2017، بأديس ابابا Addis Ababa بإثيوبيا، بعد مغادرته لهذه المنظمة (منظمة الوحدة الأفريقية سابقا) سنة 1948 (Saaf, 2017). وهذه العودة تأتي في إطار خيارات المغرب لتنويع شركائه التجاريين، وكذلك محاولته تعويض التعاون المغاربي الذي لن يتحقق على الأقل خلال المراحل القصيرة والمتوسطة (Hmimnat, 2018, p. 11). ويمكننا تحديد هذه العلاقات على صعيد المستويات التالية:

على المستوى الثقافي والدبلوماسي: تشكل المعطيات التاريخية والثقافية أحد السمات البارزة التي تطبع العلاقات المغربية الأفريقية، وإقحام المعطيات الثقافية والتاريخية في نظام العلاقات الدولية يعد سمة خاصة بالتعاون جنوب-جنوب، في إطار ما يعرف بالأمن الروحي المغربي، حيث يتم توظيف هذا المعطى في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين بلدان القارة الأفريقية خاصة منطقة الساحل التي طالما ربطتها بالمغرب علاقات تاريخية وثيقة اتخذت مؤخرا بعدا مؤسساتيا، إذ في مارس من سنة 2015 تم تأسيس معهد محمد السادس لتكوين الأئمة والمرشدين، وفي يوليو من نفس السنة تم تأسيس مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة، لتعزيز الترابط الديني والروحي بين دول إفريقيا جنوب الصحراء والمغرب. (Hmimnat, 2018, p. 5).

ويعد النموذج الديني المغربي القائم على المذهب المالكي والصوفية السنية التي تنبني على قيم الإسلام القائمة على التسامح والوسطية ونبذ التطرف نموذجا يلقى تجذره في العديد من الدول الأفريقية خاصة دول غرب إفريقيا، ويعد نموذجا فعالا لمحاربة التطرف والإرهاب، وهذا ما جعل دول المنطقة تقوم بعقد العديد من الاتفاقيات الدينية مع المغرب (Hmimnat, 2018, p. 8). وتكمن أهمية المعطيات الدينية في الدبلوماسية المغربية بالإضافة إلى خدمة الأغراض الاقتصادية ومحاربة الإرهاب وتعزيز الترابط مع الدول الأفريقية، في كونها مقاربة استباقية غير مركزية لتدبير الحقل الديني بإفريقيا، كما تعوض المقاربات العسكرية ولأمنية التي فشلت في ضمان الأمن والاستقرار لدول إفريقيا خاصة في منطقة الساحل، وتلقى المقاربة المغربية دعم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وباقي الدول الأوربية باعتبار المغرب يتوفر على تجربة فريدة في مواجهة التطرف (Hmimnat, 2018, p. 12).

على المستوى الاقتصادي: في العقود الأخيرة تزايد الاهتمام الاقتصادي للمغرب بعمقه الأفريقي، ففي 24 فبراير سنة 2017 تقدم المغرب بطلب الانضمام للمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (ECOWAS)، ووطد علاقاته مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لغرب إفريقيا (UEMOA)، والمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC). لتطوير شركات استراتيجية وابرام اتفاقيات التجارة الحرة (Moisseron & Daguzan, 2017, p. 15). ويعد المغرب ثاني أكبر مستثمر إفريقي داخل القارة الأفريقية بعد دولة جنوب إفريقيا وأول مستثمر إفريقي في دول غرب أفريقيا (Merran, 2014).

جدول رقم 1: تطور الاستثمارات المغربية في القارة الأفريقية فيما بين 2006 و2016

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاستثمارات (مليون دولار)	69,8	16,8	500	11	24,8	11	10,8	518,1	819,9	3402,80	4751,10

Employment: A Case Study p33 Investment (FDI) and **Source**: Intra-African Foreign Direct
file:///C:/Users/iam19/OneDrive/Desktop/A9/CACA.pdf

فيما بين 2003 و2013 بلغت قيمة الاستثمارات المغربية في إفريقيا جنوب الصحراء حولي 51% من حجم الاستثمارات الخارجية المغربية، وبلغت ذروتها في سنة 2010 لتصل إلى 88%. وتتزايد وثيرة التجارة المغربية مع إفريقيا بـ 12% سنويا، وللمغرب عدة اتفاقيات ثنائية مع 33 دولة إفريقية، وقد شملت العلاقات الاقتصادية المغربية الأفريقية مجالات كثيرة منها القطاع البنكي والطاقة والمعادن والاتصالات (Merran, 2014).

على المستوى الأمني: في فبراير سنة 2014 قدم المغرب خبرته الفنية في مجال مكافحة الإرهاب لمالي، حيث أشاد الرئيس المالي "إبراهيم بوبكر كيتا" Ibrahim Boubacar Keita أثناء تعيينه بدور المغرب وموقفه من الأزمة التي عاشتها مالي، كما تدخل المغرب كوسيط لحل الأزمة بين الرئيس المالي والزعيم الديني "محمود ديكو " في منتصف سنة 2020 عقب المظاهرات العنيفة التي عرفتها العاصمة المالية في 10 يوليوز 2020 (اصفريو، 2021). وفي نونبر سنة 2013 استضاف المغرب المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني حول أمن الحدود الذي حضره وزراء خارجية 19 دولة، تشمل أهدافه انشاء مركز إقليمي لتعليم وتدريب

الضباط المسؤولين عن أمن الحدود في دول المنطقة، وانشاء مجموعات عمل قطاعية في مجال الأمن والمخابرات والجمارك، وتبادل المعلومات المتعلقة بأمن الحدود بين دول المنطقة، كما تستقبل الأكاديمية الملكية العسكرية بمكناس عددا من الضباط والقادة العسكريين من دول الساحل الخمس، حيث يخصص 203 مقعدا سنويا لهذه الدول، ينضاف إلى ذلك دور الضباط المغاربة في تكوين العسكريين بدول الساحل في مدرسة حفظ السلام عليون بلوندين باي Alioune Blondin Beye بباماكو، ويحتضن المغرب المرصد الأفريقي للهجرة التابع للاتحاد الإفريقي (اصفريو، 2021). وينظم بشكل مستمر المناورات العسكرية (الأسد الإفريقي) بالصحراء المغربية، التي يشارك فيها حوالي 7500 عسكريا ينتمون إلى العديد من الدول الأفريقية والأوربية المنضوية تحت القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا AFRICOM's، كما يعد المغرب فاعل أساسي في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة بالقارة الأفريقية، حيث شارك منذ سنة 1960 في بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام بجمهورية الكونغو الديموقراطية، والصومال، وأنغولا، والكوديفوار، وجمهورية إفريقيا الوسطى... مما عزز دوره كفاعل أمني من جهة، وكوسيط في حل العديد من قضايا حفظ السلام من جهة أخرى (Moisseron & Daguzan, 2017, p. 4).

يتوفر المغرب إذن على رصيد ثقافي ودبلوماسي واقتصادي مهم يؤهله لتحقيق التكامل مع دول أفريقيا جنوب الصحراء ويشكل قاعدة لتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي.

2. الأبعاد الأمنية والاقتصادية في الفضاء الأطلسي الأفريقي ومنطقة الساحل

1.3. الفضاء الأطلسي الأفريقي موارد مهمة وتحيات ضخمة

تكمن أهمية الحوض الأطلسي في كونه يتوفر على ثلث الإنتاج العالمي و40% من الاحتياط العالمي من النفط والغاز، مع إمكانيات طاقية هائلة غير مكتشفة في جنوبه، بالإضافة إلى قيمته التجارية باعتباره ثاني أكبر مركز للتبادل التجاري في العالم بعد المحيط الهادي (Isbell, 2012, p. 23). وتكمن أهمية الساحل الأطلسي الأفريقي في كونه يضم 55% من التجارة الحرة الأفريقية و60% من الاستثمار الأجنبي المباشر و46% من الساكنة الأفريقية و55% من الناتج الإجمالي للقارة (ARREDONDAS, 2024)، فالمنطقة الأطلسية الأفريقية منطقة غنية بالموارد الطبيعية المتنوعة (الماس، الذهب، الكوبالت، النفط، الغاز، الأورانيوم، المنغنيز، النيكل...)، ويعد خليج غنيا خليجا غنيا بمصادر الطاقة خاصة النفط والغاز[1]. بينما تعتبر كل من غينيا وغانا وناميبيا دولا تتوفر على احتياطات معدنية مهمة، بالإضافة إلى مؤهلات مهمة للاقتصاد الأزرق، متشكلة من الثروات البحرية الساحلية والسياحة والتجارة، حيث ينفتح المحيط الأطلسي على اقتصاديات كبرى في أمريكا الشمالية والجنوبية والقارة الأوربية، وهناك 23 دولة أفريقية تنتمي للساحل الأطلسي من أصل 38 دولة أفريقية ساحلية (Garcia، 2023).

[1] خليج غينيا: تبلغ مساحة هذه المنطقة 2,3 مليون كيلومتر مربع، وتضم 5700 كيلومتر من السواحل ذات ثروات اقتصادية كبيرة، ويضم 17 دولة ممتدة من السنيغال إلى أنجولا، وعلى الرغم من أنه ليس بطريق تجاري دولي رئيسي فإنه يتوفر على 20 ميناء تجاري، ويهيمن على 25% من حركة الملاحة البحرية الأفريقية، وينتج 60% من انتاج النفط في إفريقيا و4,5 من الإنتاج النفطي العالمي و2,5 من احتياطات الغاز المؤكدة وينتج ما يقارب 4% من الإنتاج السمكي العالمي مع إمكانية اقتصادية واسعة تجعل هذه المنطقة ذات أهمية كبرى مستقبلا، خاصة وأن الاسقاطات تبين أن حوالي ربع سكان العالم في آفق سنة 2030 سيكونون ضمن هذه المنطقة.
راجع A Transatlantic Approach to Address Growing Maritime Insecurity in the Gulf of Guinea
https://www.csis.org/analysis/transatlantic-approach-address-growing-maritime-insecurity-gulf-guinea

تتوفر الواجهة الأطلسية الأفريقية على شبكة من الموانئ، يأتي في مقدمتها ميناء الداخلة الأطلسي Dakhla Atlantic Port الذي هو في طور الإنشاء، وميناء دكار Dakar بالسنيغال، وميناء لومي Lome بتوغو وميناء أبيدجون Abidjan بالكوديفوار وميناء تيما Tema بغانا وميناء كيب تاون Cape Town بجنوب إفريقيا... وهي كلها مراكز تجارية هامة بالقارة الأفريقية مع قابلية كبيرة للتطوير والرفع من الطاقة الاستيعابية لهذه الموانئ، غير أن الموارد الطبيعية الكبيرة والمؤهلات الاقتصادية الهامة التي يتوفر عليها المحيط الأطلسي الأفريقي طرحت جملة من التحديات الأمنية، ذلك أن العديد من السواحل الأطلسية الأفريقية تبقى غير مستقرة لأسباب أمنية بفعل ضعف الحكامة في تدبير التهديدات، حيث يعتبر واحدا من أكثر المناطق البحرية غير المستقرة في العالم.

مبيان رقم 1: مؤشر أمن البحار بالقارة الأفريقية والسواحل الأطلسية الأفريقية سنة 2019

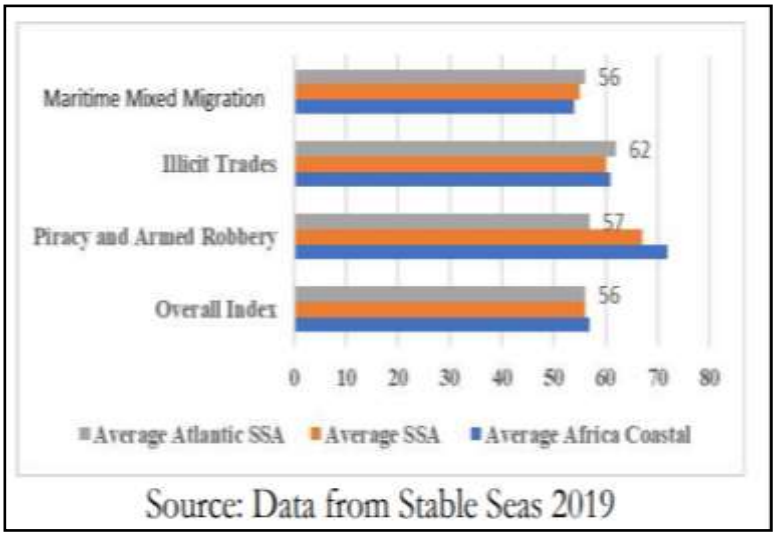

Source: Energy and the Atlantic: The Shifting Energy Landscape of the Atlantic Basin
https://www.policycenter.ma/publications/energy-and-atlantic-shifting-energy-landscape-atlantic-basin

تنتشر بالساحل الأطلسي الأفريقي العديد من التحديات الأمنية، منها الصيد غير القانوني وغير المنظم ونهب الموارد الطبيعية والقرصنة البحرية والسطو المسلح والتجارة غير المشروعة للسلاح والمخدرات الدولية ثم الهجرة السرية، بالإضافة إلى هشاشة الاستقرار في بعض الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، مما يؤثر على تصنيف المنطقة الأطلسية للجنوب الأطلسي الأفريقي في المؤشر العالمي للأمن البحري، إذ تسجل 54 نقطة من أصل 100، بينما تحتل دول شمال إفريقيا نقطة كاملة في أمن البحار والمحيطات وتسجل بعض الدول انحدارا كبيرا في أمنها البحري مثل: نيجيريا، والكاميرون، وغينيا الاستوائية، والبنين (Isbell, 2012, p. 107).

ويبدو أن الأنشطة المرتبطة بالقرصنة البحرية والسرقة تحت تهديد السلاح، منتشرة بشكل كبير في سواحل إفريقيا الأطلسية خاصة في منطقة خليج غينيا حيث تنشط عمليات الاختطاف، والتي ارتفعت بنسبة 40% فيما بين 2019 و2020، كما تعتبر النقطة الساخنة للقرصنة في العالم، إذ أن 95% من عمليات الاختطاف على المستوى العالمي تقع ضمن هذه

المنطقة، ففي سنة 2019 وقعت 111 عملية قرصنة مقابل 25 عملية في المحيط الهندي، بالإضافة لانتشار أشكال الصيد غير القانوني الذي يتسبب بخسائر سنوية تصل إلى 1,5 مليار دولار، كما تعد منطقة غرب القارة الأفريقية المعبر الأساسي الاتجار الدولي غير المشروع للمخدرات، إذ يمر عبرها ما يقرب 35% من إجمالي الكوكايين الأنديزي القادم من أمريكا الجنوبية والمتجه نحو أوربا، وارتفاع حالات سرقة النفط الخام، إذ تفقد نيجريا وحدها ما يقرب 6% من إنتاجها النفطي سنويا بسب هذه الظاهرة (Morcos, 2021) .

مبيان رقم 2: التوزيع الجغرافي للناتج الإجمالي الخام بمنطقة حوض المحيط الأطلسي سنة 2013

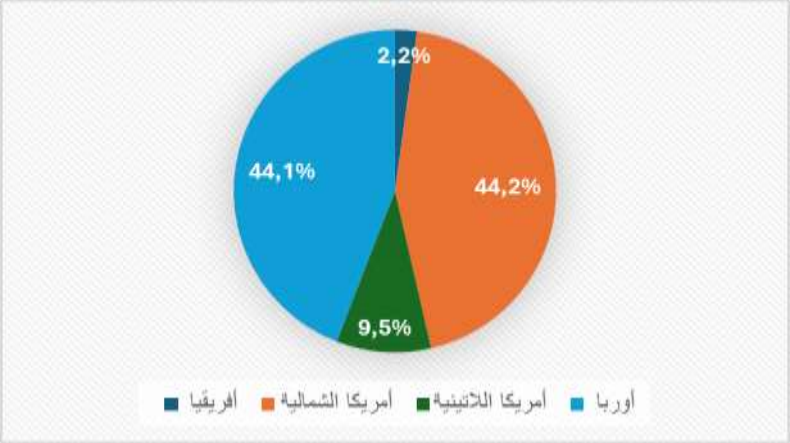

source: Ian O. Lesser and Karim El Aynaoui Atlanticism in the 21st Century: Convergence and Cooperation in a Wider Atlantic p 10, https://www.semanticscholar.org/paper/Atlanticism-in-the-21-st-Century-%3A-Convergence-and-Lesser-Aynaoui/712859986b2bfa79a629f9d5f2854d3a9f9fbf9a

وعلى الرغم من الإمكانات الكبيرة للفضاء الأطلسي، فإن التوزيع الجغرافي للناتج الإجمالي في منطقة حوض المحيط الأطلسي، يبين ضعف نسبة مساهمة الدول الأفريقية مقارنة بباقي المناطق الأخرى، إذ لا تتجاوز مساهمتها 2,2% مقارنة مع دول أمريكا اللاتينية التي تساهم بـ 9,5%، في حين تهيمن دول أمريكا الشمالية وأروبا الأطلسية على 88,3%، مما يعني أن الدول الأفريقية الأطلسية ما زالت في حاجة للمزيد من المجهودات لاستثمار مؤهلاتها، لأن هذه النسبة لا تنسجم مع المؤهلات الاقتصادية الضخمة التي تتوفر عليها.

ونظرا لأهمية الساحل الأطلسي الأفريقي، صرح وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة خلال الاجتماع الأول للقاء الوزاري للدول الأطلسية الأفريقية Ministerial Meeting of the African Atlantic States في 8 يونيو 2022 أن الفضاء الأطلسي يحتاج لإعادة الهيكلة بما يسمح بتجاوز التحديات وتحقيق الازدهار والتنمية لكل الدول الأفريقية المنتمية للمحيط الأطلسي (Morocco Ministry Of Foriegn Affirais African Coorp, 2022). كما أكد السفير المغربي في الولايات المتحدة الأمريكية يوسف عمراني Youssef Amrani أمام وزارة الخارجية الأمريكية، على أن المحيط الأطلسي بالنسبة للمغرب يشكل منطقة جيوسياسية ذات أولوية وحافز للسلام والتنمية المستدامة (Kingdom of Morocco, 2024). وهو ما يتماشى مع المحاور

الرئيسية لخطاب الملك محمد السادس، الذي اعتبر المحيط الأطلسي بوابة المغرب نحو القارة الأفريقية وأساس تحقيق التكامل الاقتصادي والاشعاع القاري والدولي (خطاب، 2023).

2,3 منطقة الساحل بين الواقع التنموي الهش والمشاكل الأمنية الكبيرة

من نقاط القوة والتميز في المبادرة الأطلسية المغربية تمكين دول الساحل الحبيسة من الوصول للمحيط الأطلسي نظرا لوضعها الجغرافي الذي يجعل منها بعيدة عن الاستفادة من الخيرات والفرص التي يتيحها القرب من البحر، خاصة الفرص التجارية، ويشار لمنطقة الساحل باعتبارها همزة وصل بين منطقتي الصحراء الكبرى في الشمال والسافانا في الجنوب، تمتد على مسافة تصل 5000 كيلومتر عبر النصف الشمالي للقارة الأفريقية من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا. وتتابين تعريفات هذه المنطقة حسب المقاربات الجغرافية والأمنية (اصفريو، 2021). وفي سياقنا هذا، نقصد بمنطقة الساحل الدول الخمس التي تضم كل من موريتانيا ومالي، والتشاد، وبوركينافاسو، والنيجر. وتتسم هذه الرقعة الجغرافية بـ:

من حيث المؤهلات الطبيعية: في سنة 2013 كانت **مالي** ثالث أكبر منتج للذهب في القارة الأفريقية، إذ مثل إنتاجها من الذهب 95% من إنتاجها المعدني، حيث تصدر 50 طن سنويا من الذهب، وتعتبر **النيجر** رابع أكبر منتج للأورانيوم في العالم بالإضافة للذهب والفوسفاط والنفط الذي تستغله الشركة الوطنية الصينية للنفط China National Petroleum Company منذ سنة 2011، كما يمتلك هذا البلد احتياطيات ضخمة من الأورانيوم، والتي يمكن أن تحوله لأكبر منتج في العالم (26% من الإيرادات، يساهم اليورانيوم وحده بـ 75% من صادرات البلد الخارجية)، لكن تستأثر الشركات الأجنبية بالإنتاج المعدني كالشركة الفرنسية أريفا AREVA، التي سيطرت على صناعات الأورانيوم بالنيجر قبل الاستقلال، وتربطها علاقات غير متكافئة مع هذا البلد الأفريقي الفقير، بينما تعتبر **التشاد** دولة غنية بالنفط (76% من الإيرادات الحكومية، 50% من الصادرات، 9% من الناتج الإجمالي الخام)، في حين يتوفر تراب **بوركينافاسو** على معادن مهمة مثل المنغنيز والذهب والزنك، وتعد **موريتانيا** غنية بالحديد والنحاس (Cooper, 2018, p. 6). وفي سنة 2015 أعلنت الشركة الأمريكية Kosmos Energy عن اكتشاف احتياطات ضخمة من الغاز بين موريتانيا والسينغال بلغت 2,88 ترليون متر مكعب، منها 1,78 ترليون متر مكعب بموريتانيا وحدها (Voytyuk, 2023, p. 36).

إن منطقة الساحل على الرغم من كونها من أغنى المناطق في العالم من حيث الموارد الطبيعية (اليورانيوم، الذهب، النفط...) فإن المنطقة تعتبر من أفقر المناطق وأكثرها تدهورا بيئيا بالعالم، ويؤدي تزايد الضغط على الموارد الطبيعية إلى نشوب صراعات طاحنة بين الرعاة والمزارعين وتزايد حدة الهجرة وظهور الجماعات المسلحة والمنظمات المتطرفة (Cooper, 2018).

فيما يتعلق بالوضع الأمني: يتم الإشارة إلى دول الساحل على المستوى الدولي باعتبارها منطقة أزمة مركبة، تواجه تحديات متعددة مرتبطة بوضع سياسي وأمني مركب، حيث يؤدي ضعف المؤسسات السياسية والتأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية إلى جعل المنطقة تتسم بعدم الاستقرار، وبداية من سنة 2020 شهدت منطقة غرب إفريقيا 6 انقلابات عسكرية ناجحة ومحاولتي انقلاب فاشلتين، إذ في سنة 2022 شهدت بوركينافاسو انقلابين عسكريين، وفي يونيو من سنة 2021 سيطر الجيش المالي على السلطة، بينما في يونيو من سنة 2023 سيطر الجيش على الحكم في النيجر (Brooke-Holland, 2023). كنتيجة لهذه الانقلابات أعلن الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون في فبراير 2022 إنهاء عملية برخان

Barkhane الفرنسية بمالي، بينما في يونيو من سنة 2023 أعلنت الأمم المتحدة إنهاء بعثة السلام في مالي، حيث تصاعد التوتر بين السلطة المالية وقوات حفظ السلام MINUSMA التابعة للأمم المتحدة (Brooke-Holland، 2023).

وتساعد الأزمات الأمنية في ضعف سيادة دول الساحل على مجالها وضعف الخدمات العمومية وإعاقة الاستثمارات الخارجية وتطور الأداء الاقتصادي، كما أن غياب الدولة وضعف حضورها في العديد من المناطق يسهل من انتشار الجماعات المتطرفة التي تغذيها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة (Raga, Lemma, & Keane, 2023, p. 10). وينتج عن الوضع الأمني نتائج سيئة على اقتصاد دول الساحل وعلاقتها التجارية بدول الجوار، ففي سنة 2015 انخفضت قيمة التجارة المالية مع نيجيريا بـ (55%)، وغينيا بـ (37%) وتوغو بـ (34%) وغانا بـ (28%) والنيجر بـ (27%) والسينسغال بـ (23%) وبوركينافاسو بـ(6%) (Raga, Lemma, & Keane, 2023, p. 15).

فيما يخص الوضع التنموي: هناك علاقة وطيدة بين الضعف التنموي وانتشار عدم الاستقار وضعف الأمن والشعور بالسخط، حيث تغذي الأوضاع الاجتماعية والسوسيواقتصادية المتدنية كل أشكال العنف، وتسمح بتسرب الأفكار الرديكالية وظهور الجريمة وغيرها، ويرتبط بها قضايا كبرى كالتهريب والهجرة والاتجار في البشر.

مبيان رقم 3: تطور مؤشر التنمية البشرية بمنطقة الساحل فيما بين 2000 و2022

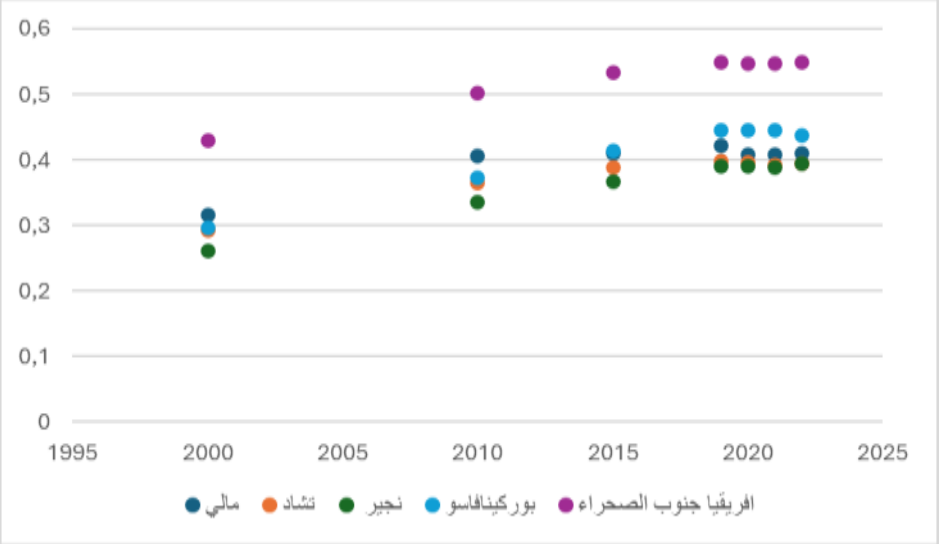

Source: UN Human Development Report 2023/2024 p 282

https://hdr.undp.org/system/files/documents/global-report-document/hdr2023-24reporten.pdf

تحتل دول الساحل مراتب متدنية في مستوى مؤشر التنمية البشرية العالمي، حيث تأتي في قائمة آخر 10 دول الأقل تنمية على صعيد 192 دولة معنية، وحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية في سنة 2023 احتلت كل من النيجر والتشاد الرتبة 189، بينما احتلت مالي الرتبة 188 وبوركينافاسو الرتبة 185 عالميا (UNDP, 2024, p. 276). وعموما فإن معادلة التنمية بمنطقة الساحل معادلة معقدة تتفاعل فيها الأوضاع الأمنية المزرية بثقل الإرث الاستعماري الذي يعيق التطور الاقتصادي،

كما تغذي الانعكاسات الكبيرة للتغيرات المناخية الوضع المتأزم خاصة الإنتاج الفلاحي الذي يبقى النشاط الاقتصادي المركزي بهذه المناطق على الرغم من طابعها الصحراوي.

من بين التحديات كذلك المطروحة بقوة في منطقة غرب إفريقيا عموما ومنطقة الساحل خصوصا، قضية الهجرة، بشقيها الداخلية والخارجية، فهذه المنطقة تعتبر من أكبر المناطق نموا للسكان في العالم بفعل ارتفاع معدل الخصوبة في بيئة متسمة بانعدام الأمن والاستقرار وقلة فرص العيش الكريم، حيث تسجل معدل هجرة أكبر 7 مرات من أي منطقة أخرى في العالم، وعلى الرغم من أن 84% من حركة الهجرة تتم بين دول المنطقة (Devillard, Bacchi, & Noack, 2015, p. 24). فإن المغرب يبقى طريقا رئيسيا للعبور سواء نحو أوربا عبر البحر الأبيض المتوسط، أو عبر المحيط الأطلسي في اتجاه جزر الكناري، وهذا يطرح عدة تحديات بالنسبة للمغرب والدول الأوربية التي تعول على المغرب في لعب دور أكبر في تدبير قضية الهجرة. كما يعمل المغرب على تعزيز علاقاته مع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء عموما وبلدان غرب إفريقيا خصوصا بغرض تمهيد الطريق للتكامل الملائم للاستثمار والتجارة والتنمية المشتركة، وتبادل تجربته في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف مع دول الساحل جنوب الصحراء استنادا إلى ثلاثة أبعاد تقوم على الأمن والدين ومكافحة الهشاشة والفقر (Isbell, 2012, p. 4).

4. آليات تفعيل المبادرة الأطلسية المغربية مؤشرات أولية

هناك مجموعة من المؤشرات الأولية التي يمكن اعتبارها مدخلا أساسيا لتنزيل هذه المبادرة وتفعيلها:

أولا: إن العنصر الأساسي والحاسم في هذه المبادرة هو الصحراء المغربية باعتبارها تشكل الإطار المجالي للربط بين المغرب وعمقه الأفريقي، هذا الفضاء الذي يتسم بوضعية خاصة جعلت منه موضع نزاع إقليمي لعقود، بل شكل محور الاستراتيجيات الجهوية والعلاقات الإقليمية والدولية سواء بالنسبة للمغرب الذي يمارس سيادته المطلقة عليه، أو بالنسبة لبعض الدول الأخرى التي توظفه كمعطى جيوسياسي للضغط والمواجهة لحصر نفوذ المغرب، وفي إطار التفاعل السياسي والدبلوماسي مع القرارات الأممية، عمد المغرب في سنة 2007 إلى إطلاق مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي لنزاع الصحراء، والذي اعتبره مجلس الأمن مقترحا يتسم بالمصداقية، يعكس جدية وواقعية مساعي المغرب لحل النزاع (مجلس الأمن قرار 1813، 2008). ويقدم إجابة جديدة عن مضمون تقرير المصير، باعتباره لا يقف فقط عند الاستفتاء المؤدي للانفصال، وفي قرار مجلس الأمن الصادر في 30 أكتوبر 2023 تحت رقم 2703 تم التأكيد على ضرورة مواصلة العمل السياسي لحل نزاع الصحراء المغربية وانخراط جميع الفاعلين بمن فيهم الجزائر وموريتانيا في العملية السياسية (مجلس الأمن قرار رقم 2703، 2023).

وإذا كانت هذه القضية ما زالت موضع نقاش داخل أروقة الأمم المتحدة، فإن التحولات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة تثبت بأن المغرب فرض سياسة أمر الواقع، خاصة بعد الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء، واعتبار كل من ألمانيا وإسبانا وهولندا مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية مقترحا قويا ونهائيا لإنهاء النزاع الطويل حول الصحراء، في حين أكدت فرنسا على بذل جهودها لدعم المقترح المغربي واعتبرته الإطار الوحيد المقبول والمعقول لإنهاء النزاع. وموازاة مع ذلك، تزايدت عدد البعثات القنصلية المفتوحة بالأقاليم الجنوبية المغربية سواء في مدينة الدخلة أو مدينة العيون، بلغت لـ 29 قنصلية (29 دولة) منذ 2019 عندما فتحت جزر القمر أول قنصلية لها بمدينة العيون، ثم فتحت غامبيا أول قنصلية لها بمدينة الداخلة، مع تأكيد العديد من الدول دعمها لمبادرة الحكم الذاتي واستعدادها لفتح

قنصليات بالمنطقة (التوزاني، 2023، صفحة 7). ومن المنتظر أن تلعب الأقاليم الجنوبية المغربية دورا حيويا في تنفيذ هذه المبادرة، فالمغرب يعمل على تطوير البنية التحتية وشبكة الموانئ لهذه المنطقة، بهدف جعلها قطبا إقليما نحو الجنوب، ففي سنة 2015 قامت الحكومة المغربية بإطلاق برنامج التنمية الخاص بالأقاليم الجنوبية (2015 – 2021) باستثمارات بلغت 8 مليار دولار أمريكي (مجلس المستشرين، 2018). وبعد النجاح الكبير الذي لقيه ميناء طنجة المتوسط باعتباره أحد أعمدة التجارة عبر المتوسط وأكبر ميناء للحاويات في القارة الأفريقية، فإن المغرب يحاول أن يخلق دينامية جديدة مشابهة عبر المحيط الأطلسي من خلال بناء ميناء الداخلة الأطلسي، الذي سيغطي 2650 هكتار وسيضم مجموعة من المناطق الصناعية، بلغت تكلفته الأولية 1,3 مليار دولار أمريكي (Albano, 2024). ومن المنتظر أن يشكل القطب التجاري الذي سيربط بين المغرب وبلدان إفريقيا الأطلسية، كما سيشكل البوابة التي سيتم عبرها ولوج دول الساحل للمحيط الأطلسي.

ثانيا: يعتبر مشروع خط الغاز البحري الذي سيربط بين نيجريا والمغرب قبل الاتصال بأوربا، مفتاح تفعيل المبادرة الأطلسية، ففي ماي سنة 2017 وقع كل من الملك محمد السادس والرئيس النيجيري محمد بخاري اتفاقية لإنشاء خط الغاز الأطلسي الذي سيعبر 13 دولة بغرب إفريقيا قبل أن يصل إلى أوربا (نيجريا – بنين – توغو – غانا – كوديفوار – ليبريا – سيراليون – غينيا – غينيا بيساو – غامبيا – سينغال – موريتانيا – المغرب) وهو أحد أمثلة التعاون جنوب-جنوب، يعكس رؤية الملك محمد السادس في إطار استراتيجية رابح-رابح، ومشاركة التنمية والمعرفة وتبادل المنافع وتوطيد المصالح المشتركة، وسيكون أوسع مشروع في إفريقيا (Voytyuk, 2023, p. 34). ستصل تكلفته المقترحة إلى 25 مليار دولار، كما تم في سنة 2022 توقيع مذكرة تفاهم بين المغرب ونيجيريا ودول مجموعة غرب إفريقيا ECWOS للالتزام بالمساهمة في تفعيل هذا المشروع (المملكة المغربية البوابة الوطنية، 2022). وسيمكن من تنشيط الصناعة في الدول التي سيمر عبرها، كما يعد نموذجا قويا يعكس مساعي المغرب لتعزيز الاندماج بدول غرب إفريقيا.

ثالثا: أصبح للمغرب علاقات اقتصادية وطيدة مع العديد من الدول الأفريقية، خاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء عبر قطاع خاص متطور ومتقدم تقوده مجموعة من الشركات الرائدة في مختلف القطاعات الحيوية، كالقطاع المالي، وقطاع الاتصالات، وقطاع التعدين، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة وقطاع البناء... وللمغرب استثمارات في أكثر من 30 دولة إفريقية، 55% منها في دول غرب إفريقيا.

وعلى سبيل المثال، في القطاع المالي تقود مجموعة من الأبناك المغربية هذه الاستثمارات، كمجموعة التجاري وفابنك Attijariwafa Bank الذي يتواجد في 16 دولة إفريقيا ويطمح إلى الانتشار خاصة في إفريقيا الفرنكوفونية، بينما تتواجد مجموعة بنك إفريقيا BMCE Bank of Africa في 18 دولة، ومجموعة البنك الشعبي BCP group في 12 دولة. (OUKESSOU, HAMDAOUI, VINCENT, VERGNE, & SAVOYE, 2018, p. 15).

وفي قطاع الفلاحة والتعدين والطاقة يعتبر المكتب الشريف للفوسفاط OCP (أكبر شركة مغربة يعود رأسمالها للدولة تسيطر على قطاع التعدين بالمغرب) رائدا في الاستثمار في مجالات الفلاحة والطاقة المتجددة في العديد من الدول الأفريقية؛ إذ ينتشر في 12 دولة، كما تمتلك شركة اتصالات المغرب Maroc Telecom التي تعود معظم أسهمها للدولة حصصا في 12 دولة إفريقيا، وينضاف إلى ذلك سلسلة من الشركات الخدماتية في قطاعات التأمينات والنقل.

رابعا: إن المغرب ينهج استراتيجية توازن خاصة، تقوم على أساس تقاسم المنافع الاقتصادية ومشاركتها وفق مقاربة رابح-رابح Win-Win Approach، وبما أنه بات واضحا جيدا أن الصراع الجيوسياسي بين القوى العظمى قد يخلق لحظة اصطفاف دولية ويؤدي لعسكرة الدول، فإن المغرب ينهج شراكات مع كامل البلدان، ففي سنة 2016 قام الملك محمد السادس بزيارة إلى الصين، إذ تم التوقيع على أكثر من 16 اتفاقية لتنمية التعاون بين الرباط وبكين، أثمرت فوز العديد من الشركات الصينية بمشاريع مهمة في قطاع الإنشاءات والطاقة النظيفة بالمغرب. وفي نفس السنة زار الملك محمد السادس روسيا، وشملت توقيع اتفاقيات تعاون طاقية وعسكرية (Tanchum, 2020). هكذا تقوم رؤية المغرب على تعزيز التعاون المنفتح مع جميع دول العالم، على الرغم من العلاقات المتجذرة والاستراتيجية بين الرباط وواشنطن من جهة، والعلاقات بين المغرب والدول الأوربية من جهة ثانية، حيث تسير الشراكات المغربية خارج إطار الاصطفاف الدولي، والدليل على ذلك هو غياب المغرب عن حضور جلسة التصويت الجمعية العالمة للأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا (Besheer, 2023)، وعدم اتخاذ موقف من القضية الوطنية الصينية المتمثلة في محاولة ضم جزيرة تايوان، كما أن هناك إشارات على إمكانية دعوة المغرب للانضمام لمجموعة البريكس BRICS. ويبدو أن المغرب يتعامل بمنطق برغامتي يزاوج بين المصلحة الاقتصادية والتأثير الناعم في موقف الدول من قضية الصحراء التي يعتبرها مرتكزا أساسيا لعلاقاته الخارجية وشركاته الاقتصادية.

خامسا: إن الآلية الحقيقة التي يتمتع بها المغرب في علاقاته بدول إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة دول إفريقيا الغربية ودول منطقة الساحل هي الرصيد الديني، ويبدو أن المغرب عبر هذه الألية قادر على خلق تأثير كبير في معالجة المشاكل الأمنية بالمنطقة، وهو ما لا يمكن أن تنجح فيه أي دولة أخرى، حيث يعتبر المعطى الثقافي عنصرا حاسما في اجتثاث المشاكل الأمنية من تطرف وإرهاب، فالعلاقات الروحية بين العديد من النخب الدينية والمملكة المغربية قوية جدا، وتغذيها المراكز الصوفية والطرقية العابرة للحدود. وكما ذكرنا سابقا، فإن الاستراتيجية الدينية المغربية تلقى طلبا متزايدا من طرف دول الساحل، وتلقى دعم الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بعدما اتضحت النتائج العكسية للمقاربات الأمنية التي لم تؤد سوى لانتشار مظاهر عدم الاستقرار وغياب الأمن وانتشار الإرهاب والتطرف وتزايد التيارات المعادية للمصالح الغربية.

وعليه فإن العلاقات المغربية الدولية القوية والمكانة التي يحظى بها المغرب على الصعيد الدولي والقاري بالإضافة إلى المؤثرات الثقافية وديناميكية القطاع الخاص المغربي وإطلاق بعض المشاريع الهيكلية والتقدم الإيجابي الذي يعرفه نزاع الصحراء المغربية، كلها عوامل تجعل من المغرب فاعلا إقليميا قويا، وبالتالي قادر على إطلاق المبادرات الكبرى، غير أن هذه المبادرات تصطدم بمجموعة من التحديات التي قد تفوق قدرة الفاعلين الإقليميين والدوليين معا.

5. مناقشة

تبدو المبادرة الأطلسية كتصور جيوسياسي، مبادرة واعدة ستغير من دون شك الخريطة الجيوسياسية بغرب القارة الأفريقية، لما تحمله من امتيازات كبيرة، أهمها، تحقيق الاندماج بين الدول الأطلسية وعمقها الجغرافي المتمثل في منطقة الساحل، وهذا رهان واعد وكبير جدا، واليوم يتم النقاش حول مستقبل التعاون في جنوب الأطلسي على هذا الأساس، لكن تنزيل المبادرة الأطلسية على أرض الواقع سيكون رهينا بعدة متغيرات ستفرض نفسها مستقبلا، ترتبط أساسا بفهم الفاعلين واستراتيجياتهم وقدرتهم على تنزيل وتفعيل خططهم، وهو ما سنناقشه في الفقرة الموالية.

فيما يتعلق بالفاعليين الدوليين: إن مشكلة منطقة جنوب الأطلسي الأفريقي ومنطقة الساحل اليوم تتسم بعدم وضوح جيوسياسي كبير، تغذيه مجموعة من المعطيات، فالصراع الجيوسياسي على القارة الأفريقية يحتدم بقوة بين القوى العظمى. وأمام تزايد سطوة الحكم العسكري وتزايد النزعة الرافضة للتواجد الفرنسي بالمنطقة والتي يتم ترجمتها في إعلانات متكررة تطالب بطرد فرنسا عسكريا واقتصاديا بصفة خاصة والغرب بصفة عامة، نجد في المقابل هناك توسعا كبيرا للنفوذ من طرف القوى الأخرى، خاصة روسيا والصين، فالأولى تعمل على تعميق تواجدها من خلال الاتفاقيات العسكرية وتغلغل المجموعات المسلحة الموالية لها، بينما تعمل الثانية على تعزيز نفوذها عبر القوة الناعمة من خلال الاستثمارات والديون، وهذا الوضع يخلق فضاء مفتوحا للتنافس الدولي، ويعقد من المعادلة الأمنية أمام تعدد الاستراتيجيات، وفي المقابل لن تقف أمريكا وأوربا مكتوفي الأيدي أمام تزايد التفوق الصيني والروسي في منطقة تعد جدارا أمنيا يحميهما من التهديدات العابرة للقارات، كما أن ولوج الصين وروسيا للفضاء الأطلسي من شأنه أن يلقى ردا قويا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه هناك شروط قوية يمكن أن تسهم في تحويل منطقة الساحل وغرب إفريقيا لمنطقة صراع دولي بالوكالة يغذي الانقسامات الداخلية والصراعات المحلية، أي يهدد الأمن الذي يعد عاملا مهما في الاستقرار وتعزيز التعاون بين دول المنطقة، وتعمل الولايات المتحدة الأمريكية على خلق تماسك أطلسي في المنطقة الأفريقية، قد يتحول في المستقبل لناتو جديد بصيغة جنوبية، يشكل فيه التعاون الاقتصادي حجر الأساس، وسيسعى الغرب بدون شك إلى إعادة توحيد المعايير القيمية بما ينسجم ومصالحه الجيوسياسية والجيواقتصادية بالمنطقة.

على ما يبدو فإن المبادرة الأطلسية المغربية لقيت الضوء الأخضر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فقد علقت المنسقة الأمريكية للتعاون الأطلسي جيسيكا لابين Jessye Lapenn على المبادرة الأطلسية باعتبارها تعبر عن التزام المغرب بتعزيز الشراكة الأطلسية، معتبرة إياها تتماشى مع المبادئ المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية وأهدافها في المنطقة (Kingdom of Morocco, 2024). والرؤية الجديدة التي باتت تدرك أن المدخل الأساسي في معادلة الساحل هو الانفتاح على معادلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع المبادرات والمقاربات في معالجة مختلف القضايا، التي من شأنها أن تعالج منابع المشكل بدل الاعتماد على الرؤية والمقاربة الأمنية الصرفة التي أبانت عن فشلها.

وبما أن القضيتين المركزيتين في منطقة الساحل هما: الإرهاب والهجرة، فإن دور المغرب يبقى محوريا في محاربة الإرهاب بالمنطقة عبر توظيف الرصيد الديني والتاريخي، فاجتثاث الفكر المتطرف يمر عبر إعادة هيكلة الحقل الديني وخلق نخب محلية قادرة على تأطير الساكنة، من خلال تعزيز الاتصال الصوفي وترسيخ قيم المذهب المالكي وتعزيز التعاون والتبادل الثقافي، ومنه يبقى دور المغرب حيويا في هذا البعد.

فيما يتعلق بالفاعلين الإقليميين: إن التوجهات الاستراتيجية المغربية نحو دول غرب إفريقيا عموما ودول الساحل خصوصا لا يمكن عزلها عن الصراع الحالي بين المغرب والجزائر الذي يعزز مناخ عدم الاستقرار بالمنطقة، فالوضع الإقليمي الحالي يقتضي تعزيز دور المغرب كلاعب إقليمي رائد، وهو ما يتعارض مع الدور الإقليمي الذي تتطلع إليه الجزائر، مما يصعب من عملية تطبيع العلاقات بين البلدين ويزيد من حدة التوتر، وهناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن الجزائر لم ترفض المبادرة الأطلسية المغربية وحسب؛ بل ترى فيها تهديدا حقيقيا للوضع السياسي والدبلوماسي الذي كانت تتمتع به في منطقة الساحل،

وتزايد نفوذ المغرب في هذه المنطقة يفهم في الدبلوماسية الجزائرية على ما يبدو أنه محاولة عزل الجزائر عن عمقها الجنوبي والإقليمي.

ومن الواضح أن المحاولات الجزائرية التي أخذت طابع "ردة الفعل" من خلال الدعوة لعقد اجتماعات مع ليبيا وتونس كمحاولة لإحياء نسخة جديدة لمغرب عربي يستثني المغرب من المعادلة وتشكل فيه الجزائر قطب الرحى، كما سعت إلى التأثير في موقف موريتانيا من خلال مشروع طريق تندوف-زويرات، والسعي لإعادة طرح فكرة أنبوب الغاز نيجيريا الجزائر، ويبدو أن الدبلوماسية الجزائرية نشيطة جدا في محاولة احتواء مساعي المغرب في تعزيز الاندماج مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، ويريد المغرب أن يجعل من المبادرة الأطلسية إطارا لإدماج الصحراء المغربية في بعد جهوي متماسك، وهو ما يترجم في اللغة الدبلوماسية على أنه اعلان لسياسية أمر الواقع، كما أن الحجر الأساس الذي تقوم عليه المبادرة الأطلسية هو الدور المحوري الذي ستلعبه موريتانيا باعتبارها الطرف المعني بالدرجة الأولى، حيث أكد ناصر بوريطة Nasser Bourita في لقائه مع وزير الخارجية الموريتاني محمد سالم ولد مرزوك أن الملك محمد السادس يعتبر موريتانيا المفتاح والمكان الأنسب والشرعي للمبادرة الأطلسية لتمكين دول الساحل من الوصول للمحيط الأطلسي (فاوزي، وزير خارجية موريتانيا يراهن على الروابط مع المغرب لحلحلة الملفات العالقة، 2024).

وعلى الرغم من أن الموقف الموريتاني في البداية اتسم بنوع من الضبابية خاصة بعد إقدامها على الرفع من الرسوم الجمركية على المنتجات الفلاحية المغربية وغيابها عن اللقاء الوزاري الأول المنظم بمراكش في 23 شتنبر 2023، والذي حضره وزراء خارجية كل من بوركينافاسو ومالي والتشاد والنيجر، حيث عبروا عن اهتمامهم الكبير بالمبادرة الأطلسية (Maghreb-Arabe-Press, 2023). إلا أن وفد وزير خارجيتها على الرباط لطمأنة الجانب المغربي وقيام الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني بزيارة إلى المغرب ولقائه بالملك محمد السادس في الدار البيضاء، في 21 دجنبر من السنة المنصرمة، التي كان موضوعها المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز نجيريا - المغرب، أعطت دلالات قوية على استعداد موريتانيا الانخراط في المبادرة الأطلسية؛ خاصة وأنها الزيارة الأولى من نوعها لرئيس موريتاني إلى المغرب منذ نحو عقدين من الزمن.

عموما تتشبث موريتانيا بخيار الحياد الإيجابي من قضية الصحراء المغربية التي يعتبرها المغرب محور علاقاته الخارجية وشركاته الاقتصادية، كما ترى في المشاريع المغربية نحو دول إفريقيا تهديدا لمصالحها الاقتصادية، خاصة ميناء الداخلة الأطلسي الذي سيؤثر بدون شك على ميناء نواذيبو الموريتاني، وربما تخشى موريتانيا من كسر المغرب لمنظومة التوازن في المنطقة خاصة مع الجزائر، مما قد يهدد مصالح موريتانيا ويعصف بعلاقتها مع هذه الأخيرة، ينضاف إلى ذلك تحد آخر ربما يعد حجر الزاوية في تغيير المعادلة السياسية بغرب إفريقيا، وهو إعلان كل من النجير ومالي وبوركينافاسو الانسحاب من مجموعة الاكواس ECOWAS وتأسيس فيدرالية تحالف الساحل Alliance of Sahel States (ASS) من أجل التعاون السياسي والاقتصادي (Bassou, 2024)، مما يشكل تهديدا حقيقيا لبلدان مجموعة الاكواس الأخرى التي اجتمعت لبحث الرد على هذا الحدث، غير أن أبعاده لم تتضح بعد، ما إن كان سيعزز من مركزية هذه الدول داخل المبادرة الأطلسية أم العكس.

ومن دون شك فإن الحدث الذي يمكن أن يغير المعادلات الأمنية والعلاقات الاقتصادية بالمنطقة هو البحث عن أفق لحل النزاع بين المغرب والجزائر وإعادة العلاقات لمسارها الطبيعي وطي نزاع الصحراء بشكل نهائي، وتمتين الروابط بين المغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا باعتبارهما الأقطاب الكبرى في الواجهة الأطلسية الأفريقية. وفيما يتعلق بمنطقة الساحل، فإن

تمكينها من الولوج للمحيط الأطلسي سيفتح لها النافذة لثاني أكبر مركز تجاري في العالم، وسيكون أمامها الطريق معبدا لتصدير منتجاتها من جهة وبناء علاقات تجارية عبر البحرية من جهة ثانية، إلا أنها مطالبة بتحديد أولوياتها ووضع استراتيجيات مركبة تدمج بين الأبعاد الأمنية من جهة والأبعاد التنموية من جهة ثانية.

فيما يتعلق بالأبعاد الاقتصادية: إن التطبيقات الكبرى للمبادرة الأطلسية تجد ترجمتها في المشاريع الهيكلية الكبرى، كمشروع أنبوب الغاز الذي سيربط بين نيجيريا والمغرب، وميناء الداخلة الأطلسي وطريق تزنيت الداخلة ومعبر الكركرات وطريق أمقالا... وكلها مشاريع هيكلية متقدمة يسعى من خلالها المغرب إلى ربط مجاله الصحراوي بالفضاء الأفريقي، والمبادرة الأطلسية تعبر عن مصالح وتوجهات المملكة المغربية في إطار تعزيز التعاون جنوب-جنوب، وبالتالي هناك مصالح مشتركة كبرى بين الأطراف المعنية بها، فالمنطقة الأطلسية الأفريقية منطقة غنية بالموارد الطبيعية المتنوعة وتشكل سوق استهلاكية ضخمة واعدة وتطرح فرصا تجارية كبرى غير مستثمرة، مفتوحة على محاور عدة في اتجاه أمريكا الشمالية وأروبا ودول أمريكا الوسطى والجنوبية، كما أن المنطقة يمكن أن تلعب دورا تجاريا أكبر، خاصة مع تزايد المؤشرات على انعدام الاستقرار والتوترات بمنطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي، والتي ربما لن تكون موضوع حل على المدى القصير والمتوسط.

لكن أمام جملة من التحديات الكبرى، فالأمن والاستقرار هو مفتاح التنمية في هذه المناطق. وعلى الرغم من أن المغرب راكم تجاربا كبرى في علاقاته بهذا الفضاء المركب، فإن المؤشرات تبين أن التحديات الأمنية والتنموية أخذت في الازدياد، فانتشار الجماعات المتطرفة وتبعيات التغيرات المناخية والتنافس الدولي على النفوذ كلها عوامل تنتج تكاليفا إضافية، في حين يتطلب وصول دول الساحل للمحيط الأطلسي تعزيز البنية التحتية العابرة للحدود ودعم الاستقرار، مما يعني قطعا توفير فضاء ملائم لجلب الاستثمارات وتعزيز التعاون الدولي.

ومن دون شك فإن الشركات الاستثمارية سواء الصينية والروسية أو الأمريكية والأوربية والمؤسسات المالية الدولية، يمكن أن تضطلع بدور كبير في هذا الشأن، كما أن القطاع الخاص المغربي مطالب بأن يلعب دورا أكبر في هذه العملية، وستفتح هذه المبادرة آفاقا واعدة لتمكين المغرب من دور تجاري أكبر سيتطلب تحديث أساطيله التجارية البرية والبحرية وبناء أخرى جديدة، وإن كان الواقع يؤكد أن الاستثمار في المنطقة يصنف على أنه عالي المخاطر ومرتفع التكاليف، على الرغم من أن الوعاء المالي لتمويل المبادرة الأطلسية غير واضح حتى الآن. وعموما فالتعاون جنوب-جنوب ينطوي على فرص كثيرة وتحديات كبيرة يجب معالجتها في إطار قائم على الاندماج الإقليمي وتبادل المنافع والخسائر.

فيما يتعلق بالآفاق: تبقى المبادرة الأطلسية مقدمة تعكس التوجهات الاستراتيجية للمغرب من خلال خلق فضاء إقليمي مندمج يتم فيه حل المشاكل ومواجهة التحديات في إطار مشترك، فهي ليست مبادرة تبادل المنافع فقط، بل وتبادل التحديات كذلك، وهذا من شأنه أن يؤدي مستقبلا لبناء إطار للعمل الجماعي المشترك بين دول المنطقة الأطلسية الأفريقية، وبالتالي إمكانية معالجة المشاكل الأمنية والتحديات الاقتصادية بمقاربات داخلية بينية، فالمبادرة الأطلسية هي تصور مفتوح للاندماج التجاري والمالي والدبلوماسي قد ينتهي في نهاية المطاف لبناء تكتل اقتصادي وتجاري للجنوب الأطلسي الأفريقي مفتوحا على التعاون البيني والتعاون الخارجي.

كما يمكن أن تكون مقدمة لمبادرات مشابهة خاصة من طرف بعض الدول التي تمتلك جغرافية تنافسية لا تقل أهمية عن جغرافية المغرب، مثل غينيا ونيجيريا والكوديفوار وموريتانيا، وهذا يمكن أن يخفف من وزن المبادرة الأطلسية في شقها المتعلق

بتسهيل ولوج دول الساحل نحو المحيط الأطلسي، وعليه سيكون من الضروري البحث عن التنسيق بين المبادرات من جهة وإعادة هيكلة التكتلات الإقليمية من جهة أخرى. بالإضافة إلى أن انخراط باقي الدول في المبادرة يصطدم بموقف نيجيريا وجنوب إفريقيا من القضية السيادية بالنسبة للمغرب التي هي الصحراء، وهما فاعلين أساسيين في الواجهة الأطلسية الأفريقية، وهنا ينبغي أن يعاد التفكير في نظام العلاقات الذي يؤطر رؤية الدول الأفريقية لبعضها البعض، حيث تؤثر النزاعات والولاءات السياسية ومواقف الدول من بعض القضايا الداخلية والخارجية بشكل كبير في المصالح الاقتصادية المشتركة، خاصة في ظل وجود قطاع خاص غير مستقل وضعيف غير قادر على إطلاق المبادرات الكبرى، وغير قادر على مواجهات الشركات الخارجية الكبرى التي تتمدد داخل القارة الأفريقية، كالشركات الصينية والتركية والإسرائيلية.

6. خاتمة

تعبر المبادرة الأطلسية عن مرحلة جديدة في التفكير السياسي والاقتصادي المغربي اتجاه الدول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث التعاون البيني والاندماج الإقليمي هما أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار السياسي وجلب الازدهار، بعيدا عن التوصيات التي تكرسها المؤسسات الدولية، والتي لم تمكن الدول الأفريقية من تجاوز الإرث الاستعماري وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أسوة بدول كانت حتى القريب على نفس المستوى التنموي، كدول جنوب شرق أسيا، التي اتبعت نموذجها الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعززت علاقاتها الاقتصادية. فهي إذن إطار إفريقي قابل للتطوير والنمو يفتح أفاقا واعدة لتحقيق الاندماج الشامل، لكن يبقى الموضوع مفتوحا على المقاربات المتعددة، ويبدو أن الباحثين مطالبين بضرورة تحديد الفضاء الجيوسياسي الذي من شأنه أن يسهم في نجاح هذه المبادرة؛ خاصة مع تزايد حدة التوترات التجارية بين القوى العظمى، وتزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل وخليج غينيا.

لائحة المصادروالمراجع باللغة العربية:

- ✓ المملكة المغربية البوابة الوطنية. (2022). *توقيع خمس مذكرات تفاهم حول مشروع أنبوب الغاز نيجيريا – المغرب*. تم الاسترداد من البوابة الوطنية المملكة المغربية: https://www.maroc.ma/ar
- ✓ التوزاني حكيم. (2023). الدبلوماسية القنصلية بالأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية: مقتضيات الارتكاز وآليات التحليل وآفاق الاستشراف. *المجلة الالكترونية للدراسات القانونية والتنمية، 1*، 7. تم الاسترداد من https://revues.imist.ma/index.php/REEJD/article/view/40318
- ✓ فاوزي حمزة. (2024). *فرنسا تعلن دعم مخطط الحكم الذاتي بالصحراء وتقترح شراكة جديدة مع المغرب*. تم الاسترداد من هسبريس: https://www.hespress.com/.html
- ✓ فاوزي حمزة. (2024). *وزير خارجية موريتانيا يراهن على الروابط مع المغرب لحلحلة الملفات العالقة*. تم الاسترداد من هسبريس: https://www.hespress.com/html
- ✓ خطاب الملك محمد السادس. (2023). *نص الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء*. تم الاسترداد من البوابة الوطنية للجماعات الترابية: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar/aly-alamt

✓ مجلس الأمن قرار 1813. (2008). *القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2008*. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2008

✓ مجلس الأمن قرار رقم 2703. (2023). *القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في عام 2023*. تم الاسترداد من الأمم المتحدة: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2023

✓ مجلس المستشارين. (2018). *النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية*. تم الاسترداد من المملكة المغربية رئيس الحكومة: https://www.cg.gov.ma/ar

✓ اصفريو محمد. (2021). المقاربة المغربية المتعددة الأبعاد في تدبير المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل: آليات توطيد السلام وبناء الأمن. *شؤون استراتيجية، 9*، 128 - 160. تم الاسترداد من /https://journal-strategic.com/2023/03/09/602

لائحة المصادر والمراجع باللغة الإنجليزية

✓ Devillard, A., Bacchi, A., & Noack, M. (2015). *A Survey on Migration Policies in West Africa*. Berne: Swiss Agency for Development and Cooperation. Récupéré sur https://publications.iom.int/books/survey-migration-policies-west-africa

✓ Ministry of foreign affairs african cooperation. (2022). *The 1st Ministerial Meeting of the African Atlantic States*. Retrieved from Morocco Ministry Of Foreign Affairs African Cooperation And Moroccan Expatriates: https://diplomatie.ma/en/adoption-rabat-declaration-following-1st-ministerial-meeting-african-atlantic-states

✓ Albano, O. (2024). *Ten things you need to know about the new port of Dakhla Atlantique in Morocco*. Retrieved from Blue Life Hub: https://www.bluelifehub.com/2024/01/11/ten-things-you-need-to-know-about-the-new-port-of-dakhla-atlantique-in-morocco/

✓ Arieff, A., Blanchard, C. M., Blanchard, L. P., & Bowen, A. S. (2023). *Russia's Wagner Group in Africa: Issues for Congress* (éd. Library of Congress public edition). Washington, D.C: Congressional Research Service. Récupéré sur https://crsreports.congress.gov/product/details?prodcode=IF12389

✓ ARREDONDAS, M. (2024). *Morocco's Atlantic Initiative will transform Africa's geostrategic landscape*. Récupéré sur Atalayar Between Two Shores: https://www.atalayar.com/en/articulo/politics/moroccos-atlantic-initiative-will-transform-africas-geostrategic-landscape/20240308110000197607.html

✓ Bassou, A. (2024). *From the Alliance of Sahel States to the Confederation of Sahel States: The Road is Clear, But Full of Traps*. Récupéré sur Policy Center: https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2024-04/PB_19-24_Bassou%20EN.pdf

✓ Besheer, M. (2023). *UN General Assembly Overwhelmingly Condemns Russia's Invasion of Ukraine*. Retrieved from Voice of America: https://www.voanews.com/a/un-general-assembly-overwhelmingly-condemns-russia-s-invasion-of-ukraine-/6467348.html

✓ Brooke-Holland, L. (2023). *Coups and political stability in West Africa*. Récupéré sur House of Commons Library UK Parliament.: https://commonslibrary.parliament.uk/research-briefings/cbp-9861/

✓ Cooper, R. (2018). *Natural Resources Management.* Birmingham: UK Department for International Development. Retrieved from https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c6acc2340f0b61a196aa83a/453_Sahel_Natural_Resources_Management.pdf

✓ Dirk, K. (2022). *The impact of Russian presence in Africa.* Récupéré sur Munich Personal RePEc Archive: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/112554/1/MPRA_paper_112554.pdf

✓ France-Presse, A. (2024). *Mauritanian defense minister arrives in Mali to ease tensions.* Récupéré sur Voice of America: https://www.voaafrica.com/a/mauritanian-defense-minister-arrives-in-mali-to-ease-tensions/7578776.html

✓ Garcia, F. P. (2023). *The Great Power Competition in the Atlantic.* Portugal: Atlantic Centre. https://www.defesa.gov.pt/pt/pdefesa/ac/pub/acpubs/Documents/Atlantic-Centre_Report_03_.pdf

✓ Græger, N., & Haugevik, K. M. (2009). *The revival of Atlanticism in NATO?: Changing security identities in Britain, Norway and Denmark.* Norwegian Institute of International Affairs (NUPI). Oslo: Norwegian Institute of International Affairs. Récupéré sur https://www.google.com/url?sa=i&url=https%3A%2F%2Fwww.researchgate.net%2Fpublication%2F280712538_The_revival_of_Atlanticism_in_NATO_Changing_Security_identities_in_Britain_Norway_and_Denmark&psig=AOvVaw1ubb_ZEd8MozlT6byX294s&ust=1714345664306000&source=im

✓ Hmimnat, S. (2018). *Morocco's Religious "Soft Power" in Africa As a Strategy Supporting Morocco's Expansion in Africa.* Retrieved from Moroccan Institute for Policy Analysis: https://mipa.institute/en/5642

✓ Houdaigui, R. E. (2023). *Atlantic Africa: United States, Europe, China, Russia. Influences With Variable Geometry - A View From the South.* Récupéré sur Policy Center For The New South: https://www.defesa.gov.pt/pt/pdefesa/ac/pub/acpubs/Documents/Atlantic-Centre_Report_03_.pdf

✓ Isbell, P. (2012). *Energy and the Atlantic: The Shifting Energy Landscape of the Atlantic Basin.* Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States. Récupéré sur https://www.policycenter.ma/publications/energy-and-atlantic-shifting-energy-landscape-atlantic-basin

✓ Kingdom of Morocco. (2024). *Royal Atlantic Initiative Highlighted in Washington at Joint Briefing Held by Moroccan Embassy and U.S. State Department.* Retrieved from Kingdom of Morocco: https://www.maroc.ma/en/news/royal-atlantic-initiative-highlighted-washington-joint-briefing-held-moroccan-embassy-and-us

✓ Lesser, I. O., & El Aynaoui, K. (2014). *Atlantic Currents. An Annual Report on Wider Atlantic Perspectives and Patterns.* Washington D.C: German Marshall Fund of the United States. Récupéré sur https://eulacfoundation.org/en/atlanticism-21st-century-convergence-and-cooperation-wider-atlantic

✓ Maghreb-Arabe-Press. (2023). *Ministerial Coordination Meeting on HM the King's Initiative to Enhance Atlantic Ocean Access for Sahel Countries Kicks Off in Marrakech.* Récupéré sur Maghreb Arabe Press: https://www.mapnews.ma/en/actualites/politics/ministerial-coordination-meeting-hm-kings-initiative-enhance-atlantic-ocean

✓ Merran, J. (2014). *Morocco to Play Key Role at US-Africa Leaders Summit in Washington.* Retrieved from Morocco On The Move: https://moroccoonthemove.com/2014/08/04/morocco-play-key-role-us-africa-leaders-summit-washington/

✓ Moisseron, J. Y., & Daguzan, J. F. (2017). *Morocco's Regional Ambitions in Sub-Saharan Africa: Royal Diplomacy.* Récupéré sur https://www.frstrategie.org/en/programs/observatoire-du-monde-arabo-musulman-et-du-sahel/moroccos-regional-ambitions-sub-saharan-africa-royal-diplomacy-2017

✓ Morcos, P. (2021). *A Transatlantic Approach to Address Growing Maritime Insecurity in the Gulf of Guinea.* Récupéré sur Center for Strategic and International Studies: https://www.csis.org/analysis/transatlantic-approach-address-growing-maritime-insecurity-gulf-guinea

✓ Morocco Ministry Of Foreign Affairs African Cooperation And Moroccan Expatriates. (2022). *mfa nasser bourita: atlantic africa has almost everything to be zone of peace, stability and shared prosperity*. Récupéré sur Kingdom Of Morocco Ministry Of Foreign Affairs African Cooperation And Moroccan Expatriates: https://diplomatie.ma/index.php/en/mfa-nasser-bourita-atlantic-africa-has-almost-everything-be-zone-peace-stability-and-shared-prosperity

✓ Nantulya, P. (2022, 5 12). *Considerations for a Prospective New Chinese Naval Base in Africa*. Récupéré sur Africa Center for Strategic Studies: https://africacenter.org/spotlight/considerations-prospective-chinese-naval-base-africa/

✓ Oukessou, T., Hamdaoui, F., VIncent, N., Vergne, C., & Savoye, B. (2018). *moroccan companies development in africa: reality and outlook.* Department of Economic Studies and Financial Forecast. Rabat: MINISTÈRE DE L'ECONOMIE ET DES FINANCES. Récupéré sur https://www.finances.gov.ma/Publication/depf/2018/Developpement_entreprises_marocaine_en_Afrique_ENG.pdf

✓ Raga, S., Lemma, A., & Keane, J. (2023, April 23). *The Sahel Conflict: economic and security spillovers on West Africa.* Récupéré sur ODI Emerging analysis: https://odi.org/en/publications/the-sahel-conflict-economic-security-spillovers-on-west-africa/

✓ Ray, C. A. (2023, 4 13). *South Africa's Naval Exercises with China and Russia: Cause for Concern?* . Récupéré sur Foreign Policy Research Institute: https://www.fpri.org/article/2023/04/south-africas-naval-exercises-with-china-and-russia-cause-for-concern/

✓ Saaf, A. (2017, 2 27). *Morocco's great return to the African Union.* Récupéré sur Policy Center For The New South: https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2021-01/OCPPCPB-1708vEn_1.pdf

✓ Tanchum, M. (2020). *Morocco's Africa-to-Europe Commercial Corridor.* Retrieved from Austrian Institute for European: https://www.aies.at/download/2020/AIES-Fokus-2020-08.pdf

✓ UNDP. (2024). *UN Human Development Report 2023/2024 Breaking the gridlock: Reimagining cooperation in a polarized world.* New York: United Nations Development Programme. Récupéré sur https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2023-24

✓ Vinicius, M. (2023, 8). *Policy Center for the New South.* Récupéré sur The Impact of ChineseInvestments in Africa: Neocolonialism or Cooperation?: https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2023-08/PB_30-23_Marcus%20Freitas.pdf

✓ Voytyuk, O. (2023). New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa. *African Journal of Economics, Politics and Social Studies, 2*, 34. doi:DOI: https://doi.org/10.15804/ajepss.2023.1.02

Romanization of Arabic Bibliography

1. **Al-Mamlakah al-Maghribiyyah, al-Bawwabah al-Waṭaniyyah** [Kingdom of Morocco, National Portal]. (2022). *Tawqīʿ khams mudhakkarāt tafāhum ḥawla mashrūʿ anbūb al-ghāz Nījīriyā – al-Maghrib* [Signing of Five MoUs on the Nigeria-Morocco Gas Pipeline Project]. Retrieved from: https://www.maroc.ma/ar

2. **Al-Touznani, Hakim**. (2023). *Al-Diblūmāsiyyah al-qunṣuliyyah bi-l-iqlīmāt al-janūbiyyah li-l-Mamlakah al-Maghribiyyah: muqtaḍayāt al-irtikāz wa āliyyāt al-taḥlīl wa āfāq al-istishrāf* [Consular Diplomacy in Morocco's Southern Provinces: Foundations, Analysis Mechanisms, and Future Prospects]. *Al-Majallah al-Iliktroniyyah li-l-Dirāsāt al-Qanuniyyah wa al-Tanmiyyah* [E-Journal of Legal and Development Studies], 1, 7. Retrieved from: https://revues.imist.ma/index.php/REEJD/article/view/40318

3. **Faouzi, Hamza**. (2024). *Faransā tuʿlin daʿm mukhaṭṭaṭ al-ḥukm al-dhātī bi-l-Ṣaḥrāʾ wa taqtariḥ sharākah jadīdah maʿa al-Maghrib* [France Announces Support for Autonomy Plan in the Sahara, Proposes New Partnership with Morocco]. Retrieved from *Hespress*: https://www.hespress.com

4. **Faouzi, Hamza**. (2024). *Wazīr khārijiyyat Mūrītāniyā yurāhin ʿalā al-rawābiṭ maʿa al-Maghrib li-ḥall ḥall al-malaffāt al-ʿāliqah* [Mauritania's Foreign Minister Bets on Ties with Morocco to Resolve Pending Issues]. Retrieved from *Hespress*: https://www.hespress.com

5. **Khiṭāb al-Malik Muḥammad al-Sādis** [Speech of King Mohammed VI]. (2023). *Naṣṣ al-khiṭāb al-sāmī li-ṣāḥib al-jalālah al-Malik Muḥammad al-Sādis al-muwajjah ilā al-ummah bi-munāsabat al-dhikrā al-thāminah wa al-arbaʿīn li-l-Masīrah al-Khaḍrāʾ* [Full Text of His Majesty King Mohammed VI's Speech to the Nation on the 48th Anniversary of the Green March]. Retrieved from the *National Portal of Territorial Communities*: https://www.collectivites-territoriales.gov.ma/ar

6. **Majlis al-Amni, Qarār 1813** [UN Security Council Resolution 1813]. (2008). *Al-qarārāt allatī ittakhadhahā Majlis al-Amni fī ʿām 2008* [Resolutions Adopted by the Security Council in 2008]. Retrieved from the *United Nations*: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2008

7. **Majlis al-Amni, Qarār Raqm 2703** [UN Security Council Resolution 2703]. (2023). *Al-qarārāt allatī ittakhadhahā Majlis al-Amni fī ʿām 2023* [Resolutions Adopted by the Security Council in 2023]. Retrieved from the *United Nations*: https://www.un.org/securitycouncil/ar/content/resolutions-adopted-security-council-2023

8. **Majlis al-Mustashārīn** [Economic, Social, and Environmental Council]. (2018). *Al-namūdhaj al-tanmawī li-l-iqlīmāt al-janūbiyyah* [Development Model for the Southern Provinces]. Retrieved from the *Kingdom of Morocco, Head of Government*: https://www.cg.gov.ma/ar

9. **Sefrioui, Mohamed**. (2021). *Al-muqārabah al-Maghribiyyah al-mutaʿaddidat al-abʿād fī tadbīr al-muʿḍalah al-amniyyah bi-minṭaqat al-Sāḥil: āliyyāt tawtīd al-salām wa bināʾ al-amn* [Morocco's Multidimensional Approach to Security in the Sahel: Mechanisms for Peace and Stability]. *Shuʾūn Istrātījiyyah* [Strategic Affairs], 9, 128–160. Retrieved from: https://journal-strategic.com/2023/03/09/602/

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

City politics in young cities
A territorial approach to urban rehabilitation and social cohesion
The case of: Taznakht _ Agdz _ Boumalne Dades

Ouaddar ELhassan, Human Geography and Development[1]
[1] Faculty of Letters and Human Sciences, Cadi Ayyad University – Marrakech
Email 1 : ouaddarhassan@gmail.com
Email 2 : hassanouaddar@gmail.com
1: 0009-0006-1442-1019

Received	Accepted	Published
30/04/2025	28/05/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.33-42

Ouaddar ELhassan. (2025). City policy in young cities A territorial approach to urban rehabilitation and social cohesion The case of: Taznakht _ Agdz _ Boumalne Dades, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07(issue27), pp 33-42.

Abstract

This article aims to examine the importance of city politics as a means of development of young cities and a territorial approach to urban rehabilitation and social cohesion. After independence, Morocco has engaged in urban development.

This has seen significant achievements in development projects for the balanced formation and restructuring of cities to enhancing the social conditions of residents and combating slums and substandard housing by adopting a successful urban development policy and serving many slums in big, medium and young cities from poverty, marginalization and exclusion.

In the same context, Morocco create effective programs concerning city politics as a comprehensive and integrated approach, based on the establishment of a set of legal and institutional devices, as well as the formulation of targeted programs for the city within the efforts of all actors about the politics of preparing the territory and to consolidate the unity of the city. In addition to implementing the program "cities without slums", and the program of city politics adopted by the state since 2010 as a real, integrated, and comprehensive tool capable to treat the spatial and social imbalances of cities within the framework of patterns of public interventions as a strategy for rehabilitating and integrating territorial areas within a comprehensive and integrated context for preparing the regional, national and local territory.

Keywords: City politics, urban integration, social cohesion,

© 2025, Ouaddar, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the materia
l were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

سياسة المدينة بالمدن الفتية
مقاربة ترابية للتأهيل الحضري والانسجام الاجتماعي
– حالة: تزناخت – أكدز- بومالن دادس

[1] الحسن ودار، تخصص الجغرافيا البشرية والتنمية
[1] كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض – مراكش
ouaddarhassan@gmail.com
hassanouaddar@gmail.com
حساب 1: 0009-0006-1442-1019

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/04/30	2025/05/28	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.33-42

للاقتباس: الحسن ودار. (2025). *سياسة المدينة بالمدن الفتية مقاربة ترابية للتأهيل الحضري والانسجام الاجتماعي – حالة: تزناخت – أكدز- بومالن دادس مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد27)، ص ص 33 – 42.

ملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة أهمية سياسة المدينة كوسيلة لتنمية للمدن الفتية، ومقاربة ترابية للتأهيل الحضري والانسجام الاجتماعي. على هذا الأساس، انخرط المغرب منذ حصوله على الاستقلال بحكمة متقدمة في التنمية الحضرية. حيث عرف هذا الأخير إنجازات مهمة لأورش تنموية للتشكيل وإعادة تشكيل المتوازن للمدن، بغية تحسين الظروف الاجتماعية للسكان. ومحاربة السكن الصفيح والسكن المتدهور، من خلال اعتماده على سياسة ناجعة لتنمية المدينة، وانقاد العديد من الاحياء بالمدن الكبرى، والمتوسطة والفتية، والمراكز الصاعدة من تداعيات الفقر، والهشاشة والتهميش.

وفي السياق نفسه، عملت الدولة المغربية على ابتكار برامج فعالة لسياسة المدينة كمقاربة مندمجة وشاملة، مبنية على تأسيس لمجموعة من الأجهزة القانونية والمؤسساتية، فضلا عن صياغة مجموعة من البرامج المستهدفة للمدينة، في إطار مجهودات الفاعلين لسياسة اعداد التراب، وتكريس وحدة المدينة، علاوة على تنفيذ برنامج " مدن بدون صفيح ". إضافة إلى برنامج سياسة المدينة المعتمدة من قبل الدولة منذ سنة 2010 كأداة حقيقية مندمجة، وشاملة. قادرة على معالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية للمدن. وفي إطار نمط من التدخل العمومي كاستراتيجية لتأهيل وإدماج المجالات الترابية في سياق شمولي ومندمج لإعداد التراب الوطني والجهوي والمحلي.

الكلمات المفتاحية: سياسة المدينة – الاندماج الحضري -الانسجام الاجتماعي

©2025، ودار، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعد سياسة المدينة التي تنهجها الدولة جهدا تنمويا متميزا، يهدف إلى تحسين ظروف عيش الساكنة، من خلال إيلاء اهتمام متواصل ومستدام لبلوغ أهداف العدالة الاجتماعية والمجالية. وذلك من خلال تبني إجراءات مبتكرة لتحسين إمكانية الولوج إلى المرافق العمومية، وتجهيزات القرب. وللوصول إلى هذه الغاية، فإن الأمر يتطلب التهيئة المندمجة للمجالات الترابية، وتكريس توجه جديد لسياسة المدينة يصبو إلى جودة الإطار العام للعيش الانسان، والعمل على التمازج الاجتماعي، وتحسين ظروف السكن وخلق الحركية في إطار تعزيز الارتباط بين المجالات من أجل تحقيق العدالة المجالية. فما هي تجليات الاندماج الحضري للتدخلات العمومية في إطار سياسة المدينة بالمدن الفتية؟ وما هي مؤشرات الانسجام والتماسك الاجتماعي باعتباره رافعة لتحسين ظروف عيش المواطنين وإنعاش المجالات بغية الارتقاء بها إلى مستوى أفضل؟

1- مجال الدراسة ومنهجية البحث

- **مجال الدراسة**

تعتبر جماعات: تزناخت، التابعة لإقليم ورزازات، وجماعة أكدز، التابعة لإقليم زاكورة وجماعة بومالن دادس، التابعة لإقليم تنغير، مجالا للدراسة، بجهة درعة تافيلالت. يزخر بمؤهلات طبيعية واقتصادية وثقافية متنوعة، واستفادت من تدخلات التهيئة من خلال إعداد وثائق التعمير بهدف تنظيمه وتطبيق خيارات التنمية المستدامة، ونحتاج في دراسة موضوع هذا المقال إلى منهج علمي دقيق لتحصيل المعرفة وتحقيق نتائج علمية موضوعية.

- **المنهج**

يعد المنهج "منظورا إجرائيا للبحث في العلوم الطبيعية أو الإنسانية؛ وهو في ذلك يتأسس على مرجعية إبستيمولوجية معينة". ويدل المنهج أيضا على "مجموع القواعد والمراحل والاجراءات التي نعتمدها في علم ما من أجل الإمساك بالمواضيع المدروسة (عبد الكريم غريب،2012، ص106،107)"، ولمعالجة إشكالية هذا الموضوع سنستعين بالمنهج الاستنباطي وهو منهج أساس في تحصيل المعرفة عن طريق الخبرة واستخلاص النتائج، ويرتكز في تحليل الظواهر على الكليات ومنها ينحدر إلى الجزئيات قصد اختبار حقائق محددة سابقا. واعتمدنا ايضا في تعاملنا مع موضوع اشكالية هذا المقال على البحث البيبليوغرافي، ثم على مجموعة من المصادر لإنتاج المعطيات المعتمدة في التحليل (عبود عبد الله، 2004، ص2-5.)، وهذا قصد الوقوف عند رصيد مفاهيمي للموضوع والتمكن من مناقشتها تأصيلا للبعد النظري لمفهوم: سياسة المدينة والتأهيل الحضري، والتماسك الاجتماعي.

2- سياسة المدينة من خلال التأهيل الحضري والتماسك الاجتماعي مقاربة مفاهيمية

أصبحت المدينة مجالا ملائما لظهور مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة، ذات انعكاسات على نمط عيش الإنسان. كما تعرف المدينة تحديات ترتبط بالفقر، والسكن، والولوجية إلى الخدمات والنقل، فضلا عن تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز التي تتم معالجتها اليوم في إطار سياسة المدينة. وتعتبر المدينة في شكلها العام مجال مركب ومعقد، حيث تعرف تحولات متنوعة على مستوى التركيبة والشكل والوظائف (ALI SEDJARI,2006, Pp13-59-p 19-20).

- **سياسة المدينة**

تعتبر سياسة المدينة استراتيجية تشاركية مبنية على مقاربة أفقية، تهدف إلى معالجة مظاهر الاقصاء الاجتماعي والمجالي ، من خلال تنفيذ متماسك، وانخراط مختلف القطاعات حسب اختصاصهم وقدراتهم على الاستجابة للطموحات الإنمائية للمدن (ALI SEDJARI,2006, Pp13-59- p19-20). وفي السياق نفسه، تهدف سياسة المدينة إلى الارتقاء الحضري للإحياء الهامشية، والأحياء الناقصة التجهيز، علاوة على تحسين المحيط المعيشي للإنسان، وخلق ظروف الاندماج والتماسك الاجتماعي داخل المدن، خاصة المدن الفتية والمتوسطة السائرة في طريق النمو، فضلا عن تعزيز جاذبيتها، وتقوية قدرتها التنافسية لجعلها قادرة على جدب الاستثمارات، وخلق الثروة والوظائف التنموية، والعمل على تطوير المراكز الناشئة والمدن الفتية. مما يحتاج إلى ترجمة أهداف وغايات سياسة المدينة إلى واقع ملموس، عبر انخراط الفاعلين في تفعيلها من أجل التأهيل الحضري على جل المستويات، في أفق ابتكار وإنتاج مدن ذكية ومستدامة، قادرة على توفير شروط الإنسانية ذات خصوصية مدن العالم والمتقدمة منها، تتبنى نموذجا حضري دو فعالية للمدن، تأخذ بعين الاعتبار الوظائف الاقتصادية والاجتماعية، وتشتمل على التدخلات العمومية الحضرية، وإحداث حركية اقتصادية وثقافية واجتماعية لمدن الحاضر والمستقبل(ALI SEDJARI,2006, Pp13-59- p19-20).

- **التأهيل الحضري**

يعد التأهيل الحضري رهانا هاما لسياسة إعداد التراب وسياسة المدينة بالدرجة الأولى. و نموذجا من الحكامة الخاص بالمدن نتيجة الخصوصية التي تميزها عن غيرها من المجالات، وتقوية اختصاص المؤسسات المحلية (البلدية) في مجال تدبير المدينة، نتيجة توفرها على وثائق للتعمير كافية لمواكبة تطور المدينة، فضلا عن قربها من متطلبات الساكنة المحلية (التصميم الوطني لإعداد التراب، 2003، ص56-57).

يشكل التأهيل الحضري محور العلاقة بين المدن والبوادي، في تحديد نمط جديد للتدخل في إطار سياسة المدينة وإعداد التراب الحضري، ولا سيما المجالات الضاحوية أو المجالات الانتقالية بين المدينة والبادية. الشيء الذي يتطلب تتبع مؤشرات التحول الذي يعرفه المجال بمكوناته: نمو المدن، والضاحية، والبادية. وذلك بغية خلق توازن بين المجالي الحضري والقروي، عبر اعتماد سياسة متعددة الابعاد للمدينة على جميع المستويات. حيث توجد مراكز حضرية ومراكز قروية والمراكز الصاعدة والمدن الفتية التي تحتاج إلى تدخلات دقيقة لتنمية هذه المراكز بشكل يراعي العدالة المجالية.

- **التماسك الاجتماعي:**

يعد التماسك والإنصاف الاجتماعيين من المبادئ الأساس لسياسة إعداد التراب، يهدفان إلى تقليص التناقضات بين مكونات المجتمع في علاقتها بالمجال، آخذين بعين الاعتبار مختلف الإكراهات التي يعاني منها اقتصاد المدينة والبادية وتدبيره في علاقته بالمتطلبات الاجتماعية المتأججة، بفعل التزايد السكاني، والتمدين المتسارع والهجرة الداخلية،(التصميم الوطني لإعداد التراب، ص56-57)، فضلا عن الاعتراف بالكيانات الترابية والتعامل معها كما جاء في التصميم الوطني لإعداد التراب و المشار إليها ب" لكل كيان ترابي حسب حاجياته، وكل كيان ترابي حسب إمكانياته الاقتصادية."(التصميم الوطني لإعداد التراب، ص56-57) في أفق تحقيق الانصاف الاجتماعي؛ عبر تثمين الموروث الثقافي والتراثي، وتصحيح وضعية التأخر في العالم القروي. علاوة

على تدبير جيد وتحقيق للنجاعة الاقتصادية بالمدن؛ من خلال خلق فرص الشغل، والتحكم في النمو الحضري، الذي يتخذ صبغة اجتماعية قوية، والمحافظة على الموارد. وللسير نحو هذا التوجه لابد من تبني سياسة ترابية تهدف إلى خلق التوازن بين التدخلات العمومية والأنشطة البشرية ضمانا لتنمية مستدامة.

3- التطور السكاني بالمدن الفتية ومتطلبات التهيئة الترابية

تتميز المدن الفتية شأنها شأن المدن الكبرى والمتوسطة بتطور سكاني، ونمو ديمغرافي سريع نتيجة ما توفره هذه المدن كمجال للاستقرار، على الحد الأدنى من شروط الاستقرار والأمن، وظرف ملائمة للعيش الملائمة مع القدرة الشرائية للساكنة، فضلا عن وعي الساكنة بتداعيات الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى من مشاكل مرتبطة بارتفاع الأسعار، وتكاليف الكراء والسكن وما يترتب عنها من تدبير سلبي للمجال. تفرض هذه العوامل على صناع القرار التفكير بجدية في هذا التحول، الذي أصبح يفرض نفسه لتحقيق استقرار الساكنة في المدن الهامشية والفتية، التي تعد فضاء خصبا للاستثمارات المتوسطة، والصغرى، والتي تساعد على توفير الأمن لعيش الساكنة بالمدن الفتية، في إطار يضمن الاستمرارية والعدالة المجالية.

جدول رقم 01: التطور السكاني بالمدن الفتية حسب إحصاء 2014

اسم المدينة	عدد السكان حسب إحصاء 2014	عدد السكان حسب إحصاء 2024	عدد الأسر حسب إحصاء 2024
تزناخت	7281	8268	2010
أكدز	10681	11189	2769
بومالن دادس	12328	12391	2254
المجموع	30290	31848	7033

المصدر: وثيقة، منوغرافية الجماعات الترابية: تزناخت، أكدز، بومالن دادس، 2022

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن حوالي 30290 نسمة تستوطن المدن الفتية المدروسة وهو عدد سكاني ليس بالهين، وتتوزع هذه النسمة بشكل متباين بين مدينة بومالن دادس ب 12328 نسمة مقابل 12391 نسمة خلال إحصاء 2024 أي 2254 أسرة. بينما نجد10681 نسمة بمدينة أكدز مقابل 11189 نسمة خلال إحصاء 2024 أي 2769 أسرة. وفي مدينة تزناخت نجد 7281 نسمة مقابل 8268 نسمة حسب إحصاء 2024 أي 2010 أسرة، ويدل ذلك على أن المدن الفتية تعرف استقرارا وتطورا بشريا هاما، ويتضح ذلك من خلال حجم الساكنة التي تستوطن المجال المدروس، الذي يتطلب التدخل وابتكار مشاريع تنموية لتلبية حاجيات الساكنة المتعددة والمتنوعة. فضلا عن تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز، وتوفير شبكات للتظهير السائل، والكهرباء والماء الصالح للشرب مؤشرات ملموسة للعدالة المجالية، علاوة على ضرورة خلق بنيات لاستقبال استثمارات قادرة على توفير فرص الشغل، بالإضافة إلى العمل على خلق المؤسسات الصحية والتعليمية، التي تستجيب للطموحات الاجتماعية للساكنة المحلية. وكذا تغطية المدن الفتية بوثائق التهيئة، التي تلعب دورا محوريا في تنظيم المجال ومواكبة برامج استثمارية للتنمية الترابية.

4- وثيقة التهيئة ودورها في تنظيم المجال

يهدف تصميم التهيئة إلى تحديد مختلف المناطق التي تستوجب التخطيط لاستعمالها من أجل تنظيم أنشطة معينة. وهو بذلك يساهم في إحداث المدينة توجيها نحو نمو المناطق السكنية والتجارية والثقافية والبيئية والمناطق المخصصة للمرافق العمومية والمجالات الخضراء. علاوة على تحديد ضوابط استعمال الأراضي والأراضي المفتوحة للتوسع العمراني وتلك التي تخضع تهيئتها لتنظيم قانوني أو اعادة الهيكلة أو عدم البناء بسبب الارتفاقات المفروضة عليها. ويعتبر تصميم التهيئة تزناخت، وأكدز، وبومالن دادس الوثيقة التعميرية، التي تمدد حق استعمال الأرض وتدبيره بشكل منتظم، كما أن تصميم التهيئة لمدينة تزناخت وأكدز وبومالن دادس المعمول به حاليا يغطي كل المحيط الحضري للمدينة.

5- مظاهر التأهيل الحضري هدف استراتيجي لسياسة المدينة

عرفت المدن الفتية المدروسة بوسط الجنوب الشرقي بالمغرب مجموعة من التدخلات الهادفة إلى التهيئة الترابية، وذلك في إطار سياسة المدينة التي تنهجها الدولة خيارا استراتيجيا ناجح في مواكبة التنمية بالمدن المغربية بصفة عامة ومدن تزناخت وبومالن دادس وأكدز بصفة خاصة، كما هو موضح في الوثائق أسفله.

جدول رقم 01: عدد الاسر المستفيدة من التأهيل الحضري حسب مجال التدخل

اسم المدينة	عدد الاسر المستهدف	النسبة
تزناخت	2069	40%
أكدز	1888	36%
بومالن دادس	1250	24%
المجموع	5207	100%

المصدر: وثيقة، منوغرافية الجماعات الترابية تزناخت، أكدز، بومالن دادس، 2022

يتضح من خلال الوثيقة أعلاه، تباين استفادة المدن الفتية الهامشية من سياسة المدينة الهادفة إلى التأهيل الحضري للرقي بالأحياء الناقصة التجهيز. إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة من برنامج سياسة المدينة في مجال الدراسة حوالي 5207 أسرة. إذ نجد بمدينة تزناخت في المرتبة الأولى بنسبة 40% أي ما يقارب 2069 أسرة، وبينما نجد في أكدز المرتبة الثانية بسبة 36% أي ما يعادل 1888 أسرة، مقابل 1250ببومالن دادس. ويعزى هذا التباين في استراتيجية التدخل إلى انتماء هذه المدن لثلاثة أقاليم مختلفة من حيث الخصوصية المجالية، علاوة على اختلاف العوامل المساعدة على النمو وديناميةالمدينة؛ المرتبطة بالنمو الديمغرافي، والحركية الاقتصادية، التي تختلف حسب خصوصية المدينة، حيث نجد تزناخت تتميز بتطور الصناعة التقليدية، وأكدز التي تتميز باقتصاد التمور، والانشطة السياحية التي ترتكز على التراث المعماري للقصور والقصبات. وبومالن دادس ذات الاقتصاد المبني على المنتوجات المجالية " الورد". هذه العناصر جعلت هذه المدن الفتية التي تنمو في الهوامش بوسط جنوب المغربية، تعرف استقرارا بشريا هاما يتطلب تدخلات وابتكار مشاريع تنموية لتحقيق تنمية حضرية متوازنة.

جدول رقم 01: عدد مشاريع التأهيل الحضري حسب المجال

اسم المدينة	عدد المشاريع	النسبة	سنة التدخل
تزناخت	01	17%	2021
أكدز	02	33%	2018
بومالن دادس	03	50%	2018
المجموع	05	100%	

المصدر: تقرير، 2022، الجماعات الترابية المعنية، التتبع والتقييم للمشاريع تأهيل الاحياء ناقصة التجهيز،

أسهمت سياسة المدينة التي تنهجها الدولة في الارتقاء بالمدن إلى مستوى يليق بمستوى الساكنة ويستجيب لمتطلباتها، من خلال توفير الانارة العمومية، وترصيف الشوارع، واعداد الساحات العمومية والمجالات الخضراء، بغية توفير فضاء لاستجمام، وترفيه الساكنة. فضلا عن تأهيل الاحياء الناقصة التجهيز، وفتح وتأهيل المسالك للربط بين الأحياء لتسهيل الولوجية إلى مختلف الخدمات الصحية والتعليمية، والتضامنية والتعاونية بين الأسر. فمن خلال الوثيقة أعلاه، تبين أن المدن الفتية موضوع الدراسة نالت حصة هامة من مشاريع التأهيل الحضري، مشروع واحد بمدينة تزناخت خلال سنة 2021، مقابل مشروعين بأكدز خلال سنة 2018، إلى جانب بومالن دادس بثلاثة مشاريع خلال سنة 2018 بنسبة % 50 من حصة المشاريع المخصصة للمدن الفتية المدروسة. تشكل هذه المشاريع مجهودات هامة سوف تمكن من استقرار الساكنة المحلية والاستجابة لحاجياتها الأساس: الماء الصالح للشرب والكهرباء والصرف الصحي، وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز وأخرى مرتبطة إعادة الهيكلة، بغية الارتقاء بالمدن إلى مصف المدن المتقدمة والتحكم في ديناميتها، علاوة على العمل على تحقيق نوع من التماسك والانسجام الاجتماعي كمؤشرات أساس للعدالة المجالية والتنمية المستدامة.

6- مؤشرات الانسجام والتماسك الاجتماعي بالمدن الفتية نواة لترسيخ دينامية التنمية

يشكل كل من الانسجام والتماسك الاجتماعي الأبعاد الحقيقية لسياسة المدينة الهادفة إلى بلوغ تنمية حضرية مبنية على خيارات التهيئة الحضرية المتوازنة. وللوصول إلى هذه الغاية، فإن العناية بالمدن الفتية يعتبر نواة لترسيخ دينامية التنمية، وابتكارا لمدن ذكية قادرة على مقاومة مختلف التحولات التي يعرفها العالم.

صوررقم1،2،3،4: فتح المسالك الداخلية وتهيئة الساحات العمومية في إطارسياسة المدينة بمدينة "بومالن دادس"

4 3 2 1

المصدر: وثيقة، ارشيف الجماعة الترابية بومالن دادس 2022

تهدف سياسة المدينة إلى إعادة الهيكلة وتأهيل الأحياء الناقصة التجهيز من خلال فتح المسالك الداخلية للمدن والمراكز الحضرية، وتهيئة الساحات العمومية كفضاءات ترفيهية للساكنة المحلية. فمن خلال صور رقم 1و2و3و4 تبين إرهاصات التدخل في إطار سياسة المدينة، لتأهيل المسالك الداخلية وترصيفها قصد تمكين الساكنة من الولوج إلى الخدمات والحاجيات الضرورية. والربط بين الأحياء لتعزيز التضامن الاجتماعي بين الأسر داخل الأحياء، فضلا عن تحقيق الانسجام الاجتماعي بين مكونات المدينة والعناصر البشرية، علاوة على تهيئة الساحات العمومية وتجهيزها بالإنارة العمومية التي تعد بمثابة فضاءات ترفيهية للساكنة تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي بين مكونات المدينة في علاقتها بالإنسان. تساعد هذه المؤشرات بشكل هام في تحقيق الاستقرار البشري، وتسهم في الحد من الهجرة نحو المدن الكبرى، وتهدف إلى تثبيت التوازن بين المدن الهامشية والمدن الكبرى رهان التنمية العادلة.

صور رقم1،2،3،4 : تأهيل أحياء ناقصة التجهيز في اطار سياسة المدينة بمدينة "أكدز"

المصدر: وثيقة، أرشيف الجماعة الترابية أكدز، 2022.

تعتبر مدينة أكدز من بين المدن الفتية التي استفادت من تدخلات سياسة المدنية بالمغرب. فمن خلال الصور أعلاه، تبين أن مدينة أكدز عرفت أشغال تأهيل الأحياء الناقصة التجهيز. التي تتمثل في فتح وتهيئة المسالك الداخلية للمدينة، وترصيف الشوارع، وتبليط الازقة، وتهيئة الساحات العمومية والمجالات الخضراء التي تشكل فضاء للاستجمام والترفيه للساكنة المحلية. بالإضافة إلى تقوية الإنارة العمومية. تبرهن هذه المؤشرات على أهمية التدخلات العمومية لسياسة المدينة في بلوغ التنمية الترابية الهادفة إلى جعل مدينة أكدز مدينة منظمة تواكب حاجيات الساكنة المحلية وتطورها. والتقليص من مؤشرات الهشاشة والعشوائية في تدبير التراب العام للمدينة. ويدل هذا على العناية التي توليها الدولة في إطار ساسة المدينة للمدن الفتية بوسط الجنوب الشرقي للمغرب وقد شملت التهيئة الترابية مدينة تزناخت أيضا كما هو مبين في الصور رقم 1 و2 أسفله.

صوررقم 2،1: تأهيل احياء ناقصة التجهيز في اطارسياسة المدينة بمدينة "تزناخت"

المصدر: تقرير، 2022، الجماعات الترابية تزناخت، التتبع والتقييم للمشاريع تأهيل الاحياء ناقصة التجهيز

تعبر الصور رقم 1و2 أعلاه على الإرهاصات الميدانية لتطبيق خيارت سياسة المدنية بجماعة تزناخت لكونها مدينة فتية في حاجة إلى مثل هذه التدخلات لتنميتها، وتهيئتها بشكل يمكن من الحد من الاختلالات، التي تنمو مع نمو المدينة، وتحقيق التوازن والتنظيم المجالي، الذي يواكب تطور ونمو المدينة على جميع المستويات. وتعد هذه المنهجية في تعمل مع نمو المدن الفتية استراتيجية متقدمة لتنمية المدينة، والحد من أشكال ومظاهر الآفات الاجتماعية، وسوء تنظيم المجال، فضلا عن القضاء على مدن الصفيح في المستقبل، علاوة على تحقيق العدالة المجالية في الاستفادة من التدخلات العمومية وتنظيم الأنشطة البشرية. وذلك عبر تهيئة المسالك الداخلية لمدينة تزناخت وترصيف الشوارع، وتهيئة الساحات العمومية والخضراء، وتوفير وتجديد شبكات التظهير السائل، والماء الصالح للشرب، والكهرباء. وعلى هذا الأساس تشكل سياسة المدينة استراتيجية واقعية لمواكبة تطور ونمو المدن وتدخلها على مستوى المدن الفتية، وهو خيار هام لضمان مدن مستقبلية قابلة وقادرة على جلب الاستثمارات التي تعد رهان للتنمية الترابية المشجعة على الاستقرار والأمن الترابيين.

خاتمة

تلعب سياسة المدينة أدوارا هامة في تنمية المدن الفتية والمراكز الصاعدة، وذلك بهدف تثبيت الساكنة بالمجالات الهامشية، من خلال إعادة التوازن بين التدخلات العمومية والأنشطة البشرية. بغية خلق التوازن للشبكة الحضرية في علاقتها مع المجال القروي، وتقوية قدراتها على التكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في أفق تقليص الفجوة بين المجالات الحضرية والأحياء الهامشية والمناطق القروية. عموما، تبين أن المجال المدروس استفاد بشكل متقدم من مشاريع وتدخلات سياسة المدينة التي نهجتها الدولة، من أجل ادماج المجالات الهامشية في مسلسل التنمية الترابية، عبر تأهيل الاحياء الناقصة التجهيز، وتهيئة الساحات العمومية والمجالات الخضراء. وهذا في إطار مقاربة متجددة لإنتاج فضاءات متناسقة، وأكثر انتاجية مستدامة لتلبية طموحات الساكنة المحلية.

المراجع

- عبد الكريم غريب،2012، منهج البحث العلمي في علوم التربية والعلوم الإنسانية، منشورات عالم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، عداد ص 311.
- عبود عبد الله، 2004، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار النمير الطبعة الثانية، عدد الصفحات 256.
- الجماعات الترابية تزناخت، أكدز، بومالن دادس 2022، تقرير التتبع والتقييم للمشاريع تأهيل الاحياء ناقصة التجهيز،
- الجماعة الترابية بومالن دادس وثيقة، ارشيف 2022
- وزارة الداخلية، منوغرافية الجماعات الترابية تزناخت، أكدز، بومالن دادس، 2022
- وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، مديرية إعداد التراب الوطني، 2003، التصميم الوطني لإعداد التراب، منشورات عكاظ- الرباط، عدد الصفحات 144.
- ALI SEDJARI,2006, rapport introductif, les politiques de la ville : intégration urbaine et cohésion sociale, imprimerie el maarif al jadida, page13-59

Romanization of Arabic Bibliography

- **Gharib, Abdelkarim**. (2012). *Manhaj al-baḥth al-ʿilmi fī ʿulūm al-tarbiya wa al-ʿulūm al-insāniya* [Scientific Research Methodology in Educational and Human Sciences]. Manshūrāt ʿĀlam al-Tarbiya. Matbaʿat al-Najāḥ al-Jadīda, Casablanca. 311 pp.
- **ʿAbboud, Abdullah**. (2004). *Manhajiyyat al-baḥth al-ʿilmi fī al-ʿulūm al-insāniya* [Research Methodology in Human Sciences]. Dār al-Namīr, 2nd edition. 256 pp.
- **Al-Jamāʿāt al-Tarābiyya: Tiznakht, Akdez, Boumalne Dades**. (2022). *Taqrīr al-tatabbuʿ wa al-taqwīm li-mashārīʿ taʾhīl al-aḥyāʾ nāqiṣat al-tajhīz* [Monitoring and Evaluation Report for Under-Equipped Neighborhood Rehabilitation Projects].
- **Al-Jamāʿa al-Tarābiyya Boumalne Dades**. (2022). *Wathīqa* [Document]. Archive.
- **Wizārat al-Dākhiliya** [Ministry of Interior]. (2022). *Monoghrafiyyat al-Jamāʿāt al-Tarābiyya: Tiznakht, Akdez, Boumalne Dades* [Monograph of Territorial Communities: Tiznakht, Akdez, Boumalne Dades].
- **Wizārat Iʿdād al-Turāb al-Waṭanī wa al-Māʾ wa al-Bīʿa** [Ministry of National Land Use Planning, Water, and Environment], *Idārat Iʿdād al-Turāb al-Waṭanī*. (2003). *Al-Taṣmīm al-Waṭanī li-Iʿdād al-Turāb* [National Land Use Planning Scheme]. Manshūrāt ʿUkāẓ, Rabat. 144 pp.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The dynamics of urbanisation and migration in Morocco during the Protectorate: A Historical and Demographic Approach to Understanding Current Urban Problems.

KHAOUANE Mohammed[1]; JMILI Hamid[2]

D research student, History and Heritage Laboratory, Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tufail .Ph[1] University, Kenitra, Morocco

Research Professor, History and Heritage Laboratory, Faculty of Humanities and Social Sciences, Ibn Tufail [2] University, Kenitra, Morocco

Email 1 : mohammed.khaouane@uit.ac.ma

Email 2 : hamid.jmili@uit.ac.ma

1: https://orcid.org/ 0009-0003-5090-0306

Received	Accepted	Published
10/04/2025	01/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.43-58

KHAOUANE Mohammed & JMILI Hamid. (2025). The dynamics of urbanisation and migration in Morocco during the Protectorate: A Historical and Demographic Approach to Understanding Current Urban Problems. Journal of Strategic and Military Studies,, volume7 (issue27), pp 43 – 58

Abstract

In this paper, we aim to describe the dynamics of the urban landscape in Morocco during the Protectorate period to try to understand and explain the current urban issues, by reviewing and analysing some statistical data and indicators achieved by the Protectorate Administration on the pace of growth of cities and the formation of urban areas in the Protectorate period, as well as by tracking the transformations and paths that the urban sphere witnessed.

We found that the urban sphere in Morocco during the Protectorate period witnessed a dynamic in two directions: The first trend was towards the historic inland cities, while the second trend, which was more dynamic, was towards the emerging Atlantic coastal cities, which became metropolises and alternative industrial and commercial poles to the historic cities.

The dynamism that Morocco's cities experienced during the Protectorate period was closely linked to the record migration rates recorded during this period, due to the political and socio-economic reasons that characterised Morocco at the time, and the high pace of migration had a key role in the formation of marginal zones and belts around major metropolises. Of course, all these spatial dynamics that Morocco experienced during the Protectorate era formed the basis of the urban spatial landscape in post-independence Morocco with its structural issues that continued until the current date.

Key words: Migration trajectories and rates, urbanisation and urban dynamics, historic inland cities, Atlantic coastal cities, marginal urban belts.

© 2025, KHAOUANE & JMILI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

ديناميات التمدن والهجرة في المغرب خلال عهد الحماية: مقاربة تاريخية وديموغرافية لفهم الإشكالات الحضرية الراهنة

خوان محمد؛ [1] اجميلي حميد [2]

1طالب باحث ، مختبر التاريخ والتراث ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ابن طفيل ، القنيطرة ، المغرب
2أستاذ باحث ، مختبر التاريخ والتراث ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة ابن طفيل ، القنيطرة ، المغرب
الايميل 1 : mohammed.khaouane@uit.ac.ma
الايميل 2 : hamid.jmili@uit.ac.ma
حساب 1: https://orcid.org/ 0009-0003-5090-0306

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/04/10	2025/06/01	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.43-58

للاقتباس: خوان محمد و اجميلي حميد. (2025). ديناميات التمدن والهجرة في المغرب خلال عهد الحماية: مقاربة تاريخية وديموغرافية لفهم الإشكالات الحضرية الراهنة، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد27)، ص ص43 - 58.

ملخص

نهدف عبر هذه الورقة البحثية إلى توصيف الديناميات التي عرفها المشهد المجالي الحضري في المغرب إبان فترة الحماية لمحاولة فهم وتفسير الإشكالات الحضرية الراهنة، من خلال استعراض وتحليل بعض المعطيات والمؤشرات الإحصائية التي أنجزتها إدارة الحماية حول وتيرة نمو المدن وتشكل النطاقات الحضرية في فترة الحماية، وكذلك من خلال تتبع التحولات والمسارات التي عرفها المجال الحضري.

لقد توصلنا إلى أن المجال الحضري في المغرب إبان فترة الحماية عرف ديناميات في مسارين: المسار الأول نحو المدن الداخلية التاريخية، أما المسار الثاني، والذي كان أكثر حركية فكان نحو المدن الساحلية الأطلسية الناشئة والتي أصبحت حواضر كبرى(متروبولات) وأقطاب صناعية وتجارية بديلة للمدن التاريخية.

إن الديناميات التي عرفتها مدن المغرب خلال فترة الحماية كان لها ارتباط وثيق بمعدلات الهجرة القياسية التي تم تسجيلها خلال هذه المرحلة، نظرا للأسباب السياسية والسوسيو اقتصادية التي ميزت المغرب آنذاك، وقد كان لارتفاع وتيرة الهجرة دور أساسي في تشكل النطاقات والأحزمة الهامشية حول الحواضر الكبرى، بطبيعة الحال كل هذه الديناميات المجالية التي عرفها المغرب على عهد الحماية شكلت القاعدة الأساس للمشهد المجالي الحضري في مغرب ما بعد الاستقلال، مع ما حملته من إشكالات بنيوية استمرت إلى حدود التاريخ الراهن.

الكلمات المفتاحية: مسارات ومعدلات الهجرة، حركية المدن والتمدن، المدن الداخلية التاريخية، المدن الساحلية الأطلسية، الأحزمة الحضرية الهامشية.

©2025، خوان و اجميلي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Créative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

إن الإشكالات البنيوية والهيكلية الراهنة التي يعرفها المجال الحضري المغربي لا يمكن فهمها وتشخيصها دون تتبع مسار التحولات المجالية الحضرية التي تم تسجيلها خلال قرن من الزمن ، بمعنى أن علينا تتبع البدايات الأولى لتشكل المشهد الحضري الجديد ذو النمط الأوروبي ، والذي تجاوز الصورة العمرانية الإسلامية التي ميّزت المدن التاريخية المغربية لفترة زمنية طويلة، وهكذا شكلت فترة الحماية الانطلاقة الحقيقية لإعادة تشكل المشهد الحضري بالمغرب، لاسيما مع توجه إدارة الحماية نحو تأسيس مدن جديدة بمحاذاة المدن العتيقة، وانتقال الثقل الحضري نحو المدن الساحلية الأطلسية.

لقد ساهمت التحولات الهيكلية التي وضعتها إدارة الحماية على المستوى السوسيو اقتصادي في حلحلة الوضع الديموغرافي بالمجال المغربي، ونسجل في هذا الإطار دينامية ديموغرافية متعددة المداخل وعلى عدة مستويات:

-المستوى الأول: يتجلى في تسارع وتيرة النمو السكاني في المجال الحضري، حيث بلغ تعداد الساكنة الحضرية في المجال المغربي حوالي 1,9 مليون شخص في مطلع الخمسينات (pierre ,1956 , p473)

-المستوى الثاني: يتمثل في اتساع نطاق التمدن، حيث انتقل عدد المدن من 27 مدينة سنة 1900 إلى 92 مدينة سنة 1952 (Escallier ,1981 , p14).

-المستوى الثالث: تم تسجيل مستويات عالية للهجرة من المجال القروي في اتجاه المدن، لاسيما في اتجاه المراكز الحضرية الأطلسية والمناطق المنجمية.

-المستوى الرابع: تشكل الضواحي والأحزمة الحضرية الهامشية في مدارات المدن والأقطاب الحضرية الكبرى، حيث بلغ مجموع ساكنة أحياء الصفيح في مطلع الاستقلال حوالي ربع مليون (Escallier ,1981 , p 62).

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نؤسس للعديد من التساؤلات على الشكل التالي:

-كيف نفسر العلاقة بين السياسة السوسيو اقتصادية لإدارة الحماية واتساع نطاق الهجرة؟

-كيف يمكن تحليل الارتباط القائم بين الهجرة وارتفاع وتيرة التمدن؟

-إلى أي مدى ساهم النمط الحضري الناتج عن الاختيارات الجيوسياسية لإدارة الحماية في رسم المعالم الحضرية لمغرب الاستقلال؟

-إلى أي حدّ ورث مغرب الاستقلال من المستعمر وضعية حضرية مقلقة ومختلة؟

لتقديم جواب شافٍ عن التساؤلات السابقة سنسلط الضوء على الدينامية التي عرفها المشهد المجالي الحضري في المغرب إبان فترة الحماية، عبر تحليل مسارات التحول الديموغرافي التي تم تسجيلها على صعيد المستويات الأربع السابقة، بمعنى أننا سنتطرق للقضايا التالية : تتبع تطور حجم الساكنة الاجمالي والحضري، وتيرة نمو المراكز الحضرية، مسارات ومعدلات الهجرة، تشكل المدارات الحضرية الهامشية، وذلك من خلال الاعتماد على مقاربة تاريخية وديموغرافية لتتبع مسار التطور

الحضري الذي عرفه المجال المغربي خلال النصف الاول من القرن 20م. بطبيعة الحال ستمكننا هذه الدراسة من تفسير وفهم البنية الحضرية الراهنة التي هي نتاج التحولات والدينامية الحضرية التي عرفها المغرب في مرحلة ما قبل الاستقلال.

1- إطلالة أولية على الوضعية الحضرية الراهنة

1.1 - تمدن متسارع و اتساع نطاق السكن الهامشي

عرفت الساكنة الحضرية في المغرب نموا متسارعا خلال القرن 20م ، فقد تضاعف حجم الساكنة الحضرية ب 40 مرة (Ministère de l'habitat, 2012,p12)، حيث انتقل تعداد الساكنة الحضرية من 465.726نسمة سنة direction des affaires économiques ,1936 , p6)1926) إلى 20.432.439 مليون نسمة سنة 2014 (المندوبية السامية للتخطيط، 2014، ص2)، بمعنى أن متوسط الزيادة السنوية للمجال الحضري يعادل حوالي 227 ألف نسمة سنويا، أي أنه في كل يوم ينمو حجم الساكنة الحضرية بحوالي 621 نسمة في المتوسط، كما تضاعف عدد المراكز الحضرية حوالي 12 مرة في قرن من الزمن، ووصلت نسبة التمدن سنة 2014 إلى% 60,3، لتقفز إلى 64,8% سنة 2024؛ الشيء الذي يفرض خلق وعاء عقاري كافٍ ومتكامل لامتصاص التزايد السكاني الحضري المتسارع، تتوفر فيه الخدمات الأساسية للساكنة من سكن ملائم وماء وكهرباء ومرافق صحية وتعليمية ومساحات خضراء...إلخ.

رسم مبياني 1 : تطور تعداد الساكنة لحضرية في المغرب خلال القرن 20م وبداية القرن 21م.

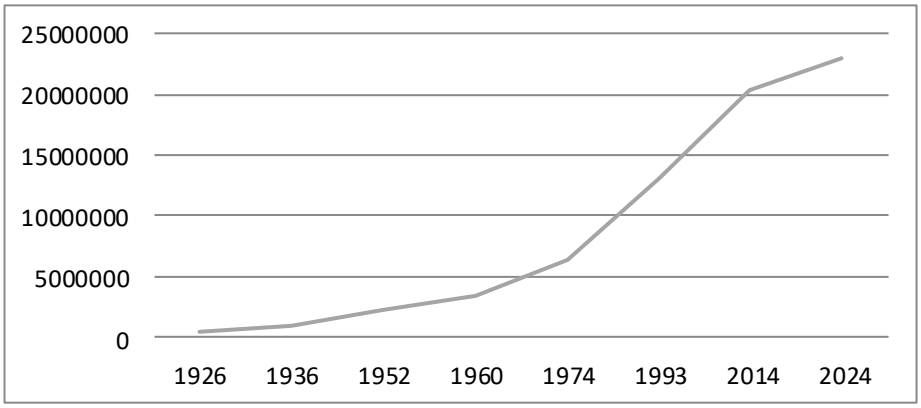

المصدر: نتائج إحصاء 2024، المندوبية السامية للتخطيط ، 2014 ، ص2 ؛ المصلحة المركزية للإحصائيات ، 1960 ، ص62 مديرية الإحصاء، 1994 ، ص17 ؛ مديرية الإحصائيات ، 1974 ، ص14

Direction des affaires économiques, 1936 ,p6 ; Pierre,1956,p473

إن الواقع مغاير للتوقعات الاستشرافية التي تم وضعها، فالبرامج التي وضعتها الدولة منذ الاستقلال في مجال تعمير وتهيئ المجال الحضري تميزت بمحدودية فعاليتها، نظرا لعدم التوازن بين سرعة نمو المدارات الحضرية وبين وتيرة تنزيل مخططات التهيئة الحضرية، فإمكانات الدولة محدودة، ونسب النمو الاقتصادي المحققة غير قادرة على خلق الاستثمارات الكافية لمسايرة واستيعاب النمو السكاني المتسارع في النصف الثاني من القرن 20م، فسنويا يهاجر حوالي 240 ألف شخص نحو المدن، وهذا ما جعل الطلب يتزايد بشكل تصاعدي على السكن، حيث أنه في الفترة ما بين 1982 و1990 بلغ حجم الطلب

السنوي على السكن حوالي 80 ألف وحدة سكنية سنويا، في حين أن إمكانات الدولة لم تسمح بإنجاز إلا 50 ألف وحدة سكنية (Benlahcen,Missamou , 2000, p112)، هذا إذا افترضنا أن غالبية الكتلة المهاجرة الوافدة لها القدرة على الحصول على سكن ملائم، لكننا في الواقع نسجل أن الأغلبية الوافدة تستقر في هوامش المدن داخل أحياء عشوائية وغير لائقة للسكن أو في سكن مشترك مع أسر أخرى وفدت على المدن في وقت سابق، حيث إن 18 % من الأسر المهاجرة إلى ضواحي المدن كانت تستقر في مساكن مشتركة مع أسر أخرى في نهاية التسعينات (Benlahcen,Missamou , 2000, p113).

في مطلع سنة 2000 قُدّر حجم الساكنة الحضرية التي تستقر في أحياء غير لائقة للسكن ب 5 مليون نسمة، منها 1,5 مليون نسمة تقطن في أحياء قصديرية (Rapport du Banque Mondial , 2006, p8)، حيث وصل عدد البيوت القصديرية سنة 2004 إلى حوالي 270 ألف، وحوالي 520 ألف من المنازل غير القانونية التي بنيت بشكل سري وغير رسمي Tellier , (Guérin , 2009 , p660) ، بمعنى أن 20 % من الساكنة الحضرية تقطن في منازل عشوائية غير قانونية.

كل هذه المعطيات جعلت الدولة تتحرك بشراكة مع المؤسسات المانحة الدولية لإطلاق "برنامج مدن بدون صفيح "سنة 2004، والذي مكن من التقليص النسبي لظاهرة السكن القصديري، حيث تم تخفيض نسبة الأحياء القصديرية إلى حدود % 3,9 (Kharmich , Harrouni ,2019, p45)، كما تم القضاء على البيوت القصديرية في 31 مدينة، ومع ذلك تبقى ظاهرة السكن غير القانوني المستفحلة بشكل كبير في المدارات الهامشية للمدن وجها آخر للسكن العشوائي بمغرب الاستقلال، بالإضافة إلى قضية الأحياء القصديرية ، لا سيما مع التصاعد المستمر في وتيرة التمدن.

رسم مبياني 2 : الوضعية القانونية للسكن في المجال الحضري سنة 2004.

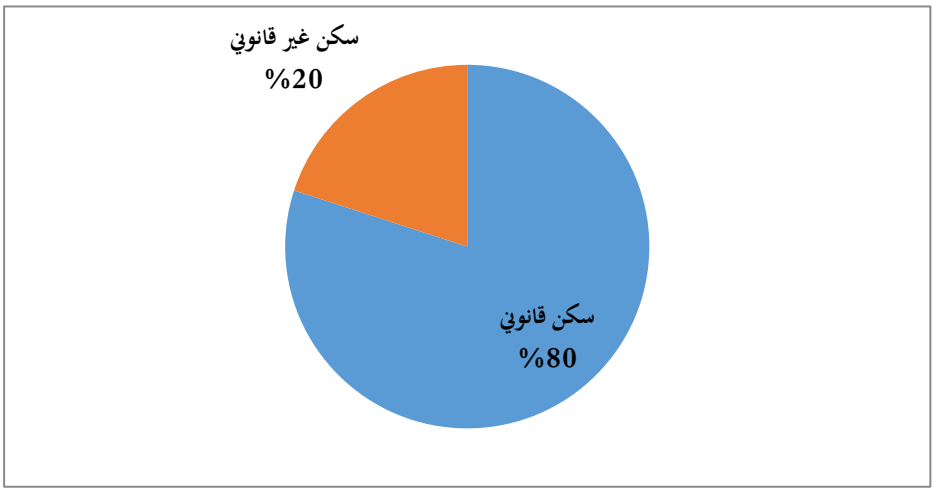

المصدر : Tellier , Guérin , 2009 , p660

2.1 - تمركز سكاني في النطاق الحضري الساحلي

إضافة إلى النسق السريع للتمدن وتشكل الأحزمة الهامشية حول المراكز الحضرية، نسجل تمظهرا أساسيا للمشهد الحضري الذي يعرفه المغرب يتجلى في الزحف الديموغرافي نحو النطاق الأطلسي في الشمال الغربي بالتحديد، حيث اتسعت رقعة المراكز الحضرية في هذه المنطقة إلى أن أصبحت بمثابة أقطاب حضرية كبرى "ميتروبولات"، فمدن الدار البيضاء

والرباط والقنيطرة والمحمدية وطنجة والجديدة وآسفي وأكادير ...كلها أقطاب اقتصادية ضخمة تعرف كثافة سكانية كبيرة مقارنة بباقي مناطق المغرب.

إن الجهات المشكلة للنطاق الحضري الساحلي الأطلسي تساهم بحوالي 63,8% في الناتج الوطني الإجمالي (المندوبية السامية للتخطيط ، 2012 ، ص2)، كما أن المنطقة الحضرية المحصورة وسط المثلث الديموغرافي :" فاس- طنجة-مراكش" تضم ربع سكان المغرب، وما يعادل 41,3% من الساكنة الحضرية (المندوبية السامية للتخطيط، 2014، ص6)، أي أن حوالي 8,2 مليون نسمة، حيث تفوق فيها الكثافة السكانية 150hab/km^2، الشيء الذي يوضح بجلاء أننا أمام وضع ديموغرافي نتج بالتأكيد عن تراكمات ديموغرافية وسوسيو اقتصادية على مدى فترة زمنية ممتدة منذ مطلع القرن 20م.

نظرا للحركية الديموغرافية المتسارعة التي عرفتها حواضر الشريط الساحل الأطلسي خلال النصف الثاني من القرن 20م، كنتيجة للتدفق المستمر لموجات الهجرة القادمة من المدار القروي المحيط بهذه المناطق، فقد تم تسجيل معدلات عالية لتشكل الأحياء الصفيحية في النطاق الساحلي بالدرجة الأولى، ثم في المدن التاريخية القريبة من النطاق الساحلي بالدرجة الثانية، فقي فترة السبعينات قاربت نسبة البيوت القصديرية في الحواضر الأطلسية% 20 في الكثير من الأحيان Escallier (p70 , 1981,)، وهذا يبين معدلات الهجرة القياسية التي تم تسجيلها إلى غاية نهاية فترة التسعينات من القرن 20م .

لقد امتصت مدينة الدار البيضاء لوحدها حوالي نسبة% 30 من المهاجرين القرويين في فترة السبعينات، تليها الرباط-سلا بنسبة % 10 ثم فاس بنسبة % 6 ثم مكناس بنسبة 4,8% ثم مراكش بنسبة % 4,6(Escallier ,1981, p193) ، بمعنى أن الشريط الساحلي الحضري الممتد من القنيطرة إلى الدار البيضاء امتص أكثر من% 40 من نسبة المهاجرين القرويين في فترة السبعينات، مقابل حوالي% 59 من المهاجرين القادمين من مراكز حضرية أخرى في نفس الفترة (Escallier ,1981 , p193)، لا سيما الوافدين من المدن الداخلية، وهذا يفسر تمركز أكبر نسبة من الأحياء القصديرية في هذه المنطقة بالتحديد .

بلغ متوسط الأسر القاطنة بالأحياء الصفيحية في الشريط الشريط الساحلي الممتد من طنجة إلى الجديدة خلال مطلع السبعينات حوالي15% (Yahyaoui ,2012,p48)، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني المقدر ب 9,97%(Escallier ,1981,p70)، مما يعني أن الشريط الساحلي الأطلسي شهد تدفقا تراكميا للهجرة بنوعيها القروية والحضرية منذ عهد الحماية، الشيء الذي خلق أزمة سكن في المجال الحضري، لا سيما بالمراكز الحضرية الساحلية، حيث انتشرت المساكن العشوائية الهشة بشتى أنواعها في هوامش وأطراف المدن، ففي مطلع السبعينات كان حوالي ربع الساكنة الحضرية لا يتوفرون على سكن اسمنتي صلب مطابق للمعايير التقنية السليمة (Escallier ,1981,p68).

جدول 1 : أنواع السكن السائدة في المجال الحضري المغربي مطلع السبعينات.

نوع السكن	إسمنتي/صلب	طيني	صفيحي	حجر جاف	خيام /نوالات	المجموع
عدد الأسر	752.942	116.215	101.995	39.181	12.685	1.023.020
النسبة المئوية	73,6%	11,36%	9,97%	3,83%	1,24%	100%

المصدر : Escallier ,1981,p68

2- الدينامية الحضرية خلال عهد الحماية

1.2 – الترسانة القانونية والمؤسساتية لتهيئة المجال الحضري على عهد الحماية

تبين من خلال تشخيصنا الأولي للوضعية الحضرية الراهنة في المغرب أن هذه الأخيرة تعاني من أعطاب بنيوية وهيكلية تراكمية، بمعنى أن هناك جذور وامتدادات ديمغرافية تاريخية تفسر الوضع الحالي، وبالتالي لفهم الإشكالات والاختلالات الحضرية الراهنة كان لزاما علينا العودة إلى بداية تشكل المشهد العمراني الحضري الحديث في المغرب، أي منذ السنوات الأولى لعهد الحماية، التي تم فيها إعادة صياغة واقع حضري جديد على النمط الأوروبي على يد مجموعة من المهندسين المختصين في الهندسة المدنية والمعمارية أمثال : Michel Ecochardو Henri Prost.

وقد تم تنزيل منظومة قانونية وتقنية وازنة من طرف إدارة الحماية لتنظيم وتهيئة المجال الحضري في المغرب، وذلك من خلال مجموعة من الظهائر والقوانين التي تم إصدارها : ظهير بتاريخ 16 أبريل 1914 ، ظهير بتاريخ 23 نونبر 1917، قانون بتاريخ 27 يناير 1931، ظهير بتاريخ 14 يونيو 1933، ظهير بتاريخ 30 يوليوز 1952 (Louahi,Fallouli, 2015,p4)، فبمجرد تولي ليوطي منصبه كمقيم عام كلف المهندس المعماري بروست ببناء مدن جديدة مخصصة للساكنة الأوربية بجانب المدن القديمة ذات الطابع المعماري الإسلامي التاريخي (Munoz,1983, p105)، وهنا ستظهر ازدواجية المدينة القديمة والمدينة الجديدة لأول مرة في الرصيد الاصطلاحي المغربي، بحيث حرص ليوطي على فصل المدن الجديدة عن المدن القديمة حتى تحتفظ كل واحدة على خصوصيتها وهويتها (Dethier,1970, p11).

لقد حرص ليوطي على نقل الثقل السياسي والاقتصادي من المدن الداخلية التاريخية نحو مدن النطاق الساحلي الأطلسي، حيث نقل عاصمة البلاد من فاس نحو الرباط (Dethier,1970, p9)، وحوّل الدار البيضاء إلى قطب اقتصادي وتجاري ضخم عبر مينائها الذي قام بإعادة بناءه وتجهيزه وفق معايير تقنية دقيقة (Dethier,1970, p9)، حيث قام بروست بوضع تصميم التهيئة الأول لمدينة الدار البيضاء، ثم قام إيكوشار بتجويد تصميم بروست ووضع آخر أكثر تنظيما واستيعابا للتحولات الديموغرافية والحضرية المستمرة.

من جهة أخرى، أسس مدينة بور ليوطي "القنيطرة " على ضفاف نهر سبو (Dethier,1970, p10)، وأنشأ " إدارة تخطيط المدينة" للقيام بعملية تهيئة المجال الحضري وتنظيم المدن، وقد أولى أهمية كبيرة للحفاظ التراث العمراني في المدن التاريخية من خلال خلق " إدارة الفنون الجميلة والآثار التاريخية " التي أوكل إليها مهمة حماية وترميم المآثر التاريخية (Munoz,1983, p105).

في سنة 1942 سيتم تأسيس "المكتب الشريف للإسكان" والذي سيعنى بشؤون الساكنة الحضرية الأوروبية بالدرجة الأولى، و التي كانت تمثل حوالي% 4 من مجموع الساكنة الحضرية في مغرب الحماية، وأمام تصاعد حركة الهجرة نحو الشريط الساحلي وتشكل الأحزمة الحضرية الهامشية حول المدن سيُفرض على المكتب الشريف للإسكان الاهتمام بشؤون المغاربة "الأهالي" وإيجاد حلول تقنية لحل مشكل السكن القصديري وغير اللائق الذي بدأ يتناسل في أطراف المراكز الحضرية الكبرى، حيث ظهرت أولى الأحياء الصفيحية في الدار البيضاء سنة 1930، إلى أن وصل مجموع الساكنة القاطنة بهذه الأحياء سنة 1950 بمدينة الدار البيضاء حوالي 100 ألف نسمة(Dethier,1970, p24).

بعد تعيين Eirik Labonne مقيما عاما لإدارة الحماية قرر استدعاء المهندس المختص في ميدان الهندسة المعمارية والمدنية Michel Ecochard، هذا الأخير كون فريقا من 22 مختصا في ميدان التعمير وأسس "إدارة التخطيط العمراني والهندسة المعمارية " (Munoz,1983, p107)، حيث عمل على تهيئة المجال الحضري على مستوى مجمل التراب الوطني والقيام بمجموعة من أشغال التجهيز العمومية، وفي هذا الإطار حرص على تهيئة مدينة الدار البيضاء وتخفيف الضغط عليها، حيث كانت تستوعب % 75 من النشاط الصناعي في فترة الحماية، وهكذا عمل على خلق أقطاب اقتصادية ثانوية بكل من الرباط وبور ليوطي ومكناس وغيرها، وعمل على توسعة مدينة أكادير وتهيئتها كقطب جهوي بمنطقة سوس، ويحسب له حرصه على إرساء بنية تحتية جهوية في ربوع المغرب (Munoz,1983, p107).

2.2 - المشهد الحضري في المغرب على عهد الحماية: تصاعد استثنائي لوتيرة التمدن

عرف المغرب خلال عهد الحماية نموا سكانيا متسارعا، حيث تضاعف عدد سكان المغرب مرتين في النصف الأول من القرن 20م، إذ انتقل حجم الساكنة الإجمالي من حوالي 4ملايين نسمة مطلع القرن 20م إلى حوالي 8 ملايين نسمة في نهاية فترة الحماية(Pierre , 1956,p471) ، وذلك نتيجة توفر التطبيب في المراكز الحضرية ولو بشكل نسبي، الشيء الذي أدى إلى تراجع وتيرة الأمراض المعدية بشكل قوي نتيجة استعمال الأدوية خاصة المضادات الحيوية (Escallier ,1981,p129)، كما أن إدارة الحماية حرصت على تنظيم عمليات التلقيح ضد الأمراض المعدية بصفة منتظمة (BESM , 1951,p11)، أضف إلى ذلك تراجع وتيرة موجات المجاعة والجفاف التي كانت تضرب المغرب بشكل دوري، كل هذه العوامل أدت إلى خفض نسبة الوفيات بشكل متسارع مع استمرار تسجيل نسب عالية من الولادات، حيث تراجعت نسبة الوفيات من ‰ 30 غداة الحرب العالمية الثانية إلى ‰ 24 في نهاية عهد الحماية (Noin , 1970,p59).

لقد صاحب هذا التسارع السكاني تصاعد مستمر في تعداد الساكنة الحضرية، حيث ارتفعت نسبة الساكنة الحضرية من 10% سنة 1920 إلى% 25 سنة 1950، بمعنى أنه خلال 30 سنة تم تسجيل نسبة زيادة إجمالية للساكنة الحضرية تعادل% 150، وهي نسبة عالية جدا مقارنة مع دول أخرى، فمثلا سرعة نمو المدن في مغرب الحماية كانت أسرع من فرنسا بحوالي 5 مرات (Dethier,1970, p30)، وهكذا انتقل عدد المدن 27 مدينة سنة 1900 إلى 92 سنة 1952 (Escallier ,1981,p14)، بمعنى أنه خلال 50 سنة تصاعد عدد مدن المغرب بنسبة تعادل 240%.

رسم مبياني 3 : تطور عدد المدن في المغرب خلال عهد الحماية

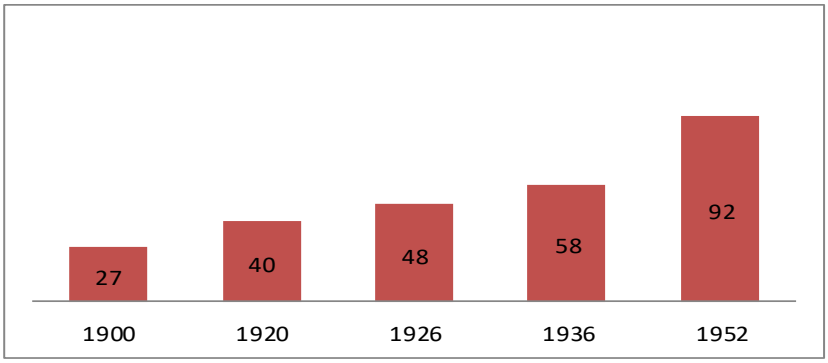

المصدر :Escallier ,1981 , p14

إن الأرقام التي استعرضناها مهولة، فالمغرب خلال فترة الحماية كان على أعتاب تحول كبير في بنيته المجالية والسكانية، حيث انتقلنا من بلد لا تتجاوز فيه نسبة الساكنة الحضرية 5% سنة 1900، إلى بلد قاربت فيه نسبة الساكنة الحضرية% 30 مع نهاية الحماية، ونفس الشيء سجلناه في منطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب التي شهدت هي الأخرى تصاعدا مستمرا لساكنة المجال الحضري، فقد شغلت الساكنة الحضرية سنة 1950 في المنطقة الشمالية الربع تقريبا من حجم الساكنة الإجمالي.

رسم مبياني 4 : حجم الساكنة الحضرية في منطقة الحماية الإسبانية شمال المغرب سنة 1950.

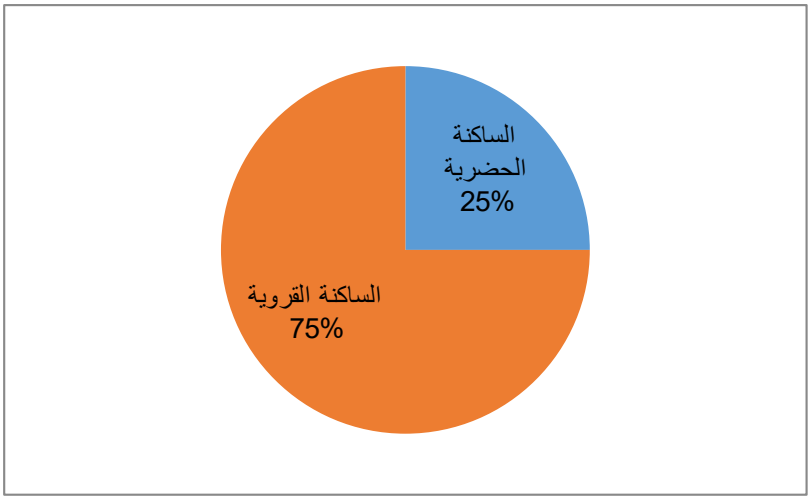

المصدر: Miège , 1955 , p183

تصاعدت الحمولة السكانية للمدن بشكل كبير، لا سيما مدن الشريط الساحلي الأطلسي، وذلك بفعل تصاعد دينامية الهجرة نحو المدن بحثا عن العمل، نظرا لتراجع مردودية القطاع الفلاحي بفعل استحواذ الكولون الزراعي على الأراضي الخصبة، وتجريد صغار الفلاحين من ملكياتهم الزراعية (Oved,1976,p493)، أضف إلى ذلك تضرر قطاع الحرف التقليدية في المدن التاريخية من منافسة المنتوج الأجنبي، وبالتالي تراكم أعداد العاطلين من أصحاب الحرف (تافسكا،1980،ص55) ، فكان الخيار لنسبة مهمة من ساكنة المجال القروي وحرفيي المدن التقليدية كفاس ومراكش هو الهجرة نحو الأقطاب الاقتصادية بالساحل الأطلسي.

رسم مبياني 5 : تطور تعداد الساكنة في مدن المغرب خلال عهد الحماية

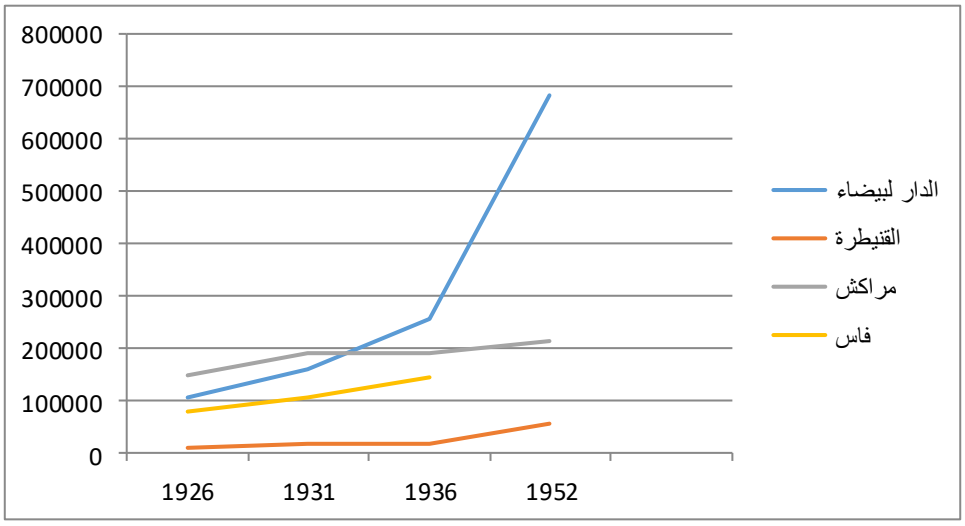

المصدر : Pierre , 1956,p473

الملاحظ من خلال الرسم المبياني أعلاه أن مدينة الدار البيضاء عرفت زيادة سكانية هائلة مقارنة بالمدينتين التاريخيتين فاس ومراكش، ونفس الملاحظة نسجلها في مدينة القنيطرة، والتي تضاعف تعداد ساكنتها 5 مرات، الشيء الذي يؤكد قضية التحرك السكاني الضخم والمستمر نحو الأقطاب الاقتصادية الساحلية، الأمر الذي صاحبه تراجع مستمر في تعداد الساكنة القروية، وانحصار في تعداد ساكنة المدن التاريخية، هذا التحول تفطن إليه المهندس Michel Ecochard الذي عمل على إعادة التوازن الديموغرافي بين المجالين الحضري والقروي، وذلك عبر كبح جماح وتيرة اتساع المجال الحضري، من خلال تشجيع ساكنة المجال القروي على التخلي عن فكرة الهجرة إلى مدن مثقلة بالمشاكل السوسيو اقتصادية، وفي هذا الإطار عمل على توفير شروط بنيوية للاستقرار في المجال القروي عبر بناء الطرق ومد قنوات السقي وبناء الدواوير النموذجية التي كانت بمثابة مراكز قروية لتجمع الساكنة (Dethier,197 ,p31).

رسم مبياني 6 : نسبة تزايد ساكنة المدن خلال عهد الحماية (1926-1952)

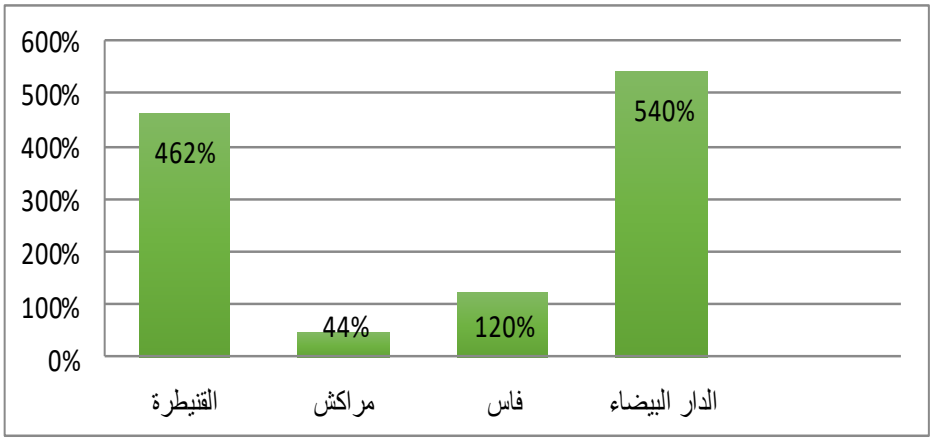

المصدر: Pierre , 1956,p473

3.2– تنامي ظاهرة الهجرة على عهد الحماية: معدلات قياسية وتشكل للأحزمة الحضرية الهامشية

كما أشارنا لذلك سابقا فقد تم تسجيل معدلات قياسية للهجرة نحو المراكز الحضرية، لا سيما المدن الساحلية الأطلسية التي شكلت مناطق جذب وامتصاص للبطالة التي باتت تطبع المشهد السوسيو اقتصادي في المجال القروي والمدن التاريخية الداخلية، وذلك نتيجة العديد من العوامل الهيكلية والبنيوية، والتي سبق أن أشرنا إليها سابقا، وعلى رأسها استفحال الاستيطان الزراعي من طرف الكولون الزراعي الأوروبي بدعم من سلطات الحماية (Gadille ,1957, p144)، أضف إلى ذلك الاختيارات الجيوسياسية لإدارة الحماية، والتي عملت على نقل الثقل السياسي والاقتصادي من المدن التاريخية الداخلية نحو الأقطاب الساحلية الأطلسية(Dethier,1970, p9).

أفرزت التحولات السوسيو اقتصادية التي عرفها المجال المغربي على صعيد القرى والمدن الداخلية حركية متصاعدة لهجرة اليد العاملة نحو مناطق الجذب من مناطق ساحلية ومراكز منجمية، هروبا من البطالة والظروف المعيشية المتدنية، حيث ابتداء من سنة 1938 تمت إعادة تهيئ القرى المنجمية لاستيعاب اليد العاملة المغربية الوافدة والتي استقرت في ظروف سكنية متدنية مقارنة بالأطر الأوروبية (شكاك، 2013، ص125).

استوعب الشريط الساحلي الأطلسي الممتد من القنيطرة نحو الدار البيضاء حوالي 1/8 من ساكنة المغرب في الخمسينات، أما منطقة الشريط الساحلي الممتد من الناظور إلى أكادير فقد بلغت حمولته 4/5 من الساكنة الاجمالية في نهاية عهد الحماية، وذلك بفعل الهجرة بشكل آلي نحو السواحل (Noin , 1962,p6) ، ففي الفترة الممتدة ما بين 1936 و 1960 وفد على المدن ما يعادل 840 ألف مهاجر، و هو الشيء الذي ساهم في الرفع من حجم الساكنة الحضرية بما يعادل% 45,9 خلال 24 سنة (Escallier ,1981,p172)، بمعنى أن متوسط تعداد المهاجرين السنوي يقارب 35 ألف شخص، وفي هذا الإطار نميز بين مدن مستقبلة وجاذبة للمهاجرين كالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومدن أخرى تاريخية مصدرة نسبيا للمهاجرين كفاس ومراكش.

جدول 2 : تعداد المهاجرين الوافدين في الفترة ما بين 1936-1960

مدن مستقبلة للهجرة	الكتلة المهاجرة الو افدة
الدار البيضاء	414.000
الرباط	99.000
القنيطرة	43.500

المصدر: Escallier ,1981,p177

جدول 3: تعداد المهاجرين المغادرين ما بين 1936-1960

مدن مصدرة للهجرة	الكتلة المهاجرة المغادرة
فاس	8.000
مراكش	33.5000

المصدر: Escallier ,1981,p177

إن معدلات الهجرة من المجال القروي نحو المراكز الحضرية كانت تتصاعد تدريجيا، فسنويا كانت القرى تفقد من كتلتها السكانية أرقام مهمة بفعل الهجرة، فمع بداية القرن 20م تم تسجيل متوسط فقدان سنوي يقدر ب 7800 شخص، لكن مع توالي السنوات وبفعل التوجهات جيوسياسية لإدارة الحماية وتأزم الوضع الاقتصادي في المجال القروي، وصل المتوسط السنوي للكتلة المغادرة للمجال القروي إلى ما يقارب 45 ألف شخص في السنوات الأخيرة لعهد الحماية(Escallier ,1987,p32)

رسم مبياني 7: متوسط الكتلة المهاجرة سنويا من المجال القروي

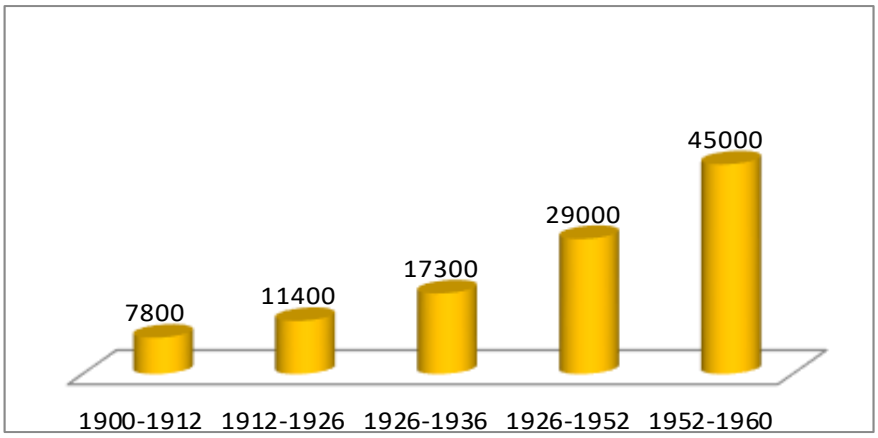

المصدر: Escallier ,1987,p32

لقد أفرزت المعدلات القياسية للهجرة التي عرفها المغرب خلال عهد الحماية تغيرات هيكلية واضحة في المجال الحضري، حيث أصبحت المراكز الحضرية عاجزة عن توفير الوعاء العقاري الكافي لاستيعاب الأعداد الهائلة من المهاجرين القادمين من القرى المجاورة بالدرجة الأولى، وهكذا أصبحت أحزمة السكن العشوائي تطوق مدارات المدن، لا سيما المدن الساحلية الأطلسية التي كانت مناطق جذب للوافدين باعتبارها أقطاب صناعية واقتصادية ناشئة، حيث ظهرت البوادر الأولى للسكن الصفيحي في مقالع الأحجار المنتشرة les carrières في أطراف الدار البيضاء في بداية الثلاثينات (Dethier,1970, p24)، وهي المناطق التي عرفت لدى الساكنة بالكاريانات، والتي نمت بشكل متسارع نتيجة ارتفاع وتيرة الهجرة بنوعيها: هجرة قروية وأخرى من المدن التاريخية التقليدية ،وفي هذا الإطار ارتفع حجم الساكنة في الأحياء الصفيحية بالشريط الساحلي الممتد من القنيطرة إلى الدار البيضاء ب% 86 خلال الفترة ما بين 1947 و 1957 ، في الدار البيضاء لوحدها تم تسجيل نسبة ارتفاع تعادل% 100.

رسم مبياني 8 : تطور تعداد ساكنة الأحياء الصفيحية في الشريط الساحلي الأطلسي

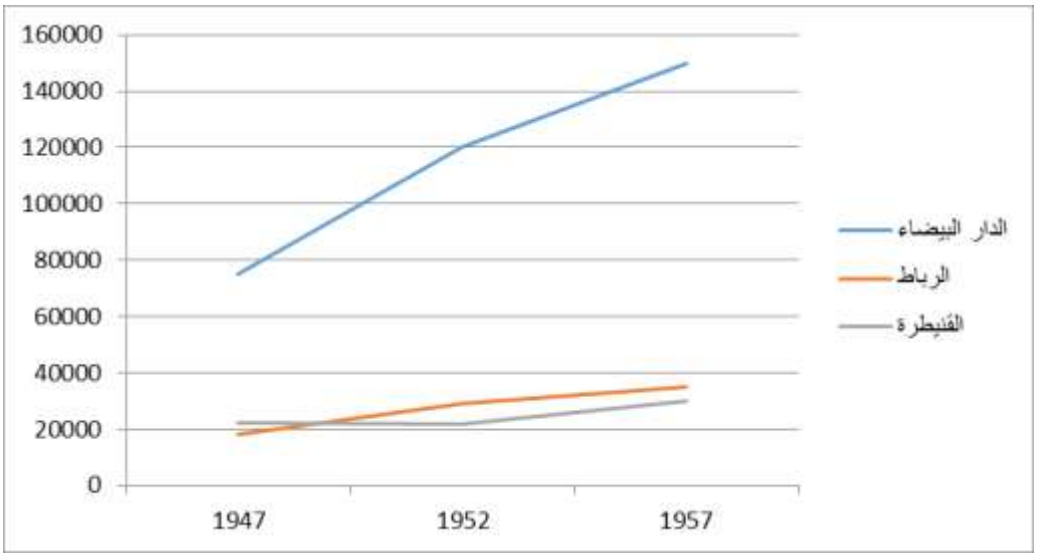

المصدر : Escallier ,1981,p177

خاتمة

قمنا عبر فقرات هذا المقال باستعراض لمحات عن الإشكالات الراهنة التي تطبع المشهد الحضري في المغرب، ووقفنا على مختلف تجلياته الهيكلية، والتي اتضح أنها ذات امتدادات وجذور تاريخية، ولا يمكن فصلها عن سياقها الزمني وبداياتها الأولى التي تشكلت فيها القاعدة الأساس للبنية الحضرية والديمغرافية، وفي هذا الإطار عرفت فترة الحماية مجموعة من التحولات البنيوية التي مست البناء السوسيو الديموغرافي في المغرب، وذلك نظرا للاختيارات الجيوسياسية لإدارة الحماية والإصلاحات الهيكلية التي قامت بتنزيلها، الشيء الذي ترتب عنه إعادة صياغة المشهد الحضري وفق قناعات وتصورات جديدة على النمط الأوروبي، استمرت في مغرب ما بعد الاستقلال بحمولتها وإشكالاتها السوسيو تقنية، الشيء الذي جعل المغرب يرث واقعا ديموغرافيا وحضريا فرض نفسه بحكم المنظومة العمرانية والقانونية والتقنية التي أسستها إدارة الحماية بشكل تدريجي.

إن التمركز السكاني في النطاقات الساحلية، وتشكل الأقطاب الاقتصادية فيها، وتطويق الأحزمة الحضرية الهامشية للمدن، إضافة إلى تراجع الأدوار الاقتصادية والسياسية للمدن الداخلية التاريخية، وارتفاع وتيرة التمدن، كلها تحولات هيكلية أفرزتها السياسة سوسيو اقتصادية لإدارة الحماية، التي أحدثت قطيعة مع واقع حضري ارتبط لفترة طويلة من الزمن بمفهوم المدينة الإسلامية، كما أسست إدارة الحماية لنموذج سوسيو اقتصادي حديث خلخل واقعا معيشيا ارتبط في بنيته بالأرض والفلاحة التقليدية. فكانت النتيجة تأسيس مدن جديدة على شاكلة المدن الأوروبية، ما دفع ساكنة القرى للهجرة نحو المدن بعد فقدها لملكياتها الفلاحية لصالح الكولون الأوروبي، أو بعد أن أصبح الفلاح البسيط غير قادر على الصمود أمام منافسة الملكيات الفلاحية الكبرى للمستثمرين الأجانب، كما أن حرفيي المدن الداخلية تخلوا عن مزاولة نشاطهم بفعل المنافسة الأجنبية ذات الإمكانات التمويلية الضخمة، فكان البديل هو الهجرة نحو الأقطاب الاقتصادية الساحلية والقرى المنجمية.

ورث المغرب منظومة ديموغرافية وحضرية رُسمت معالمها الأساسية في فترة الحماية، فالمدن الجديدة التي أطلقها ليوطي على يد المهندس بروست أصبحت هي النواة التي تفرعت عنها الامتدادات الحضرية في مغرب ما بعد الاستقلال، فلا يكاد تزور مدينة مغربية إلا وسمعت ازدواجية المدينة القديمة والمدينة الجديدة، كما أن المدن المستحدثة التي تم إنشاؤها في فترة الحماية أصبحت الآن متروبولات كبرى تستوعب أعداد هائلة من اليد العاملة، فمدينة القنيطرة التي أسسها ليوطي أصبحت مركزا اقتصاديا وديموغرافيا تقارب ساكنته مليون نسمة، ويساهم بنسب جد مهمة في الاقتصاد الوطني، كما أن مدينة الدار البيضاء بنيت وفقا لتصميم التهيئة الذي وضعه كل من بروست وإيكوشار، كما أن الكثير من المراكز الترابية والدواوير النموذجية هي من تخطيط إيكوشار في إطار سياسته الجهوية ...إلخ ، بمعنى أن المنظومة الحضرية الراهنة في المغرب هي نتاج تراكمات بنيوية تم التأسيس لها على عهد الحماية، ومن هنا تم استحضار مفهوم المقاربة التاريخية لدراسة الواقع الديموغرافي والحضري للمغرب الراهن.

لائحة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية

- تافسكا ،أحمد، (1980) ، تطور الحركة العمالية في المغرب ، دار ابن خلدون ، ط1 ، بيروت.
- شكاك ، صالح ، (2013) ، التاريخ المنجمي للمغرب ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الرباط.
- مديرية الإحصاء، (1974)، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، الرباط
- مديرية الإحصاء، (1994)، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب، الرباط
- المصلحة المركزية للإحصائيات، (1960) ، النشرة الإحصائية السنوية للمغرب ، الرباط.
- المندوبية السامية للتخطيط ، (2014) ، مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
- المندوبية السامية للتخطيط، (2012)، الحسابات الجهوية: الناتج الداخلي الاجمالي الجهوي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر 2010، الرباط.

Romanization of Arabic Bibliography

- tāfskā, Aḥmad, (1980), Taṭawwur al-Ḥarakah al-ʿummālīyah fī al-Maghrib [The Development of the Labour Movement in Morocco] , Dar Ibn Khaldoun, t 1 , Bayrout.

- Shakkāk, Ṣāliḥ, (2013), al-tārīkh al-Manjamī lil-Maghrib[The Mining History of Morocco], Dar Abi Ruqraq for Printing and Publishing , Rabat.

- Mudīrīyat al-Iḥṣā', (1974), al-Nashrah al-iḥṣā'īyah al-sanawīyah lil-Maghrib[Directorate of Statistics, (1974), Annual Statistical Bulletin], Rabat.

- Mudīrīyat al-Iḥṣā', (1994), al-Nashrah al-iḥṣā'īyah al-sanawīyah lil-Maghrib [Directorate of Statistics, (1974), Annual Statistical Bulletin], Rabat.

- al-maṣlaḥah al-Markazīyah lil-Iḥṣā'īyāt, (1960), al-Nashrah al-iḥṣā'īyah al-sanawīyah lil-Maghrib[Central Bureau of Statistics, (1960), Annual Statistical Bulletin of Morocco] , Rabat.

- al-Mandūbīyah al-Sāmīyah lil-Takhṭīṭ, (2014), Mudhakkirah ḥawla al-natā'ij al-awwalīyah lil-Iḥṣā' al-ʿāmm lil-sukkān wa-al-sukná 2014[High Commission for Planning, (2014), Memorandum on the preliminary results of the 2014 General Population and Housing Census].

- al-Mandūbīyah al-Sāmīyah lil-Takhṭīṭ, (2012), al-Ḥisābāt al-jahawīyah : al-nātij al-dākhilī al-ijmālī al-jahawī wnfqāt al-istihlāk al-nihā'ī lil-usar 2010[High Commission for Planning, (2012), Regional Accounts: Regional GDP and household final consumption expenditure 2010] , Rabat.

المراجع باللغة الفرنسية

- Benlahcen tlemçani mohammed ,Missamou rufin, (2000),habitat clandestin et insalubre au Maroc : vers une stratégie d'intervention plurielle , les annales de la recherche urbaine , n° 86 , pp111-18.
- Bulletin Economique et Social du Maroc BESM, (1951), vaccination en plein air dans le bled, n°52, p11.
- Dethier jean ,(1970) ,60 ans d'urbanisme au Maroc : l'évolution des idées et des réalisations ,BESM , n° 118-119, pp5-56
- Direction des affaires économiques ,(1936), annuaire de statistique générale du Maroc, v 11 , Casablanca.
- Escalier, robert, (1981), citadins et espace urbain au Maroc, publié par CNRS, Poitiers.
- Escallier robert ,(1987), la population marocaine : héritages et changements , maghreb-machrek , n °118, pp20-45.
- Gadille jacques, (1957), l'agriculture européenne au Maroc : étude humaine et économique, annales de géographie, t 66, n °354, pp144-158.
- Kharmich hassane, Harrouni khalid ,(2019), les bidonvilles au Maroc : entre résorption et résistance ,AMJAU , n°1, pp41-48.
- Louahi , Yassine , Fallouli, Mehdi , (2015), urbanisme et développement territorial au Maroc , éditions universitaires européennes , Allemagne.
- Miège J.L , (1955) , le Maroc espagnol , Revue l'information géographique , n °5, pp. 181-188.
- Ministère de l'habitat, (2012), guide de la politique de la ville.

- Munoz sylviane,(1983), spéculation et répercussion des influences politiques sur l'urbanisme dans la zone française du protectorat au Maroc , cahiers de la méditerranée , n°26,1,pp105-123.
- Noin , Daniel , (1970), la population rurale du Maroc , presses universitaires de France.
- Noin daniel , (1962), la population du Maroc , l'information géographique , v 26 , , n °1 , pp1-12.
- Oved Georges, (1976), contribution à l'étude de l'endettement agricole au maroc , revue française d'histoire d'outre-mer , , t 63, n °232-233, pp492-505.
- Pierre Bertrand , (1956) , le recensement de la population du Maroc 1951-1952 , BESM , n°68,pp 469-489.
- Rapport du Banque Mondial, (2006), programme villes sans bidonvilles : Analyse d'impact social et sur la pauvreté.
- Tellier le julien, Guérin isabelle, (2009), participation accompagnement social et microcrédit logement pour la résorption des bidonvilles au Maroc, revue d'économie régionale et urbaine, n°4, pp657-682.
- Yahyaoui ,mostafa , (2012) ,thèse de doctorat : l'état face à l'inclusion-spatiale des habitants des bidonvilles : essai sur les représentions sociales , département de géographie , flsh, université Hassan 2 , Mohammedia.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The contribution of Islamic economics to enhancing economic, societal and national security in the face of contemporary military challenges

Dr.Falah Dhuwaihi Swairi Alajmi
The Public Authority for Applied Education and Training - Kuwait
Falahalajmi67@gmail.com
https://orcid.org/0009-0008-4609-0140

Received	Accepted	Published
24/05/2025	30/05/2025	30/05/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.59-73

Falah Dhuwaihi Swairi Alajmi. (2025). The contribution of Islamic economics to enhancing economic, societal and national security in the face of contemporary military challenges, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 59 – 73

Abstract

This study aimed to identify the extent to which the Islamic economy contributes to enhancing economic, societal and national security in the face of contemporary military challenges, and to determine how it contributes, and to explore the role played by the values of solidarity and cooperation in building safe and stable societies, it used the descriptive and inductive approaches, and reached several results, the most important of which were: The Islamic economy contributes effectively to confronting military challenges by enhancing economic and social stability, as Islamic principles are considered effective tools for achieving security and peace in societies, Islamic economic principles also enhance social justice, transparency, and encourage cooperation, the study recommended some recommendations, including: Recommendation to increase education and awareness programs about Islamic economic principles in the military institution, which helps to understand their benefits and importance in achieving sustainable development, governments and military institutions should also develop economic policies based on Islamic principles, with a focus on social justice and transparency, it is also recommended to encourage researchers to conduct deeper studies on the impact of the Islamic economy on various aspects of social and economic life.

Keywords: Islamic economy, economic security, societal security, military challenges.

© 2025, Swairi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

إسهام الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي والمجتمعي والوطني في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة

د. فلاح ضويحي السويري العجمي

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب- الكويت

الإيميل: falahalajmi67@gmail.com

https://orcid.org/0009-0008-4609-0140

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/05/24	2025/05/30	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.59-73

للاقتباس: فلاح ضويحي السويري العجمي. (2025). إسهام الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي والمجتمعي والوطني في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة ، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المجلد 07* (العدد27)، ص ص 59 - 73.

ملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى مدى إسهام الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي والمجتمعي والوطني في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة، وتحديد كيفية إسهامه، واستكشاف الدور الذي تلعبه قيم التكافل والتعاون في بناء مجتمعات آمنة ومستقرة، واستخدمت المنهجين الوصفي والاستقرائي، وتوصلت إلى عدة نتائج كان أهمها: أن الاقتصاد الإسلامي يُسهم بشكل فعّال في مواجهة التحديات العسكرية من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تُعتبر المبادئ الإسلامية أدوات فعّالة لتحقيق الأمن والسلام في المجتمعات، كما أن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تعزز العدالة الاجتماعية، والشفافية، وتشجع التعاون، وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات منها: التوصية بزيادة برامج التعليم والتوعية حول المبادئ الاقتصادية الإسلامية في المؤسسة العسكرية، ما يساعد على فهم فوائدها وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، كما ينبغي للحكومات والمؤسسات العسكرية وضع سياسات اقتصادية تستند إلى المبادئ الإسلامية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والشفافية، كما يُنصح بتشجيع الباحثين على إجراء دراسات أعمق حول تأثير الاقتصاد الإسلامي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي، التحديات العسكرية.

©2025، السويري، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الراهن تحولًا هاماً جذريًا في أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ما يستدعي من الكل إعادة التفكير في النظم الاقتصادية المعمول بها، حيث يُبرز الاقتصاد الإسلامي كبديل فعّال يتجاوز الأساليب التقليدية، متجسدًا في مبادئه التي تُعزز العدالة الاجتماعية وتُعزز من التماسك المجتمعي، إذ تعتمد هذه المبادئ في جلّها على قيم راسخة من الشفافية والمشاركة، ما يُسهم بالتأكيد في بناء مجتمع متوازن يُحقق الرفاهية لجميع أفراده. هذا ويُعتبر الاقتصاد الإسلامي نظامًا متكاملًا يُعالج القضايا الاقتصادية من منظور أخلاقي، مُركزًا على تحقيق العدالة والتوازن، حيث يتأتى ذلك من خلال تجنب المعاملات الربوية وتعزيز ممارسات مهمة مثل الزكاة والصدقات، ويسعى هذا النظام إلى تحقيق التنمية المستدامة، ما يُساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، كما تعكس هذه القيم الحاجة الملحة لتحقيق استقرار اقتصادي يُعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات المعاصرة (الطويل، 2023، ص 13)، كما يُسهم الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن والسلام من خلال العمل الجاد على بناء مجتمعات متماسكة، حيث إن تشجيع روح التعاون والتكافل بين الأفراد يُقلل من احتمالات النزاع ويُعزز من العلاقات الاجتماعية، حيث إنه في ظل الظروف العالمية المتغايرة، تُصبح هذه المبادئ أساسية في إنشاء بيئات مستقرة تسهم في النمو والازدهار (عبد النبي وآخرون، 2022، ص 929)، ويُظهر الاقتصاد الإسلامي للباحث كيف يمكن للقيم الأخلاقية أن تُعزز من التنمية المستدامة وتُعالج التحديات المعاصرة، حيث أنه من خلال الفهم الأعمق لهذه المبادئ، يمكن تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مُحققًا بذلك مستقبلًا أكثر استدامة وأمانًا للجميع، يحث يقدم هذا النظام يُقدم نموذجًا يحتذى به في كيفية دمج القيم الأخلاقية مع الممارسات الاقتصادية لتحقيق الرفاهية العامة، ما يُعزز من أهمية الاقتصاد الإسلامي بشكل عام.

مشكلة الدراسة:

تُعتبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العالم اليوم من أبرز القضايا التي تستدعي التفكير العميق الثاقب، وإعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية السائدة، حيث يُبرز الاقتصاد الإسلامي كأحد النماذج البديلة والفاعلة التي تُقدم حلولاً مبتكرة قائمة على مبادئ العدالة والتكافل، حيث يعكس هذا النظام رؤية شاملة تتجاوز التفكير التقليدي، حيث يدمج القيم الأخلاقية مع الممارسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إنه من خلال تعزيز التعاون وتوزيع الثروات بشكل عادل، يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تقليل الفجوات الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في المجتمعات، كما يُشجع على الاستثمار في التنمية البشرية، ما يُعزز بشكل واضح من قدرة الأفراد على المساهمة الفعّالة في بناء مجتمعاتهم، حيث يظهر الاقتصاد الإسلامي في عالم يُعاني من الأزمات والصراعات، يظهر كحل من الممكن أن يُساهم في تحقيق الأمن والسلام، وذلك من خلال تعزيز العلاقات الاجتماعية والتماسك المجتمعي، وبذلك يُعتبر الاقتصاد الإسلامي نموذجًا يُعزز من التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، مُحققًا بذلك مستقبلًا أكثر استدامة ورفاهية للجميع (الحلواني، 2023، ص 61)، وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى إسهام الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي والمجتمعي والوطني في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة؟**

أسئلة الدراسة:

تتضمن الدراسة الأسئلة التالية المنبثقة عن السؤال الرئيس، وهي على النحو التالي:

1. ما مدى تأثير الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول المعرضة للتحديات العسكرية؟
2. كيف يُساهم الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن المجتمعي في ظل الأزمات والنزاعات؟
3. ما الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الوطني في مواجهة التهديدات العسكرية المعاصرة؟
4. كيف تساهم مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي خلال الأوقات العصيبة؟
5. ما هي الآليات التي يمكن من خلالها للاقتصاد الإسلامي دعم المجتمعات في مواجهة التحديات العسكرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. معرفة مدى تأثير الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الاقتصادي في الدول المعرضة للتحديات العسكرية.
2. التعرف إلى كيفية مساهمة الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن المجتمعي في ظل الأزمات والنزاعات.
3. معرفة الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن الوطني في مواجهة التهديدات العسكرية المعاصرة.
4. التعرف إلى كيفية مساهمة مبادئ الاقتصاد الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي خلال الأوقات العصيبة.
5. استكشاف الآليات التي يمكن من خلالها للاقتصاد الإسلامي دعم المجتمعات في مواجهة التحديات العسكرية.

أهمية الدراسة:

للدراسة الحالية أهميتان، وذلك على النحو التالي:

1. الأهمية النظرية:

تعتبر هذه الدراسة مهمة لأنها تعزز الفهم الأكاديمي لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي ودوره في تعزيز الأمن، حيث إنه من خلال تحليل المبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، يمكن أن تفتح الدراسة أفقًا جديدًا للبحث والدراسة في نفس المجال، كما أنها تضيف عمقًا واضحاً للأدبيات الحالية حول العلاقة بين الاقتصاد والأمن، ما يساعد الباحثين والمهتمين على التعمق في كيفية تأثير القيم والمبادئ الاقتصادية الإسلامية على التحديات العسكرية المعاصرة التي تواجه المؤسسات العسكرية، وذلك بإيجاد روابط واضحة بين هذه المفاهيم، حيث يمكن أن تسهم الدراسة في تطوير نظريات جديدة وتقديم رؤى مبتكرة تتعلق بكيفية استثمار هذه المبادئ في تعزيز الاستقرار والأمان.

2. الأهمية العملية:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال سعيها الدؤوب نحو تقديم توصيات عملية يمكن أن تفيد صانعي السياسات في مختلف القطاعات، حيث أنه من خلال استكشاف كيف يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يعزز الأمن الوطني والمجتمعي، ستقدم الدراسة رؤية استراتيجية يمكن تطبيقها لمواجهة التحديات العسكرية والاقتصادية التي تواجه الدول، كما تسلط الضوء على أهمية قيم التعاون والتكافل، مثل الزكاة والصدقات، في دعم المجتمعات وتعزيز الروابط الاجتماعية، كما أنه من خلال تقديم حلول عملية تعتمد على المبادئ الإسلامية، من الممكن أن تسهم الدراسة في بناء مجتمعات أكثر استقرارًا ورفاهية، ما يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في ظل الظروف الصعبة، وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى توفير إطار عمل يمكن أن يُستند إليه لتحسين الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة التحديات الراهنة.

2- المنهجية

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي سيسهم في وصف وتحليل الخصائص والمبادئ الأساسية للاقتصاد الإسلامي، مع التركيز على كيفية تأثير هذه المبادئ على الأمن والاستقرار في المجتمعات، حيث سيتم جمع المعلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك الكتب والمقالات والدراسات السابقة، لتوفير فهم عميق للسياقات المختلفة التي تم فيها تطبيق هذه المبادئ، كما سيتم استخدام المنهج الاستقرائي لجمع البيانات والمعطيات الحديثة، ما يتيح الحصول على نتائج عامة حول العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والأمن الاجتماعي والاقتصادي، حيث إنه من خلال تحليل الأدلة الحالية، ستساعد هذه الدراسة في تحديد الأنماط والاتجاهات التي قد تعزز الأمن في المجتمعات التي تتبنى هذه المبادئ، وبذلك يسعى التكامل بين هذين المنهجين إلى تقديم رؤية شاملة وموثوقة حول تأثير الاقتصاد الإسلامي في تعزيز الأمن والاستقرار، ما يسهم في تقديم توصيات عملية ومبنية على أسس علمية لصانعي السياسات في المؤسسات العسكرية على وجه الخصوص.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: إسهام الاقتصاد الإسلامي في الأمن الاقتصادي

يُعتبر الأمن الاقتصادي حجر الزاوية لاستقرار المجتمعات وتقدمها، حيث يرتبط هذا المفهوم بمستوى الرفاهية المالية والقدرة على تحقيق التنمية المستدامة، كما يُعتبر الأمن الاقتصادي أحد العناصر الأساسية التي تساهم في استقرار الدول وتقدم المجتمعات، فهو لا يقتصر فقط على توفير الموارد المالية، بل يمتد أيضاً ليشمل ضمان الرفاهية الاجتماعية والقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية، كما يعكس الأمن الاقتصادي قدرة المجتمع على تحقيق الاستقرار والاستجابة للتحديات التي قد تواجهه، مثل البطالة، والتضخم، والفقر (الندوي، 2017، ص41).

ويأتي الاقتصاد الإسلامي كإطار شامل يهدف إلى تحقيق هذا الأمن من خلال مجموعة من المبادئ والممارسات التي تركز على العدالة الاجتماعية، والشفافية، والاستدامة، حيث يسعى الاقتصاد الإسلامي جاهداً إلى تعزيز التكافل الاجتماعي بين الأفراد، ما يُؤدي إلى تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، كما يُعتبر الاقتصاد الإسلامي نموذجًا يُشجع على الاستثمار المسؤول،

حيث يتم توجيه الأموال فيه نحو المشاريع التي تعود بالنفع على المجتمع وتُساهم في التنمية المستدامة (فراج وراضي، 2017، ص 238).

1.1 مفهوم الأمن الاقتصادي:

يُعبر الأمن الاقتصادي عن قدرة المجتمع على توفير احتياجات أفراده الأساسية وضمان حياة كريمة لهم، حيث يشمل هذا المفهوم استقرار الأسعار، وفرص العمل، وتوزيع الثروات بشكل عادل، ما يُعزز جدياً من القدرة على مواجهة الأزمات (عبد المولى، 2001، ص 65).

2.1 المبادئ الإسلامية في تعزيز الأمن الاقتصادي (عبد الرؤوف والموسوي، 2024، ص 2231).

أ- العدالة الاجتماعية: يُركز الاقتصاد الإسلامي على تحقيق العدالة في توزيع الثروات، ما يُساعد على تقليل الفجوات الاقتصادية ويعزز من التماسك الاجتماعي.

ب- الزكاة والمساعدات: تُعتبر الزكاة وسيلة فعالة لتوزيع الثروات، حيث تُعيد توجيه الموارد إلى الفئات المحتاجة، ما يُعزز من الاستقرار الاقتصادي.

ت- تحريم الربا: يُساعد تحريم الربا في الحفاظ على الاستقرار المالي، حيث يُجنب الأفراد والمجتمعات من الأزمات المالية الناتجة عن الممارسات غير المنضبطة.

3.1 دور المؤسسات المالية الإسلامية (الحلو اني، 2023، ص 62):

تسهم المؤسسات المالية الإسلامية في دعم الأمن الاقتصادي من خلال:

أ- تمويل المشاريع الصغيرة: تُقدم قروضًا ميسرة للمشروعات الصغيرة، ما يخلق فرص عمل ويعزز من روح المبادرة.

ب- الاستثمار في التنمية: تدعم هذه المؤسسات المشاريع التنموية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل، ما يساهم في تعزيز أكيد للبنية التحتية المحلية.

4.1 تأثير السياسات الاقتصادية الإسلامية (عبد المولى، 2001، ص 71):

تؤدي السياسات الاقتصادية القائمة على الشريعة الإسلامية إلى استقرار الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية بدلاً من المضاربات، ما يُعزز من النمو المستدام.

5.1 أهمية الأمن الاقتصادي في السياق المعاصر (فراج وراضي، 2017، ص 242):

يُعتبر الأمن الاقتصادي في العصر الحديث عنصرًا مهماً وفاعلاً لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، حيث يعكس قدرة الدولة على مواجهة التحديات المتلاحقة والمتزايدة مثل الأزمات المالية والتغيرات المناخية، حيث يُسهم الأمن الاقتصادي في العمل على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال تقليل الفجوات الاقتصادية وتوفير فرص العمل، كما يعزز من قدرة الدول المختلفة على التصدي للأزمات، ما يُسهل عملية التعافي ويُعزز من الاستقرار فيها، وذلك من خلال الاستثمار في التعليم والابتكار، حيث يمكنها من إعداد جيل قادر على المساهمة الفعّالة في الاقتصاد، ما يُعزز من القدرة

التنافسية في الساحة العالمية، كام إن تعزيز الأمن الاقتصادي يُعد خطوة حيوية نحو بناء مجتمعات متماسكة وآمنة، ما يُسهم في تحقيق مستقبل مستدام.

ويمكن للباحث القول بذلك أن الاقتصاد الإسلامي يُسهم بشكل فعال في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال مبادئه العادلة والمستدامة، حيث إن تطبيق هذه المبادئ يُمكن أن يُعزز من استقرار المجتمعات في مواجهة التحديات الاقتصادية.

ثانياً: إسهام الاقتصاد الإسلامي في الأمن المجتمعي:

يُعتبر الأمن المجتمعي أحد العناصر الأساسية لاستقرار أي مجتمع، فهو يشمل التفاهم والتعاون بين الأفراد في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية المتزايدة، بحيث يصبح تعزيز هذا الأمن أمرًا ضروريًا، كما يلعب الاقتصاد الإسلامي دورًا محوريًا في تحقيق الأمن المجتمعي من خلال مبادئ العدالة، التكافل، والمساواة، حيث تُعزز هذه المبادئ الروابط الاجتماعية وتساعد على تقليل الفجوات بين الفئات المتعددة، ما يُساهم في صناعة إحساس قوي بالانتماء، كما تُساهم المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المستندة إلى التعاليم الإسلامية في تقديم الدعم للفئات الهشة والضعيفة، ما يُعزز الاستقرار ويُخفف الضغوط الاجتماعية (عبد المولى، 2001، ص 73).

1.2 مفهوم الأمن المجتمعي (مشري ورمزي، 2024، ص 84):

يُشير الأمن المجتمعي إلى الحالة التي يتمتع فيها الأفراد بالأمان والاستقرار في حياتهم اليومية، ويشمل ذلك حماية حقوق الأفراد وتعزيز التفاهم بين مختلف فئات المجتمع.

2.2 المبادئ الإسلامية في تعزيز الأمن المجتمعي (علوي، 2017، ص52):

أ- التعاون والتكافل: حيث تُشجع التعاليم الإسلامية على التعاون بين الأفراد، ما يُعزز من تماسك المجتمع.

ب- احترام التنوع: يُعزز الاقتصاد الإسلامي من تقدير التنوع الثقافي والديني، ما يُسهم في التعايش السلمي.

ت- الإحسان والعطاء: تُشجع القيم الإسلامية على مساعدة الآخرين، ما يُعزز من روابط الأخوة والتضامن.

3.2 دور المؤسسات الاجتماعية في تعزيز الأمن المجتمعي (قيراط، 2017، ص 32):

تقوم المؤسسات الاجتماعية، مثل الجمعيات الخيرية، بدور محوري وهام في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال:

أ- تقديم الدعم للفئات المحتاجة: تُساعد هذه المؤسسات في تقليل الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ب- التوعية بالقيم الإيجابية: وذلك من خلال القيام بتنظيم فعاليات تُعزز من قيم التعايش والتعاون بين أفراد المجتمع.

4.2 تأثير السياسات الاقتصادية الإسلامية (عبد الرؤوف والموسوي، 2024، ص 2241):

تعزز السياسات الاقتصادية القائمة على الشريعة من التماسك الاجتماعي من خلال دعم المشاريع التي تُفيد المجتمع، ما يُسهم في الاستقرار.

5.2 دور المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الأمن المجتمعي (الطويل، 2015، ص189):

تلعب المؤسسات المالية الإسلامية دورًا حيويًا في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمنتجات المالية التي تتماشى مع المبادئ الإسلامية، حيث تركز هذه المؤسسات على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد، حيث إنه من خلال العمل على تمويل المشاريع الاجتماعية والتنموية، تُساهم هذه المؤسسات في تحسين مستوى المعيشة للفئات المهمشة والضعيفة، ما يساعد في تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، كما تعزز المؤسسات المالية الإسلامية من مفهوم التكافل الاجتماعي من خلال آليات مثل توزيع الزكاة والصدقات، حيث تُقدم الدعم المالي والخدمات الاجتماعية للأفراد والعائلات المتعففة، ما يُخفف من حدة الأزمات المالية ويعزز من التماسك الاجتماعي داخل المجتمع، كما تُشجع هذه المؤسسات أيضاً على تفعيل ثقافة الادخار والاستثمار المسؤول، حيث تقدم منتجات مالية تتفق مع الشريعة الإسلامية، ما يُساعد الأفراد على توجيه أموالهم نحو مشاريع تعود بالنفع على المجتمع وتساهم في التنمية المستدامة، كما يظهر دور المؤسسات المالية الإسلامية كيف يمكن دمج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأمن المجتمعي، ما يُساهم في بناء مجتمع متماسك وآمن يتسم بالتعاون والتضامن، فمن خلال القيام باستثمار هذه المؤسسات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تُعتبر تلك خطوة أساسية نحو تحقيق الاستقرار والازدهار في المجتمعات.

ويرى الباحث أن الاقتصاد الإسلامي يُظهر دورًا كبيرًا في تعزيز الأمن المجتمعي من خلال القيم التي تُعزز من التعاون والتكافل، حيث تُعتبر هذه القيم أساسية لبناء مجتمع متماسك وآمن، وإن تقوية ثقافة المبادئ المختلفة مثل الزكاة والصدقات تعكس التزام الأفراد بمساعدة الفئات الضعيفة وتوفير الدعم اللازم لها، ما يُقلل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ويُعزز الاستقرار العام، كما يُشجع الاقتصاد الإسلامي على تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ما يُوفر فرص عمل جديدة ويعزز من روح الابتكار والمبادرة، وتساهم هذه المشاريع في تحسين مستوى المعيشة وتعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية الجماعية.

ثالثاً: إسهام الاقتصاد الإسلامي في الأمن الوطني:

يُعتبر الأمن الوطني أحد أهم أولويات الدول، ويتطلب تحقيقه استقرارًا اقتصاديًا واجتماعيًا يُعزز من تماسك المجتمع، حيث يُسهم الاقتصاد الإسلامي في تعزيز هذا الأمن من خلال مجموعة من المبادئ والآليات التي تركز على العدالة الاجتماعية والتكافل بين الأفراد، كما يُعزز الاقتصاد الإسلامي من مفهوم التوزيع العادل للثروة، حيث تُساعد آليات مثل الزكاة والصدقات في تقديم الدعم للفئات الضعيفة، ما يُقلل من الفجوات الاقتصادية ويُعزز من الاستقرار الاجتماعي، كما يُشجع على روح التعاون والعمل الجماعي، حيث تُعزز القيم الإسلامية من بناء شبكة من الدعم المتبادل بين الأفراد، ما يُسهم في خلق مجتمع قوي ومترابط، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإسلامي يُعتبر أداة فعالة في مواجهة الأزمات، حيث يُعزز من المرونة الاقتصادية من خلال الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تُوفر فرص العمل وتُقلل من البطالة، حيث إن تعزيز هذه المبادئ يُساهم في بناء مجتمع آمن ومستقر، قادر على مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية، ما يُعزز في النهاية من توفير متطلبات الأمن الوطني ويضمن للجميع حياة كريمة ومستقرة (برقاوي، 2018، ص 477-478).

1.3 مفهوم الأمن الوطني (الأميري والعموش، 2020، ص 530):

يُشير الأمن الوطني إلى قدرة الدولة على حماية حدودها ومصالحها ضد التهديدات، والذي يتطلب وجود استقرار داخلي واقتصاد قوي.

2.3 المبادئ الإسلامية التي تعزز الأمن الوطني (قورة، 2022، ص 539):

أ- المسؤولية الفردية: يُشجع الإسلام الأفراد على تحمل مسؤولياتهم تجاه وطنهم، ما يُعزز من الولاء والانتماء.

ب- العدالة والمساواة: يسعى الاقتصاد الإسلامي لتحقيق العدالة، ما يُقلل من التوترات الاجتماعية ويعزز الاستقرار.

ت- الاستثمار في التنمية: يعتبر الاستثمار في المشاريع التنموية أحد الأسس لتحقيق الأمن الوطني.

3.3 دور المؤسسات الاقتصادية في تعزيز الأمن الوطني (قلاع الضروس، 2022، ص 252):

تلعب المؤسسات الاقتصادية دورًا مهمًا في تعزيز الأمن الوطني من خلال:

أ- توفير فرص العمل: وهي بذلك تُساهم في تقليل البطالة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ب- دعم الاقتصاد المحلي: تشجيع الإنتاج المحلي يُعزز من استقلالية الدولة الاقتصادية.

4.3 تأثير السياسات الاقتصادية الإسلامية (برقاوي، 2018، ص 477):

تُساعد السياسات الاقتصادية المرتكزة على الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الوطني من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

ويمكن للباحث القول أن الاقتصاد الإسلامي يُسهم بشكل فعّال في تعزيز الأمن الوطني من خلال مبادئه التي تدعم العدالة والتنمية المستدامة، وإن تطبيق هذه المبادئ يعمل بشكل جدي على تقليل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ما يُعزز من التماسك والاستقرار في داخل المجتمعات، فمن خلال نظام الزكاة والصدقات مثلاً، يتم توفير الدعم للفئات الضعيفة، ما يُقلل من الفقر ويُعزز من فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية لهم، كما يُشجع الاقتصاد الإسلامي على استثمار الأموال في مشاريع تعود بالنفع على المجتمع، ما يُساعد في خلق فرص عمل جديدة ويُقلل من معدلات البطال، ويعزز بالضرورة هذا التركيز على العدالة الاجتماعية والتعاون من روح التكافل بين الأفراد، ويُسهم في بناء مجتمعات مترابطة ومتماسكة وقادرة على مواجهة التحديات، كما يُعتبر التمويل الإسلامي أداة فعّالة لدعم الابتكار والتنمية المستدامة، حيث يتم توجيه الأموال فيه نحو مشاريع تعزز من النمو الاقتصادي مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والبيئية، وبذلك يُظهر الاقتصاد الإسلامي كيف يمكن للقيم الأخلاقية والمبادئ العادلة أن تُساهم في بناء وطن آمن ومزدهر، يسعى لتحقيق رفاهية جميع أفراده.

رابعاً: إسهام الاقتصاد الإسلامي في مواجهة التحديات العسكرية المعاصرة:

تُعتبر التنمية المستدامة واحدة من أبرز التحديات التي تواجه العالم في العصر الحديث، حيث يتطلب تحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لضمان مستقبل آمن للأجيال القادمة، ويُسهم الاقتصاد الإسلامي بشكل ملحوظ في تعزيز هذا الهدف من خلال مجموعة من المبادئ والقيم التي تُركز على العدالة والمساواة، ما يُعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات، إذ يتميز الاقتصاد الإسلامي بنظامه المالي الذي يشجع على النمو المستدام من خلال تجنب

المعاملات الربوية واستبدالها بآليات تمويلية تتسم بالشفافية والتعاون، ما يُحفز على الابتكار ويُشجع على تطوير مشاريع تُحقق الفائدة للجميع، حيث إن القيم الإسلامية تدعو أيضًا إلى مسؤولية الأفراد والمجتمعات تجاه بيئتهم، ما يُحفز على ممارسة أنشطة اقتصادية تحافظ على الموارد الطبيعية وتُقلل من الأثر السلبي على البيئة، فمن خلال هذا التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يُمكن للاقتصاد الإسلامي أن يُساهم في تشكيل مستقبل أكثر استدامة وتوازنًا، ما يُعزز من جودة الحياة ويُحقق رفاهية الأجيال القادمة، وبذلك يُظهر الاقتصاد الإسلامي كيف يمكن للقيم الأخلاقية والمبادئ العادلة أن تلعب دورًا محوريًا في دفع عجلة التنمية المستدامة، ما يجعلها أكثر شمولية وقوة (عمارة، 2010، ص119).

1.4 مفهوم التحديات العسكرية المعاصرة (الحلبي، 2021، ص267):

تتضمن التحديات العسكرية المعاصرة النزاعات المسلحة، الإرهاب، والتهديدات الأمنية غير التقليدية، وتؤثر هذه التحديات بشكل كبير على الأمن الوطني.

2.4 المبادئ الإسلامية التي تعزز القدرة على مواجهة التحديات (حسن، 2018، ص13):

أ- التضامن المجتمعي: تُعزز الشريعة من أهمية الوحدة بين الأفراد لمواجهة التهديدات العسكرية.

ب- الاستثمار في التعليم: يُعد التعليم عنصرًا أساسيًا ومحورياً في إعداد أفراد المجتمع لمواجهة الأزمات.

ت- الإدارة المستدامة للموارد: تُعزز من القدرة على مواجهة الأزمات من خلال الاستخدام الرشيد للموارد.

3.4 دور المؤسسات الاقتصادية في تعزيز الأمن العسكري (عوض، 2018، ص 24):

تقوم المؤسسات الاقتصادية بدور حيوي في تعزيز الأمن العسكري من خلال:

أ- توفير الموارد المالية: دعم الميزانيات المخصصة للأمن والدفاع.

ب- تشجيع الابتكار: الاستثمار في التكنولوجيا لتعزيز القدرات الدفاعية.

ويرى الباحث مما سبق أن الاقتصاد الإسلامي يُسهم بشكل فعّال في مواجهة التحديات العسكرية من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تُعتبر المبادئ الإسلامية أدوات فعّالة لتحقيق الأمن والسلام في المجتمعات، حيث يُعزز تطبيق هذه المبادئ قدرة الدول على التصدي للتحديات المختلفة، عبر توفير آليات دعم مثل الزكاة والصدقات التي تقلل الفجوات الاجتماعية وتعزز التكافل بين الأفراد، ما يُسهم في بناء مجتمع متماسك وقادر على مواجهة الأزمات، كما يُشجع الاقتصاد الإسلامي الاستثمار في التنمية البشرية، من خلال التعليم والتدريب، ما يُعزز من قدرات الأفراد ويُمكنهم من المشاركة الفعّالة في بناء وطنهم، كما يُركز الاقتصاد الإسلامي أيضًا على المشاريع الاقتصادية المستدامة التي تعزز القدرة على مواجهة الضغوط الاقتصادية، ما يقلل من خطر اندلاع النزاعات، ومن خلال هذه المبادئ، يُعزز الاقتصاد الإسلامي الاستقرار الداخلي، ما يُسهم في تقليل احتمالية التوترات والصراعات، كما تُظهر القيم والمبادئ الإسلامية كيف يمكن للعدالة والتنمية المستدامة أن تلعبا دورًا حاسمًا في بناء عالم أكثر استقرارًا وأمانًا، محققة الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

النتائج والتوصيات والدراسات المقترحة:

أولاً: نتائج الدراسة:

1. يُسهم الاقتصاد الإسلامي بشكل فعّال في مواجهة التحديات العسكرية من خلال تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث تُعتبر المبادئ الإسلامية أدوات فعّالة لتحقيق الأمن والسلام في المجتمعات.

2. يتبين أن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تعزز العدالة الاجتماعية، ما يسهم في تقليص الفجوات الاقتصادية بين الأفراد، ويؤدي إلى خلق بيئة أكثر توازنًا تتيح للجميع فرصًا متساوية للنجاح.

3. يظهر أن هذه المبادئ تعزز الشفافية في المعاملات المالية، ما يقلل من الفساد ويزيد الثقة في النظام الاقتصادي، حيث تصبح العمليات المالية واضحة ومفهومة للجميع.

4. يتضح أن القيم الإسلامية تشجع على التعاون والمشاركة بين الأفراد، ما يعزز التماسك الاجتماعي والأمن، ويخلق شعورًا بالانتماء من خلال المبادرات المجتمعية.

5. يتجلى أن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تدعو إلى الاستخدام المستدام للموارد، ما يسهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز الأمن البيئي، وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية.

6. يُظهر التحليل أن النظام المالي الإسلامي يقدم بدائل تمويلية تتجنب الربا، ما يعزز الاستقرار المالي للأفراد والمجتمعات ويخلق بيئة مالية أكثر أمانًا.

7. يتبين من خلال الدراسة أن هذه المبادئ تشجع على ممارسة المسؤولية الاجتماعية من قبل الأفراد والشركات، ما يسهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات المحتاجة.

8. يُشير إلى أن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تدعم المشاريع التنموية التي تستهدف الفئات الضعيفة، ما يساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين جودة الحياة.

9. يتضح بجلاء أن تعزيز روح المبادرة والعمل يسهم في تقليل معدلات البطالة، ما يعزز الأمن الاقتصادي ويتيح فرص عمل جديدة.

10. يُظهر البحث أن المبادئ الاقتصادية الإسلامية تدعو إلى الالتزام بالأخلاق في المعاملات التجارية، ما يعزز الثقة بين الأطراف المختلفة ويؤدي إلى علاقات تجارية أكثر استدامة.

11. يمكن أن نستنتج أن تطبيق هذه المبادئ يعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليل التقلبات المالية وتعزيز النمو المستدام، ما يخلق بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا وأمانًا.

ثانياً: توصيات الدراسة:

1. يُوصى بزيادة برامج التعليم والتوعية حول المبادئ الاقتصادية الإسلامية في المؤسسة العسكرية، ما يساعد على فهم فوائدها وأهميتها في تحقيق التنمية المستدامة.

2. ينبغي للحكومات والمؤسسات العسكرية وضع سياسات اقتصادية تستند إلى المبادئ الإسلامية، مع التركيز على العدالة الاجتماعية والشفافية.

3. يُنصح بتشجيع الباحثين على إجراء دراسات أعمق حول تأثير الاقتصاد الإسلامي على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

4. يفضل تخصيص موارد لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى المبادئ الاقتصادية الإسلامية، حيث يمكن أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

5. يُوصى بتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لتطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية في السياسات والممارسات الاقتصادية.

6. ينبغي تشجيع تطوير منتجات وخدمات التمويل الإسلامي التي تلبي احتياجات المجتمع وتساهم في تعزيز الاستقرار المالي.

7. يُنصح بأن تتبنى المؤسسات العسكرية مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تتماشى مع المبادئ الاقتصادية الإسلامية.

8. يفضل دعم الأبحاث المتعلقة بالممارسات الاقتصادية المستدامة التي تتوافق مع المبادئ الإسلامية، وخاصة في المجال العسكري.

9. ينبغي إنشاء منصات لدعم المبادرات المجتمعية التي تسعى لتطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية وتعزيز التماسك الاجتماعي.

10. يُوصى بإجراء تقييم دوري لمدى تأثير السياسات الاقتصادية المستندة إلى المبادئ الإسلامية على المجتمع، ما يساعد في تحسينها وتطويرها.

ثالثاً: الدراسات المقترحة:

1. دراسة تأثير تطبيق المبادئ الاقتصادية الإسلامية على التنمية المستدامة في المؤسسات العسكرية.
2. تحليل دور التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكيفية تحقيق النمو الاقتصادي.
3. بحث تأثير الشفافية والعدالة الاقتصادية على تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي.
4. دراسة مقارنة بين الأنظمة المالية التقليدية والإسلامية من حيث الكفاءة والاستدامة.
5. تحليل أثر المسؤولية الاجتماعية للشركات في السياق الإسلامي على تحسين الظروف المعيشية.
6. دراسة العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي وتطوير الابتكار في المجتمعات النامية.

المصادر والمراجع:

- الأميري، خالد علي محمد، والعموش، أحمد فلاح. (2020). الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات. مجلة الآداب، ملحق، 529 - 548 .
- برقاوي، أحمد نسيم. (2018). الأمن الوطني: دراسة نقدية للمفهوم. قلمون: المجلة السورية للعلوم الإنسانية، ع5، 475 - 481 .
- حسن، عمر سليم. المؤسسة العسكرية فلسفة علم الاجتماع العسكري. ط1. عمان: (د. ن)، 2018.
- الحلبي، هشام. (2021). الأهمية الاستراتيجية للقواعد العسكرية. مجلة السياسة الدولية، س56, ع226، 264 - 267.
- الحلواني، بسيوني. (2023). الاقتصاد الإسلامي: أكثر من أربعة عقود دفاعاً عن الصناعة المالية الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع513، 58 - 65 .
- الطويل، رمضان عياد. (2015). الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي. مجلة جامعة الزيتونة، ع14، 185 - 196 .
- الطويل، عبد الوهاب. (2023). الاقتصاد الإسلامي: أربعون عاما من الريادة. مجلة الاقتصاد الإسلامي، ع513، 1 .
- عبد الرؤوف، علي حسين، والموسوي، وليد خشان زغير. (2024). الرقابة السياسية لتعزيز الأمن الاقتصادي. مجلة الدراسات المستدامة، مج6, ملحق، 2230 - 2258 .
- عبد النبي، عبد المعز كامل، نديم، إيهاب عز الدين إبراهيم، وعبد المجيد، عيد رشاد عبد القادر. (2022). الاقتصاد الإسلامي: مدخل نظري. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع2، 927 - 943 .
- عبدالمولى، سيد عبد الرحيم. (2001). الإصلاح الاقتصادي ومتطلبات الأمن الاجتماعي: رؤية تحليلية. مجلة المدير العربي، ع 154، 61 - 75 .
- علوي، حافظ إسماعيلي. (2017). اللغة والأمن المجتمعي المستدام. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج25, ع2، 52 .
- عمارة، محمد نجيب. (2010). العلاقات العسكرية - المدنية والتحديات الجديدة. دراسات استراتيجية، ع 12، 117 - 125 .
- عوض، محمد أحمد. إدارة المؤسسات العسكرية: الأصول والأسس العلمية. ط1. القاهرة: منشورات الدار الجامعية للنشر، 2018.
- فراج، جهاد عادل أحمد، وراضي، تامر عبد المنعم. (2017). دور الأمن الاقتصادي الإنساني في تحقيق الأمن الاقتصادي القومي. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، ع4، 237 - 254 .
- قلاع الضروس، سمير. (2022). الأمن السيبراني الوطني: قراءة في أهم الاستراتيجيات الأمنية والتقنية لمواجهة الجريمة الإليكترونية بالجزائر. مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج8, ع2، 249 - 267 .

- قوره، علي عبد السميع محمد. (2022). اللغة والأمن الفكري والوطني: دور المعلم الجامعي. الثقافة والتنمية، س22, ع174، 537 - 558 .
- قيراط، محمد. (2017). الشائعات والتضليل، والأمن المجتمعي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مج25, ع2، 32 .
- مشري، سميرة، ورمزي، فارح. (2024). المقاولاتية الاجتماعية والأمن المجتمعي. مجلة التغير الاجتماعي، مج9, ع1، 81 - 92 .
- الندوي، محسن. (2017). الأمن الاقتصادي العربي: التحديات والرهانات. مجلة شؤون استراتيجية، ع1، 37 - 67.

Romanized Arabic References

1. **Al-Amiri, Khaled Ali Muhammad, & Al-Amoush, Ahmad Falah.** (2020). *Al-Amn al-Watani: Al-Mafhum, Al-Ab'ad wa al-Nazariyyat* [National Security: Concept, Dimensions, and Theories]. *Majallat al-Adab, Mulhaq*, 529–548.
2. **Barqawi, Ahmad Nasim.** (2018). *Al-Amn al-Watani: Dirasah Naqdiyah li al-Mafhum* [National Security: A Critical Study of the Concept]. *Qalamoun: Al-Majallah al-Suriyyah li al-'Ulum al-Insaniyyah*, 5, 475–481.
3. **Hassan, Omar Salim.** *Al-Mu'assasah al-'Askariyyah: Falsafah 'Ilm al-Ijtima' al-'Askari* [The Military Institution: Philosophy of Military Sociology]. 1st ed. Amman: (D. N.), 2018.
4. **Al-Halabi, Hisham.** (2021). *Al-Ahmiyyah al-Istratijiyyah li al-Qawa'id al-'Askariyyah* [The Strategic Importance of Military Bases]. *Majallat al-Siyasah al-Dawliyyah*, 56(226), 264–267.
5. **Al-Halwani, Bisouni.** (2023). *Al-Iqtisad al-Islami: Akthar min Arba'at 'Uqud Difa'an 'an al-Sina'ah al-Maliyyah al-Islamiyyah* [Islamic Economics: Over Four Decades Defending Islamic Finance]. *Majallat al-Iqtisad al-Islami*, 513, 58–65.
6. **Al-Tawil, Ramadan 'Ayad.** (2015). *Al-Khidmah al-Ijtima'iyyah wa al-Amn al-Mujtama'i* [Social Work and Societal Security]. *Majallat Jami'at al-Zaytounah*, 14, 185–196.
7. **Al-Tawil, 'Abd al-Wahab.** (2023). *Al-Iqtisad al-Islami: Arba'un 'Aman min al-Riyadah* [Islamic Economics: Forty Years of Leadership]. *Majallat al-Iqtisad al-Islami*, 513, 1.
8. **Abd al-Ra'ouf, Ali Hussein, & Al-Mousawi, Waleed Khashan Zughayr.** (2024). *Al-Riqabah al-Siyasiyyah li Ta'ziz al-Amn al-Iqtisadi* [Political Oversight to Enhance Economic Security]. *Majallat al-Dirasat al-Mustadamah*, 6 (Suppl.), 2230–2258.
9. **Abd al-Nabi, 'Abd al-Mo'ez Kamil, Nadeem, Ihab 'Ezz al-Din Ibrahim, & Abd al-Majid, Eid Rashad Abd al-Qadir.** (2022). *Al-Iqtisad al-Islami: Madkhal Nazari* [Islamic Economics: A Theoretical Introduction]. *Al-Majallah al-'Ilmiyyah li al-Iqtisad wa al-Tijarah*, 2, 927–943.

10. **Abd al-Mawla, Sayed Abd al-Rahim.** (2001). *Al-Islah al-Iqtisadi wa Mutatalibat al-Amn al-Ijtima'i: Ru'yah Tahliliyyah* [Economic Reform and Social Security Requirements: An Analytical Vision]. *Majallat al-Mudir al-'Arabi*, 154, 61–75.
11. **Al-Alawi, Hafiz Ismaili.** (2017). *Al-Lughah wa al-Amn al-Mujtama'i al-Mustadam* [Language and Sustainable Societal Security]. *Majallat al-Dirasat al-Maliyyah wa al-Masrifiyyah*, 25(2), 52.
12. **'Ammara, Muhammad Najeeb.** (2010). *Al-'Alaqat al-'Askariyyah – al-Madaniyyah wa al-Tahaddiyat al-Jadidah* [Military-Civilian Relations and New Challenges]. *Dirasat Istratijiyyah*, 12, 117–125.
13. **'Awad, Muhammad Ahmad.** *Idarat al-Mu'assasat al-'Askariyyah: Al-Usul wa al-Asas al-'Ilmiyyah* [Military Institution Management: Fundamentals and Scientific Principles]. 1st ed. Cairo: Manshurat al-Dar al-Jami'iyyah li al-Nashr, 2018.
14. **Faraj, Jihad 'Adel Ahmad, & Radi, Tamer 'Abd al-Moneim.** (2017). *Dawr al-Amn al-Iqtisadi al-Insani fi Tahqiq al-Amn al-Iqtisadi al-Qawmi* [The Role of Human Economic Security in Achieving National Economic Security]. *Al-Majallah al-'Ilmiyyah li al-Iqtisad wa al-Tijarah*, 4, 237–254.
15. **Qila' al-Durus, Samir.** (2022). *Al-Amn al-Saybarani al-Watani: Qira'ah fi Aham al-Istratijiyyat al-Amniyyah wa al-Tiqaniyyah li Muwajahat al-Jarimah al-Iliktroniyyah bi al-Jaza'ir* [National Cybersecurity: A Study of Key Security and Technical Strategies to Counter Cybercrime in Algeria]. *Majallat al-Riwaq li al-Dirasat al-Ijtima'iyyah wa al-Insaniyyah*, 8(2), 249–267.
16. **Qorah, Ali Abd al-Samee' Muhammad.** (2022). *Al-Lughah wa al-Amn al-Fikri wa al-Watani: Dawr al-Mu'allim al-Jami'i* [Language, Intellectual, and National Security: The Role of University Teachers]. *Al-Thaqafah wa al-Tanmiyyah*, 22(174), 537–558.
17. **Qirat, Muhammad.** (2017). *Al-Sha'i'at wa al-Tadleel, wa al-Amn al-Mujtama'i* [Rumors, Misinformation, and Societal Security]. *Majallat al-Dirasat al-Maliyyah wa al-Masrifiyyah*, 25(2), 32.
18. **Mechri, Samira, & Ramzi, Fareh.** (2024). *Al-Muqawalat al-Ijtima'iyyah wa al-Amn al-Mujtama'i* [Social Entrepreneurship and Societal Security]. *Majallat al-Taghayyur al-Ijtima'i*, 9(1), 81–92.
19. **Al-Nadwi, Mohsen.** (2017). *Al-Amn al-Iqtisadi al-'Arabi: Al-Tahaddiyat wa al-Rahanat* [Arab Economic Security: Challenges and Stakes]. *Majallat Shu'un Istratijiyyah*, 1, 37–67.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Problematic of the Adequacy of Geographic Approach Steps in the Moroccan Textbook: The Case of Third-Year Middle School

Elfater Amine; [1] Maatella Mohamed Ali [2]

[1] Trainee Teacher at The Regional center For Education and Training Professions-Kénitra

[1] AResearch Student, Educational Policy and pedagogical Dynamics Laboratory, Mohammed V university ,Faculty of Educational sciences, Rabat/ Morocco

Email 1 :aminfater3@gmail .com

Email 2 : Alimaatella@gmail.com

1: 7867-2541-0006-0009

2: 0009-0008-7859-0174

Received	Accepted	Published
03/06/2025	10/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.74-86

ELFATER AMINE & Maatella Mohamed Ali . (2025). The Problematic of the Adequacy of Geographic Approach Steps in the Moroccan Textbook: The Case of Third-Year Middle School, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp.74- 86

Abstract

This article addresses The Problematic of the geographical approach in the Moroccan middle school textbook for the third preparatory grade. To explore this topic, we posed the following central research question: "To what extent does the textbook for the third preparatory grade adhere to an equal distribution of the percentage representation of the steps of the geographical approach? We adopted a descriptive-analytical methodology to diagnose and analyze the application of the geographical approach within the textbook. This was carried out using a content analysis tool combined with statistical processing techniques. The presentation and interpretation of the results revealed that the textbook does not respect the equal percentage distribution of each step of the geographical approach (description, explanation, and generalization).

Keywords: Geographical approach, school textbook, structured geographical concepts.

© 2025 Elfater & Maatella, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

إشكالية كفاية خطوات النهج الجغرافي في الكتاب المدرسي المغربي: الثالثة إعدادي أنموذجا

الفاطر أمين؛[1] معطلا محمد علي[2]

[1]أستاذ متدرب، بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين فرع- القنيطرة

[2]طالب باحث، مختبر السياسات التربوية والديناميات الاجتماعية، جامعة محمد الخامس، كلية علوم التربية، الرباط/المغرب.

الايميل1: aminfater3@gmail .com

الايميل2: Alimaatella@gmail.com

حساب 1: 7867-2541-0006-0009

حساب 2: 0009-0008-7859-0174

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/06/03	2025/06/10	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.74-86

للاقتباس: الفاطر أمين ومعطلا محمد علي. (2025). إشكالية كفاية خطوات النهج الجغرافي في الكتاب المدرسي المغربي ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، *رقم المجلد 07* (رقم العدد27)، ص ص74- 86

ملخص

يعالج هذا المقال إشكالية النهج الجغرافي في الكتاب المدرسي المغربي لمستوى الثالثة إعدادي، ولمعالجة هذا الموضوع وضعنا سؤالا إشكاليا مركزيا مؤداه ما يلي: " ما مدى احترام الكتاب المدرسي لمستوى الثالثة إعدادي التوزيع المتساوي لنسب المئوية لخطوات النهج الجغرافي؟ ". وقد وظفنا المنهج الوصفي التحليلي من أجل تشخيص وتحليل النهج الجغرافي داخل الكتاب المدرسي، وذلك بواسطة أداة تحليل المضمون والمعالجة الإحصائية لهذه الشبكة. وبعد عرض النتائج وتحليلها تبين أن الكتاب المدرسي لا يحترم التوزيع المتساوي لنسب المئوية لكل خطوة من خطوات النهج الجغرافي (الوصف والتفسير والتعميم).

الكلمات المفتاحية: النهج الجغرافي، الكتاب المدرسي، المفاهيم المهيكلة للجغرافيا.

©2025، الفاطر & معطلا، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

عرفت المنظومة التربوية عدة إصلاحات منذ صدور الميثاق الوطني للتربية و التكوين 1999 و تبني المغرب المقاربة بالكفايات، و قد شمل هذا الإصلاح جميع المواد الدراسية و ضمنها توجد مادة الجغرافيا التي تتبني المقاربة بالكفايات في التدريس، وفق ما هو موجود بالمنهاج التخصصي والتوجهات التربوية الخاصة بالجغرافيا. ويستند تدريس الجغرافيا على النموذج الديداكتيكي للباحث محمد زكور (الجغرافيا و التكوين الفكري) الذي يعتبر مرجعية ديداكتيكية رسمية في تدريس الجغرافيا في المغرب، وتضم هذه المرجعية خمس مجالات : المفاهيم المهيكلة للجغرافيا، النهج الجغرافي، وسائل التعبير الجغرافي، الإنتاج الجغرافي، ميادين الجغرافيا.

لقد حاولنا البحث في المجال الخاص بالنهج الجغرافي الذي يضم الوصف والتفسير والتعميم، فانطلقنا من سؤال إشكالي مؤداه: "ما مدى احترام الكتاب المدرسي لمستوى الثالثة إعدادي للتوزيع المتساوي للنسب المئوية لخطوات النهج الجغرافي؟ " وقد وضعنا له فرضية مركزية كما يلي: " نسبة خطوات النهج الجغرافي داخل الكتابي المدرسي لسنة الثالثة إعدادي متساوية وغير متباينة ".

ولتمحيص هذه الفرضية استعملنا أداة تحليل المضمون للكشف عن النسب المئوية لكل خطوة من خطوات النهج من جهة، ونسبة كل واحدة من العمليات الفكرية التي تضم كل خطوة من خطوات النهج الجغرافي، وذلك من خلال المعالجة الإحصائية لشبكة تحليل المضمون بواسطة برنامج إكسيل.

بالنسبة لدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نجد أطروحة الباحث محمد قفصي المعنونة ب "النهج الجغرافي من خلال التعبير الكرطوغرافي"، والتي تطرق فيها للنهج في علاقته بالتعبير الكارطوغرافي، وخاصة الخريطة، وقد اقترح الباحث مصوغة تطويرية حول كيفية تدريس الخريطة الجغرافية من خلال النهج الجغرافي، وبالنسبة للعينة التي اشتغل عليها الباحث عينة الكتاب المدرسي أولى باك ومتعلمي ومتعلمات نفس المستوى. هناك دراسة أخرى للباحثة المراني الوهيبي حول النهج الجغرافي في المدرسة الوصف الجغرافي بمستوى السنة السابعة أنموذجا، ففي هذا البحث عملت الباحثة على التطرق للنهج الجغرافي بشكل عام وخطوة الوصف بشكل خاص، و قد دققت في هذه الخطوة ووضعت في الشق التجريبي مصوغة تجريبية للوصف الجغرافي على عينة تتكون من متعلمي ومتعلمات السنة السابعة إعدادي وقامت بالمقارنة بين التدريس بواسطة النهج الجغرافي والطريقة التقليدية، فتبين لها بعد التجريب أنه هناك دلالات إحصائية واضحة بين المصوغة التجريبية للنهج و الطريقة التقليدية بدون نهج جغرافي. في المقابل سوف نركز في بحثنا على كيف تتوزع نسبة خطوات النهج داخل دروس الكتاب المدرسي لمستوى الثالثة إعدادي.

1: تعريف كفاية النهج الجغرافي والكتاب المدرسي

1.1: مفهوم الكفاية

عرف مفهوم الكفاية اجتهادات نظرية و عملية في حقول المعرفية شتى قبل أن ينتقل إلى عالم البيداغوجية (صهود محمد،2023،ص64)، و لا يوجد مفهوم واحد لمفهوم الكفاية بل هناك عدة تعاريف، وسوف نعمل على عرض أبرز التعاريف:

يعرف الباحث بير جيلي الكفاية كما يلي: " الكفاية هي نظام من المعرف و التصورات و الإجراءات المنظمة في إطار خطاطة إجرائية، و تخول داخل عائلة من الوضعيات تحديد مهمة مشكلة و حلها بواسطة الفعل " (توبي،ص167، 2017)،و يعرفها الباحث فيليب بيرنورد " الكفاية هي ملكة تفعيل مجموعة من الموارد العقلية لمواجهة فئة من الوضعيات بنجاعة. و فعالية " (Ph.Perrenourd ,2002,p10.ورد عند صهود،ص71، 2023). وبالتالي يمكن أن نعرف الكفاية بأنها تعبئة المتعلم والمتعلمة مجموعة من الموارد والقدرات والمهارات من أجل حل وضعية تنتمي إلى فئة من الوضعيات.

2.1: النهج الجغرافي

النهج الجغرافي يقصد به المنهجية التي يعتمد عليها في معالجة الكيانات الجغرافية، وتشمل ثلاث عمليات تخضع كل منها لخطوات منهجية محددة (قفصي محمد،2018، ص70)، و عرفت التوجهات التربوية النهج الجغرافي بأنه هو الذي يشمل العمليات التي يتم من خلالها الكشف عن الكيان الجغرافي موضوع الدراسة (التوجهات التربوية لمادة الاجتماعيات،2009، ص15). ومنه يمكن أن نصوغ تعريفاً للنهج الجغرافي فنقول هو مجموعة من العمليات الفكرية والمنهجية المنظمة والمرتبة التي تعمل على معالجة الكيانات والظواهر الجغرافية، وتشمل الوصف والتفسير والتعميم.

3.1: الكتاب المدرسي

إن الأدوات التي تستعمل في الجغرافيا مختلفة و عديدة(B.M.Schoumaker,2012,p81)،فالكتاب المدرسي هو وسيلة وأداة لبناء المعرفة الجغرافية، و هناك مجموعة من التعاريف حول الكتاب المدرسي فقد عرفه روجيرس و جيرار "أداة تربوية مطبوعة ومهيكلة بشكل قصدي لكي تندرج داخل سيرورة التعلمات بغرض تحسين فعاليتها و مردوديتها " (خرباش،2009،ص37)، ونعرف الكتاب المدرسي بأنه عبارة عن دعامة ديداكتيكة بالنسبة للمتعلم ووسيلة بنسبة للمدرس، حامل لمعرفة و قيم و كفايات و موارد، يتم تفعيل وبناء هذه الموارد بتوجيه من المدرس .

2 : مكونات النهج الجغرافي

ينبني النهج الجغرافي على ثلاث عمليات فكرية أساسية في مسار معالجة الظواهر المجالية و تتمثل في: الوصف والتفسير والتعميم (الزرهوني،2003،ص 46)، فالنهج الجغرافي يتكون من ثلاث خطوات هي :الوصف و التفسير والتعميم.

1-2 :الوصف الجغرافي

"الوصف الجغرافي عملية فكرية تتبنى التحليل والتركيب من أجل إبراز المنهات المتعلقة بالظواهر المجالية ورصدها من حيث مورفولوجيتها، مكانها وحركتها. ويعتمد الوصف على مختلف و سائل التعبير الجغرافي "(zgor ,1990,p45).

مراحل الوصف: للإشارة هناك خلاف بين الباحثين فبعضهم يصنفونه إلى ثلاثة مراحل: المرحلة التحليلية والتركيبية والتقييمية، والبعض الآخر يصنفونه إلى مرحلتين المرحلة التحليلية والمرحلة التركيبية أما التقييمية فيدرجونها داخل المرحلة التركيبية؛ وبدورنا نحن نتبع الطرح الثاني الذي ينطلق من تعريف زكور (تحليلية و تقييمية)

المرحلة التحليلية: تتم عبر عدة مراحل متدرجة، تبدأ بجمع المعطيات وتنتهي بعمليات الترتيب.

جمع المعطيات وتقويمها: تنطلق من تحديد المراجع والمصادر المتنوعة، لفظية كانت أم عددية أم رمزية أم هي جميعها، ثم انتقاء ما يناسب الموضوع و الإشكالية، طرح المعطيات للمعالجة وذلك باعتماد الملاحظة و المقارنة من أجل تصنيفها حسب مكونات الموضوع و الأسئلة الفرعية و الفرضيات، ثم ترتيب كل صنف حسب الأهمية للانتقال إلى المرحلة التركيبية (الشرقاوي، 2020، ص9).

المرحلة التركيبية: تستدعي هذه المرحلة القيام بمجموعة من العمليات المتدرجة في أفق التفسير، حيث يتم تقويم المعطيات المصنفة سلفا حسب معيار الأهمية الذاتية و الأهمية التفسيرية، تبعا لحجم الخطاب (أطروحة، رسالة، بحث، درس، حصة...) و موضعه تبعا للتصميم أو الخطة و لنوع التعبير (لفظي، عددي، كمي)، وذلك عبر مقارنة مفاهيمية تقوم على ثنائية موضوعية و مهيكلة وفق سيناريوهات عديدة(نفس المرجع السابق ص،8).

خطاطة رقم 1: مسار الوصف الجغرافي

المرحلة التحليلية	الوصف الجغرافي	المرحلة التركيبية
رصد المعطيات انتقاء مقارنة التصنيف ترتيب	التقييم	تركيب العناصر في إطار تتمفصل فيه بانسجام
مرحلة استكشاف ←	حكم ←	مرحلة التصور و الإخراج

المصدر: أمينة لمراني الوهابي،1997، ص 80

2-2: التفسير الجغرافي و أنواعه

2-2-1 : مفهوم التفسير الجغرافي

التفسير هو المرحلة الثانية ضمن العمليات الفكرية للجغرافيا، وهو البحث عن الأسباب التي ولدت الظاهرة الجغرافية موضوع الدراسة. وتنبني منهجية التفسير وفق المنهجية التي سايرتها عملية الوصف والتي ترتبط ارتباطا بطبيعة الكيان موضوع الدراسة وبالمفاهيم المهيكلة للخطاب الجغرافي: المورفولوجيا، التوطين، الحركة " (zgor,1990,p104).

ويعتمد الجغرافي في تفسير الكيانات المجالية على العمليتين المرافقتين للتفسير: أولهما عملية الوصف التي تنطلق من صفات الظاهرة المدروسة والبحث عن الصفات الظاهرة المفسِرة، لتقوم عملية التفسير بالربط بينهما، وثانيهما عملية التعميم التي تمد التفسير بمرجعية نظرية تفسر الظواهر المجالية(الزرهوني ،2003،ص49).

وهكذا فان التفسير يتضمن عمليات إدراكية مركبة هي الفهم، التطبيق، التحليل، التركيب، التقييم. وحتى يكون التلميذ قادرا على إنتاج هذه العمليات أثناء التفسير يجب أن يمتلك بناء إدراكيا غني المعرفة ومتنوع الخبرات، وتزداد هذه القدرة التفسيرية لدى تلميذ المرحلة الثانوية (حمدان،1986،ص،ص،27.28 ورد عند قفصي، 2018،ص88).

تشكل عملية التفسير الربط بين الظاهرة و أسبابها، و هو يخضع لمقاربتين: المقاربة الكلاسيكية تطبعها العمومية، ومقاربة تخضع للتفسير بالمفاهيم المهيكلة للخطاب الجغرافي(الزرهوني،2003،ص48).

2-2-2 : أنواع التفسير الجغرافي

أ- المقاربة الكلاسيكية:

تعمل على إبراز العلاقات التفاعلية على مستوى أول بين الميدان البشري و الميدان الطبيعي، وعلى المستوى الثاني يجمع بين المكونات الفرعية للميدانين، وهي علاقة تأثير و تأثر أو هما معا(تفاعل) (المرجع السابق، نفس ص).

خطاطة رقم 2: المقاربة الكلاسيكية للعلاقات التفاعلية في المجال حسب زكور

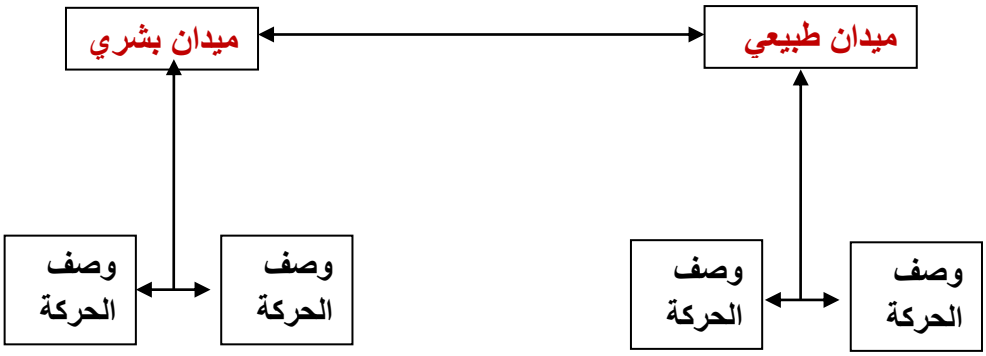

المصدر: المرجع السابق، ص 50.

ب- التفسير بالمفاهيم المهيكلة

حسب مقترح محمد زكور تعتمد على تفسير المفاهيم المهيكلة فيما بينهما سواء في الجانب البشري أو الطبيعي أو هما معا، وللإشارة فإن هذه العلاقة تتميز بالتفاعل لأن الظواهر الجغرافية متفاعلة فيما بينها (قفصي،2018،ص، 91.)، والشكل أسفله يوضح هذا التفاعل من خلال المفاهيم المهيكلة:

خطاطة رقم 3: تفاعل المفاهيم المهيكلة للخطاب الجغرافي في عملية التفسير

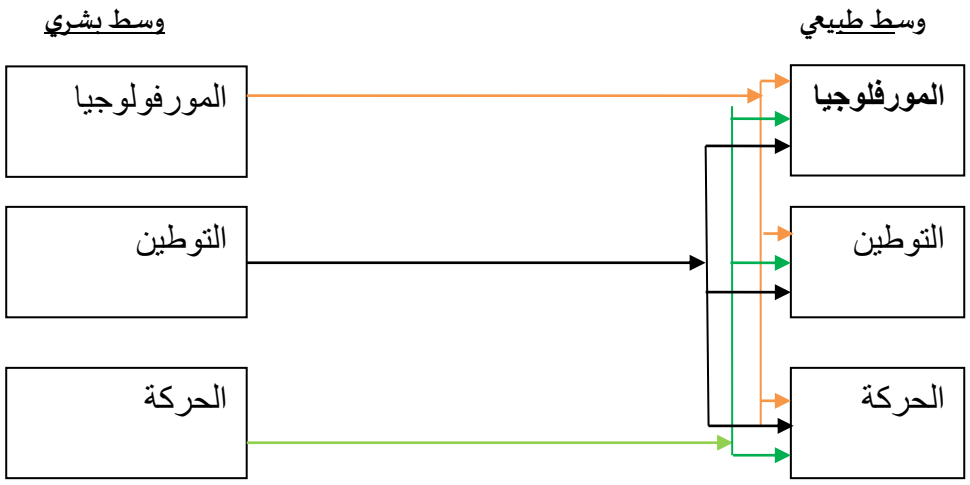

المصدر: ZGOR ,1990,p 81

أما فيما يخص خطوات التفسير الجغرافي فقد حددتها الباحثة الزرهوني في بحثها كالتالي:

خطاطة رقم 4: خطوات التفسير الجغرافي

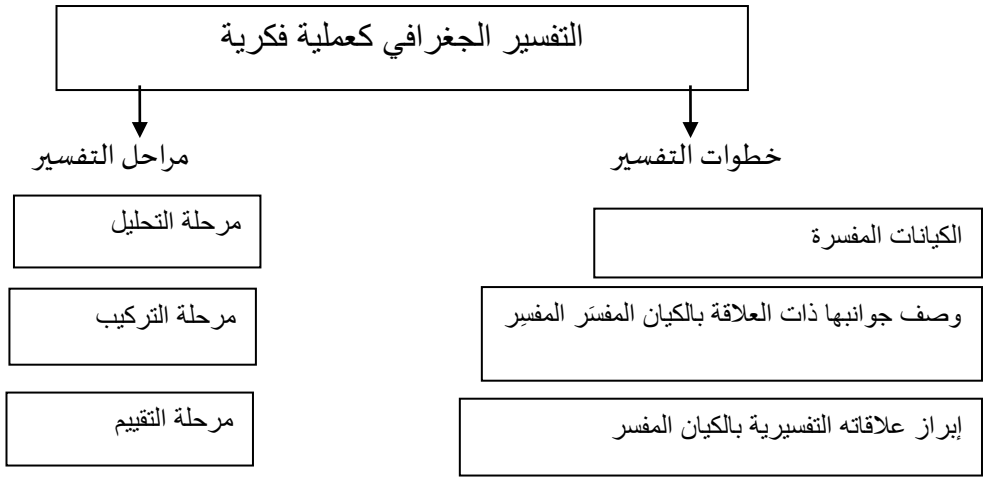

المصدر: الزرهوني، 2003، ص51.

جدول رقم 1: بعض الأسئلة التفسيرية وأجوبتها من خلال مفهوم موضوعاتي: الكثافة السكانية

	أمثلة	أجوبة
الأسئلة التفسيرية	لماذا تزداد الكثافة السكانية تدريجيا من الجنوب صوب الشمال، ومن الشرق إلى الغرب بالمغرب؟	نظرا لتمركز معظم السهول الخصبة في الواجهة الشمالية الغربية، بينما تسود الحمادات والرقوق بالجنوب بالإضافة إلى الجبال والنجود العليا بالجنوب والوسط: تأثير عامل طبيعي (التضاريس)
	لماذا تقل الكثافة السكانية من الشمال إلى الجنوب ؟	لأن كميات التساقطات تقل تدريجيا من الشمال الغربي والشمال إلى جنوب الشرقي والجنوب : تأثير عامل طبيعي (المناخ)
	هل توجد عناصر أخرى تتدخل في جعل الكثافة ترتفع في اتجاه الشمال والغرب	تمركز الأنشطة الاقتصادية (الفلاحية والصناعية وخطوط المواصلات والأبناك ...) بالشمال الغربي، خاصة بالشريط الساحلي الممتد بين الجرف الأصفر والقنيطرة: تأثير عامل بشري (اقتصادي)

المصدر: الشرقاوي،2014،ص95

3-2: التعميم الجغرافي و أنواعه

يعتبر التعميم روح كل عمل فكري حيث يهتم بإنتاج أو توظيف المفاهيم، المبادئ والنظريات (Zgor,1990 ,p186). و هو عبارة عن عملية فكرية عالية التجريد، تقوم على صياغة النظرية المبنية أو المطبقة في الدراسة الجغرافية، فهي تشكل إطارا

تجريبيا من خلاله الملاحظة أو التفكير القائم على الظواهر المجالية، وتدرس التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة وما يترتب عن ذلك من تنظيم المجال اعتمادا على خلفية نظرية (الشرقاوي،2020،ص27).

والتعميم الجغرافي نوعان: التعميم المفاهيمي الخاص بصقل ونحت مفاهيم جغرافية، ويوظف أكثر في مرحلة الوصف، والتعميم بالاقتراحات المجردة، ويعني توظيف النظريات والقوانين والمبادئ، ويوظف أكثر في مرحلة التفسير.

جدول رقم 2: بعض الأسئلة التعميمية

بعض الأسئلة التعميمية	الأجوبة
ماهي الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من خلال توزيع الكثافة السكانية بالمغرب من الشمال إلى الجنوب ومن الغرب إلى الشرق على ضوء العناصر الطبيعية التفسيرية؟	الارتفاع التدريجي للكثافة السكانية من الجنوب والجنوب الشرقي إلى الشمال والشمال الغربي يرافق الارتفاع التدريجي للتساقطات في نفس الاتجاه. الانخفاض التدريجي للكثافة السكانية من الشمال الغربي إلى الجنوب والجنوب الشرقي يرافق التنوع التدريجي للتضاريس في نفس الاتجاه (السهول الأطلنتية فالهضاب والجبال ثم الحمادات والعروق)
هل توجد عناصر أخرى ذات طابع بشري تتدخل في ارتفاع الكثافة السكانية في اتجاه الشمال الغربي والشمال وتجعل أثر العوامل البشرية واضحا؟	نعم هناك تمركز الأنشطة الاقتصادية (الفلاحية والصناعية والمؤسسات المالية) والبنيات التحتية في الشمال الغربي والشمال، خاصة في الشريط الممتد بين الجرف الأصفر والقنيطرة.
ما هي المبادئ التي يمكن الخروج بها من خلال عمليات التفسير والتعميم؟	كلما قلت التساقطات والموارد المائية ودرجة خصوبة الأراضي وفرص الشغل مجتمعة إلا وقلت الكثافة السكانية.
أي تطور محتمل بالنسبة للكثافة السكانية في الأرياف المغربية؟	يرتقب تراجع متفاوت للكثافة السكانية داخل الأرياف المغربية لصالح المراكز الحضرية، مما سيؤدي إلى انعكاسات سلبية في مناطق النزوح.
ما العمل إذن؟	إعطاء الأولوية في التخطيط والتنمية للبوادي المغربية خاصة المتضررة منها أكثر، في إطار تنمية مستدامة تقوم على الإمكانات المتاحة، وتراعي الحاجات والأولويات للسكان المحليين بالاعتماد على المقاربة التشاركية والتضامن الجماعي.
أية خلفية نظرية يمكن الاستعانة بها لتفسير الشبكة الحضرية وطنيا أو جهويا أو إقليميا؟	يمكن تطبيق نظرية النقط المركزية قصد الملاءمة والتعديل على مستوى البحث والاستئناس والترسيخ على مستوى التعلم والتقويم، ويفضل أن تطبق على المجال الجهوي أو المحلي بالنسبة للمستوى الأخير، مثل الشبكة الحضرية بالغرب أو بتانسيفت أو بتافيلالت.

مصدر: الشرقاوي، 2014، ص104.

3- المنهجية والأدوات

اتبعنا في هذا المقال المنهج الوصفي التحليلي الذي يصلح لمثل هذه البحوث بحيث يعمل على تشخيص وتحليل المعطيات المتعلقة بالنهج الجغرافي داخل الكتاب المدرسي. أما فيما يخص مجتمع البحث فيتكون من الكتب المدرسية منار الاجتماعيات والتجديد في مادة الاجتماعيات للسنة الثالثة إعدادي الطبعة الجديدة، وقد تم اختيار الدرسين 1 و 7 من كلا الكتابين كعينة

عشوائية بسيطة خضعت للتحليل بواسطة أداة تحليل المضمون، و هذه الأخيرة قمنا بمعالجتها إحصائيا بواسطة برنامج الإكسيل .

4 - النتائج ومناقشتها

تقديم النتائج الخاصة بشبكة تحليل المضمون للدرس الأول والسابع من دروس الجغرافيا للسنة الثالثة إعدادي لكتاب منار الاجتماعيات والتجديد في الاجتماعيات كعينة عشوائية بسيطة

جدول رقم 3: نتائج شبكة تحليل المضمون للدرسين الأول والسابع من كتابي المنارو التجديد للسنة الثالثة الإعدادية

عناصر النهج الجغرافي	الخطوات	العمليات	الدرس 1 من كتاب المنار		الدرس 1 من كتاب التجديد		الدرس 7 من كتاب المنار		الدرس 7 من كتاب التجديد	
			التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
وصف الكيان المفسر	المرحلة التحليلية	جرد المعطيات	13	31%	8	20%	6	19%	5	14%
		تصنيفها	2	5%	2	5	2	9%	1	3%
		ترتيبها	4	10%	3	7	0	0%	4	11%
		مقارنة	3	7%	0	0%	1	4%	0	0%
		توطين الكيانات	3	7%	3	7%	3	13%	1	3%
	المرحلة التركيبية	المرحلة التركيبية	5	12%	1	2%	0	0%	0	0%
وصف العوامل المفسرة	المرحلة التحليلية	جرد العوامل	2	5%	8	20%	0	0%	6	17%
		تصنيفها	0	0%	1		0	0%	0	0%
		ترتيبها	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
		توطين العوامل	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المرحلة التركيبية	المرحلة تركيبية	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
التفسير	البحث عن العلاقات والترابطات	المقارنة	2	5%	5	12%	1	4%	5	14%
	سيناريوهات التفسير	تقديم العوامل قبل المظاهر	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
		تقديم المظاهر قبل العوامل	2	5%	1	2%	3	13%	4	11%
	أنواع الدوافع	دوافع خفية	0	0%	2	5%	3	13%	1	3%
		دوافع مرئية	1	0%	1	2%	1	4%	4	11%
	أنماط التفسير	طبيعي- طبيعي	0	0%	0	0%	1	4%	1	3%

		طبيعي - بشري	2	5%	0	0%	0	0%	0	0%
		بشري - بشري	1	2%	4	10%	2	9%	3	9%
		بشري - طبيعي	1	2%	0	0%	0	0%	0	0%
	طرق التفسير	التفسير باعتماد نماذج نظرية	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
		التفسير باعتماد الميدان	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
التعميم	اقتراحات التجريدية	مفاهيم	1	2%	1	2%	1	4%	0	0%
		مبادئ وقوانين	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
		نماذج	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
		نظريات	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
المجموع			42	%100	40	100%	23	100%	35	100%

المصدر: بحث ميداني، 2024.

من خلال تحليلنا للدرسين الأول والسابع من كتابي المنار والتجديد للسنة الثالثة إعدادي، بواسطة شبكة تحليل المضمون الخاصة بالنهج الجغرافي نلاحظ أن الوصف الجغرافي هو المهيمن على باقي العمليات الفكرية الأخرى بأزيد من 70 في المئة، وداخل الوصف نجد عملية جرد المعطيات هي المهيمنة في الدروس التي تم إخضاعها للتحليل، بحيث نجدها تتراوح مابين 14 في المئة وحوالي 30 في المائة داخل الدروس الأربع لمستوى الإعدادي. لتأتي بعد ذلك عمليات الترتيب والمقارنة وتوطين الكيانات، وتمثل هذه العمليات أقل من 20 في المئة في كل درس على حدة.

أما بالنسبة للمرحلة التركيبية، وهي المهمة التي في الغالب يقوم بها المدرس والمدرسة في إطار هيكلة التعلمات، فنجدها حاضرة في كتاب المنار بنسبة لا تزيد عن 12 في المائة، لكنها غائبة في كتاب التجديد، أما فيما يخص المرحلة الممهدة للتفسير، وهي وصف العوامل المفسرة فنجد العملية المهيمنة على باقي العمليات هي جرد العوامل التي تزيد عن 30 في المئة في الدروس الأربع مع غياب للعمليات الأخرى.

وبالنسبة لعملية التفسير التي حصلت على أقل من 40 في المئة، فنلاحظ أن جوهر التفسير هو البحث عن الترابطات والعلاقات، ويحضر هذا بشكل محتشم في الدرسين الأولين بأقل من 5 في المئة في الكتابين معا، و يزيد عن 10 في المائة في الدرس 7 من الكتابين. أما بالنسبة لسيناريو التفسير فنجد أن واضعي الكتابين يقدمون المظاهر ثم العوامل معتبرين الأولى تمثل الوصف والثانية تمثل التفسير، وبالنسبة لأنواع دوافع التفسير فنجد الدوافع المرئية مهيمنة على الدوافع غير المرئية؛ وبالنسبة لأنماط التفسير فنجد التفسير البشري بالبشري هو السائد، وضعف التفسير الطبيعي بالطبيعي رغم أن هذه الدروس تزاوج بين ما هو طبيعي وبشري. أما بالنسبة لطرق التفسير فنجد غيابا تاما للتفسير باعتماد النماذج النظرية أو الميدان.

أما فيما يخص المرحلة الأخيرة من النهج فنجدها غائبة باستثناء التعميم بالمفاهيم الذي ورد بأقل من 8 في المئة في مجموع الدروس، وفي الغالب مرحلة التعميم يتم تعويضها بالمشاكل أو الحلول. وتجدر الإشارة إلى أننا وجدنا أن المقاطع لا تحترم خطوات النهج الجغرافي، حيث نجد مقاطع تجمع بين التفسير والوصف في آن واحد أو خطوة واحدة.

المبيان رقم 1: تحليل حضور النهج الجغرافي من خلال الكتابين المدرسيين المنار والتجديد للدرسين الأول والسابع لكلا المقررين

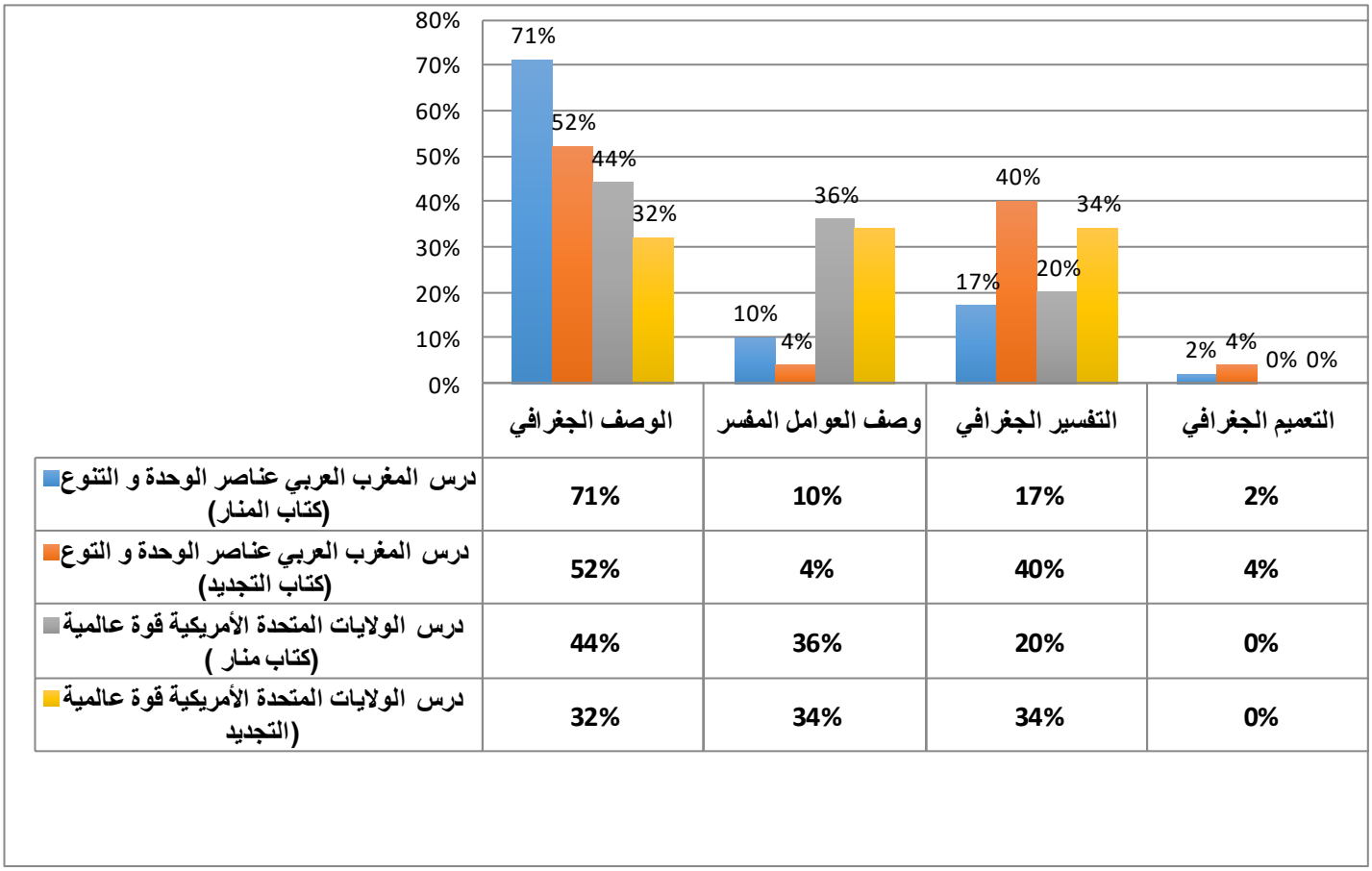

	الوصف الجغرافي	وصف العوامل المفسر	التفسير الجغرافي	التعميم الجغرافي
درس المغرب العربي عناصر الوحدة و التنوع (كتاب المنار)	71%	10%	17%	2%
درس المغرب العربي عناصر الوحدة و التنوع (كتاب التجديد)	52%	4%	40%	4%
درس الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية (كتاب منار)	44%	36%	20%	0%
درس الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية (التجديد)	32%	34%	34%	0%

مصدر: عمل شخصي اعتماد على شبكة تحليل المضمون،2024.

يوضح هذا المبيان نسبة خطوات النهج الجغرافي داخل عينة من الدروس لكتابي المنار والتجديد للسنة الثالثة إعدادي، والتي تم إخضاعها للتحليل، فخطوات النهج نسبتها غير موزعة بشكل متساو، إذ نجد أن الوصف يحتل أكبر نسبة وتتراوح ما بين 30 و70 في المئة، عكس التعميم الذي يتم تغييبه في الدرس السابع (الولايات المتحدة الأمريكية: قوة عالمية) في كلا الكتابين، أما التفسير الجغرافي فنسبته لا تتعدى 40 في المئة.

وهكذا فمن خلال عرض النتائج وتحليلها فإننا ننفي الفرضية المركزية لهذه الدراسة، بحيث تبين أن نسبة خطوات النهج متفاوتة، فالوصف يحتل أزيد من 40 في المئة عكس التعميم الجغرافي الذي لا يزيد عن 5 في المئة، وأيضا التفسير الجغرافي الذي لا يمثل نسبة كبيرة داخل الكتاب المدرسي.

5-الخلاصة

بعد تحليلنا للنتائج تم نفي الفرضية الأولى، بحيث تبين أن خطوات النهج داخل الكتاب المدرسي موزعة بشكل غير متساو، ومنه نقترح بعض التوصيات من أجل تفعيل كفاية النهج الجغرافي بالكتاب المدرسي، بدءا بتعميق تكوين الأساتذة في هذا المجال، وإعادة هيكلة الكتب المدرسية من جديد من طرف باحثين وممارسين مختصين يستحضرون خطوات النهج الجغرافي عند تأليفهم للكتب، وانتهاءً بوضع دليل إجرائي للمدرس يوضح الخطوات التي يسلكها عند معالجة الكيانات الجغرافية داخل الكتاب المدرسي.

قائمة المراجع

باللغة العربية

1- الشرقاوي، أ. (2014). تقويم الاجتماعيات بالتعليم الثانوي المغربي بين الأدبيات التربوية والتوجيهات الرسمية (1987–2014) (ط. 1). مطبعة إنفو برانت.

2- المراني الوهيبي، أ. (1997). النهج الجغرافي في المدرسة: الوصف الجغرافي بمستوى السنة السابعة (بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، الرباط).

3- زرهوني، ن. (2003). النهج الجغرافي في الكتاب المدرسي (بحث دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس، الرباط).

4- صهود، م. (2023). المقاربة بالكفايات من الخطاب البيداغوجي إلى منهاج التاريخ بالتعليم الثانوي بالمغرب (ط. 1). مطابع الرباط نت.

5- قفصي، م. (2018). النهج الجغرافي من خلال التعبير الكارطوغرافي (ط. 1). مطبعة الرباط نت.

6- توبي، ل. (2017). نظريات التعلم والنماذج البيداغوجية: من الباراديغم التعليمي إلى التعلمي (ط. 1). مطبعة النجاح الجديدة.

7- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي. (2007). التوجيهات التربوية والبرامج الخاصة بمادة التاريخ والجغرافيا بسلك التعليم الثانوي التأهيلي. مديرية المناهج.

باللغات الأجنبية

8- Schoumacker, B. M. (2012). La didactique de la géographie: Organiser des apprentissages. De Boeck & Larcier.

9- Zgor, M. (1990). Géographie et formation intellectuelle: Contribution à l'élaboration d'un modèle didactique à son application au niveau de l'évaluation de licence marocains au seuil de la profession d'enseignant (Thèse de doctorat d'État, Faculté de psychologie et pédagogie, VrijeUniversiteit, Brussels, inédit).

Romanization of Arabic Bibliography

1. Ash-Sharqawi, A. (2014). Taqwim al-ijtima'iyyat bi-al-ta'lim al-thanawi al-maghribibayna al-adabiyyat al-tarbawiyyawa al-tawjihāt al-rasmiyya (1987–2014) [Evaluation of social studies in

Moroccansecondaryeducationbetweenpedagogicalliterature and official guidelines] (1st ed.). Matba'at Info Print.

2. Al-Marani al-Wuhaibi, A. (1997). Al-nahj al-jughrafi fi al-madrasa: Al-wasf al-jughrafi bi-mustawa al-sana al-sabi'a [The geographical approach in school: The geographical description at the seventh-grade level] (Unpublished master's thesis). Université Mohammed V, Rabat.

3. Qafsi, M. (2018). Al-nahj al-jughrafi min khilal al-ta'bir al-kartughrafi [The geographical approach through cartographic expression] (1st ed.). Matba'at al-Ribat Net.

4. Sahoud, M. (2023). Al-muqāraba bi-al-kafāyāt min al-khitab al-bidāghūjiilāminhāj al-tārīkh bi-al-ta'lim al-thanawi bi-al-Maghrib [The competency-based approach from pedagogical discourse to the history curriculum in Moroccan secondary education] (1st ed.). Matabi' al-Ribat Net.

5. Toubi, L. (2017). Nazariyyat al-ta'allumwa al-namādhij al-bidāghūjiyya: Min al-barādīgīm al-ta'limiilā al-ta'allumi [Learning theories and pedagogical models: From the teaching paradigm to the learning paradigm] (1st ed.). Matba'at al-Najah al-Jadida.

6. Wizarat al-Tarbiyya al-Wataniyyawa al-Ta'lim al-'Ali waTakwin al-Aṭarwa al-Baḥth al-'Ilmi. (2007). Al-tawjihāt al-tarbawiyyawa al-barāmij al-khāṣṣa bi-māddat al-tārīkhwa al-jughrafiyā bi-salk al-ta'lim al-thanawi al-ta'ḥīlī [Educational guidelines and specific programs for the subjects of history and geography in secondary education]. Mudiriyyat al-Manāhij.

7. Zarhuni, N. (2003). Al-nahj al-jughrafi fi al-kitab al-madrasi [The geographical approach in the textbook] (Unpublished master's thesis). Faculty of Educational Sciences, Université Mohammed V, Rabat.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Civil-military Relations and the Question of Democratic Transition in Egypt and Algeria (2011–2019)

EL YAAGOUBI Ismail
PhD student, Laboratory of Public Law, Politics, Management, and Economics
The polydisciplinary Faculty of Taza, Sidi Mohamed Ben Abdellah University, Fès, Morocco
Email : ismail.elyaagoubi@usmba.ac.ma
: 0009-0000-6927-0795

Received	Accepted	Published
06/06/2025	13/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.87-109

Ismail EL YAAGOUBI (2025). Civil-military Relations and the Question of Democratic Transition in Egypt and Algeria (2011–2019), Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 87- 109.

Abstract

The study aims, at its core, to provide a conceptual and theoretical framework for civil-military relations and democratic transition, drawing on seminal research and foundational theories. This includes key contributions in the field of civil-military relations, such as those of political scientist Samuel P. Huntington, military sociologist Morris Janowitz, and political scientist Rebecca Schiff, who specializes in civil-military relations. Additionally, the study engages with theories from the field of democratic transition, including Martin Lipset's theory of political modernization and Azmi Bishara's research on democratic transitions in the Arab world.

Furthermore, employing both the comparative method and the descriptive-analytical approach, the research seeks to examine the nature of civil-military relations in Egypt and Algeria by analyzing key political events that shaped the decade of the Arab Spring revolutions (2011–2019). It also aims to highlight the impact of these relations on the trajectory of democratic transition in both countries.

Keywords: Civil-military Relations, The military institution, Democratic Transition, The Arab Spring Revolutions.

© 2025, EL YAAGOUBI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

العلاقات المدنية - العسكرية وسؤال الانتقال الديمقراطي بكل من مصر والجزائر (2019-2011)

اليعكوبي إ سماعيل
طالب باحث بسلك الدكتوراه، تخصص القانون العام
مختبر القانون العام والسياسة والتدبير والاقتصاد بالكلية متعددة التخصصات تازة
جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب
الايميل1: ismail.elyaagoubi@usmba.ac.ma
حساب: 0009-0000-6927-0795

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/12/06	2025/06/13	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.87-109

للاقتباس: إسماعيل اليعكوبي. (2025). العلاقات المدنية - العسكرية وسؤال الانتقال الديمقراطي بكل من مصر والجزائر (2011-2019)، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد 27)، ص ص 87- 109.

ملخص

تسعى الدراسة في منطلقها إلى تقديم تأطير مفاهيمي ونظري للعلاقات المدنية – العسكرية، وللانتقال الديمقراطي، وذلك بالاستناد إلى أعمال بحثية رائدة ونظريات علمية تأسيسية، إنْ في حقل دراسات العلاقات المدنية - العسكرية، كتلك التي جاء بها عالم السياسة صمويل هنتنغتون(Samuel Phillips Huntington)، أو تلك التي أرساها عالم الاجتماع العسكري موريس جانويتز(Morris Janowitz)، أو تلك التي قدمتها الباحثة المتخصصة في الدراسات السياسية والعلاقات المدنية - العسكرية ريبيكا شيف (Rebecca Schiff)؛ أو في حقل علم الانتقال الديمقراطي، من قبيل نظرية مارتن ليبست (Martin Lipset) في التحديث السياسي، أو أبحاث عزمي بشارة في الانتقال الديمقراطي بالوطن العربي.

كما يسعى البحث أيضا، من خلال المنهجين المقارن والوصفي التحليلي، إلى رصد طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية بكل من مصر والجزائر من خلال محطات وأحداث سياسية مهمة طبعت عشرية "ثورات الربيع العربي" الممتدة من بداية سنة 2011 وإلى غاية متم سنة 2019، وإلى إبراز تأثير هذه العلاقات على مسار الانتقال الديمقراطي بهذين البلدين.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية - العسكرية؛ المؤسسة العسكرية؛ الانتقال الديمقراطي؛ ثورات الربيع العربي.

©2025، اليعكوبي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

يعد موضوع العلاقات المدنية - العسكرية أحد الفروع المعرفية ضمن علم السياسة وعلم الاجتماع العسكري، وقد بدأ يتشكل بطريقة علمية ومنهجية واضحة بعد الحرب العالمية الثانية؛ هدفه التوصل إلى صيغة متوازنة في أدوار القوات المسلحة من جهة، والنخب المدنية من جهة ثانية (سليمان، 2015، صفحة 19).

إن الحقل المعرفي الذي يندرج في إطاره موضوع العلاقات المدنية - العسكرية، والذي عرف انطلاقته مع بداية تشكل أول التنظيمات المسلحة كجهاز من أجهزة الدولة، وإن كان قد ركز في أدبياته المؤسسة على موضوعين رئيسيين: الفصل بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات السلطة السياسية المدنية، والسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية (سليمان، 2015، صفحة 20)، فإن موضوع التوافق الذي بموجبه يتفاعل ثلاثي القوات المسلحة والنخب الحاكمة والمواطنين شكل الموضوع الأهم لاشتغال هذا المجال العلمي. بل إن الكثير من الباحثين في المجال، خصوصا الأمريكيين منهم، من دعا إلى أن يوجه المهتم بالعلاقات المدنية - العسكرية انتباهه نحو مثلث العلاقات بين الدولة والمجتمع والقوات المسلحة، باعتباره جوهر العلاقات المدنية - العسكرية (غماري، 2019، صفحة 22).

إن التنوع في مواضيع اشتغال هذا الحقل العلمي، والذي يسهم لا محالة في تطوير نظريات العلاقات المدنية - العسكرية، يزداد صعوبة وتعقيدا عند اقترانه بمحاولة فهم هذه العلاقات بالوطن العربي، لاعتبارين اثنين، أولهما صعوبة ضبط وتنظيم تدخل الجيش في الحياة السياسية بما يخدم الانتقال الديمقراطي في هذه البلدان؛ ذلك أن عسكر العرب يمتلكون قوة السلاح، وقوة التنظيم ووحدته، وهذا التنظيم يتعدى المؤسسة العسكرية ليربطها بشبكات محلية ودولية، تجعل التنظيم العسكري أكثر تعقيدا مما يبدو عليه، وثانيهما السرية التي تتسم بها المؤسسات العسكرية العربية باعتبارها أحد الطابوهات في المجتمعات العربية (غماري، 2019، صفحة 10).

إذا كان الرهان الأساسي الذي تدور حوله العلاقات المدنية - العسكرية هو السلطة، وكيفية شرعنتها، ومن ثم المحافظة عليها (غماري، 2019، صفحة 28)، فإن هذا الرهان يصبح ملحا في حالة الأزمات التي تعصف بالدول. وما "الثورات" التي شهدتها عدة دول في العالم العربي، على رأسها مصر والجزائر، بداية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين إلا تجل من التجليات التي دفعت عددا من الباحثين إلى رصد أدوار الجيوش العربية خلال هذه "الثورات" في دعم وتعزيز عملية الانتقال الديمقراطي، وذلك للارتباط الوثيق لدراسات العلاقات المدنية - العسكرية بمسارات الانتقال من نظام حكم إلى آخر (غماري، 2019، صفحة 19).

أهمية الدراسة:

إن اختيار موضوع **"موقع المؤسستين العسكريتين بكل من مصر والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2019 ضمن عملية الانتقال الديمقراطي بالبلدين"** موضوعا للبحث يكتسي أهمية علمية وأهمية عملية.

فأما الأهمية العلمية فتتمثل في:

- تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمدنية في كل من مصر والجزائر ما بعد 2011.
- تناول الأدوار السياسية التي قامت بها المؤسستان العسكريتان بكل من مصر والجزائر منذ سنة 2011 (التعديلات الدستورية. الانتخابات. التحالفات الداخلية والخارجية ...).
- استشراف مستقبل العلاقات المدنية - العسكرية بكل من مصر والجزائر وتأثيراتها على مسار الانتقال الديمقراطي.

وأما الأهمية العملية فتتجلى في:

- دراسة العلاقات المدنية - العسكرية في نموذجين لدولتين عربيتين (مصر القريبة من منطقة الشرق الأوسط، والجزائر الواقعة في عمق دول شمال إفريقيا) أمر في غاية الأهمية لفهم مسار التغيرات السياسية التي تشهدها الدول العربية ما بعد "ثورات الربيع العربي".
- المساهمة في إثارة النقاش العلمي الخاص بأهمية هذا الحقل المعرفي في دراسة الحالة العربية.

إشكالية الدراسة:

نظرا للمكانة السياسية التي تحظى بها كل من مصر والجزائر كدولتين عربيتين للجيش فيهما علاقة وطيدة بالسلطة السياسية، واستحضارا للأدوار المهمة التي لعبتها المؤسستان العسكريتان، تاريخيا، بهذين البلدين، وخلال "ثورات الربيع العربي"، فإن الإشكالية المحورية التي تحاول هذه الدراسة أن تحيط بها وتلامس بعضا من جوانبها تنطلق من سؤال مركزي حول **موقع المؤسستين العسكريتين بكل من مصر والجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2019 ضمن عملية الانتقال الديمقراطي بالبلدين**.

يستوجب الجواب على هذه الإشكالية تفكيكها إلى السؤالين الفرعيين التاليين:

- لماذا لم تسهم "ثورات الربيع العربي" في كل من مصر والجزائر في ضبط وتنظيم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة؟
- هل يعتبر تدخل الجيش في كل من مصر والجزائر عائقا أمام دعم مسار الانتقال الديمقراطي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، والسؤالين الفرعيين اللذين تثيرهما، سأعمد إلى الانطلاق من الفرضيتين الأوليين التاليتين:

- إن تعزيز التوافق، بكل من مصر والجزائر، بين القوى السياسية والمدنية التي "تملك" سلطة الشرعية والمؤسسة العسكرية التي تملك سلطة القوة واستخدام هذه القوة، من شأنه أن يشكل الأساس السياسي لدعم الانتقال الديمقراطي.
- إن تقوية احترافية المؤسستين العسكريتين المصرية والجزائرية، وتقليص نفوذهما السياسي، رهين بإيجاد مؤسسات سياسية فاعلة، وأحزاب سياسية قوية.

مناهج البحث:

تقتضي مقاربة موضوع الدراسة استخدام أكثر من منهج في التحليل، يتعلق الأمر بـ:

- المنهج المقارن لفهم كيفية تعاطي المؤسستين العسكريتين بكل من مصر والجزائر خلال مرحلة 2011-2019 مع عملية الانتقال الديمقراطي (نظام الحكم - السلطة السياسية).

- المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف العلاقات المدنية - العسكرية بمصر والجزائر ما بعد سنة 2011، وتحليل السلوك السياسي للمؤسستين العسكريتين تجاه مسار الانتقال الديمقراطي بهذين البلدين.

التصميم:

ستتضمن هذه الدراسة محورين اثنين، يخصص **الأول** منهما لبسط الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات المدنية - العسكرية، في حين يعرض **المحور الثاني** موقع المؤسستين العسكريتين بكل من مصر خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2011 و2019 ضمن عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال مناقشة وتحليل السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية بين ثورة 25 يناير 2011 و"انقلاب" 03 يوليوز 2013، وتأثيره على الانتقال الديمقراطي في مصر، وكذا من خلال إبراز الدور السياسي للجيش في الجزائر ما بعد 2011، ومحاولة ربطه بالانتقال الديمقراطي في مرحلتين اثنتين: مرحلة ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرئاسية الرابعة (2014 - 2019)، ومرحلة حراك فبراير 2019.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات المدنية - العسكرية

في هذا المحور، سيتم تقديم الإطار المفاهيمي الذي سيستعان به في الدراسة، ثم عرض أهم الأطر النظرية التي عالجت العلاقات المدنية - العسكرية، ليختتم بإبراز العلاقة بين العلاقات المدنية - العسكرية والانتقال الديمقراطي.

أولا: الإطار المفاهيمي

تتأسس الدراسة على مفاهيم أساسية وجوهرية؛ يتعلق الأمر بداية بمفهوم المؤسسة العسكرية باعتبارها المؤسسة المركزية للدراسة، والتي يقصد بها "المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة وفق المفهوم الفيبري، وتشمل القوات المسلحة بمختلف فروعها وأجهزتها ووحداتها سواء البرية أو البحرية أو الجوية" (سليمان، 2015، صفحة 31). وستوظف في هذه الدراسة، على سبيل الاختصار والتيسير، تارة تحت مسمى الجيش، وتارة تحت مسمى العسكر.

المفهوم الثاني هو الانتقال الديمقراطي، ويعرف "بأنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، بحيث يتم تدعيم النظام الجديد أثناء هذا الانتقال وأعقابه، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد" (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 335).

كما يعرف كذلك "بأنه تحويل السلطة من يد الحكام المطلقين إلى حكومة ديمقراطية منتخبة؛ أي اجتياز المسافة الفاصلة بين أنظمة الحكم غير الديمقراطي والحكم الديمقراطي. ويتحقق هذا الانتقال عادة بعد انهيار النظام القديم (بطرق مختلفة

كالتغيير من أعلى أو من أسفل أو بالتوافق)، وتوافق القوى السياسية على اختيار النظام الديمقراطي الجديد بمؤسساته وإجراءاته وضماناته المتعارف عليها" (ماضي، 2017، صفحة 10).

أما المفهوم الثالث المستخدم في هذه الدراسة، فهو المتعلق بالثورة، فحسب المؤرخ الإنجليزي **لورانس ستون (Lawrence Stone)**، الثورة هي "الاستيلاء على السلطة، الذي يؤدي إلى إعادة هيكلة كبرى للحكومة وللمجتمع، وإلى استبدال النخبة السابقة بواحدة جديدة". أما **صمويل هنتنغتون (Samuel Phillips Huntington)** فعرفها بكونها "تغيير سريع وجذري وعنيف في القيم السائدة والاعتقادات المؤسسة لمجتمع ما في مؤسسات ذلك المجتمع السياسية، وبنيته الاجتماعية، وقيادته، وحتى نشاط الحكومة" (باراني، 2017، صفحة 22). في حين تحدث **طيبي غماري** في كتابه "الجندي والدولة والثورات العربية" عن الثورة باعتبارها "تحد يقوم به مجموعة من المتمردين، بشكل غير قانوني و/أو بالقوة، لنخب حكومية بخصوص شغل أدوار في بنى السلطة السياسية، الهدف منه إحداث تغيير سياسي واجتماعي مهم" (غماري، 2019، صفحة 77). أما **عزمي بشارة** فيقول بأن الثورة هي كل "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة. والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها وتستبدلها بشرعيةٍ جديدةٍ" (الثورة/https://political-encyclopedia.org/dictionary، 2025).

وفي سياق تعريفنا للثورة، تستوقفنا التوصيفات والتسميات التي أطلقت على الحراك العربي الذي بدأ نهاية عام 2010، بين من قال إنها "ثورات عربية" أو "انتفاضات عربية" ومن قال إنها "صحوات عربية" أو "صحوات إسلامية" ومن قال "ربيع عربي" و"مؤامرة أمريكية لتقسيم العالم العربي .سايكس بيكو جديد ." (الزين، 2013، صفحة 8)، وسنسمي الفعل الثوري العربي في هذه الدراسة "ثورات الربيع العربي" لتوصيف مجموع الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011.

وبالإضافة إلى المفاهيم الثلاثة الرئيسية المشار إليها أعلاه، ستوظف الدراسة في تحليل الحالة المصرية، مفهوم الانقلابات العسكرية، من حيث كونه "الإطاحة برأس السلطة بواسطة أفراد من جيش الدولة نفسها في محاولة للاستيلاء على السلطة" (غيديس، رايت، و فرانتز، 2021، صفحة 23).

ثانيا: أهم الأطر النظرية التي عالجت العلاقات المدنية - العسكرية

إذا كانت العلاقة بين الجيش والسياسة، أو الجيش والمدنيين تمثل مبحثا قديما وكلاسيكيا، يستمد ديمومته من ديمومة العلاقة بين العسكري والمدني (غماري، 2019، صفحة 19). فإن النقاش الأكاديمي حول علاقة المدنيين بالعسكريين يعتبر حديثا نسبيا، إذ توالت منذ الحرب العالمية الثانية الدراسات والأبحاث التي تحاول فهم الأشكال المختلفة لعلاقات العسكر بالمدنيين بهدف تمكين صناع القرار السياسي في جميع دول العالم من آليات تساعدهم على رصد وتتبع وتوقع، ولو نسبيا، ردود أفعال المؤسسات العسكرية تجاه السلطات السياسية المدنية خصوصا خلال فترات الأزمات السياسية، وما يواكبها من صراعات حول السلطة.

يعتبر العمل الكلاسيكي الرائد لعالم السياسة الأمريكي **صمويل هنتنغتون** الصادر عام 1957: **"الجندي والدولة"**، نصا تأسيسيا لحقل الدراسات التي نشأت حول العلاقات المدنية - العسكرية؛ ففيه سعى إلى فك شيفرة ما يسميه" إشكالية

العسكر والمدنيين" من خلال "الاحترافية العسكرية" (غماري، 2019، صفحة 30) التي تشمل، حسب **صمويل فاينر(Samuel E Finer)**، ثلاثة مكونات: الخبرة والمسؤولية الاجتماعية والوفاء التنظيمي للزملاء الممارسين (العمل في القوات المسلحة الحديثة يمكن وصفه بالحرفة، لأن العسكر هم عبارة عن تقنيين في تسيير العنف وتنظيمه، يشعرون بالمسؤولية تجاه زبائنهم(الدولة)، كما أن لديهم تقاليد قوية) (غماري، 2019، صفحة 34)، فبحسبه يجب أن تكون المؤسسة العسكرية من الناحيتين المادية والإيديولوجية منفصلة عن المؤسسات السياسية، وأن تكون خاضعة للسيطرة المدنية، التي تتحقق من خلال ما سماها السيطرة الموضوعية القائمة على: تكريس الاحترافية العالية للجيش واعتراف ضباط الجيش بحدود اختصاصهم المهني، وتبعية الجيش للقادة السياسيين المدنيين في مجالي السياستين الخارجية والعسكرية، واعتراف القيادة المدنية وإقرارها بالكفاءة المهنية للجيش واستقلاليته (سليمان، 2015، صفحة 20).

أما عالم الاجتماع العسكري **موريس جانويتز(Morris Janowitz)** فيولي العوامل الاجتماعية والثقافية الأهمية الأكبر في ضمان الاحترافية العسكرية. فهو، على النقيض من **هنتنغتون** الذي ركز على الجانب التقني (الجندي المحارب) بوصفه شرطا لضمان الاحترافية (غماري، 2019، صفحة 42)، وعلى تفادي تسييس العسكر، يدعو إلى مدْينة الجيش باعتبارهم فاعلين أساسيين في الحياة السياسية، وذلك من خلال مشروع بيداغوجي طويل الأمد، الهدف منه ليس تفادي تدخل العسكر في السياسة، بقدر ما يروم البحث عن سبل توظيفه لمصلحة الدولة والمجتمع.

إن نظريتي **هنتغنتون وجانويتز**، ورغم قيمتهما التفسيرية البالغة في شرح وتحليل العلاقات المدنية - العسكرية في سياق الديمقراطيات الغربية، إلا أنهما تظلان غير ملائمتين للسياقات غير الغربية الأقل ديمقراطية، والتي يغيب عنها تماما مفهوم السيطرة المدنية (بومدين، 2019، صفحة 27). ذلك أن التداخل بين المجالين المدني والعسكري الذي كان وما يزال يطغى على معظم دول العالم الثالث، بما فيها الدول العربية، مرده إلى الدور التاريخي الذي اضطلعت به المؤسسة العسكرية في هذه الدول كمخلص للشعوب من قبضة الاستعمار. وقد قدمت تفسيرات عدة لتدخل العسكر في السياسة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر، أجملها هاني سليمان (سليمان، 2015، الصفحات 21-22) في:

- المقاربة الثقافية: والتي بموجبها تؤثر العوامل الثقافية والقيمية في طبيعة الدور الذي يقوم به الجيش في السياسة.
- مقاربة التدخل الأجنبي الخارجي: والتي تتناول تأثير التفاعلات بين المؤسسة العسكرية والأطراف الخارجية في دور المؤسسة العسكرية في السياسة، مهما تكن تلك التفاعلات؛ من حيث علاقات التكوين والتدريب والتزويد بالأسلحة والمعدات وتقديم المساعدات العسكرية، وبناء تحالفات استراتيجية جزئية أو شاملة.
- مقاربة المؤسسة العسكرية: حيث تركز على مكانة هذه المؤسسة في النظام السياسي، وعلى خبرتها التاريخية والمعاصرة وتجاربها الحربية والسياسية، وطبيعة التفاعلات التي تنشأ بينها وبين باقي المؤسسات السياسية في الدولة والقوى المجتمعية.

وحيث إن دراستنا ستنصب على محاولة فهم العلاقات المدنية - العسكرية بالمنطقة العربية، فإن دراسة **مهران كامرافا (Mehran Kamrava)** (وهو أستاذ الشؤون الحكومية بجامعة جورج تاون قطر، يقوم بتدريس السياسة المقارنة والتنمية السياسية وسياسات الشرق الأوسط) تمثل إطارا نظريا يستوجب استحضاره في مثل هذه المحاولات البحثية، على اعتبار أن

هذه النظرية تختص بالعلاقات المدنية - العسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فهي تقدم لنا تصنيفا ثلاثيا لهذه العلاقات قائما على المتابعة التاريخية للجيوش والأنظمة الشرق .أوسطية: صنف الضباط السياسيين المستبدين، وصنف الملكيات المؤسسة على القبيلة، وصنف الجيوش ذات التبعية المزدوجة. فهذا التصنيف ينبني على التوزيع الإيديولوجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تأثرت الأنظمة الحاكمة والجيوش في هذه المنطقة بشكل مباشر بالعوامل التاريخية التي أدت إلى قيام الدولة الوطنية، وبالتالي كانت العلاقات المدنية - العسكرية نتيجة حتمية لهذه الظروف (غماري، 2019، صفحة 46).

وتبقى مقاربة **زولتان باراني (Zoltan D. Barany)** المهتمة بالجيوش في لحظات الثورة متميزة لأنها تهتم بقدرة الخبراء على التنبؤ بردود أفعال الجيوش أمام الثورات العربية (غماري، 2019، صفحة 49).

إذا كانت النظريات السابق ذكرها قد ركزت على البيئة السياسية والاجتماعية للدولة، وعلى القدرة التنظيمية للعسكريين والعوامل الاجتماعية والثقافية، وعلى العوامل التاريخية والإيديولوجية لأنظمة الحكم والجيوش، فإن **ريبيكا شيف (Rebecca Schiff)**، في دراستها المعنونة "بالجيش والسياسات الداخلية: نظرية التوافق في العلاقات المدنية - العسكرية"، قدمت نظرية للتوافق والتشارك تركز على الشراكة المؤسسية والثقافية، وتعتمد على اتفاق ثلاثة شركاء أساسيين: العسكري والذي يقصد به الضباط والأفراد المجندون الذين يملكون سلطة القوة، والقيادة السياسية المؤثرة على تكوين ودعم القوات المسلحة، والمالكة لسلطة الشرعية، والمواطنين المالكين لسلطة الرقابة التي تمنحهم إياها صفة المواطنة.

فبحسب نظرية التوافق، على الجيش والنخب السياسية والمواطنين الاتفاق فيما بينهم على أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها تحديد دور ووظيفة القوات المسلحة في المجتمع، وهي: التركيبة الاجتماعية للضباط، وعملية اتخاذ القرارات السياسية، وطريقة التوظيف، والنمط العسكري (فيصل علام، 2018، صفحة 27). هذه المؤشرات تعكس على وجه التحديد الظروف التي تؤثر على مدى اتفاق أو عدم وجود اتفاق بين الشركاء الثلاثة، وما إذا كانت العلاقات بينهم تأخذ شكل التكامل أو الانفصال أو أي شكل هجين آخر (زاوي و لونيس، 2020، صفحة 130).

وتدل التركيبة الاجتماعية لضباط الجيش على نسبة التوظيف أو التجنيد من بين مختلف الطبقات الاجتماعية داخل الجيش، كما تدل عملية صنع القرار السياسي على نقط القوة والضعف في الآلية السياسية للوصول إلى القرارات. ومن خلال مؤشر طريقة التوظيف تستكشف الافتراضات والمعتقدات التي تقوم عليها عملية التجنيد؛ ويدل الطابع العسكري على أهمية الرموز العسكرية مثل الزي الرسمي، والطقوس العسكرية مثل التحية، والعروض العسكرية. ومن شأن تركيبة متوازنة من القوات المسلحة وآلية فعالة لصنع القرار، وتوظيف غير متحيز، وطابع عسكري تدريجي أن يزيد من فرص التوافق (فيصل علام، 2018، صفحة 27).

ثالثا: العلاقات المدنية - العسكرية والانتقال الديمقراطي

تؤكد العديد من التجارب الدولية أن الانتقال الديمقراطي في أي بلد مرهون بمجموعة من التحديات، أبرزها موقف المؤسسة العسكرية منه، وأداؤها خلاله. فما أسباب الانتقال الديمقراطي، وما أشكاله؟ وما العلاقة بين العلاقات المدنية - العسكرية والانتقال الديمقراطي؟

1. أسباب وأشكال الانتقال الديمقراطي

إن للانتقال الديمقراطي باعتباره عملية تفكيك تدريجية لبنية وممارسات النظام غير الديمقراطي السابق بهدف تأسيس نظام ديمقراطي جديد شكلا وممارسة (زغوني، 2019، صفحة 60)، أسبابا وأشكالا يمكن إجمالها، في حالة الدول العربية، في ما يلي:

1.1 أسباب الانتقال الديمقراطي

تلخص أدبيات الانتقال الديمقراطي الأسباب المؤدية إلى الانتقال الديمقراطي في ثلاث مجموعات من العوامل: العوامل الاقتصادية، والعوامل المجتمعية، والعوامل الخارجية.

فبخصوص العامل الاقتصادي يمكن إرجاعه إلى نظريتين اثنتين: نظرية التحديث السياسي **لمارتن ليبست (Martin Lipset)** القائلة بأن الديمقراطية تخرج من رحم الديكتاتورية عن طريق التنمية الاقتصادية؛ إذ بحسبه، عندما تنمو الدول تصبح البنى الاجتماعية أكثر تعقيدا، والعمال أكثر نشاطا، والمجتمع المدني أكثر قوة، وبالتالي يصبح حكم الديكتاتور أقل تأثيرا. أما النظرية الثانية فتفترض بأن عملية الانتقال في الأنظمة ذات المداخيل الاقتصادية العالية من المرجح أن لا تتم، وهذا ما ينطبق على عدد من الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، حيث الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخل الفردي المرتبط بمداخيل النفط لم يحقق التحديث المطلوب، بل عزز الشرعية الريعية لهذه الأنظمة، حتى إن هناك من جادل بأن الانتعاش الاقتصادي يعزز أكثر استقرار الدول التسلطية، وأن التراجع الاقتصادي هو الذي من شأنه أن يعزز أكثر احتمالية التحول نحو الديمقراطية (زغوني، 2019، صفحة 62)، ذلك أنه عندما تشتد الأزمات الاقتصادية، ويعجز النظام عن مواجهتها، فإنه يفقد شرعيته، وبالتالي تتصاعد حدة المعارضة ضده، مما قد يحتم انتقالا ديمقراطيا لإعادة النظر في النظام وفعاليته في حل هاته الأزمات (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 335).

أما العامل المجتمعي فيبرز أن الانتقال الديمقراطي يتم عندما يكون هناك طلب مجتمعي على الديمقراطية، طلب لن يتحقق إلا عبر المشاركة السياسية التي تقودها نخب سياسية إصلاحية، ومجتمع مدني واع بدوره في تعزيز هذا الانتقال.

وبالحديث عن العامل الخارجي، فإنه يتمثل في دور القوى الغربية والتكتلات الكبرى مثل مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصناديق المالية الإقليمية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، في دعم عمليات الانتقال الديمقراطي، من خلال تقديم المساعدات الاقتصادية للدول التي تمر بمراحل انتقال، أو تقديم الدعم المادي والتقني للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، أو ممارسة الضغوط السياسية وفرض العقوبات على الأنظمة التسلطية.

2.1 أشكال الانتقال الديمقراطي

تصنف الدراسات والأبحاث التي قام بها المهتمون بنظرية الانتقال الديمقراطي الانتقال الديمقراطي إلى أربعة نماذج هي:

الانتقال من أعلى: وهو انتقال يحصل من داخل النظام ذاته، تخطط له وتقوده القيادة السياسية أو التيار الإصلاحي فيها، ويكون نتيجة اقتناع النظام الحاكم بأن الاستمرار في الحكم بالطرق التقليدية أكثر كلفة من التغيير، أو من خلال ظهور تيار إصلاحي داخل النظام يتبنى هذا الطرح، ويكون بتبني أفكار وخطوات انفتاحية تحت إشراف القائد الإصلاحي، أو التيار الإصلاحي.

إن الانتقال وفق هذا النموذج يتم تدريجيا عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالانفتاح السياسي، عبر رفع القيود ومنح بعض الحريات، ثم الانتقال إلى إصلاح النظام السياسي، عبر تغيير الإجراءات والقواعد المتصلة بصنع القرار، ثم مرحلة ترسيخ أسس النظام الجديد كنظام للحكم ومنهج لممارسة السلطة (زغوني، 2019، صفحة 66).

الانتقال من أسفل: يكون من خلال تصاعد الإضرابات والاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالتغيير، بحيث تظهر قوى ديمقراطية معارضة تستغل هذه الأخيرة بهدف الضغط على الحكام للاستجابة لمطالبها، وتلعب المعارضة في هذه الظروف دورا كبيرا ومحوريا للاستفادة من مساحة الضغط التي يوفرها النظام جراء الأزمات. فتحت شدة الضغط ومن خلال الاستمرار فيه ومواصلته يجد النظام نفسه مجبرا على الاستجابة وتقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي.

إن هذا النمط من الانتقال يعكس الاختلال في موازين القوة بين النظام والمعارضة، وقد عد العديد من الباحثين هذا الشكل التصاعدي من الانتقال كأفضل أنواع الانتقال (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 336).

الانتقال عن طريق التفاوض: إن هذا النوع من الانتقال الديمقراطي يتم من خلال التوافق أو التعاقد بين النخب الحاكمة وقوى المعارضة، والذي بموجبه يتبنى النظام الحاكم خطوات انفتاحية تجاه قوى المعارضة من أجل استرجاع شرعيته التي بدأت تضعف أو تتدهور، من خلال بسط أرضية اتفاق وتعاقد يتم التوصل إليها عبر مفاوضات ومساومات بين الطرفين لتشكل خارطة انتقال ديمقراطي، يشكل النموذج الثالث من نماذج الانتقال الديمقراطي (زغوني، 2019، صفحة 67).

أما الصنف الرابع من الانتقال الديمقراطي فيمثله **الانتقال من خلال التدخل العسكري الأجنبي**. إذ يرتبط هذا النوع من الانتقال بوجود حروب وصراعات تحكمها توازنات داخلية وإقليمية ودولية، ويحدث عادة في حالة رفض النظام الحاكم التغيير، وعدم بروز جناح إصلاحي داخله، مع تسجيل عجز قوى المعارضة عن تحديه والإطاحة به بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفي ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة أو تحالف يضم مجموعة دول بحجة الإطاحة بنظام ديكتاتوري، أو تدخل لأسباب إنسانية أو لحل حرب أهلية (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 336).

2. العلاقة بين العلاقات المدنية - العسكرية والانتقال الديمقراطي

تبرز العديد من تجارب الانتقال الديمقراطي التي عرفتها مجموعة من دول العالم مع الموجة الثالثة للديمقراطية بداية ثمانينيات القرن العشرين أن العلاقات المدنية - العسكرية كان لها دور محوري في فشل أو نجاح الانتقال الديمقراطي؛ إذ كلما تدخلت المؤسسة العسكرية في ممارسة السلطة السياسية، كلما شكل ذلك عائقا حقيقيا أمام عملية الانتقال الديمقراطي، وكلما ضعف أداء القوى المدنية وانقسمت فيما بينها كلما ترك المجال واسعا لتدخل المؤسسة العسكرية، وبالتالي فشل عملية الانتقال. وكلما اقتنع الجيش بتسليم السلطة للقوى المدنية الوطنية الحقيقية المنتخبة بشكل نزيه وديمقراطي، كلما نجح الانتقال الديمقراطي (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 337).

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن للانتقال الديمقراطي صورا وأشكالا متعددة تختلف باختلاف الاعتبارات السياسية لكل بلد. وأن تأثير العلاقات المدنية - العسكرية في هذا الانتقال مرتبط بتشكل نخب وقوى سياسية مدنية قوية وفاعلة وقادرة على دعم المطالب المجتمعية من جهة، وإقناع المؤسسة العسكرية على التوافق السياسي من جهة ثانية. وهذا ما سنحاول التركيز عليه في المحور الثاني من هذه الدراسة من خلال طرح موقع المؤسستين العسكريتين بكل من مصر والجزائر ما بين 2011 و2019 ضمن عملية الانتقال الديمقراطي.

المحور الثاني: موقع المؤسستين العسكريتين بكل من مصر والجزائر ما بين سنتي 2011 و2019، ضمن عملية الانتقال الديمقراطي بالبلدين

يخصص هذا المحور، أولا، لمناقشة وتحليل أدوار المؤسسة العسكرية المصرية ما بين ثورة 25 يناير 2011 وانقلاب 03 يوليوز 2013، ثم تناول الدور السياسي للجيش في الجزائر ما بعد سنة 2011 في نقطة ثانية.

أولا: أدوار المؤسسة العسكرية المصرية ما بين ثورة 25 يناير 2011 وانقلاب 03 يوليوز 2013، وتأثيرها على الانتقال الديمقراطي في مصر

ساهمت عدة عوامل في اندلاع ثورة 25 يناير 2011، من أهمها طغيان الدولة الأمنية في أواخر عهد حسني مبارك وتزايد رخاوة الدولة في نفس الآن. وقد ترافق هذا الوضع مع تراجع دور الدولة الاجتماعي وانتشار الفساد وسير النظام في عملية التوريث لجمال مبارك (سليمان، 2015، صفحة 51). دون إغفال الشرارة التي أشعلت عدة دول في العالم العربي: الثورة التونسية، وما حملته من طموحات للتغيير الجذري. لاسيما وأن التخلص السريع من الرئيس التونسي زين العابدين بن علي جعل السؤال يطرح ألا يمكن فعل الشيء نفسه في مصر مبارك؟

مع توالي الأيام، واتساع رقعة الاحتجاجات، ولا سيما منذ "جمعة الغضب" في 28 يناير 2011، لتشمل ملايين المشاركين من مختلف فئات الشعب وقطاعاته في أغلب محافظات مصر. بدأ يبرز دور الجيش المصري، خصوصا بعد انهيار قوات الأمن المركزي وقوى أمن وزارة الداخلية. إذ عمد النظام الرد على هذه الجموع الغفيرة من المتظاهرين السلميين غير الخاضعين لقيادة (بلا رأس)، ولا لتحكم قوى سياسية، بنشر قوات الجيش في ميدان التحرير في قلب القاهرة والمدن الكبرى، وإصدار الأوامر له بإطلاق النار على المتظاهرين، الأمر الذي لم تستجب له القوات العسكرية (سليمان، 2015، صفحة 53).

لقد كان مسار الأحداث يشير إلى أن حسني مبارك بدأ في فقدان السيطرة على الحكم. وهو ما تجسد من خلال مهاجمة موالين له (بلطجية النظام) المتظاهرين يوم 02 فبراير 2011 فيما عرف بموقعة الجمل، الموقعة التي لم يعد للنظام بعدها أي رصيد لدى شعبه، وبدا حينها أن الجيش بأكمله (بما فيها قوات الحرس الجمهوري المكلفة بحماية الرئيس) ليس مستعدا للدفاع عن النظام، ليتفق المجلس الأعلى للقوات المسلحة بضباطه التسعة عشر، في 10 فبراير 2011، على أن ديكتاتورا قديم الطراز يبلغ من العمر 82 عاما، بلا أفق ولا رؤية ولا خليفة مقبول، لا يستحق الدفاع عنه (باراني، 2017، صفحة 236)، وليعلن هذا المجلس أنه في حالة انعقاد دائم لحماية الشعب. وبذلك تأكد أن الجيش تخلى عن الرئيس، فاضطر مبارك إلى التنحي عن السلطة وتسليمها إلى المؤسسة العسكرية يوم 11 فبراير 2011 (سليمان، 2015، صفحة 54)، والتوجه إلى منفاه الاختياري الداخلي في شرم الشيخ.

إن تسليم مبارك السلطة للمؤسسة العسكرية يعكس طبيعة العلاقة بين السلطة والجيش في مصر، والتي تؤكدها قولة **جون آربرادلي**: " إن الرئيس في مصر يتقلد السلطة والجيش يحكم" (غماري، 2019، صفحة 117).

فالجيش المصري الذي يمثل أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عددا وعدة (غماري، 2019، صفحة 111) يعد واحدا من أقوى الجيوش في المنطقة من حيث تماسكه الداخلي (باراني، 2017، صفحة 236)، إذ تتميز المؤسسة العسكرية، كما هو شأن كل مصر، بانسجام نسبي على المستويين الاثني والطائفي (غماري، 2019، صفحة 118)، وبانعدام الانشقاقات العرقية والدينية الملموسة بها (باراني، 2017، صفحة 236). إنه، كما يقول طيبي غماري، الجيش الذي يبني دولته، حيث نجحت المقاربة العسكرية التي استحوذت على حصرية تأسيس الدولة، وأصبح العسكر، على امتداد تاريخ المؤسسة العسكرية منذ عهد الباشاوات، هم من يقرر كل شيء في البلد، كما أنه يملك حق الفيتو على جميع القرارات الميدانية والمدنية، ما يسمح لهم بالاعتراض على أي قرار يتقدم به المدنيون.

إذا كان البعض قد ذهب إلى أن تسليم مبارك السلطة للجيش، تجسيد للنزعة الأبوية للجيش التي بموجبها يترك الجيش "الأب" مطلق الحرية في التصرف للجميع، بمن فيهم الرئيس المعين من طرفه ضمن مجالات محدودة ومحددة بدقة، وأنه لا يتدخل إلا حين يكون تدخله حلا أخيرا، وعندما يتعذر التفاهم (غماري، 2019، صفحة 115)، فإن طرحا آخر يقول بأن الجيش بإقدامه على التخلي على مبارك إنما حاول التآمر على الثورة بإبعاد عناصر النظام التي ثبت فشلها، حفاظا على النظام ككل (سليمان، 2015، صفحة 54)، في حين اتجه فريق ثالث إلى القول بأن انقلاب المؤسسة العسكرية على مبارك كان بدافع الحرص على امتيازاتها المادية، ومصالحها الاقتصادية. فالجنرالات الذين رأوا أن اعتماد مبارك على أجهزة الأمن التي تمتعت بامتيازات وتحفيزات مادية كبيرة ونظم رعاية خاصة، أساء تدريجيا للعلاقة بين الرئيس والجيش (سليمان، 2015، صفحة 55)، وأن مصالحهم الاقتصادية التي يمثلها ما يطلق عليه المجمع العسكري .الصناعي (الأيوبي، 2010، صفحة 541)، والتي تشمل كل القطاعات، بداية من الأثاث المنزلي وحتى إنتاج العتاد العسكري، مرورا بالزراعة، والسياحة، ومشاريع التطوير العقاري، ومشاريع البنى التحتية، أصبحت تنافسها، وبقوة، مصالح اقتصادية وتجارية خاصة، لا سيما من طرف قطاع "رجال أعمال الدولة" (باراني، 2017، صفحة 240) الذي يرأسه جمال مبارك نجل الرئيس.

أما التفسير الرابع، فيحيل موقف الجيش إلى دافع وطني صرف، مرده القلق المتزايد الذي أصبح يبديه الجيش بخصوص تنامي الاضطرابات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية، وتردي الأوضاع الاجتماعية، وتصاعد التشدد الإسلامي (سليمان، 2015، صفحة 55).

لكل هذه الاعتبارات، تدخل الجيش المصري، بعد تلقيه الضوء الأخضر من داعميه، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تعد تعتبر مبارك الكنز الاستراتيجي (باراني، 2017، صفحة 242)، وتسلم (أو لنقل انقلب انقلابا محافظا (يشير طيبي غماري في كتابه الجندي والدولة والثورات العربية (الصفحة 125) إلى أن الانقلاب المحافظ هو استراتيجية يعتمدها العسكر، عبر التضحية بأحد رموز السلطة، أو أهمها، من أجل المحافظة على ما بقي من النظام القائم، وهو انقلاب يجاري المحتجين ويظهر الاستجابة الطوعية لمطالبهم من أجل إنقاذ البلد ظاهريا. لكن، من الناحية العملية هو انقلاب على الرئيس وعلى المحتجين ضده)، عبر مجلسه الأعلى للقوات المسلحة، السلطة التنفيذية والتشريعية ليدير المرحلة الانتقالية، بما تستوجبه من تحقيق لمطالب الثورة، ومن تسليم للسلطة للمدنيين، متسلحا بالتأييد الشعبي الذي حظي به، والمجسد في الشعار الذي كان يردد في ساحات الاحتجاج "الجيش والشعب إيد واحدة" (باراني، 2017، صفحة 241)، وفي الصور الدعائية التي تجمع الأطفال والجنود فوق الدبابات، وفي الثقة العالية التي يتمتع بها بين المصريين كحام لاستقرار مصر وحارس لمصلحة الشعب، والتي تعززت نتيجة رفضه قمع القوى السياسية وقوى شباب الثورة.

لكن، وبدل رعاية أهداف الثورة، وتفكيك النظام السابق، ودعم المطالب الشعبية، وتيسير عملية الانتقال الديمقراطي (سليمان، 2015، صفحة 56)، قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بخطف الإصلاحات الدستورية من أجل المحافظة على مصالحه الاقتصادية، وعزل نفسه عن الرقابة المدنية؛ حيث منح العسكر أنفسهم الرقابة على الميزانية وعلى السلطة التشريعية، والسلطة المطلقة على الشؤون العسكرية، وكان لهم القول الفصل في محتوى الدستور المصري الجديد (غماري، 2019، صفحة 125). وفي ذلك تأكيد للمسلمتين اللتين تتأسس عليهما العقلية العسكرية المصرية، مسلمة أن "الجيش لا يتلقى الأوامر من المدنيين"، ومسلمة ثانية مفادها أن "الأمة لا يمكن أن يحكمها إلا العسكر" (غماري، 2019، صفحة 117). لتنتقل العلاقة بين الجيش والشعب، في أقل من سنة (بين 11 فبراير 2011، تاريخ تسلم المجلس العسكري السلطة، و18 نونبر 2011، تاريخ الحشد المليوني بميدان التحرير ضد وثيقة السلمي(وهي وثيقة أعدها علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للشؤون السياسية التحول الديمقراطي في حكومة عصام شرف، ضمنها صلاحيات عدت "فوق دستورية" للقوات المسلحة)، من علاقة اليد الواحدة، إلى شعار "يسقط حكم العسكر"، خصوصا بعد تورطه في حوادث عنف أدت إلى إزهاق أرواح عدد من المتظاهرين، مثل تلك التي حصلت في ماسبيرو (حسب أحمد عبد ربه، في مقالته "العلاقات المدنية . العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟" المنشورة سنة 2013 بمجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية تحت عدد: 2/6، شكلت أحداث ماسبيرو أو مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري خسارة كبيرة للتأييد الذي ما فتئ الأقباط يعبرون عنه للجيش، بسبب ما خلفه تدخله من قتلى وجرحى في صفوفهم، يوم الغضب القبطي المصادف ليوم الأحد 09 أكتوبر 2011، والذي خرج فيه الأقباط محتجين على ردة الفعل السلبية لمحافظ أسوان على اعتداء بعض المتطرفين الإسلاميين على كنيسة المارياب في أسوان)، أو في شارع محمد محمود خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 25 نونبر 2011، أو حوادث مجلس الوزراء.

أمام تزايد الرفض الواسع الذي أبدته القوى السياسية والشبابية لوصاية المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الثورة وإدارته المرحلة الانتقالية، خصوصا في ظل الشكوك المتنامية حول جدية تسليمه السلطة للمدنيين بشكل ديمقراطي (سليمان، 2015، صفحة 59) أفرج الجيش، يوم 12 مارس 2012، عن أعضاء معتقلين من تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية بهدف كسب تأييد منتسبي تلك الجماعات لنصرته على القوى الثورية التي تضغط عليه كي يسرع في الرحيل وتنفيذ المطالب (عبد ربه، 2013، صفحة 150)، كما أدار الانتخابات الرئاسية التي جرت شهري ماي ويونيو 2012، والتي أفرزت في جولتها الثانية فوز محمد مرسي مرشح جماعة "الإخوان المسلمون" بمنصب الرئاسة، ليشكل بذلك أول رئيس دولة .والذي هو بالمناسبة القائد الأعلى للقوات المسلحة. مدني منذ ثورة 1952.

في يوم انتخاب محمد مرسي رئيسا للجمهورية، تدفق مئات الآلاف من الناس إلى ميدان التحرير احتفالا بفوزه، ورددوا هتافات ضد المجلس العسكري، كما طالبوا بإسقاط الإعلان الدستوري المكمل ونددوا بانتزاع جميع صلاحيات رئيس الجمهورية. وأدى الرئيس مرسي يمين رئيس الجمهورية أمام المتظاهرين في الميدان المذكور في جمعة تسليم السلطة يوم 29 يونيو 2012، قبل أن يتوجه إلى المحكمة الدستورية العليا ليؤدي اليمين الدستورية. وقد فسرت هذه الخطوات بأنها استعراض من طرف مرسي للتأييد الشعبي الذي يتمتع به في مواجهة المجلس العسكري (عبد ربه، 2013، صفحة 151).

لقد تمكن مرسي من مضاعفة الدعم الشعبي الذي حظي به عبر الإطاحة بأبرز قادة المجلس العسكري، مستغلا حادثة قتل 16 عسكريا من طرف جماعة إرهابية يوم 4 غشت 2012 في سيناء، وما أعقبها من إساءة الجيش لمركز الرئيس، فأقال في البداية قائد الحرس الجمهوري ورئيس جهاز المخابرات العامة، ثم أحال رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزير الدفاع المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس أركان الجيش المصري الفريق سامي عنان، ومعظم أعضاء المجلس العسكري، إلى التقاعد. وعين أصغر أعضاء المجلس سنا اللواء عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع (سليمان، 2015، صفحة 61).

أما بخصوص علاقة محمد مرسي بباقي التشكيلات السياسية في البلاد، فقد عكستها التعيينات التي قام بها الرئيس في الحكومة المحلية؛ إذ لم تكن استراتيجيته في هذا الموضوع، ومن خلفه "الإخوان المسلمون"، أكثر سماحة مع هذه القوى السياسية، فعلى سبيل المثال، لم يكن أي من المحافظين المدنيين المعينين في شتنبر 2012 بموجب القرار رقم الرئاسي 162 ينتمي إلى تشكيلات ليبرالية أو يسارية أو ثورية في مصر، رغم أنه خص ضباط الجيش بنسبة 40% من هذه التعيينات. فالرئيس وجماعة "الإخوان المسلمون" مارسوا في هذا السياق أسلوبين؛ أسلوب المغالبة مع منافسيهم العلمانيين واليساريين، وأسلوب الترضية مع العسكر، في محاولة لانتقال تدريجي نحو السيطرة عبر جسر النخبة العسكرية المتجذرة في مفاصل الدولة والناظمة لبيروقراطية عميقة (بومدين، 2019، صفحة 41).

لقد شكلت مسألة التعيينات في الحكومة المحلية، بالإضافة للإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي في 22 نونبر 2012، منطلقات الخلاف والصراع بين مرسي وجماعة " الإخوان المسلمون" من جهة، والقوى الليبرالية واليسارية والثورية أو ما سمي "جبهة الإنقاذ الوطني" من جهة ثانية، ليستعيد الجيش مكانته وما فقده من شعبية خلال الفترة الأخيرة، من خلال محاولة تقديم نفسه طرفا راعيا للحوار بين الفرقاء السياسيين، وحكما بينهم (سليمان، 2015، صفحة 63)، لتعد هذه اللحظة من اللحظات القليلة التي يبدو، وكأن التوافق فيها بين الأطراف الثلاثة: الرئيس وجماعة "الإخوان المسلمون"، والمؤسسة

العسكرية، وقوى "جبهة الإنقاذ الوطني" قد بدأت في التشكل، رغم أن حقيقة هذه العلاقات تكمن في التقاء المصالح، فالإخوان المسلمون حرصوا على مساندة الجيش في فرض الاستقرار حتى يمكن نقل السلطة إلى المدنيين بسرعة، في حين اعتبر الجيش أن إخراج الحزب الأكثر قوة وانضباطا من الشارع أولوية من أجل استعادة الاستقرار (سليمان، 2015، صفحة 64).

إن من الدروس التاريخية التي لم تستفد منها جماعة "الإخوان المسلمون" في علاقتها بالمؤسسة العسكرية المصرية، هو أن عقيدة النظام المصري السياسية تتأسس على أسبقية العسكر في كل ما يتعلق بمنافع الدولة، بما أنه كان دائما السباق إلى التضحية من أجل الوطن (غماري، 2019، صفحة 116)، وأنه هو المخول حصرا بالتدخل إذا ما قدر أن انتفاضات يمكن أن تحدث نتيجة للمصاعب الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة في البلد (الأيوبي، 2010، صفحة 541)، وهو ما عكسته سياسات مرسي المتخبطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن قراراته وتصرفاته السياسية التي وصفت بأنها تجر إلى أخونة الدولة (عبد ربه، 2013، صفحة 151)، مفوتا فرصة توحيد القوى السياسية الإسلامية والليبرالية واليسارية و المدنية الشبابية في جبهة مدنية موحدة في مواجهة الجيش. وهذا، ما سرع دخول الطرفين في صراع مكتوم، بعدما تحالف المجلس العسكري مع القوى المناوئة للإخوان، ولا سيما جبهة الإنقاذ الوطني التي وفرت غطاء مدنيا لتدخل الجيش في 03 يوليوز 2013 فيما اختلف على تسميته بين الانقلاب العسكري، واغتيال الديمقراطية الوليدة، وتصحيح مسار الثورة، وغيرها من المسميات.

لقد بين لنا العام الذي حكم مرسي خلاله، كيف أنه كان نصف رئيس، أو كان رئيسا لنصف مصر؛ "فجمهورية الضباط" بقيت عصية عليه، لأنها حافظت على استقلالها بالنسبة إلى المنظمات المدنية، وحتى بالنسبة إلى الثوار. فكان مرسي أشبه بالضيف الثقيل في قصر الرئاسة، وكان العسكر يتحينون الفرصة لتنحيته، وتحويله في مشهد درامي مخرج بعناية من رئيس شرعي منتخب إلى عميل متهم بالتخابر مع دول أجنبية. ليتأكد أن الثورة المصرية استغلت بشكل محكم من أجل منع الانتقال الديمقراطي الحقيقي الذي لطالما طالبت به (غماري، 2019، صفحة 126). وتعود مصر إلى الوضع الذي تحبذه: حاكم معين من المؤسسة العسكرية، لا يجرؤ على الحركة أو التنفس خارج فلكها.

نخلص في نهاية تحليل الحالة المصرية إلى أن العلاقات المدنية - العسكرية تطغى عليها عقلية هيمنة العسكر على المشهد السياسي؛ فبالرغم من أن ثورة 25 يناير 2011 شكلت لحظة تكسير حاجز الخوف لدى المصريين بما يمكنهم من فرض مدنية الدولة على المؤسسة العسكرية، إلا أن انعدام توافق القوى السياسية المدنية، وحدة تجاذباتها الإيديولوجية فوت على المصريين فرصة إحداث التغيير الإيجابي المساعد على الانتقال الديمقراطي، لتبقى مصر دولة تقاوم الضعف والفشل في محيط إقليمي أقل ما يقال عنه أنه مضطرب وغير مستقر.

ثانيا: الدور السياسي للجيش في الجزائر ما بعد 2011، وتأثيره على الانتقال الديمقراطي

على غرار الجيش في مصر، للجيش الجزائري علاقة وطيدة بالسلطة الجزائرية، بل هو المحرك الرئيس وصاحب السلطة الحقيقية، بوصفه البنية المنظمة الوحيدة ذات الوزن الذي يتيح لها التحكم الفعلي في السلطة. وسواء تدخلت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الساحة السياسية، فذلك لا يغير من طبيعة السلطة في الجزائر، والتي تبقى عسكرية (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 56).

ترجع مختلف الدراسات أصول هذه العلاقة إلى ما قبل استقلال الجزائر؛ بل هناك من يربطها ببداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830. لكن يبقى لمؤتمر الصومام (هو مؤتمر عقده قادة الثورة الجزائرية بتاريخ 20 غشت 1956 بقرية إيفري الواقعة بوادي الصومام بمنطقة القبائل شمال الجزائر، بهدف وضع الأهداف السياسية ذات العلاقة المباشرة بالثورة) أثره الإيجابي في اتجاه تنظيم قوات جيش التحرير، الذي كان يختلط فيه العسكري بالسياسي. كما أنه أنشأ هيكلين رئيسيين على رأس جبهة التحرير: المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ، محاولا وضع حد للخلاف القائم بين السلطات وأدوار الشخصيات آنذاك. وكانت نتيجة المؤتمر أن خرج بمبدأين: أولوية الكفاح السياسي على العسكري، وأولوية الداخل على الخارج (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 57). لكن مباشرة بعد ذلك أصبحت قرارات الصومام باطلة، ورجحت كفة العسكري، بعدما رفضت القيادة العسكرية وقتها مخرجاته (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 338). ومنذ ذلك الحين أرسي أول مبدإ يحكم علاقة العسكري بالسياسي على قاعدة: "حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة، على العسكريين أن يأخذوا زمام المبادرة" (شلغوم، 2019، صفحة 57).

وبتحقيق الاستقلال سيتحول جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، معززا حضوره القوي في النظام السياسي الجزائري، من خلال الدستور الأول الذي اعتمد عام 1963، والذي منح الجيش، فضلا عن دوره الدفاعي، صلاحيات المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إطار حزب جبهة التحرير الوطني، حزب الطليعة الوحيد الذي يحدد سياسة الأمة ويسيطر على عمل الحكومة (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 56).

إذا كانت أغلب الدراسات تذهب إلى تصنيف الجيوش في المنطقة العربية إلى أربعة أشكال من الجيوش: جيوش الدولة، ودولة الجيوش، وجيوش في يد السلطة، وجيوش طائفية. فإن الجيش الجزائري هو الذي أنشأ دولته، وليس العكس. وليست السياسة وظيفة مستقلة عنه، بل هي وظيفة أصلية في تكوينه، ومهمة أساسية من مهماته (سعود، 2017، صفحة 34). كل ذلك جعله يسوق لامتلاكه الشرعية التي تخوله الاستئثار بإدارة البلاد دون أي قوة أخرى، فهو يمثل العمود الفقري للسلطة في الجزائر. فبالإضافة إلى امتلاكه السلطة التي من خلالها فرض كل رؤساء الجزائر المتعاقبين منذ الاستقلال، مدنيين كانوا أم عسكريين (شلغوم، 2019، صفحة 58)، يتحكم في توزيع الثروة، ويتخذ من الفساد آلية لإدارة الصراع على السلطة، بل وبديلا لعدم المشاركة في الحياة السياسية من خلال التعويض الاقتصادي للاستبعاد عن السلطة. كما أنه صاحب القرار في السلطة السيادية من خلال: التحكم في التعيينات في المناصب الاستراتيجية، وفرض الاختيارات السياسية والاقتصادية في البلاد، والسيطرة على التوظيفات الإدارية في القطاعين الأمني والمالي، ناهيك عن كونه اليد الخفية للنظام التي تجني أرباحا ضخمة بتضخيم الفواتير والعمولات (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 58).

تأسيسا على ما سبق، وبعد اللمحة الوجيزة عن التاريخ السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر، سوف يتم التطرق إلى العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر ما بعد 2011، ومحاولة ربطها بالانتقال الديمقراطي كمفهوم سياسي، أولا من خلال إبراز موقف المؤسسة العسكرية من ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الرئاسية الرابعة (2014 .2019)، وثانيا من خلال استجلاء موقف هذه المؤسسة من حراك فبراير 2019.

يعتبر عبد العزيز بوتفليقة أحد رموز النظام السياسي في الجزائر. فقد شغل في عهد أول رئيس بعد الاستقلال أحمد بن بلة منصب وزير الشباب، كما أنه كان أحد الأربعة (هواري بومدين: وزير الدفاع، وأحمد المدغري: وزير الداخلية، وشريف بلقاسم: ضابط في جيش التحرير الوطني الجزائري) الذين شكلوا ما سمي "عشيرة وجدة" التي جعلت جيش التحرير الوطني تحت خدمتها. كما كان عضوا في المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني، ووزيرا ومستشارا لدى رئيس الجمهورية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد، ووزيرا للخارجية في عهدي الرئيسين أحمد بن بلة والهواري بومدين (قاسي و بومدين، 2016، الصفحات 57-60).

إن علاقة بوتفليقة بالمؤسسة العسكرية كمدني معروف بميله للقطاع الخاص، وله تجربة في الديبلوماسية، وصداقات مع أمراء الخليج، ستعود في ظل الأزمة السياسية والأمنية لسنة 1994، وبالتحديد خلال مجريات التحضير لندوة الوفاق الوطني المنعقدة بتاريخ 25 .26 يناير 1994، حيث تقدمت قيادة الجيش بعرضها على بوتفليقة تولي الحكم وإنهاء محنة الجزائر. وأمام هذا الوضع، اشترط بوتفليقة لتولي المنصب أن توضع جميع السلطات بين يديه على خلاف ما كان سائدا من قبل، مستثمرا هواجس ومخاوف المؤسسة العسكرية من التدخل الأجنبي، تحت راية الأمم المتحدة، للتحقيق في مذابح خريف 1997 التي وجهت فيها أصابع الاتهام للمؤسسة العسكرية. فما كان للمؤسسة العسكرية إلا أن ترضخ لمطالبه لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقة بين الجيش والرئاسة في الجزائر (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 61) استمرت على مدى عشرين سنة (أربع عهدات رئاسية). وقد تزامنت العهدتان الثالثة والرابعة (2009 .2014 و2014 .2019) مع "ثورات الربيع العربي" التي طالت جل دول الوطن العربي. ليعود الحديث في الجزائر، كما في باقي دول المنطقة ذات الحكم العسكري، عن العلاقات المدنية - العسكرية وسبل تحقيق الانتقال الديمقراطي.

فرغم توتر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والرئيس بوتفليقة، والذي يعود إلى سنة 2005 (حيث أخرج عددا من كبار الجنرالات الذين كانوا يسنون القوانين في تسعينيات القرن العشرين، خارج اللعبة السياسية. وكان أبرز من اضطر إلى التقاعد الجنرال محمد العماري رئيس الأركان العامة وعدد من أنصاره في الجيش صيف 2004)، إلا أن دعمها الدائم له في انتخابات 09 أبريل 2009 كان واضحا، من خلال مباركة التعديلات الدستورية التي أقرها البرلمان الجزائري بغرفتيه سنة 2008 لفسح المجال أمامه للترشح لفترة رئاسية ثالثة بعدما كانت فترات تولي الرئاسة تقتصر على فترتين رئاسيتين فقط، ومن خلال الدور الذي مارسته .على غرار الفترتين الرئاسيتين الأولى والثانية .اليد الخفية لمؤسسة الأمن العسكري في توجيه عملائها في الأوساط الحزبية والصحافية والنقابية والجمعوية لتأييده (سعود، 2017، صفحة 44).

ومع اندلاع "ثورات الربيع العربي"، وعلى عكس الجيش المصري الذي اختار دعم الثورة والوقوف مع الثوار ومرافقتهم، اتخذ الجيش في الجزائر صفة الحياد (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 338) لمبادرة النظام بالقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية (في خطابه بتاريخ 15 أبريل 2011، أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عن حزمة من الإصلاحات السياسية، أفرزت إصلاح القانون الانتخابي، وفتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة، وإنهاء احتكار الإعلام المرئي والمسموع، وزيادة عدد المقاعد البرلمانية، وفرض الكوطا النسائية، إضافة إلى رفع حالة الطوارئ التي دامت نحو 19 عاما على بدء فرضها). كما أنه آثر، سنة 2014، عدم التدخل لمنع ترشح الرئيس لولاية رئاسية رابعة خصوصا وأن وضعه الصحي لم يكن يؤهله لإدارة شؤون بلد

تواجهه تحديات داخلية وخارجية، زادها تأزم الوضعي الأمني الإقليمي حدة، رغم مطالبة بعض الأطراف بتدخله حماية للديمقراطية في الجزائر.

ويعزى ذلك . أي عدم التدخل . إلى عاملين أساسيين، يتعلق الأول بالتحول الكبير في فلسفة الجيش الجزائري التي بدأت تتشكل، والمتمثلة في ابتعاده التدريجي عن الحياة السياسية وتدخله غير المباشر فيها على الأقل. أما الثاني فيتعلق أساسا بالإصلاحات الهيكلية التي باشرها الجيش الجزائري في ما يخص احترافية الجيش وإعادة بناء العلاقات المدنية - العسكرية. وقد تجلت هذه الاحترافية، بخاصة، مع وصول جيل جديد من الضباط الذين لا ينتمون إلى جيل الثورة، والمتخرجين من الأكاديميات العسكرية في الجزائر وخارجها، إذ إن هذا الجيل الجديد يرغب في إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، والاهتمام بتطوير قدراته ودخول عالم الاحترافية في ظل التحولات الأمنية المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي، التي أفرزتها "ثورات الربيع العربي"، والأزمة في الساحل الإفريقي، والتهديدات الأمنية على الحدود. لكن، ومع عدم التدخل، الذي يبدو ظاهريا حياديا، فإن المؤسسة العسكرية الجزائرية ما فتئت تراهن على قدرة الحراك الشعبي على عزل الرئيس من خلال توظيف الآلية الدستورية المتمثلة في المادة 88 من الدستور التي تنص على تنحي الرئيس لأسباب صحية قاهرة، دون الحاجة إلى تدخل الجيش، خصوصا وأن مثل هذه التدخلات قد تعيد إلى الواجهة، لاسيما الخارجية والدولية، صورة تلك المؤسسة التي تنقلب على الشرعية (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 66).

إن نجاح بوتفليقة في الظفر برئاسة الجمهورية لعهدة رئاسية رابعة، رغم وضعه الصحي المتدهور، ورغم تغير المشهد السياسي الإقليمي الذي عكسه فوز الأحزاب الإسلامية في دول الجوار بالانتخابات التشريعية والمحلية، وما يشكله مثل هذا الفوز من ضغط على النظام السياسي في الجزائر لارتباطه في المخيال السياسي الجزائري بالعنف الذي عرفه البلد بداية التسعينيات من القرن العشرين، ورغم الاضطرابات الإقليمية التي أفرزتها "ثورات الربيع العربي"، يرجعه البعض إلى المساعي التي قادها الرئيس منذ 1999 لتمدين السلطة التنفيذية للدولة عبر التحالف بين قيادة أركان الجيش والرئاسة على حساب جهاز المخابرات العسكرية، تحالف رأت فيه المؤسسة العسكرية الضمانة الرئيسية لعدم حصول أي تغيير سياسي أو انتقال ديمقراطي قد يضيع عليها التحكم الفعلي في السلطة، ويفوت عليها الاحتكار لقطاعات الاقتصاد الوطني (قاسي و بومدين، 2016، صفحة 60)، ويعري فساد هذه المؤسسة إن على المستوى المالي والاقتصادي، أو على مستوى التعيينات والترقية في صفوف أطره العليا والمتوسطة (سعدي، 2017، صفحة 75).

بحلول سنة 2019 بدأت المسيرات والتظاهرات في عموم الجزائر تطالب برفض ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، وهو الذي تراهن عليه أجنحة النظام، رغم إعاقته وتدهور صحته، وتقدمه في العمر، ليرتفع حجم المطالب بعدها إلى إسقاط كلي للنظام ورموزه، حيث رفعت بتاريخ 22 فبراير 2019 شعارات قوية من طرف المحتجين، من قبيل: "لا لعهدة خامسة"، و"الشعب يريد إسقاط النظام"، و"إكرام الميت دفنه لا ترشيحه"، و"مرشح ثمانيني على كرسي متحرك إساءة إلى بلد المليون شهيد"، وتظهر المؤسسة العسكرية حينها كمحدد أساسي لمصير الانتقال الديمقراطي من خلال موقفها من الحراك الشعبي الذي اتخذ الأشكال والملامح التالية:

- تعاملها السلمي والاحترافي مع الحراك وتأمينه، مستفيدة من تجارب دول الربيع العربي المجاورة.

- ضغطها على الرئيس بوتفليقة، عبر تفعيل الشرعية الدستورية، من خلال الحرص على تطبيق المواد 07 و08 و102 من الدستور الجزائري، حيث ترجع المادة 07 السيادة الوطنية للشعب، وأنه هو مصدر كل سلطة، في حين تنص المادة 08 على أن السلطة التأسيسية ملك للشعب يمارسها من خلال المؤسسات الدستورية التي يختارها كما يمارسها أيضا من خلال الاستفتاء وبواسطة ممثليه، أما المادة 102 فتشير إلى حالة استحالة أداء رئيس الجمهورية لمهامه لسبب صحي، من أجل تقديم استقالته، والذي تم فعلا يوم 02 أبريل 2019؛ في خطوة اعتبرت استجابة للمطلب الأساسي للحراك المتمثل في إزاحة الرئيس عن الحكم.
- مرافقتها الأمنية للتحضير لانتخابات رئاسية شفافة تحت إشراف لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات بدل وزارة الداخلية.
- ضمان السير العادي لمؤسسات الدولة في المرحلة الانتقالية، وتفادي حدوث أي فراغ سياسي ومؤسساتي بها.
- ملاحقة ملفات الفساد، وتصفية رموز النظام من سياسيين ورجال أعمال ومتابعتهم قضائيا، مع ضمان المرافقة لمؤسسة العدالة في ممارسة مهامها بشكل مستقل بعيدا عن كل الضغوطات (بن قدور و ركاش، 2022، صفحة 340).

إن المؤشرات التي عكسها تعامل المؤسسة العسكرية الجزائرية مع حراك 2019 توحي بأنها سائرة في طريق تعزيز احترافيتها، وضمان عدم تدخلها في السياسة، أو على الأقل تدخلها بشكل غير مباشر.

خاتمة

لقد حاولت هذه المقالة رصد طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية بكل من مصر والجزائر من خلال محطات وأحداث سياسية مهمة طبعت عشرية "ثورات الربيع العربي" الممتدة من بداية سنة 2011 وإلى غاية متم سنة 2019، وتأثير هذه العلاقات على مسار الانتقال الديمقراطي بهذين البلدين.

فإذا كانت الحالة المصرية حالة خاصة تميزت باستحواذ الجيش على الدولة، وعلى الحاكم نفسه، فكانت ردات فعل الجيش سياسية في بداية الأمر لإعادة ترتيب البيت، ثم عسكرية في نهاية المطاف. ما أدخل البلد في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار (غماري، 2019، صفحة 187)، الأمر الذي عده بعض الباحثين استغلالا للثورة من أجل منع الانتقال الديمقراطي. ففي الجزائر أمنت المؤسسة العسكرية موقعها السياسي والإعلامي كمؤسسة دستورية مهمتها الرئيسية الحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري، كما أنها عززت مكانتها الشعبية بموقفها الحيادي المؤمّن لحراك 2019، مستثمرة ورقة التغيير عبر الشرعية الدستورية.

تبقى الخلاصة النهائية التي أفرزتها هذه الدراسة، ولو بشكل نسبي يفترض المزيد من التحليل المعمق والتتبع المستفيض، هي أن العلاقات المدنية - العسكرية، إذا ما انطلقت من مبدأي الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية، والإصلاح الفعلي لمؤسسات الجيش، بغية تعزيز شفافيتها، وتقوية ثقة المجتمع فيها، وضمان احترافية المنتسبين إليها، فإنها بلا شك ستساهم في تعزيز الانتقال الديمقراطي، بل وتكريس النظام الديمقراطي، وتقوية مؤسسات الدولة، وبالتالي تحييد عوائق التنمية والتقدم في جميع الميادين والمجالات. وهو الأمر الذي يبدو، وإن في أفق المنظور، بعيد التحقق في كل من مصر والجزائر. فهل ستسعفنا

السنوات القادمة، وأزمات المنطقة، لنرى الجيشين المصري والجزائري يطوران قدراتهما ويدخلان عالم الاحترافية المفضية إلى نجاح الديمقراطية وتقوية الدولة الوطنية؟

قائمة المراجع

الكتب:

- الأيوبي، نزيه نصيف، المترجم: أمجد، حسين. (2010). تضخيم الدولة العربية. السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
- باراني، زولتان، المترجم: عياش، عبد الرحمان. (2017). كيف تستجيب الجيوش للثورات؟ ولماذا؟ (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- الزين، محمد. (2013). الربيع العربي آخر عمليات الشق الأوسط الكبير (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: دار القلم الجديد.
- غماري، طيبي. (2019). الجندي والدولة والثورات العربية (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غيديس، باربرا ورايت، جوزيف وفرانتز، إيريكا. (2021). كيف تعمل الدكتاتوريات؟ السلطة وترسيخها وانهيارها (الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
- فيصل علام، عبد الله. (2018). العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز 1952 . يوليو/ تموز 2013 (الطبعة الأولى). الدوحة، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- هاني، سليمان. (2015). العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير(الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المقالات والدراسات:

- بن قدور، خديجة وركاش، جهيدة. (2022). العلاقات المدنية العسكرية والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: موقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حراك فبراير 2019 نموذجا. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (01)، 333-341.
- بومدين، عربي. (2019). العلاقات المدنية - العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية. الحوار المتوسطي، (2)، 24-56.
- زاوي، رابح ولونيس،فارس. (2020). فهم صيرورة العلاقات من خلال مدخل نظرية التوافق. مجلة الناقد للدراسات السياسية، (01)، 122-134.
- زغوني، رابح. (2019). الانتقال الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية في نموذج الانتقال. مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، (7)، 59-70.

- سعدي، محمد. (2017). إمكانيات إصلاح مؤسسة الجيش ورهاناته في العالم العربي: دراسة أولية مقارنة. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (24)، 63-80.

- سعود، الطاهر. (2017). أدوار الجيش في مرحلة الانتقال في الجزائر. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (24)، 29-51.

- شلغوم، نعيم. (2019). العلاقات المدنية - العسكرية ومسألة التحول الديمقراطي في الجزائر. مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، (5)، 53-70.

- عبد ربه، أحمد. (2013). العلاقات المدنية - العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟ مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، (2/6)، 145-166.

- قاسي، فوزية وبومدين، عربي. (2016). العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر: بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكر. مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (19)، 54-67.

- ماضي، عبد الفتاح. (2017). الجيوش والانتقال الديمقراطي: كيف تخرج الجيوش من السلطة؟ مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (24)، 7-28.

المو اقع الإلكترونية(الويبوغر افيا):

مفهوم الثورة/https://political-encyclopedia.org/dictionary

Romanization of Arabic Bibliography

Books :

1. Al-Ayyubi, N. N., Translator: Amjad, H. (2010). Tadkheem al-dawla al-arabiya – Al-siyasa wa al-mujtama' fi al-sharq al-awsat* [The inflation of the Arab state – Politics and society in the Middle East] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Center for Arab Unity Studies.
2. Barany, Z., Translator: Ayyash, A. (2017). Kayfa tastajib al-juyush lil-thawrat? Wa limadha?* [How armies respond to revolutions? And why?] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Network for Research and Publishing.
3. Al-Zayn, M. (2013). Al-rabi' al-arabi akhir 'amaliyat al-shaqq al-awsat al-kabir [The Arab Spring: The last operations of the Greater Middle East rift] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Dar Al-Qalam Al-Jadid.
4. Al-Ghumari, T. (2019). Al-jundi wa al-dawla wa al-thawrat al-arabiya [The soldier, the state, and the Arab revolutions] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies.

5. Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E., Translator: [Not specified]. (2021). Kayfa ta'mal al-diktaturiyat? Al-sulta wa tarseekhaha wa inhiyarha [How dictatorships work? Power, consolidation, and collapse] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Network for Research and Publishing.

6. Faisal Allam, A. (2018). Al-'alaqat al-madaniya al-'askariya wa al-tahawul al-dimuqrati fi Misr Yulyu 1952 – Yulyu 2013 [Civil-military relations and democratic transition in Egypt, July 1952 – July 2013] (1st ed.). Doha, Qatar: Al Jazeera Centre for Studies.

7. Hani, S. (2015). Al-'alaqat al-madaniya – al-'askariya wa al-tahawul al-dimuqrati fi Misr ba'd thawrat 25 Yanayir [Civil-military relations and democratic transition in Egypt after the January 25 revolution] (1st ed.). Beirut, Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies.

Articles & Studies:

1. Bin Qadur, K., & Rakkash, J. (2022). Al-ʿalaqāt al-madaniyya al-ʿaskariyya wa al-intiqāl al-dīmuqrāṭī fī al-waṭan al-ʿArabī: Mawqif al-mu'assasa al-ʿaskariyya al-Jazā'iriyya min ḥirāk Fibrāyir 2019 namūdhajan [Civil-military relations and democratic transition in the Arab world: The position of the Algerian military institution on the February 2019 movement as a case study]. Al-Akademiyya lil-Dirasat al-Ijtimaʿiyya wal-Insaniyya, (1), 333–341

2. Boumédiène, A. (2019). Al-ʿalaqāt al-madaniyya – al-ʿaskariyya wa taḥaddiyāt al-sayṭara al-madaniyya fī Miṣr baʿda 2011: Al-mu'assasa al-ʿaskariyya fī muwājahat qawāʿid al-dīmuqrāṭiyya [Civil-military relations and the challenges of civilian control in Egypt after 2011: The military institution facing the rules of democracy]. Al-Hiwar al-Mutawassit, (2), 24–56.

3. Zaoui, R., & Lounis, F. (2020). Fahm ṣayrūrat al-ʿalaqāt min khilāl madkhal naẓariyyat al-tawāfuq [Understanding the dynamics of relations through the theory of consensus]. Majallat al-Naqid lil-Dirasat al-Siyasiyya, (1), 122–134.

4. Zaghouni, R. (2019). Al-intiqāl al-dīmuqrāṭī fī al-ʿālam al-ʿArabī: Qirā'a naqdiyya fī namūdhaj al-intiqāl [Democratic transition in the Arab world: A critical reading of the transition model]. Majallat al-Mufakkir lil-Dirasat al-Qanuniyya wal-Siyasiyya, (7), 59–70.

5. Saadi, M. (2017). Imkāniyyāt iṣlāḥ mu'assasat al-jaysh wa rahānātuhu fī al-ʿālam al-ʿArabī: Dirāsa awaliyya muqārana [The possibilities and stakes of military reform in the Arab world: A preliminary comparative study]. Siyasat Arabiyya, Arab Center for Research and Policy Studies, (24), 63–80.

6. Saoud, A. T. (2017). Adwār al-jaysh fī marḥalat al-intiqāl fī al-Jazā'ir* [The army's roles in Algeria's transition phase]. Siyasat Arabiyya, Arab Center for Research and Policy Studies, (24), 29–51.

7. Chelghoum, N. (2019). Al-ʿalaqāt al-madaniyya – al-ʿaskariyya wa mas'alat al-taḥawwul al-dīmuqrāṭī fī al-Jazā'ir [Civil-military relations and the question of democratic transition in Algeria]. Majallat al-Dirasat al-Istratijiyya wal-Askariyya, Arab Democratic Center, (5), 53–70.

8. Abderrahba, A. (2013). *Al-ʿalaqāt al-madaniyya – al-ʿaskariyya fī Miṣr: Naḥwa al-sayṭara al-madaniyya? [Civil-military relations in Egypt: Towards civilian control?]. Majallat Omran lil-ʿUlum al-Ijtimaʿiyya wal-Insaniyya, 6(2), 145–166.

9. Kassi, F., & Boumédiène, A. (2016). Al-ʿalāqa bayna al-jaysh wa al-sulṭa al-siyāsiyya fī al-Jazā'ir: Bayna ḥukm al-wāqiʿ wa taḥaddiyāt nazʿ al-ṭābiʿ al-ʿaskarī [The relationship between the army and political power in Algeria: Between de facto rule and the challenges of demilitarization]. Siyasat Arabiyya, Arab Center for Research and Policy Studies, (19), 54–67.

10. Madi, A. F. (2017). Al-juyūsh wa al-intiqāl al-dīmuqrāṭī: Kayfa takhruj al-juyūsh min al-sulṭa? [Armies and democratic transition: How do armies exit power?]. Siyasat Arabiyya, Arab Center for Research and Policy Studies, (24), 7–28.

Online Source (Webography):

11. - Political Encyclopedia. (n.d.). Mafhūm al-thawra [The concept of revolution]. Retrieved from https://political-encyclopedia.org/dictionary

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Entrepreneurial Action as an introduction to the study of local society: A study of the contexts that shape entrepreneurial identity in Tunisian coast: Ksar Hellal as an example

Adel Salah Bouzid

Faculty of Arts and humanities of sousse(Tunisia)
Email : adel.bouzid.bensaleh@gmail.com

1: 0009-0005-1987- 3172

Received	Accepted	Published
11/06/2025	19/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.110-123

Adel Salah Bouzid (2025). Entrepreneurial Action as an introduction to the study of local society : A study of the contexts that shape entrepreneurial identity in Tunisian coast : Ksar Hellal as an example, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 110- 123.

Abstract

This study addressed the issue of entrepreneurial identity and the role of the local society in shaping it, using a socio-anthropological approach. The aim was to understand the paths of development of local entrepreneurial activity and the fundamental components of its construction and continuity. The field study revealed that entrepreneurial identity in Ksar Hellal is built on three components: solidarity, belonging, and ambition. The social and cultural context, as well as the familial and kinship environment, played a prominent and decisive role in consolidating these values, and consequently in the emergence and continuity of many entrepreneurial experiences. However, the current reality of entrepreneurial activity faces significant challenges due to economic transformations, particularly digital transformations, and the intensification of competition, in addition to the clear decline of the family's role in framing and supporting.

Keywords: Entrepreneurship / Entrepreneurial culture / Collective identity / Local society

© 2025, Bouzid, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

الفعل المقاولي مدخلا لدراسة المجتمع المحلي

بحث في سياقات تشكل الهوية المقاولية بالساحل التونسي: قصر هلال مثالا

عادل صالح بوزيد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة (تونس)

الايميل: adel.bouzid.bensaleh@gmail.com

حساب 0009-0005-1987- 3172

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/6/11	2025/06/19	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.110-123

للاقتباس: عادل صالح بوزيد. (2025). الفعل المقاولي مدخلا لدراسة المجتمع المحلي، بحث في سياقات تشكل الهوية المقاولية بالساحل التونسي: قصر هلال مثالا ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (رقم العدد 27)، ص ص 110 – 123.

ملخص

تناولت هذه الدراسة مسألة الهوية المقاولية، ودور المجتمع المحلي في تشكيلها، وفق مقاربة سوسيوانثروبولوجية، بغية تفهّم مسارات تبلور الفعل المقاولي المحلي، والمقومات الأساسية في بنائه واستمراره، وقد كشفت الدراسة الميدانية إن الهوية المقاولية بقصر هلال، إنما تنبني على ثلاثة مقومات، هي التضامن والانتماء والطموح، وقد كان للسياق الاجتماعي والثقافي، والمحيط العائلي والقرابي، الدور البارز والحاسم في ترسيخ هذه القيم، وبالتالي في نشأة واستمرار العديد من التجارب المقاولية. غير إن واقع الفعل المقاولي الراهن يواجه تحديات جمة، بمفعول التحولات الاقتصادية وخاصة الرقمية، واحتداد المنافسة، فضلا عن التراجع الواضح لدور العائلة في التأطير والمعاضدة.

الكلمات المفتاحية: المقاولة / الثقافة المقاولية / الهوية الجماعية /المجتمع المحلي

©2025، بـوزيـد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

ما فتئت وتيرة التحولات الاجتماعية تتسارع وتغزو كل مجتمعات العالم محدثة بذلك تفككا في العديد من المؤسسات الاجتماعية، ومفرزة تحولات قيمية لامتناهية، ومن بينها الصعود الواضح للهويات المتعددة والمتنوعة، آخذة بشكل واضح مكانة المؤسسات الاجتماعية التقليدية، ذلك إننا بصدد اجتماعية مستحدثة يتراجع فيها دور الفرد في مقابل صعود مفهوم الهوية، بمعنى بروز الفرد في إطار تجمعات وانتماءات وجماعات تعاقدية، ذات هويات متفرّدة ولاسيما في إطار المجتمعات والثقافات المحلية.

وقد تعددت مداخل دراسة المجتمعات المحلية، كل بحسب خلفيته وأهدافه، ومن بين المداخل التي تستقطب اهتمام الباحثين تلك المتعلقة بالفعل المقاولي، أو ما يعرف بريادة الأعمال، بالنظر إلى التغيير الهائل في مفهوم العمل الذي لم يعد مجرّد فعل إنتاجي اقتصادي معزول، وإنما هو عبارة عن بنية اجتماعية- ثقافية متكاملة، ومنظومة من الأفعال والأدوار والعلاقات المعلنة والخفية. وفي ضوء هذا التمشي تروم هذه الدراسة فهم وتحليل بنية الفعل المقاولي في سياق المجتمع المحلي بالساحل التونسي من خلال مدينة قصر هلال مثالا، وفق مقاربة سوسيوأنثروبولوجية. فهي محاولة تهدف إلى الغوص في طبيعة الثقافة المحلية ومختلف المعطيات التاريخية التي ساهمت في بروز المبادرات المقاولية، وبالتالي ترسيخ منظومة قيمية متفرّدة من حيث قيم الاستقلالية، والابتكار، وروح المبادرة، والمخاطرة، والتوق إلى تأسيس مشروع مستقل وإنتاج الثروة.

على إن ما يبرر اعتماد المدخل السوسيوأنثربولوجي في تفهم علاقة الفعل المقاولي بالمجتمع المحلي، إنما يعزى إلى التجذّر العميق للفعل المقاولي في البيئة الاجتماعية المحلية، بما تنطوي عليه من ثقافة ومؤسسات ومخزون تاريخي، وحضاري، كلها معطيات أفضت إلى إحساس عميق بالانتماء، والوعي بالخصوصية والفرادة، وهو شعور ترسخ في الذهنية العامة الفردية والجماعية، وأدى بالفاعلين الاقتصاديين إلى تأسيس ثقافة المهنة وفق عالم الاجتماع «سان سوليي»، وتدريجيا إلى تأسيس هوية جماعية تنطوي على جملة من القيم والرموز تفرض احترام الآخر لها، وتدفعه إلى الاعتراف بها.

في سياق هذا التأطير يمثّل المجتمع المحلي بقصر هلال مجالا خصبا للدراسات السوسيولوجية، بما ينطوي عليه من حراك اقتصادي وتحديدا مقاولي يتطلب فهم سيرورته وآليات اشتغاله.

- فبأي معنى يطرح المجتمع المحلي مجالا للدراسة السوسيوأنثروبولوجية من منظور الفعل المقاولي؟
- وماهي الجذور التاريخية والاجتماعية والثقافية التي ساهمت في بلورة الفعل المقاولي بالسياق المحلي؟
- وما طبيعة المقومات الأساسية للهوية المقاولية بالمجتمع المحلي بقصر هلال؟

1- المحور الأول: الإطار المنهجي والنظري

1-1 أهداف البحث

- معرفة الجذور التاريخية والاجتماعية والثقافية للفعل المقاولي المحلي.
- تبين كيفية تشكّل الهوية المقاولية المحلية وأسرار نجاحها واستدامتها

- الكشف عن أشكال تطور الفعل المقاولي المحلي الراهن وآفاقه المستقبلية

2-1 فرضية الدراسة ومنهجها

الفرضية البحثية التي انطلقنا منها في هذه الدراسة تفترض إن بروز الفعل المقاولي في السياق المحلي بقصر هلال وتطوره بشكل لافت، يُعزى إلى حد كبير إلى طبيعة الوسط العائلي ونوعية الثقافة المحلية المحيطة، التي أسست هوية محلية متفرّدة أدت بدورها إلى تأسيس هوية مقاولية.

وقد اخترنا اعتماد مقاربة تاريخية تحليلية نقدية، بالاستناد إلى نماذج تحليلية مستوحاة بالأساس من باردیغم السياق وباردیغم المقاول، لفهم وتفكيك ظاهرة المقاولة. أما بالنسبة لتقنيات البحث فقد استندنا بالأساس إلى المنهج الكيفي من خلال الملاحظة والمعايشة الميدانية لعينة من المؤسسات والشركات، وقد أجرينا جملة من المقابلات مع الفاعلين المقاولين المحليين، إلى جانب اعتمادنا منهج السيرة بوصفه وسيلة من وسائل جمع البيانات، هذا المنهج الذي أعيد له الاعتبار في السوسيولوجيا الحديثة باعتباره أداة بحث خصوصية جديرة بأن تكشف عن مميزات تعجز عنها مسألة التكميم والإحصاء، علما وان الفكرة الأساسية لهذه التقنية تختصر في كون لمّا كل فرد يفكّر ويعبّر بالأدوات المعرفية والثقافية التي يكتبها من مجتمعه ،فالسيرة تبعا لذلك لابد أن تكون ضمن حدود معينة شهادة عن مجتمع وعن ثقافة برمتها (الهراس، منهج السيرة، 1987).

3-1 مفاهيم البحث

- **المقاولة**: ظلت المقاولة مفهوما تتجاذبه العديد من التخصصات والمجالات العلمية والبحثية، على غرار علم الاقتصاد، علم الاجتماع، علم النفس وعلم الإدارة، ورغم استفادة حقل المقاولة من هذا التعدد في التخصصات، فانه لم يقع إجماع حول الخطوط الكبرى لتمثل حقل المقاولة. لكن الثابت إن هناك اتفاق حول تداعياتها باتجاه التنمية الاقتصادية، وما يترتب عنها من توفير لمواطن الشغل وإنتاج الثروة. ولئن تمحورت البحوث الأولى بخصوص ظاهرة المقاولة حول الأبعاد الاقتصادية والوظيفية، فان الأبحاث المتطوّرة الراهنة اتجهت نحو التركيز على العوامل الاجتماعية والثقافية، التي تحكم مسألة تأسيس المقاولة، وفي هذا السياق تعرّف المقاولة من منظور علم الاجتماع على إنها فعلا تجديديا ابتكاريا يستهدف إنتاج الثروة ومنظومة من القيم الأخلاقية. ومهما تعددت المقاربات حول مفهوم المقاولة، فإنها يمكن أن تُختزل في ثلاثة أبعاد أساسية: الفرد/الفعل /السياق. ويبقى الحقل الدلالي للمقاولة مترامي ومتشعب، باعتبار إن المقاولة ظاهرة نفسية اجتماعية اقتصادية معقّدة(Danjou, 2002) ، فلا يمكن أن نستثني العوامل الطارئة التي تتدخل في سيرورتها كيفما كانت اقتصادية، اجتماعية ثقافية أو حتى نفسية.

- **الثقافة المقاولية**: تتمايز الثقافات، وتتفاوت من حيث قدرتها على التغيير والتكيّف(Fortin, 2002) ، وإكساب الفاعلين الاجتماعيين ملامح شخصية قاعدية متفرّدة، وفي هذا الإطار يعتبر الفعل المقاولي جزء لا يتجزأ من فعل ثقافي متكامل المقومات، وتبعا لذلك فان الثقافة المقاولية إنما تتجسّد في الخصال والمواقف التي تعبّر عن الإرادة في الابتكار والتجديد، فهي عبارة عن ثقافة مشروع، ثقافة استثنائية تستهدف فعل التغيير والإبداع والبناء، فهي ليست مجرّد ثقافة لإنشاء مؤسسة، وإنما هي ظاهرة شاملة تستوعب كل مظاهر المعيش اليومي والمهني لكل المواطنين، وهذا التوصيف ينسحب كثيرا على مجتمع

بحثنا مدينة قصر هلال. ولأهمية الثقافة المقاولية يعتبرها الباحث فورتن بمثابة المضاد للفقر، ذلك أن إنتاج الثروة إنما يمرّ عبر الثقافة المقاولية التي تكون داخلية المنشأ، تتصدر نشأتها بروز قيم الاستقلالية والمسؤولية والإبداع والتضامن.

- **الهوية الجماعية**: يُطرح مفهوم الهوية الجماعية في بحثنا بقوة، بالنظر إلى طبيعة التمفصل ما بين الفعل المقاولي والفعل الهووي، الذي هو عبارة عن نظام عمل، وتفاعل مشترك يُنتجه الأفراد، ويعنى بتوجيهات الفعل ومجال الفرص، فالهوية الجماعية إنما تُبنى وتتشكّل من خلال التنشيط المتكرر للروابط والعلاقات التي تربط الأفراد أو الجماعات، وهي تلك الذات المبنيّة والمنبثقة في وسط اجتماعي، بمعنى الذات التي تنتمي إلى جماعات اجتماعية معينة، أي «الأنا» الاجتماعي، التي تميّزها عن غيرها من الجماعات الأخرى من خلال الأبعاد الثقافية والاجتماعية، وجملة الخصائص والسمات التي تعرف بها وترتبط بها، والتي تطبع في النهاية مقوّمات الفعل المقاولي.

ويعتبر العديد من رواد الفكر السوسيولوجي إن الهوية الجماعية إنما هي تعبير عن إيجاد قيم ومعايير مشتركة لأعضاء الجماعة، وبناء علاقاتهم بتقاليد الماضي(Dubar, 1991) ، والقدرة على التحشيد الجماعي، من أجل انجاز أهداف مشتركة، ويبقى الشكل الهووي المسيطر هو الذي يجمع «نحن» محددة بموقع أو مكان. كما أشار ميلوتشي إلى آلية بناء الهوية الجماعية، حيث أكد أن بناؤها يتم ضمن سيرورة معقّدة، تفاعلية وتفاوضية بين الأفراد الذين يتشاركون في وضعية اجتماعية محددة، أين يصبح فعلهم الجماعي واضحا.

- **المجتمع المحلي**: إن مفهوم المجتمع المحلي لا يكاد ينفصل عن مفهوم الهوية الجماعية، ذلك انه يُعبّر عن الشعور بالهوية والوحدة والانتماء للجماعة، والانغماس من جانب الفرد في الجماعة، وتبعا لذلك يشير مفهوم المجتمع المحلي إلى حالة يحدد فيها الإنسان نفسه مرتبطا وبشدة في نسيج العلاقات المباشرة مع غيره من الأفراد، ويعتبر بعض علماء الاجتماع أن بروز مفهوم المجتمع المحلي هو تعبير عن الاشتراك في الرغبات، والتوحّد في المشاعر، والاشتراك في الأهداف (السيد، 1983). ولعلّ كل هذه الخصائص هي التي أفرزت ظاهرة المقاولة في المجتمع المحلي بقصر هلال (مجتمع البحث).

من زاوية اخرى يُعرف المجتمع المحلي بكونه ارتباط بشري تتأثر فيه العلاقات بالقرابة والصداقة والجوار، يتشاركون في منظومة الدين، والقيم والعادات والتصورات والرموز الثقافية، التي تحدد شكل البنية الاجتماعية والتوجهات والسلوكيات.

1-4- في طبيعة مجتمع البحث وأهمية دراسته سوسيولوجيا

إن مدينة قصرهلال التي تقع في الساحل المركزي للبلاد التونسية تتوسط ثلاث ولايات: المهدية وسوسة والمنستير الراجعة لها بالنظر إداريا، والتي تفصلها عنها 17كلم، وهي منطقة بلديّة منذ سنة 1948 ومركز معتمدية منذ سنة 1966، وتمتد مساحتها على 22,1كلم² ويسكنها 55415 سنة 2023.

وقد استأثرت مدينة قصر هلال مبكرا بالعديد من الدراسات من مختلف المجالات العلمية، بما تميّزت به من حراك سريع ومستمر، ونتيجة لذلك يقول أستاذ علم الاجتماع «فرج سطمبولي»، مثّلت قصر هلال على امتداد الأربع سنوات الأولى من ستينيات القرن العشرين، مسرحا لتحوّلات حاسمة، لامست كل مستويات المجتمع(Stambouli, 1964) ،فقد استطاعت باجتماعيتها المتفرّدة، وارثها الثقافي المتنوع، أن تكون قبلة للأنشطة الحرفية والتجارية، وان تكتسب علامة مميزة في صناعة

النسيج، وهو الأمر الذي ألزم حكومة الاستقلال بتركيز مصنعا للنسيج(الشركة التونسية للمنسوجات SITEX)،مما احدث منعرجا حاسما في حياة المجتمع المحلي، وأنتج تحولا حقيقيا في النسيج الاقتصادي والاجتماعي، تلاه تغييرا في المواقف الفكرية والعادات وتولّدت مواقف جديدة شملت كل مستويات الحياة والمعيش اليومي، والتي لم تقف عند حد المجتمع المحلي بل شملت القرى المجاورة كذلك. غير أن عامل التصنيع لم يحدث قطيعة جذرية مع النمط المجتمعي التقليدي، وإنما ظل كل من التصنيع بوجهه المعاصر، والحرف التقليدية بأشكالها ووسائلها البسيطة إلى زمن ليس بالبعيد قطاعان متوازيان يتعايشان ويتكاملان، بدليل إن المرور من تنظيم حرفي تقليدي إلى تنظيم صناعي وتجاري أعقبته ترددات ومخاوف كثيرة، وقد أدى حدوثه إلى تحول عميق في النسيج الاقتصادي، بتحوّل حرف النسيج من نمط إنتاج منزلي إلى نمط إنتاج يحكمه اقتصاد السوق (Stambouli, 1964)، وقد ولّد هذا التحوّل من الناحية السوسيولوجية تفاوتا كبيرا في سلم التراتب الاجتماعي، محدثا طبقيّة ما بين طبقة الأجراء في المصانع الغنيّة وطبقة الحرفيين التي تزداد فقرا وتهميشا، لاسيما في السنوات الأولى من الاستقلال.

وتدريجيا تغلغلت هويّة اقتصادية، ونمط إنتاج محلي بقصر هلال، قوامه صناعة النسيج عبر تزايد المؤسسات الصغرى والمتوسطة، متخصصة أساسا في المنسوجات، وذلك عبر مبادرات مقاولية محلية في عمومها.

1-5- في جذور الفعل المقاولي بمدينة قصرهلال

إن المتتبع الرصين لتاريخ المجتمع المحلي بقصر هلال، ونسيجه الاقتصادي، يستطيع أن يستشف مدى عمق الثقافة المقاولية، وتوغلها عبر التاريخ، وهذا ما كشفته العديد من الدراسات والبحوث الميدانية. فوفق بعض المصادر التاريخية تعود أولى المبادرات المقاولية إلى منتصف القرن 19، وذلك في إطار الورشات الحرفية العائلية، سواء بمبادرات فردية أو جماعية، علما وان هاجس الربح والعقلية الرأسمالية وقتئذ لم تتغلغل بعد، وقد يُعزى ذلك إلى كون حرفة النسيج كانت في الغالب موسميّة، تتوقف عند موسم جني الزيتون، بالإضافة إلى إن مسألة تسويقها لم تكن تتجاوز المجتمع المحلي والقرى المجاورة. ومع بداية القرن العشرين، تنامت الورشات الحرفية بشكل ملحوظ، وأصبحت السوق المحلية تضيق بالمنتج، وعاجزة عن استيعابه، بما يعني إن نسق الإنتاج المحلي بدأ يتحوّل باتجاه اقتصاد السوق، بانفتاحه كثيرا على أسواق اخرى على المستوى الوطني، وظل الفكر المقاولي ينضج في ذهنية الفاعلين في مجال النسيج، فقد اتجهوا إلى البحث عن أسواق جديدة داخل البلاد التونسية، والتعريف بمنسوجاتهم جنوبا وشمالا، عبر فتح دكاكين في عدة جهات لبيع منتجاتهم. وبتنامي العرض والطلب بدأت تبرز خصالا وقيما مقاولية حقيقية لدى الفاعلين المقاولين بقصر هلال، منها خاصة قيم الابتكار والتجديد، والتأسيس لتنظيمات ومؤسسات ذات هيكلة متطوّرة. وهو ما يفيد بتبلور وعي مقاولي، وفكر رأسمالي وليبرالي، وهويّة مقاوليّة بصدد التشكّل.

إن هذا الرصيد الحراكي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، للمجتمع المحلي تجلّت ثماره من خلال عدة مؤشرات، فقد أُسست أولى التعاضديات الاقتصادية بقصر هلال سنة 1913، أي قبل تأسيس جامعة عموم العملة التونسيين أو اتحاد عمال في تونس، ثم تلاها تأسيس أمانة حرفة النسيج سنة 1920.وفي هذا الإطار اعتبر أستاذ علم الاجتماع «فرج سطمبولي» أن الوعي الحرفي العمالي الذي ولّد التعاضديات في زمن مبكّر هو نفسه الذي ولّد وعيا سياسيا صلب النسيج الاجتماعي المحلي، في زمن

مبكّر، تجسّد في ما سماه الباحث «التعاضديات الايديولويجية» التي كانت وراء مؤتمر الحزب الحر الدستوري الجديد سنة 1934(Stambouli, 1964) .

وعموما ظل الفكر المقاولي ينمو وينضج في النسيج المحلي، ويُمرّر عبر الآباء والعائلات والدائرات القرابية، وقد برزت ثماره في التزايد المطّرد للورشات الحرفية والمؤسسات الصناعية، وفق استراتيجيات وسياسات ذات أبعاد مقاولية، سواء في الإدارة والتسيير والإنتاج، أو في علاقة بالتوزيع والتسويق والمنافسة، وهو ما أكسب المجتمع المحلي هويّة اقتصادية مقاولية، ظلت بمثابة العلامة المميزة وطنيّا وحتى دوليّا. وبالنظر إلى كل هذا الثراء المقاولي، والحراك الاقتصادي اللذان تميّز بهما المجتمع المحلي، فقد أضحى يتصدّر اهتمامات الباحثين والمفكرين من حيث البحث والتنظير، وفق مداخل علمية متعددة، وزوايا بحثية متنوعة، ومنها مسألة الهوية المقاوليّة المحلية، باعتبارها مدخلا لفهم طبيعة حراك المجتمع المحلي وثقافته.

2.المحور الثاني: تحليل المعطيات الميدانية

2-1- سؤال المقاولة في ضوء التنظيم االباردیغمي

شهد حقل المقاولة نضجا ابستمولوجيا ومنهجيا من خلال تعدد زوايا البحث، وتنامي الدراسات الميدانية، خاصة تلك التي اهتمت بالأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة المقاولة، بما أفضي إلى بروز باردیغمات متنوعة للتحليل والتأويل، وتبلور ما عرف بالفكر المقاولي الاجتماعي، متضمنا لمقاربات اجتماعية وثقافية وديموغرافية لمسالة المقاولة، ذلك إن التعامل المنهجي التقليدي الصارم الذي يعتبر إن الظاهرة الاجتماعية إنما هي نتيجة علاقة سببيّة مباشرة بين متغيرين قد أصبح من الماضي.

ومن الباردیغمات التي تتصدر البحوث في دراسة ظاهرة المقاولة هي باردیغم السياق، بمعنى أن أنصار هذا الباردیغم يعتمدون السياق الاجتماعي مدخلا لفهم ظاهرة المقاولة، فهو اتجاه يعتبر إن فهم ظاهرة المقاولة، إنما ينطلق من تجذير المقاول في سياقه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وأبرز من تزعّم هذه الفكرة وطوّرها غارنوفيتا (Garnovetter, 1985) الذي يعتبر إن الفعل الاقتصادي المقاولي، إنما هو فعل اجتماعي بامتياز، متجذّر في الأبنية والأنساق الاجتماعية للبناء الاجتماعي برمته، ويتأسس على بعدين أساسيين هما:

- إن الفعل المقاولي إنما هو اجتماعي بالأساس ولا يمكن تفسيره من خلال الدوافع الفردية.
- إن المؤسسات الاقتصادية ليست مجرّد مؤسسات إنتاجية محضة بل هي بناءات اجتماعية بامتياز.

وبالتالي فالفاعل الاقتصادي ليس مفصولا عن البناء الاجتماعي، وإنما هو متجذّر ضمن شبكات وأبنية اجتماعية تتولى صياغة أفعاله وسلوكياته، وهكذا ففي ضوء هذا الباردیغم تصبح المقاولة محكومة بسياقات اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية محددة. وبالتوازي مع ذلك يعتبر أنصار باردیغم السياق إن الفاعل المقاول فردا كان أو جماعة، لا يمكن إن يُفهم على حقيقته، بمعزل عن تأثيرات البيئة المحيطة، بدليل إن قيمة المقاول لا تكمن وفق الباحث Cheysson، في ما يُنجزه أو يُنتجه، بل في ما يُمثلّه من مكانة وحَظوة في السياق المحلي، بما يمكّنه من تأسيس هوية مقاوليّة مشتركة، تكون حصيلة تفاعل بينه وبين الفاعلين المتداخلين في البيئة المحيطة، فالسياق ليس بالعامل الثانوي في الفعل المقاولي، بقدر ما هو الترجمة

الفعلية للمقاولة، مما يجعل مسألة تشكّل الهوية المقاوليّة مرتبط بشدة بطبيعة العلاقات والأفعال التي يقيمها الفاعل المقاول، مع الفاعلين في البيئة المحيطة، باتجاه تكوين ثقافة مقاوليّة مجالية، لا تختص بالفاعل المقاولي أو المجال بقدر ما هي ثمرة حس مشترك(Toutain, 2011) .

وبالرجوع إلى طبيعة مجتمع البحث، واعتمادا على الدراسة الميدانية، ومختلف التقنيات البحثية التي استخدمناها، ومنها تحديدا منهج السيرة لتتبع مسار التنشئة الاجتماعية، والمهنية للفاعلين المقاولين، بالتركيز على مميّزات البيئة العائلية والوسط الاجتماعي المحلي، فانه في خضم كل هذه المتغيرات يبرز عامل السياق المحلي معطى محوريا، وحاسما في تشكّل الأفعال المقاولية واستدامتها، مما يدفع الباحث بشكل صريح إلى اعتماد باردیغم السياق مدخلا أساسيا في فهم ظاهرة المقاولة في المجتمع المحلي.

فالمقاولة ليست مجرّد مكانة وإنما هي سيرورة محددة اجتماعيا، وفق زمان ومكان معينين، وهو ما يعني إن مسألة اكتساب الهوية المقاوليّة لا تنتهي عند زمن محدد، وإنما تبقى محل تساؤل لا ينتهي، لأنها عملية بناء للقيم والمعاني المتغيرة باستمرار، التي تبنيت بواسطة التفاعلات الدائمة بين الفاعلين المقاولين في المحيط الاجتماعي المحلي، وهذا ما لمسناه بقوّة صلب مجتمع البحث. وبتنامي الأفعال المقاوليّة وتنوعها يكتسب المجتمع المحلي ذاكرة مقاولية(Toutain, 2011) ، قابلة بان تمرر من جيل إلى جيل وتترسخ الإرادة المقاولية عبر المزاوجة بين الهوية المقاوليّة الموروثة، والهوية المقاوليّة المستهدفة.

بالرغم من أهمية السياق الاجتماعي المحلي في فهم ظاهرة المقاولة في مجتمع البحث، فان الخصال الشخصية للفاعلين المقاولين في كثير من المبادرات المقاولية تكون حاسمة، وهو ما يطرح اعتماد باردیغم المقاول لفهم بعض التجارب المقاولية، ذلك إن أنصار هذا الاتجاه يعتبرون الفاعل المقاول وحدة أساسية في التحليل لفهم ظاهرة المقاولة، وعلى هذا الأساس يعرّف المقاول بأنه ذلك الشخص المبدع الذي يتميّز بالقدرة على تحديد وتحقيق الأهداف، ومحافظ باستمرار على قدر عال من الحساسية تجاه انتهاز فرص العمل المحتملة، وفق أس(Filion, 1997) لوب في اتخاذ القرارات متوسط المخاطر، هدفه المحافظة على نزعتي الابتكار والفعل المقاولي. غير إن الفاعل المقاول ليس معزولا عن البيئة المحيطة، مما يفترض توفر بيئة محلية تمكينية تفضي إلى بناء شخصية مقاولية، مما يعني إن فهم ظاهرة المقاولة يقتضي اعتبار عامل السياق المحلي، دون التغاضي عن الخصائص الشخصية للمقاول التي تكون أحيانا حاسمة.

2-2 بنية الهوية المقاولية بقصر هلال ومقوماتها

انطلاقا من طبيعة الموضوع المطروح والمتعلق بكشف حقيقة الفعل المقاولي، وكيفية تشكّل الهوية المقاولية في المجتمع المحلي بقصر هلال، اعتمدنا مقاربة منهجية كيفية، من خلال المقابلات نصف الموجهة، لثلة من الفاعلين المقاولين، من أجيال مختلفة وأنشطة اقتصادية متنوعة، إضافة إلى منهج السيرة.

وبعد تفحّص مختلف المعطيات الميدانية والتمعّن في محتوى خطاب المستجوبين، انتهينا إلى صياغة نمذجة تختزل إجابات المبحوثين في معايير، تجسّد إلى حد بعيد مقوّمات الهوية المقاولية.

- مقولة التضامن

من القيم الإنسانية التي تم رصدها بشكل لافت في البحث الميداني، وذلك في صفوف المقاولين أصيلي مجتمع البحث، هي تلك المتعلقة بالتضامن، فقد طبعت هذه القيمة سيرورة الفعل المقاولي بالمجتمع المحلي منذ نشأته، وأكسبته خصوصية باتت واحدة من مقوّمات نجاح المقاولة بقصرهلال، وهي قيمة إنسانيّة تستمد جذورها واستمراريتها من الوسط العائلي الضيق، لتُشعّ على المحيط الاجتماعي للحمى الترابي بالمدينة، فهو سلوك ينطلق من العائلة فالمحيط القرابي، أو الجواري ليصل إلى المجال المحلي، والملاحظ إن جل المؤسسات الاقتصادية المحليّة نشأت في بداياتها في ظل مبادرات مقاولية عائلية، هذا ما أقرّه أغلب أفراد العينة، بأن تجاربهم المقاولية انطلقت في إطار العائلة ثم تطوّرت. ورغم ما آل إليه النسق الاقتصادي المحلي من تطوّر في حجم المؤسسات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، وطبيعة نشاطها، والتغيير الحاصل في مسألة الإدارة والتسيير، فان التمثّل الجماعي للمقاولة وآليات اشتغالها الأساسية، ظلت تُحتكم إلى قيمة التضامن الاجتماعي، التي تعد من مقوّمات الثقافة المقاولية المحلية، هذه الثقافة التي ترسّخت في النسيج الاجتماعي المحلي من خلال التبادل والتفاعل والتقارب بين الفاعلين المقاولين، وأصبحت مُنتجة للقيم والمعايير التقليدية التي طبعت الثقافة المقاولية المحلية، على غرار التضامن والإبداع والتميّز، وبالتالي مُلهمة للمبادرات المقاولية، ليس من داخل الحمى الترابي المحلي فحسب بل من خارجه كذلك.

علما أن مسألة التمثّل الفردي والجماعي لقيم المقاولة يُفسّر وفق نظرية جون كلود ابريك(Abric, 1994) بكون مسألة التمثّلات إنما هي شكل من المعارف والأعراف والقيم والمعايير المصاغ اجتماعيا بطريقة مشتركة، والذي يُلقي بثقله على مسارات الأفعال الفردية والجماعية، ونتيجة لذلك كان توظيفنا لمنهج السيرة من الوجاهة بمكان، حتى نتفهّم سيرورة التنشئة العائلية والاجتماعية للفاعل المقاول. وبالرغم من الطغيان الكاسح للنزعة الرأسمالية وهاجس الربح، ومسألة النفعية على سلوكيات الفاعلين المقاولين المعاصرين، فان ثقافة التضامن بما تعنيه من مواقف وأفعال، لا تزال جزء لا يتجزأ من الهوية المقاوليّة، وهذا ما كشفته جل المقابلات الميدانية، لاسيما فيما بين روّاد الأعمال أصيلي قصر هلال.

وللإشارة فان السلوك التضامني للفاعلين المقاولين ظل يتوسّع متخذا أشكالا جديدة حسب ما يقتضيه النشاط الاقتصادي والسياق التاريخي، فالتضامن المقاولي لا يتوقف فقط عند مرحلة إنشاء المشروع، وإنما يتواصل في المرافقة والتطوير، والمساندة زمن الكساد، وتراجع المبيعات واحتداد المنافسة، مثلما يتجسّد التضامن عبر علاقات الزواج،إذ غالبا ما يُسيطر الزواج الداخلي أي بين العائلات المقاولية، أو داخل الحمى الترابي بقصر هلال، وهو تمشي استراتيجي يهدف إلى حماية الإرث المقاولي، وهكذا يسود نوع من التحالف أحيانا غير المعلن بين العائلات المقاولية، وبأشكال مختلفة، في محاولة لاحتكار نشاط اقتصادي معيّن، وبالتالي اكتساب علامة تجارية ذات بعد وطني.

والحقيقة إن التزايد اللافت للمؤسسات المجدّدة في المجتمع المحلي، كان نتيجة وعي مقاولي فردي وجماعي، من قبل فئة خاطرت باستثماراتها عبر دخولها في مغامرة لتنويع السلع والمنتجات، غير إن هذه المغامرة محفوفة بلا يقين ضمني وفق تعبير «ميشال كروزييه»، لكنها في الآن ذاته تعكس عقلانية جماعية مشتركة، مستمدة أساسا من الحس المشترك، المتجسّد في العلاقات العائلية وعلاقات الصداقة، وبالتالي أهمية المجتمع المحلي والثقافة المشتركة في تشكيل الهوية المقاوليّة، وهذا ما يقودنا إلى تأكيد صحة ملاحظاتنا وفرضية بحثنا التي تعتبر إن عامل السياق المحلي، إنما هو الحلقة المحورية في تشكيل ونجاح الفعل المقاولي، بما يتضمنه من ثقافة متجانسة ومحيط عائلي داعم، على إن هذا الميزة التي يختص بها النسيج الاجتماعي

المحلي محور بحثنا، إنما تتقاطع كثيرا مع ما انتهى إليه الباحث الفرنسي «بيير نوال دينوال» في دراسته للنسيج الاقتصادي بصفاقس العاصمة الاقتصادية للبلاد التونسية، حيث أكد إن العائلة تمثّل محور المبادرات المقاولية، من خلال قدرتها على المرافقة وضمان استمرارية المشروع المقاولي(Denieuil, 1992) ،إضافة إلى الجانب العلائقي والمحيط الاجتماعي المحلي، الذي يتميّز بحس مقاولي قوي، ووفي تاريخيا لتقاليده، ويتجلى كل ذلك في التجانس الثقافي، والتمثّل الجيّد لمقولة الانتماء جرّاء ما نشأوا عليه من قيم التعاون والتضامن والشراكة، وهي قيم نجدها مبثوثة بشكل صريح في أغلب التجارب المقاولية في المجتمع المحلي بقصر هلال.

- مقولة الانتماء

من القيم التي يمكن للملاحظ العادي إن يلمسها في مواقف وممارسات الفاعل المقاول في قصر هلال، ذلك التمثّل القوي للحمى الترابي المحلي، بما فيه من تراث ديني وتاريخي وثقافي، بدليل إن أولى التجارب المقاولية التي نشأت في المجتمع المحلي، والتي كانت في شكل ورشات تقليدية للحياكة، إنما نبعت أساسا من فاعلين محليين، وهذه التجارب كان تعكس وعيا مبكرا بأهمية الإمكانيات التي تتوفر عليها المدينة، من حيث التقاليد الاقتصادية، بما تتطلبه من مواد أولية، ويد عاملة مختصة، وسوق استهلاكية، وهياكل تنظيمية. ولذلك تنبّهت فئة من الفاعلين الاقتصاديين المحليين، لكل هذه المكونات مبكرا، وترسّخ في ذاكرتها تمثّل قوي للحمى الترابي، بما ينطوي عليه من قيم اجتماعية ودينية، فقد كانت أخلاق الفاعل المقاول ومواقفه مصطبغة كثيرا بالعقيدة الدينية الإسلامية، حيث عبّر بعضهم عن تقديسه للعمل ليس لأنه منتج للثروة والمال، بل لأنه يمنح الكرامة للإنسان، ويساهم في تحقيق التنمية، وهذا يتطلب من صاحب المشروع المقاولي الالتزام بالثقة والجدية والانضباط. وهذا ما يدفع تدريجيا إلى تكوين هوية جماعية مشتركة متمايزة عن الهويات المجاورة، وتفضي إلى الهوية المقاوليّة، التي نجدها اليوم تميّز النشاط الاقتصادي بقصر هلال، هذه الهوية التي تبني على الإحساس بالانتماء، والرغبة في ترسيخ علامة اقتصادية مميزة للمجتمع المحلي، وفي هذا الإطار أفضى اعتمادنا منهج السيرة في التجارب المقاولية الفردية إلى الكشف عن وجود مخزون اجتماعي وتاريخي وثقافي مشترك، أنتج ثقافة مقاوليّة من خلال تفاعله عبر الحقب الزمنية المتعاقبة، وقد لمسنا في مقابلاتنا الميدانية وحواراتنا مدى تغلغل قيم الجماعة والحنين إلى الماضي في ذاكرة المستجوبين، ومما يدلل على ذلك تردد عبارات على ألسنة أفراد العينة مثل: «أحنا ضحينا برشا»، «أحنا كوّنا أنفسنا بأنفسنا»، «آني نعمل برشا بأقوال السلف». وهكذا ف «النّحن» متجذّرة في ذاكرة المقاول في قصر هلال بقوة، وتتجلى في المواقف والسلوكات، وكيفيّة التصرّف في الحالات العادية وفي الأزمات إلى حد الظرف الراهن، رغم الحراك الواسع والمستمر الذي يشهد المجتمع المحلي، بسبب حركات النزوح والاستقطاب الاقتصادي والتجاري، الذي تحظى به مدينة قصر هلال.

ولذلك تُطرح مقولة الهوية الجماعية ومنها الهوية المقاولية في هذا السياق، لأن الجماعة المقاولية المحلية تريد في كل مرحلة إعادة إنتاج نفس الثقافة المحلية التي نشأ عليها الآباء والأجداد، في محاولة لاكتساب الفرادة وتشكيل المسار الهوياتي، الذي يعتبر الحمى الترابي من أبرز مقوماته، ويُبنى على أساس علاقة الجماعة المحلية بالماضي.

وفي قراءة لمقولة الانتماء وعلاقتها بالهوية المقاوليّة من زاوية نظرية التمثلات الاجتماعية، يمكن القول أن فرادة المقاولة بقصر هلال، واستنادا إلى مسألة الانتماء، تفسّر بتمحور السكان المحليين حول نفس النواة المركزية للتمثّل، التي تتيح للجميع

مجموعة منظمة من الادراكات، تعبّر عن رؤيتهم للعالم، وطرق معالجة الوضعيات، وهي تمثّلات تنصهر ضمن ماض جماعي، أو ضمن ممارسات تراثية تتعلق بالتجارب الفردية والمقاولية(Abric, 1994) . مما يعني أن المحيط المحلي على ثرائه وتجانسه اجتماعيا، ولّد إحساسا عميقا بالانتماء، ووعيا بضرورة العمل من اجل إعلاء شأنه ومكانته، عبر تسخير وتوظيف كل الموارد المحلية البشرية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لذلك. ومن الممارسات المقاولية التي تبرر هذه النزعة ميل فئة كبيرة من روّاد الأعمال المحليين إلى الاستثمار وإقامة مشاريعهم في محيطهم المحلي، لتوفير أكثر ما يمكن من أسباب النجاح، والاستدامة لمشاريعهم.

- مقولة الطموح

لئن ارتبطت المقولتان السابقتان، وهما التضامن والانتماء بعامل السياق المحلي في تشكيل وبناء الهويّة المقاولية، فان مقولة الطموح تتصل أكثر بدور الفاعل المقاول، بما يتميّز به من خصال ومواقف في نشأة المقاولة واستدامتها، وفي هذا السياق شكّلت مقولة الطموح في حواراتنا مع أفراد العينة إحدى أهم المقوّمات في تجاربهم المقاولية، وهو ما يطرح باردیغم المقاول لتفسير وفهم ظاهرة المقاولة في المجتمع المحلي، وذلك من خلال بعض النماذج التحليلية التي اعتمدها أنصار هذه المقاربة ومنها «الخصال الشخصية» للمقاول، باعتبارها متغيرا بارزا في التأثير في مشروع المقاولة، وقد هيمن هذا التوجه خاصة عند الباحثين الأمريكيين، عندما اعتمدوا الخصال الشخصية مدخلا لفهم فعل المقاولة، بمعنى إن فعل إنشاء المؤسسة إنما هو عمليّة توقّع نابعة من الخصال الشخصية للفاعل المقاول، بوصفه فردا يحدوه الأمل والطموح، والحصافة والموهبة، بمفعول المحيط الاقتصادي المحلي(Danjou, 2002) .وفي علاقة بمجتمع البحث كشفت الدراسة الميدانية خصالا نوعية للفاعلين المقاولين، تعكس إلى حد كبير هذه السمات، فالمتأمّل في التجارب المقاولية بالمجتمع المحلي يستنتج، انه بالرغم من الصعوبات التي واجهها روّاد الأعمال المحليين في البدايات، بالنظر إلى قلة الموارد المالية ومصادر التمويل، وضعف التكنولوجيا، وبالتالي الحجم الديموغرافي الصغير للمجتمع المحلي، إلا أنهم استمروا في مشاريعهم، واختاروا عامل التحدي ولم ينتابهم الفشل، وهو ما يحيلنا على استنتاج انتهى إليه الجغرافي التونسي «رضا لمين»، أن بروز وانتشار المقاولة لا يرتبط بالحجم الديموغرافي للمنطقة، بقدر ما يتحدد بطموحات فردية وذاتية ترغّب في الاستثمار محليا(Lamin, 1998) . علما وان تغلغل قيمة الطموح في الذاكرة المقاولية المحلية، قد تصل بالفاعل المقاول إلى تقديم تضحيات جسيمة غير متوقعة، في سبيل إنجاح واستمرار مقاولته، فمنهم من أقدم على بيع منزله لإنشاء مؤسسته الخاصة ولجأ إلى استئجار منزل، بينما ضحّ البعض الآخر بشبابه حيث خيّر ترسيخ مقوّمات مقاولته، على حساب الزواج وتكوين أسرة. وهكذا فقيمة الطموح وما يتصل بها من خصال، على غرار المخاطرة وروح المبادرة والتوق إلى بعث مشروع مستقل، هي سمات ليست وليدة فترة زمنية محددة، بقدر ما هي نتيجة سيرورة تاريخية طويلة استطاعت أن تؤسس شخصية قاعدية فريدة، أفضت إلى بلورة هويّة مقاولية.

ولعل من العوامل المحفّز على ترسّخ قيمة الطموح، ما يتصل بعامل القرب في علاقة بالفعل المقاولي، ذلك إن المجتمع المحلي بقصر هلال ينطوي على مقوّمات القرب، تتعلق بطبيعة الثقافة المشتركة، والخبرات والمعارف، مما يسهّل تبادل المعلومات، واستيعاب أفكار التكنولوجيا الجديدة، إضافة إلى التقارب التنظيمي الذي يتيح بنية علائقية داخلية بين

المؤسسات والشبكات، وأخيرا عامل القرب الجغرافي الذي يكرّس القرب الاجتماعي، ويدفع أكثر باتجاه تبادل الأفكار والتكنولوجيا، والثقافة التسييرية بين الفاعلين المقاولين(André, 2009) .

ورغم تناقص قيمة الطموح لدي الأجيال المقاولية الراهنة، بالنظر إلى تنامي النزعة النيوليبرالية في النسيج الاقتصادي، واحتداد المنافسة الاقتصادية، بمفعول الانفتاح الكبير للأسواق العالمية على بعضها البعض، فان هذه القيمة لاتزال ذات ثقل في ذاكرة الأجيال الشبابية الحاضرة، ولاسيما خريجي الجامعات، حيث لمسنا أثناء مقابلاتنا الميدانية تحفّزا وحماسة، باتجاه بعث المشاريع الخاصة، والرغبة في المبادرات المقاولية.

2-3- التحولات الاقتصادية وتداعياتها على الهوية المقاولية بقصرهلال

يشهد النسيج الاقتصادي المحلي بقصر هلال تحولات متسارعة مواكبة للنمط الاقتصادي المعولم، وما يقتضيه من شروط ومقوّمات حتى تكون المؤسسة الاقتصادية في مستوى المنافسة كما ونوعا، على إن عامل التصنيع منذ بروزه في النسيج المحلي، احدث منعرجا بارزا في النشاط الاقتصادي، من حيث طبيعة المنتج وأشكاله، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، فقد ولّد التصنيع في قصر هلال في سبعينيات القرن الماضي، وفق الباحث فرج اسطمبولي ما سماه بالنزوح الحرفي، L'exode artisanale عندما تحوّل حرفيو مهن النسيج إلى المصانع، بدل الورشات لأنها ذات مردودية أفضل، وتنظيم زمني وتأمين اجتماعي،وقد أنتج النشاط الصناعي صعودا اجتماعيا للعديد من الطبقات، وتبلورت تبعا لذلك مواقف فكرية جديدة، وأنماط عيش جديدة، متبوعة بأنماط استهلاكية حديثة، اقتضتها طبيعة المرحلة، منها خاصة تنامي الاستهلاك التفاخري والترفي.

أما بخصوص النسيج المقاولي المحلي، فقد ظل في السنوات الأخيرة يواجه جملة من التحديات وأشكال من المقاومة العسيرة، بسبب التغيرات المتسارعة في المنتجات الاقتصادية، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة، والاضطرابات والأزمات السياسية، وما أعقبها من إرباك في النشاط الاقتصادي.

والملاحظ إن النسيج الاقتصادي الراهن في قصر هلال، ظل يتجه أكثر فأكثر باتجاه قطاع الخدمات والتجارة، فلم تعد الهوية المقاوليّة المحلية صناعية بالأساس، بقدر ما هي تجارية خدماتية، تبعا لمقتضيات السوق المحلية والعالمية، وفي هذا السياق أظهر الكثير من الفاعلين المقاولين المحليين قدرة نوعية في التأقلم مع السياقات التاريخية والاقتصادية، من حيث تغيير نشاط المؤسسة، أو إدخال منتج جديد يقتضيه السوق، أو بناء علاقات زبونية، في محاولة لحماية المؤسسة من الإفلاس وضمان ديمومتها.

خلاصة واستنتاجات

تبقى ظاهرة المقاولة معقّدة لا يمكن فهمها والتمكن من كل جوانبها، إلا عبر مقاربتها من زوايا متعددة، وقد كشفت الدراسة الميدانية للتجربة المقاولية بقصر هلال، إن النسيج الاجتماعي المحلي ينطوي على هوية مقاوليّة، تنبني على ثلاث زويا: التضامن والانتماء والطموح، والتي تُعد من القيم والخصال الإنسانية التي طبعت الفعل المقاولي المحلي، والتي تُعزى بالأساس إلى أهمية

المحيط العائلي والبيئة الاجتماعية المحلية في تشكّل هذا الفعل، فقد تبيّن إن هذه القيم إنما مستمدة من طبيعة التنشئة العائلية والاجتماعية، فهي ارث اجتماعي ثقافي متكامل ظل يمرر من جيل إلى آخر.

لكن هذه الثقافة المقاوليّة التي ترسّخت وتراكمت عبر الأجيال، تشهد اليوم فتورا وتراجعا، في صفوف الأجيال الراهنة، وفق أغلب المستجوبين، بسبب تغير الأساليب التربوية، وتعدد وسائل التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى إن المجتمع المحلي بقصر هلال ظل طيلة العقود الأخيرة محل جذب متزايد لأفواج النازحين من اغلب جهات البلاد التونسية، بسبب توفر بيئة تشغيلية ثريّة، وشبكة من المؤسسات والمرافق العمومية المتكاملة، وقد أدى هذا الاختلاط الاجتماعي والثقافي إلى إرباك المنظومة القيميّة المحلية، وأفضى تدريجيا إلى تفكيك روابطها، فضعف تأثير العائلة في بناء وتكوين الشخصية، مما أثّر على مسألة التمثّل الاجتماعي للمقاولة وأبعادها، بما يعني إن استمرارية المقاولة وثباتها راهنا أصبح أكثر صعوبة، في ظل احتداد المنافسة المحلية والدولية، وتراجع الأرباح بسبب تصاعد الأداء الضريبي الذي تفرضه الدولة، الأمر الذي أدى إلى انتشار النشاط المقاولي اللاشكلي والفوضوي، أو ما يعرف بالاقتصاد الموازي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. السيد عبد العاطي السيد، (1983)، الإنسان والبيئة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
2. صن أمارتيا، (2008)، الهوية والعنف، ترجمة سحر توفيق، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد352، جوان.
3. مجموعة من المؤلفين، (1987)، إشكاليات المنهاج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، دار توبقال للنشر، المغرب.

المراجع باللغات الأجنبية

1. *Abric Jean-claude, (199'), Pratique sociale et représentation, P, U, F*
2. *Denieuil Pierre-noël, (1992), Les entrepreneurs du développement : l'ethno-industrialisation en Tunisie : la dynamique de Sfax, L'harmattan*
3. *Despois Jean, (1955), La Tunisie orientale : sahel et basse steppe, P, U, F*
4. *G.H. Mead, (2006), L'esprit, le soi et la société, P, U, F*
5. *Lamine Ridha, (1998), Les citadins du sahel central, Tunisie*
6. *Stambouli Fredj, (1964), Ksar hellal et sa région : contribution a une sociologie du changement dans les pays en vois de développement, Paris*
7. *Stambouli Fredj, (1964), Ksar hellal et sa région : contribution a une sociologie du changement dans les pays en vois de développement, Paris*

8. -André Julien Pierre, (2009), « L'entrepreneuriat endogène innovant : l'exception d'un arrondissement métropolitain concentrique », Revue, Management international, Montréal.45- 72.

9. - Danjou Isabelle, (2002), « L'entrepreneuriat un champ fertile à la recherche de son unité », Revue française de gestion, N°28, 35-51

10. Filion louis jaques, (1997), « le champ de l'entrepreneuriat : historique, évolution, tendances », revue internationale P.M.E, N°2, 27- 45.

11. Fortin, P-A, (2002), La culture entrepreneuriale, un antidote à la pauvreté, Montréal, Editions Transcontinental.

12. Granovetter M, (1985), «Economic Action and Social Structure: The Problem of Embeddedness», American Journal of Sociology, n° 91 November, 83-99.

13. Melucci, Alberto, (1994), The process of collective identity, in H. Johnston. , B. Klandermans. Social Movement and culture, university of Minnesota Press Minneapolis.

14. Toutain Olivier, (2011), « Entreprendre, territoire et développement économique : une question de configuration ou de dosage ?», Série L'art d'entreprendre, Les Echos-EM LYON.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Sayed Abdel-Ati AL-Sayed, (198 »), Alinsan wal biia, (Man and the environnement), Dar Al- Marifa Al-Jamia, Alexandria.

2. Sun Amartya, (2008), Alhouya wal onf, (Identity and violence), Translated by Sahar tawfiq, World of knowledge series, National concl for culture, Arts and letters Kuwait, issue,352, June.

3. A group of authors, (1987), Ichkaliyett Al-minhaj fi fikr Arabi wal- ouloum Al- insaniya (Problems of Method in Arab thought and the humanities, Dar Toubkal publishing, Morocco.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Enduring Historical Relationship Between the United States and Israel: Between the Rhetoric of Shared Values and the Reality of Settler-Colonial Legacy

Dr. Dema Faiq Abu Latifa[1]; Dr. Awwad Sleemya[2]

[1]Department of Police Sciences / Faculty of Law - Al-Istiqlal University / Palestine
[2]Affiliation Researcher in International Relations – Palestine Institute for National Security Research

Email 1 : ***dema_latifa@outlook.com***
Email 2 : awad.sliemyeh@gmail.com
1: https://orcid.org/0009-0008-2807-1827

Received	Accepted	Published
15/06/2025	23/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.124-154

Abu Latifa, D., & Sleemya, A. (2025). The enduring historical relationship between the United States and Israel: Between the rhetoric of shared values and the reality of settler-colonial legacy., Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 124- 154.

Abstract

This study examines the special relationship between the US and Israel, shedding further light on the arguments and justifications often framed by Washington policymakers in the context of shared values and liberal principles. Using the descriptive-analytical method, the study reached several conclusions, most notably the existence of deeper dimensions that go beyond these superficial justifications. It argues that the true roots of the U.S.-Israel relationship lie in the structural similarity of their emergence as settler-colonial powers. Both the United States and Israel share a long history of expansion and settlement at the expense of indigenous populations, which has established strong ideological and political bonds between them. The findings also indicate that Israel, as the exclusive agent of the United States in the Middle East, plays a pivotal role in advancing American strategic interests. Furthermore, the researchers concluded that the arguments regarding shared values starkly contradict the American behavior that opposes the Palestinian people's aspirations for freedom and independence—as outlined in the U.S. Declaration of Independence of the original thirteen states in 1776.

Keywords: U.S.-Israel special relationship, values, shared interests, unique democracy, shared settler-colonial history, sacred bond, sustained support.

© 2025, Abu Latifa & Sleemya, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

العلاقات التاريخية غير القابلة للكسر بين الولايات المتحدة وإسرائيل: بين مشاركة القيم المزعومة والإرث الاستعماري الاستيطاني

د. ديمة فايق أبو لطيفة؛[1] د. عوض سليمية[2]
[1] قسم العلوم الشرطية/ كلية القانون - جامعة الاستقلال / فلسطين
[2] باحث في العلاقات الدولية - معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي
الايميل1: dema_latifa@outlook.com
الايميل 2: awad.sliemyeh@gmail.com
حساب https://orcid.org/0009-0008-2807-1827

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/06/15	2025/06/23	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.124-154

للاقتباس: أبو لطيفة، د.، وسليمية، ع .(2025). العلاقة التاريخية الراسخة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: بين خطاب القيم المشتركة وواقع الإرث الاستعماري الاستيطاني .، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07 (رقم العدد 27)، ص ص: 124 - 155.

ملخص

تتناول هذه الدراسة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتسلط مزيداً من الضوء على حجج ومبررات هذه العلاقة، والتي غالباً ما يتم صياغتها من قبل صناع القرار في واشنطن في سياق مشاركة القيم والمبادئ الليبرالية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، خلصت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات كان من أبرزها، وجود أبعاد أعمق تتجاوز هذه التبريرات السطحية وتؤكد أن الجذور الحقيقية للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية تكمن في التشابه البنيوي بين نشأتهما كقوتين استعماريتين استيطانيتين. فالولايات المتحدة وإسرائيل تشتركان في تاريخ طويل من التوسع والاستيطان على حساب السكان الأصليين، وهو ما أسس لروابط أيديولوجية وسياسية قوية بينهما. وأظهرت النتائج أيضاً، أن إسرائيل باعتبارها وكيل حصري للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، تلعب دورًا محوريًا في تعزيز المصالح الأمريكية الاستراتيجية، كما توصل الباحثان أيضا الى أن، حجج ومبررات مشاركة القيم تتناقض بشكل صارخ مع السلوك الأمريكي المعادي لطموحات الشعب الفلسطيني في نيل الحرية والاستقلال. على النحو الوارد في وثيقة إعلان الاستقلال للدول الثلاثة عشر للولايات المتحدة عام (1776).

الكلمات المفتاحية: العلاقة الخاصة الامريكية-الاسرائيلية، القيم، المصالح المشتركة، الديموقراطية الفريدة، التاريخ الاستعماري الاستيطاني المشترك، الرابط المقدس، الدعم المستمر.

©2025، : أبو لطيفة & سليمية ، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

1- المقدمة

تُعَدّ العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل واحدة من أكثر العلاقات الثنائية تعقيداً وإثارة للجدل على الساحة السياسية الدولية. وغالباً ما يشير قادة البلدين إلى أن هذه العلاقة "إستراتيجية وغير قابلة للكسر"، مستندين إلى الزعم القائل إنها "قيم مشتركة" ترتكز على المبادئ الديمقراطية والليبرالي(Ross, 2021) . هذه المزاعم تواجه انتقادات واسعة النطاق؛ حيث يرى كثير من الباحثين وعلماء السياسة أن هذه الشراكة قائمة بشكل أكبر على التاريخ الاستعماري والاستيطاني المشترك، فضلاً عن رغبة الولايات المتحدة في وجود شريك موثوق في الشرق الأوسط يعزز مصالحها الاستراتيجية (Kaplan, 2020; Hinnebusch, 2017)، بعيداً عن الشعارات المتداولة حول "القيم." تاريخياً، كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل كدولة مستقلة في 14 مايو/أيار 1948، عندما أصدر الرئيس هاري ترومان بيان اعتراف فوري بعد إعلان قيام إسرائيل في نفس التاريخ (U.S. Department of State, 1948). لاحقاً، أقامت واشنطن علاقاتها الدبلوماسية عندما قدم السفير الأمريكي جيمس غروفر ماكدونالد أوراق اعتماده في 28 مارس/آذار 1949. ومنذ ذلك الحين، أصبحت إسرائيل، ولا تزال، الشريك الأكثر موثوقية لأمريكا في الشرق الأوسط، بما في ذلك ارتباطها بالروابط التاريخية والثقافية وكذلك بالمصالح الجيوسياسية المتبادلة(Gordon & Pardo, 2015) .

خلال الحرب الباردة، رأت واشنطن في إسرائيل قيمة إستراتيجية كبيرة، ليس فقط في سياق الصراع العربي–الإسرائيلي، بل كمخلب وظيفي في سياق التنافس بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي (Brown, 2013). في الوقت نفسه، فإن الكونغرس الامريكي الداعم وجماعات الضغط المؤثرة قد صورت إسرائيل على أنها امتداد طبيعي للمصالح الأمريكية، لا سيما في ظل توافق السرديات الإنجيلية البروتستانتية مع المشروع الصهيوني(Walt & Mearsheimer, 2007) . فالكتاب المقدس، والصهيونية المسيحية، والهولوكوست، والثقافة الشعبية الأمريكية – جميعها ساهمت في دمج اليهود والإسرائيليين كـ"داخلين" في السياق القيمي الأمريكي، بعد أن كانوا يُنظر إليهم كـ"غرباء (Shaheen, 2001; Kaplan, 2020). هذا التقارب الثقافي والسياسي يُعد أحد أبرز الأسباب وراء استمرار الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، كما أن الولايات المتحدة تُعتبر فاعلاً متورطًا في معظم سياسات الاحتلال الإسرائيلي(Finkelstein, 2018) .

يجادل الباحثان في هذه الدراسة بأن الأسس التي يستند إليها صانعو القرار في واشنطن لتبرير العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تتصدرها القيم المشتركة، هي أسس ضعيفة وغير كافية لتفسير تلك العلاقة. وتخفي جوهرًا بنيويًا يتمثل في تحالف وظيفي قائم على مصالح استعمارية–استيطانية، خصوصًا تلك المرتبطة بالسيطرة على منابع الطاقة في الشرق الأوسط. تهدف الدراسة إلى استكشاف الجذور التاريخية للعلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، قبل وبعد نكبة عام 1948، وتحليل سردية القيم المزعومة مقابل المصالح المشتركة. تنقسم الورقة العلمية إلى محورين رئيسيين: الإرث الاستعماري والاستيطاني في سياسات الطرفين، وتسليط مزيداً من الضوء على خطاب القيم المشتركة المتمثلة في ديمقراطية إسرائيل وكونها "الديموقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط".

1.1 أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تسليط مزيداً من الضوء على طبيعة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بوصفها من أكثر العلاقات الدولية إثارة للجدل سياسيًا وأخلاقيًا. فبينما يتم الترويج لهذه العلاقة على أنها قائمة على "قيم مشتركة" مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، تشير المعطيات التاريخية والسياسية إلى أن الجذور الحقيقية لهذه العلاقة تنبعث من تشابه البُنى الاستعمارية الاستيطانية في تاريخ كلا الدولتين. وتأتي أهمية هذا البحث أيضًا في سياق ما بعد احداث 7 أكتوبر 2023، وما تبعه من تحول في السياسات الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، الامر الذي يستدعي الوقوف على خطاب "الرابطة المقدسة" وفهم ما إذا كانت المصالح الاستراتيجية أم المبادئ الليبرالية هي التي تحكم هذا التحالف.

2.1 إشكالية البحث

العلاقة الخاصة الأمريكية–الإسرائيلية واحدة من أكثر العلاقات الدولية تعقيدًا وتشابكًا، ويجري تسويقها غالبًا على أنها قائمة على أسس من القيم المشتركة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان. هذه الحجج تغفل السياقات التاريخية والبنى الهيكلية التي تربط البلدين. فالولايات المتحدة وإسرائيل تتشابهان في كونهما دولتين نشأتا من خلال مشاريع استعمارية استيطانية قامت على إقصاء السكان الأصليين وتوسيع السيطرة على الأراضي. وبالتالي، فإن هذا التشابه البنيوي يُلقي بظلاله على طبيعة العلاقة بينهما، حيث يبدو أن المصالح الاستراتيجية العميقة والتوجهات الجيوسياسية تلعب دورًا أكبر في توثيق هذه العلاقة مقارنة بالقيم الليبرالية المعلنة. مما يطرح تساؤلات حول مدى مصداقية السردية الرسمية التي تُروَّج لتبرير هذه العلاقة.

3.1 أسئلة البحث

ينطلق هذا البحث من سؤال رئيس يتمثل في:

ما هي الأسس الحقيقية التي تستند إليها العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل؟ وهل تعكس هذه العلاقة بالفعل شراكة قائمة على القيم المشتركة، أم أنها تخفي خلفها مصالح استراتيجية وتشابهات بنيوية في التكوين الاستعماري؟

ومن هذا السؤال الرئيس تتفرع عدة تساؤلات فرعية:

1. ما السياقات التاريخية والسياسية التي ساهمت في تشكيل العلاقة الخاصة بين البلدين؟
2. كيف وظفت الولايات المتحدة وإسرائيل خطاب "مشاركة القيم" في تبرير تحالفهما الاستراتيجي؟
3. إلى أي مدى يمكن اعتبار الاستعمار الاستيطاني المشترك عاملاً بنيويًا في ترسيخ العلاقة بين الدولتين؟
4. كيف تؤثر هذه العلاقة على حقوق الشعب الفلسطيني وطموحاته في الحرية والاستقلال؟
5. ما مظاهر التناقض بين الخطاب القيمي المعلن والسلوك السياسي الفعلي للإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه إسرائيل وفلسطين؟

4.1 أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والتحليلية، أبرزها:

1. تحليل الأسس الفكرية والسياسية التي تقوم عليها العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، الى جانب المشاركة في النقاش الادبي الدائر حول مبررات "مشاركة القيم." لتوطيد هذه العلاقة.

2. الكشف عن الجذور البنيوية للتقاطع الاستعماري الاستيطاني بين الدولتين، وإبراز أثره على طبيعة التحالف بينهما.

3. استقراء الأبعاد الاستراتيجية والأمنية التي تجعل من إسرائيل وكيلًا حصريًا للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

4. بيان أثر هذه العلاقة على حقوق الشعب الفلسطيني، من خلال تتبع التناقضات بين مزاعم الخطاب الأمريكي المعلن والسلوك الفعلي الداعم لإسرائيل.

5. نقد الخطابات السياسية والإعلامية الأمريكية التي تبرر العلاقة الخاصة بالاستناد إلى مفاهيم أخلاقية أو دينية، وبيان ما تنطوي عليه من تحريف للوقائع التاريخية والسياسية.

5.1 منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار الأنسب لفهم وتحليل طبيعة العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من حيث نشأتها، وتطورها، وأسسها السياسية والأيديولوجية، وانعكاساتها الجيوسياسية في الشرق الأوسط، لا سيما على القضية الفلسطينية.

كما يوظف البحث أدوات تحليل الخطاب السياسي والإعلامي للكشف عن البنية الرمزية والمفاهيمية التي تستند إليها مبررات "العلاقة الخاصة"، وبخاصة تلك المرتبطة بادعاء "مشاركة القيم الديمقراطية" و"التحالف الأخلاقي."

وقد تم الرجوع إلى عدد من المصادر الأولية والثانوية، تشمل: وثائق حكومية وتصريحات رسمية من كلا الجانبين. ودراسات أكاديمية وتحليلات من مراكز أبحاث دولية. وتقارير منظمات حقوقية دولية. وكتب ومقالات علمية في التاريخ والسياسة والعلاقات الدولية. ويرى الباحثان بأن هذا التداخل المنهجي يساعد في بناء فهم نقدي مركّب، يدمج بين البعد التاريخي، والتحليل السياسي، والتحليل الأيديولوجي للسرديات السائدة.

6.1 حدود البحث

النطاق الموضوعي: يركز البحث على تحليل العلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، من خلال تحليل الخطابات السياسية والإعلامية الداعية إلى مفهوم "العلاقة الخاصة"، والأسس الأيديولوجية والاستراتيجية التي قامت عليها، مع التركيز على تأثير هذه العلاقة على القضية الفلسطينية خاصة بعد عام 1967 وحتى أحداث 7 أكتوبر 2023.

النطاق الزمني: يغطي البحث الفترة الممتدة من لحظة تأسيس دولة إسرائيل عام 1948، مرورًا بالمحطات الرئيسية للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية، مثل دعمها في حروب الشرق الأوسط، وصفقة القرن، وصولاً إلى التغيرات الطارئة بعد التحولات

الإقليمية في العقد الأخير، وانتهاءً بأحداث عام 2023.

النطاق الجغرافي: يشمل تأثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة في سياق العلاقة مع اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص دولة فلسطين، باعتبارها المسرح الأهم لكشف هذه العلاقة، إلى جانب تحليل المواقف والسياسات الأمريكية تجاه إسرائيل ضمن السياق الدولي.

الحدود المعرفية: يناقش الإطار السياسي للعلاقة الخاصة بين البلدين في سياق تبادل المصالح ومبررات هذه العلاقة.

7.1 أهم المصطلحات المستخدمة في البحث

العلاقة الخاصة:(Special Relationship) يشير هذا المصطلح إلى التحالف الاستثنائي الذي يربط الولايات المتحدة وإسرائيل، ويستند إلى مزيج من القيم المشتركة، والديمقراطية الليبرالية، والمصالح الاستراتيجية، والتقارب الثقافي والديني. صكّ الرئيس الأمريكي جون كينيدي هذا المفهوم في سياق محاولة تعزيز التعاون الأمني مقابل التزامات إسرائيلية في ملفي اللاجئين والنووي (Kaplan, 2020; Khalidi, 2020) .

القيم المشتركة:(Shared Values) تُفهم على أنها منظومة المعتقدات الأخلاقية والسياسية التي يفترض أن تربط الدولتين، مثل الديمقراطية، سيادة القانون، الحرية الدينية، والتعددية. لكنها في السياق الأمريكي الإسرائيلي تُستخدم كحجة أيديولوجية لتبرير الانحياز السياسي(Cambridge Dictionary, 2024; Gilboa, 2023) .

الاستعمار الاستيطاني:(Settler Colonialism) نموذج من الاستعمار يعتمد على إحلال مستوطنين مكان السكان الأصليين، ونزعهم من أراضيهم بشكل دائم، وليس فقط السيطرة على الموارد. ينطبق هذا المفهوم على كل من الولايات المتحدة في علاقتها مع السكان الأصليين، وعلى إسرائيل في تعاملها مع الفلسطينيين.(Veracini, 2015; Mamdani, 2020)

المصالح الاستراتيجية:(Strategic Interests) تشير إلى الفوائد الجيوسياسية التي تجنيها الولايات المتحدة من دعم إسرائيل، كضمان التفوق العسكري في الشرق الأوسط، واستخدامها كأداة ضغط على الدول العربية، وموقعها في مواجهة التمدد الإيراني(Walt & Mearsheimer, 2007; Eisenstadt & Pollock, 2023) .

الدعم غير المشروط:(Unconditional Support) مصطلح يُستخدم لوصف السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل، والتي تقوم على تقديم المساعدات العسكرية والسياسية والاقتصادية دون ربطها بتقدم حقيقي في عملية السلام أو احترام القانون الدولي .(Finkelstein, 2018; Amnesty International, 2022).

8.1 الدراسات السابقة

ميرشايمر ووالت (Mearsheimer& Walt, 2007)

في كتاب The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy نفوذ اللوبي الإسرائيلي في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية. قدم العالمان في العلاقات الدولية طرحاً جريئاً قائماً على التحليل المنطقي والحجج الموثقة بتفسير العلاقة الخاصة بين الولايات

المتحدة واسرائيل ومدى نفوذ لوبي إسرائيل في ثني السياسة الخارجية الامريكية لمصالح إسرائيل داخل مراكو صنع القرار الامريكي وخاصة الكونجرس.

التعقيب: تُشير النقاشات التي أثارها الباحثان إلى قضايا حساسة تتعلق بتأثير اللوبي الإسرائيلي على السياسة الخارجية الأمريكية، وهو موضوع لطالما كان محل جدل واسع بين الأوساط الأكاديمية والسياسية. ورغم الانتقادات الحادة التي وُجّهت إليهما من قبل جهات مؤيدة لإسرائيل، إلا أن أبحاثهما ساهمت في تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين واشنطن وإسرائيل، والتي تُوصف أحياناً بأنها غير متوازنة. وقد أثارت هذه النقاشات تساؤلات حول مدى اعتبار إسرائيل حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة أو عبئاً يؤثر على مصالحها في الشرق الأوسط.

فينكلشتاين:(Finkelstein, 2018)

في كتابه Gaza: An Inquest into Its Martyrdom، يحلل الباحث كيف يُستخدم الدعم الأمريكي غير المشروط لتبرير الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، مشيرًا إلى أن "القيم المشتركة" مجرد غطاء أخلاقي للتواطؤ في الجرائم. التعقيب: تضيف هذه الدراسة بعدًا أخلاقيًا حاسمًا للجدل الدائر حول العلاقة الخاصة، وتبرز التناقض بين الاقوال الأمريكية والافعال في دعم الاحتلال.

كابلان:(Kaplan, 2020)

يرى أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية تشكل نمطًا من التضامن بين قوتين استعماريتين استيطانيتين، في ضوء التشابه بين مسار الاستيطان في فلسطين وأمريكا.

التعقيب: يوفر هذا الطرح منظورًا بنيويًا مهمًا، لكنه بحاجة إلى مزيد من الدعم الميداني حول كيفية تأثير هذا التشابه على سياسات الأمن والتحالف في الشرق الأوسط.

معهد واشنطن:(Eisenstadt & Pollock, 2023)

يناقش التقرير الصادر عن المعهد أن العلاقة بين البلدين تستند أساسًا إلى مصالح استراتيجية ملموسة، مثل التعاون الأمني، والتفوق التكنولوجي، ومواجهة النفوذ الإيراني.

التعقيب: يمثل هذا الطرح يتقاطع الى حد كبير مع وجهة النظر الرسمية الأمريكية، ويقلل من دور الاعتبارات الأيديولوجية، لكنه لا يفسر الحصانة الدبلوماسية لإسرائيل تجاه الانتهاكات.

مؤسسة هيريتيج:(Heritage Foundation, 2025)

تؤكد الدراسة أن إسرائيل تمثل امتدادًا للديمقراطية الليبرالية الأمريكية في الشرق الأوسط، وأن العلاقات قائمة على التزام مشترك بحرية التعبير والتعددية.

التعقيب: هذه الدراسة تشكل نموذجاً للدعاية الاستراتيجية الأمريكية، حيث تتجاهل الانتهاكات الموثقة لحقوق

الفلسطينيين، وتقدم صورة مثالية تخدم تبرير الدعم المستمر

تقرير مجموعة الأزمات الدولية:(International Crisis Group, 2023)

يناقش التقرير التغيرات في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية بعد اتفاقيات التطبيع مع الدول العربية خلال فترة الراسة الاولى لدونالد ترامب، ويكشف عن تحوّلات في الأولويات الأمنية التي بدأت تتجاوز إسرائيل نحو دول الخليج العربي.

التعقيب: هذه المقاربة تشير إلى انحسار بعض أوجه "الخصوصية"، لكنها لا تزال تؤكد على الطابع المصلحي البارد للعلاقة في ظل تحولات النظام الدولي. ويرى سعيد (1979) أن الدعم الأمريكي لإسرائيل نابع من سردية ثقافية أعمق تعيد إنتاج الاستشراق، حيث يتم تصوير الفلسطينيين كتهديد، وإسرائيل كممثل متقدم للحداثة الغربية.

التعقيب :تضيف هذه القراءة بعدًا معرفيًا متجذرًا في البنية الفكرية للعلاقة، وتربط بين الإعلام، والثقافة، والسياسة في توجيه الانحياز الأمريكي.

9.1 الفجوة العلمية في الدراسات السابقة

رغم تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من زوايا متعددة – سواء من منظور القوة والنفوذ (Walt & Mearsheimer, 2007)، أو من منظور البعد الأخلاقي والانتهاكات(Finkelstein, 2018) ، أو حتى من الزاوية البنيوية المقارنة في مشاريع الاستعمار الاستيطاني – (Kaplan, 2020) إلا أن معظم هذه الأدبيات تتسم بأحد الاتجاهين:

1. التركيز المفرط على البعد الاستراتيجي والمصلحي، كما في دراسات معهد واشنطن ومؤسسة هيريتيج (Eisenstadt & Pollock, 2023; Heritage Foundation, 2025)، وهو ما يؤدي إلى إغفال البعد البنيوي العميق الذي يجمع بين التجربتين الأمريكية والإسرائيلية في الاستعمار الاستيطاني.
2. التحليل القيمي والنقدي المنعزل عن التفسير البنيوي التاريخي، كما في كتابات إدوارد سعيد (Said, 1979) وفينكلشتاين(Finkelstein, 2018) ، التي سلطت الضوء على خطاب الهيمنة والتمثيل، لكنها لم تربط بشكل ممنهج بين هذه الخطابات والسياسات الأمنية والاقتصادية للتحالف.
3. غياب ربط واضح بين سردية "القيم المشتركة" وبين السلوك الفعلي على مستوى السياسات والممارسات، حيث تم توظيف هذه السردية في كثير من الأدبيات كثابت أو حُجه، دون إخضاعها لتحليل معرفي أو اختبار واقعي في ظل التحيّزات الجيوسياسية الأمريكية الممنهجة تجاه القضية الفلسطينية.

10.1 تحديد الفجوة العلمية

تتجسد الفجوة العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها، وهي تحليل العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بوصفها تحالفًا بنيويًا ناتجًا عن التطابق التاريخي في البنية الاستعمارية الاستيطانية، وتفكيك سردية "القيم المشتركة" باعتبارها أداة أيديولوجية تُوظف لتغطية انحيازات استراتيجية مصلحية تخدم الطرف الأقوى.

تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية عبر ربط هذه الأبعاد الثلاثة (البنية – الخطاب – الممارسة) ضمن مقاربة تحليلية متكاملة، تسعى إلى تجاوز الأطروحات المألوفة وتقديم قراءة أكثر عمقًا للعلاقة الخاصة من منظور نقدي بنيوي.

انطلاقًا من أهمية البحث وإشكاليته، ومرورًا بحدوده ومنهجيته وتعريفاته الإجرائية، ثم من خلال استعراضٍ دقيقٍ للدراسات السابقة والتعقيب عليها، أصبح واضحًا أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن فهمها فهمًا علميًا موضوعيًا من خلال التفسيرات التقليدية القائمة على اعتبارات "القيم المشتركة" أو "تحالف قوى الديمقراطية"، دون العودة إلى الجذور البنيوية والأنماط التاريخية التي أسست لهذا التحالف.

كشفت المراجعة النقدية أن التداخل بين الخطاب القيمي والممارسة السياسية يتجاوز الأطر الأخلاقية أو البراغماتية إلى نمط أكثر عمقًا، يقوم على تقاطع السياسات الاستعمارية الاستيطانية، وتشابك المصالح الجيوسياسية والعسكرية والإعلامية في منطقة الشرق الأوسط، خصوصًا في ظل التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة في إعادة صياغة مكانتها العالمية.

وعليه، سيتناول القسم الثاني من هذه الورقة تحليل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية الخاصة في ضوء هذه الخلفية النظرية، مركّزًا على الركائز الثلاث التي يقوم عليها هذا التحالف، وهي: تشابه التاريخ الاستعماري الاستيطاني وجذور العلاقة، السيطرة على منابع الطاقة، ومشاركة القيم المزعومة، وذلك عبر تحليل الخطاب الرسمي والسياسات الفعلية للطرفين، وقياس مدى اتساقها أو تناقضها مع الحجج المُعلنة.

2. النكبة وجذور العلاقة الخاصة

1.2 من الاستعمار الأوروبي حتى وعد بلفور

شهد القرن التاسع عشر توسعًا استعماريًا كبيرًا، حيث تنافست القوى الأوروبية على ضم مناطق مختلفة حول العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط. بدءًا من أربعينيات القرن التاسع عشر، رأى البريطانيون في فلسطين فرصةً لبسط هيمنتهم على الشرق الأوسط، نظرًا لمنافستهم للفرنسيين والروس في تلك المنطقة(Khalidi, 2006) ، ومع ذلك، لم يُعلن البريطانيون رسميًا عن تأييدهم لفكرة إقامة دولة يهودية في تلك المنطقة إلا بعد الحرب العالمية الأولى، التي انخرطوا خلالها في صراع مع العثمانيين، الذين كانوا يتمتعون بالسيادة على فلسطين حتى عام 1917(Said, 1979) .

إن أصول نكبة فلسطين كقضية دولية تكمن في الأحداث التي وقعت مع نهاية الحرب العالمية الأولى. عندما أقرت عصبة الأمم بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا العظمى بصفتها الدولة المنتدبة، بموجب نظام الانتداب الذي اعتمدته العصبة، والذي نص مبدئيًا على نقل فلسطين تدريجيًا نحو الاستقلال، لكن في الواقع لم يتحقق هذا الهدف، ولم تظهر فلسطين كدولة مستقلة(Finkelstein, 2018) . وعلى عكس ما تم التخطيط له، دعت الحكومة البريطانية في وعد بلفور عام 1917 إلى إنشاء "وطن قومي للشعب اليهودي" في فلسطين، متجاهلة حقيقة أن اليهود كانوا يشكلون أقل من 15% من سكانها آنذاك (Pappe, 2004). خلال فترة الانتداب البريطاني، عملت الحركة الصهيونية على تسهيل إقامة وطن قومي لليهود من خلال الهجرة والاستيطان المنظم، بدعم مباشر من القوى الاستعمارية الأوروبية. وقد شعر سكان فلسطين الأصليون، الذين سكن

أجدادهم الأرض منذ آلاف السنين، بأن هذا المشروع يمثل انتهاكًا لحقوقهم الطبيعية، ويتعارض مع الوعود التي تلقاها القادة العرب من دول الحلفاء خلال الحرب، مما أدى إلى تصاعد المقاومة الفلسطينية للاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني (Khalidi,2006) .

2.2 من إعلان الدولة حتى الحرب الباردة

في 14 مايو/أيار 1948، غادر الجنرال البريطاني آلان كننغهام، آخر مفوض سامٍ، الأراضي الفلسطينية، وفي اليوم ذاته أعلنت الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل. وخلال دقائق، كانت الولايات المتحدة أول دولة في العالم تعترف بإسرائيل، حين أصدر الرئيس هاري ترومان إعلان الاعتراف الرسمي بعد 11 دقيقة من إعلان الاستقلال (U.S. Department of State, 1948; Brown, 2013). في الواقع، تعود جذور الدعم الأمريكي للمشروع الصهيوني إلى ما قبل إعلان قيام إسرائيل، عندما صرح الرئيس وودرو ويلسون عام 1919 بأن الولايات المتحدة توافق على "وضع أسس كومنولث يهودي في فلسطين"، مؤيدًا وعد بلفور .(Kaplan, 2020) كما أن الكونغرس الأمريكي أعاد تأكيد دعمه للمشروع الصهيوني في قراراته عامي 1922 و1944، مما مهّد الطريق لتثبيت الدعم المؤسسي الأمريكي لإسرائيل مبكرًا(Gordon & Pardo, 2015). لاحقاً، تطورت العلاقة الاستراتيجية بين الطرفين تدريجيًا، وبلغت ذروتها بعد حرب حزيران/يونيو 1967، حين احتلت إسرائيل ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة) ، إلى جانب الجولان وسيناء، وقد فُسّر هذا الانتصار في واشنطن كدليل على فعالية إسرائيل كذراع وظيفية للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط(Hinnebusch, 2017) . خلال تلك الفترة، كان الرئيس كينيدي قد وصف العلاقة مع إسرائيل بأنها "خاصة ولا يمكن مقارنتها إلا بعلاقتنا مع بريطانيا"، وفي عام 1968 أعلن الرئيس ليندون جونسون سياسة "التفوق العسكري النوعي لإسرائيل" لضمان هيمنتها العسكرية في الإقليم (Congressional Research Service, 2024). مع إدارة ريغان، تطورت العلاقة إلى مستوى جديد من التعاون الاستراتيجي، حيث تم توقيع أول اتفاقيات دفاع مشترك، وتأسيس آليات تبادل استخباراتي، كما ساندت واشنطن الغزو الإسرائيلي للبنان في 1982، وامتنعت عن وصف المستوطنات بأنها "غير قانونية"، في تحول واضح عن مواقف سابقة لإدارات أمريكية سابقة (Walt & Mearsheimer, 2007).

3.2 وظيف خطاب المحرقة النازية

في كتابها "إسرائيل الأمريكية: قصة تحالف متشابك"، توضح الباحثة إيمي كابلان أن الولايات المتحدة لم تكن فقط الداعم السياسي والعسكري لإسرائيل، بل أيضًا الشريك الرمزي في سردية الخلاص اليهودي، حيث أصبح خطاب المحرقة ركيزة مركزية في شرعنة الدعم الأمريكي لإسرائيل (Kaplan,2020) وكان الرئيس جيمي كارتر أول من وضع المحرقة في صلب الخطاب الرسمي الأمريكي حين ساهم في تأسيس متحف المحرقة في واشنطن عام 1993، مؤكدًا أن "لن يتكرر أبدًا" ليست مجرد ذكرى، بل سياسة(Shaheen, 2001) . بعد هذا الترسيم الرمزي، بدأت العلاقة تأخذ منحًى أكثر عمقًا، فشهد عام 1979 نقطة تحوّل نوعية حين توسط كارتر في اتفاقية كامب ديفيد، ليصف بعدها العلاقة مع إسرائيل بـ"العلاقات الخاصة". وفي عهد ريغان، تم توقيع مذكرات تعاون استراتيجي شملت دعمًا مباشرًا للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والاعتراف العملي بالمستوطنات،

وفتح باب أول اتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 1985. (Gordon & Pardo, 2015)

وفي عام 1987، صنّفت الولايات المتحدة إسرائيل رسميًا كـ "حليف رئيسي من خارج الناتو"، ما شكّل إضفاءً قانونيًا على الامتيازات الأمنية والدفاعية المقدّمة لها (Congressional Research Service, 2024) ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر/أيلول 2001 لتعيد رسم مشهد التحالف الأمني بين الطرفين، حيث أصبحت إسرائيل، كما تقول كابلان، "اليد الحديدية للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب" (Kaplan, 2020) .

4.2 ترامب وريفييرا غزة 2025

في سياق التنافس السياسي داخل الولايات المتحدة، حرص الرؤساء الأمريكيون على تثبيت تمايزهم بإعتبارهم الافضل وفاءً لإسرائيل، ولو على حساب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. ففي رسالة مؤرخة بتاريخ 14 أبريل/نيسان 2004، أكد الرئيس جورج دبليو بوش التزام بلاده بأمن إسرائيل، متعهدًا بـ"حدود آمنة يمكن الدفاع عنها"، وبقدرتها على ردع أي تهديد بمفردها(Walt & Mearsheimer, 2007) . وخلال الحملة الانتخابية لعام 2012، تسابق المرشحان باراك أوباما وميت رومني في إظهار مدى التزامهما بدعم إسرائيل، حيث ذُكرت في المناظرة الرئاسية الأخيرة أكثر من 30 مرة، كرمز للولاء السياسي (Shaheen,2001). بالمثل، وفي لقائه بالرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ بتاريخ 18 يوليو/تموز 2023، جدّد الرئيس جو بايدن دعمه العميق لإسرائيل، قائلاً: "لو لم تكن هناك إسرائيل، لكان علينا أن نخترع واحدة"، وهي عبارة باتت تمثل الذروة في الخطاب الأمريكي المنحاز(Kaplan, 2020) . وعلى نحو مشابه، لم تتأخر نائبة الرئيس كامالا هاريس عن اللحاق بهذا الخطاب التنافسي، مؤكدة أن "الالتزام بأمن إسرائيل هو التزام حديدي". لكن الرئيس دونالد ترامب ذهب أبعد من ذلك، إذ حوّل الاقوال إلى أفعال غير مسبوقة، بإعلانه صفقة القرن في 28 يناير/كانون الثاني 2020، والتي تضمنت نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بها عاصمة موحدة لإسرائيل، وشرعنة ضم الجولان السوري المحتل، والتشجيع الصريح على بناء المستوطنات في الضفة الغربية، زاعماً أنها لا تُشكّل انتهاكًا للقانون الدولي (Finkelstein, 2018). بالاضافة الى ذلك، أوقف ترامب دعم الأونروا، وأغلق بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقنصلية بلاده في القدس الشرقية، وهي خطوات أنهت الدور الأمريكي كوسيط في عملية السلام (Brown,2013) وتم تتويج هذا التوجه بما يُعرف باتفاقيات "التطبيع العربي–الإسرائيلي" مع عدة دول عربية. وبعد عودته للبيت الابيض في إنتخابات 2024، التقى ترامب في فبراير/شباط 2025، برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيت الأبيض، ليعرض مشروعه الجديد حول غزة، المعروف باسم "ريفييرا الشرق الأوسط"، وهو طرح يتضمن السيطرة الأمنية والاقتصادية على القطاع من قبل تحالف إسرائيلي–أمريكي، ويُعيد إلى الواجهة خطط التهجير القسري تحت غطاء الاستثمار وإعادة الإعمار.

5.2 المساعدات العسكرية والحماية على الساحة الدولية

تُعتبر إسرائيل أكبر متلقٍّ للمساعدات الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو دعم يعكس التزامًا سياسيًا وعسكريًا طويل الأمد من قبل واشنطن، هذا الدعم قائم على المصالح الاستراتيجية المشتركة بين الطرفين، وليس فقط على ما يُروج له من "قيم ديمقراطية مشتركة (Congressional Research Service, 2024) " منذ العام 1948 وحتى العام

2023، بلغت قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل أكثر من 158 مليار دولار، منها مساعدات عسكرية مباشرة وتمويل متقدم للدفاع الصاروخي، بينما كانت المساعدات الاقتصادية أقل تدريجيًا منذ العام 2007. (Sharp, 2023) تركزت معظم هذه المساعدات على تعزيز التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في المنطقة، بما في ذلك تزويدها بمقاتلات F-35 المتقدمة، حيث تسلمت إسرائيل حتى عام 2024، 36 طائرة من أصل 75 (U.S. Department of Defense, 2024)

وفي عام 2016، تم توقيع مذكرة تفاهم ثالثة بين حكومتي البلدين تمتد لعشر سنوات (2018–2028)، وتشمل 38 مليار دولار (33 مليار لشراء الأسلحة و5 مليارات لأنظمة الدفاع الصاروخي) (White House, 2016). وقد تكرّست هذه الالتزامات في عهد الرئيس ترامب، الذي دعم مذكرة جديدة عام 2019 بقيمة 3.3 مليار دولار سنويًا و500 مليون دولار سنويًا لأنظمة الدفاع المشترك(Congressional Budget Office, 2023) ومع اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أقر الكونغرس الأمريكي في مارس 2024 مشروع قانون لتقديم دعم لإسرائيل بمبلغ 3.8 مليار دولار، أعقبه قانون اعتمادات تكميلية في أبريل 2024 بقيمة 8.7 مليار دولار إضافية، ليصل إجمالي الدعم خلال تلك الفترة إلى 17.9مليار دولار (CRS, 2024).

يوضح الجدول رقم (1) حجم المساعدات المالية التي تلقتها اسرائيل بملايين الدولارات الامريكية خلال الفترة من 1946-2023.

السنة	المساعدات العسكرية	المساعدات الاقتصادية	الدفاع الصاروخي	المجموع
2020-1946	104,506.200	34,347.500	7,411.409	146,265.110
2021	3,300.000	–	500.000	3.800.000
2022	3.300.000	-	1.500.000	4.800.000
2023	3.300.000	-	500.000	3.800.000
المجموع	114,406.200	34,347.500	9,911.409	158,665.110

جدول رقم (1) حجم المساعدات التي تلقتها إسرائيل خلال الفترة من 1946-2023).

المصدر: Congrees.Gov Web

لم تتوقف أساطيل التسليح الجوي والبحري لإسرائيل. وفقًا للموقع الرسمي للجنة اليهودية الأمريكية(AJC) ، كانت أبرز ملامح المساعدات الأمريكية خلال العام 2024 على النحو التالي: في أبريل/نيسان 2024، وافق الكونغرس على 14.3 مليار دولار كمساعدات عسكرية طارئة لإسرائيل. (AJC, 2024) وفي أكتوبر/تشرين أول 2024، أعلنت الولايات المتحدة إرسال نظام الدفاع الجوي الصاروخي للارتفاعات العالية (THAAD) و100 جندي إلى إسرائيل لاعتراض هجمات الصواريخ الباليستية (Department of Defense, 2024a). لاحقاً، وفي سبتمبر/أيلول 2024، حصلت إسرائيل على حزمة مساعدات بقيمة 8.7 مليار دولار، منها 3.5 مليار دولار للمشتريات الحربية و5.2 مليار دولار لأنظمة الدفاع الجوي مثل القبة الحديدية ومقلاع داود (Congressional Research Service, 2024).

ومع دخول إدارة ترامب للبيت الأبيض في يناير/كانون ثاني 2025، أخطرت وزارة الخارجية الأمريكية الكونغرس ببيع أسلحة مقترحة بقيمة 8 مليارات دولار لإسرائيل، مع إمكانية شحن بعض الأسلحة من المخزونات الأمريكية الحالية (Department of State, 2025a) وتشمل حزمة الأسلحة صواريخ جو-جو متوسطة المدى للدفاع الجوي، وقذائف مدفعية عيار 155 ملم، وصواريخ هيلفاير AGM-114 ، وقنابل زنة 500 رطل. في وقت لاحق، أعلنت إدارة ترامب تقديم مساعدات عاجلة بقيمة 4 مليارات دولار، مستخدمةً صلاحيات الطوارئ لتسريع المساعدات في ظل استعداد إسرائيل لاستئناف القتال في غزة (White House, 2025a). وفي بيان نُشر على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الأمريكية بتاريخ 28 فبراير/شباط 2025، أصدر وزير الخارجية قرارًا بالموافقة على بيع محتمل للذخائر ومجموعات التوجيه والمعدات ذات الصلة بتكلفة تقدر بـ 675.7 مليون دولار، تشمل ذخائر هجومية من نوع MK83 وBLU-110A/B، بالإضافة إلى أنظمة التوجيه JDAM (Department of Defense, 2025b). بالتزامن مع هذه الإمدادات، دفعت واشنطن بحاملة الطائرات "دوايت دي أيزنهاور" إلى مياه شرق المتوسط، إلى جانب المدمرة "جريفلي" (U.S. Navy, 2024). "سبقها إعلان وزارة الدفاع عن إرسال مزيد من المدمرات وقاذفات B-52إلى المنطقة (Pentagon Press Office, 2024). وفي شباط/فبراير 2025، وصلت إلى إسرائيل شحنة من القنابل الثقيلة MK-84 بعد أن ألغت إدارة ترامب تجميد الأسلحة.

6.2 الدعم الدبلوماسي

تشترك الولايات المتحدة وإسرائيل في آلية متقدمة من تنسيق المواقف داخل المؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي ومجلس حقوق الإنسان. وتقوم السفارات والبعثات الدبلوماسية في كل من نيويورك وجنيف على تنسيق يومي لمواقف مشتركة حيال مشاريع القرارات التي قد تُدين إسرائيل أو تطالب بمساءلتها(Mearsheimer & Walt, 2007) . تاريخياً، مثّل الدعم الأمريكي لإسرائيل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إحدى الركائز الأساسية للعلاقة الخاصة بين البلدين، حيث استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) عشرات المرات لإجهاض مشاريع قرارات تدين إسرائيل أو تطالبها بوقف الانتهاكات ضد الفلسطينيين. وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو أكثر من 45 مرة منذ عام 1972 لحماية إسرائيل من قرارات دولية حاسمة (United Nations, 2024). وظهر هذا الانحياز بشكل أكثر وضوحًا عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث استخدمت إدارة الرئيس بايدن حق الفيتو ثلاث مرات متتالية ضد مشاريع قرارات كانت تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، وحماية المدنيين الفلسطينيين، وتطبيق القانون الدولي الإنساني. (UN, 2025) منها على سبيل المثال، في نوفمبر/تشرين ثاني 2024 أفشلت واشنطن مشروع قرار دولي يدين الانتهاكات الإسرائيلية في غزة رغم حصوله على 14 صوتًا مؤيدًا .(United Nations, 2024) كما استخدمت فيتو مشابهًا في يونيو/حزيران 2025 لعرقلة إدخال مساعدات إنسانية عاجلة لقطاع غزة (United Nations, 2025)

لم يقتصر الدعم الأمريكي على مجلس الأمن فقط، بل امتد ليشمل عرقلة جهود محاسبة إسرائيل أمام المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وهاجمت وزارة الخارجية الأمريكية علنًا نية المحكمة إصدار مذكرات توقيف ضد مسؤولين إسرائيليين بتهم ارتكاب جرائم حرب، معتبرة أن المحكمة "تفتقر إلى الاختصاص في الشأن الإسرائيلي"، في موقف اعتُبر سابقة دبلوماسية في الانحياز السياسي لإسرائيل.(Human Rights Watch, 2024) على هذا النحو، وقّع ترامب أمرًا تنفيذيًا في 6 فبراير/شباط

2025 يفرض عقوبات على المحكمة ومسؤوليها، وعلى رأسهم المدعي العام كريم خان .(White House, 2025b) وتبع ذلك قرار بقطع المساعدات المالية عن جنوب إفريقيا بعد دعوتها إلى مقاضاة إسرائيل بتهمة الإبادة الجماعية. (Executive Order No. 14098, 2025)بالتوازي مع هذه المواقف الداعمة لإسرائيل، وفي 20 مايو/أيار 2024، أعلن أعضاء في الكونغرس عن مشروع قانون يقضي بفرض عقوبات على مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية، في حال أصدرت مذكرات توقيف بحق رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو أو وزير دفاعه (Reuters,2024) وفي تصريحات لاحقة، أعاد البيت الأبيض التأكيد على موقفه بالقول إن "الملاحقات التي تستهدف قادة إسرائيل غير مقبولة، ولا تندرج ضمن صلاحيات المحكمة"، وهو موقف يتعارض مع مبادئ القانون الدولي التي تروج لها واشنطن في ملفات أخرى (Amnesty International, 2024) . وبالمثل، تبنّى أعضاء الكونغرس قرارًا في 14 مايو/أيار 2025 يؤكد التزام الولايات المتحدة الثابت تجاه إسرائيل، ويشدد على "أن أمن إسرائيل من أمن الولايات المتحدة .(U.S. Congress, 2025) "هذا رغم تحذيرات من مسؤولين عسكريين أمريكيين بأن هذا الدعم يؤثر سلبًا على جاهزية الولايات المتحدة في مناطق أخرى مثل المحيطين الهندي والهادئ(Paparo, 2025) . هذا التواطؤ السياسي والقانوني لم يُسهم فقط في إدامة توفير الحصانة لإسرائيل على الساحة الدولية، بل أدى الى أضعاف المنظومة الدولية نفسها، وفاقم الشعور العالمي بازدواجية المعايير تجاه حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي.

7.2 التحالف الإعلامي

يتجاوز التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل الأبعاد العسكرية والاقتصادية، ليشمل أيضًا تحالفًا إعلاميًا عميقًا وممنهجًا. فمنذ تأسيس إسرائيل، لعب الإعلام الأمريكي دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام المحلي والعالمي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال الترويج للرواية الإسرائيلية وتجاهل الحق الفلسطيني الفلسطينية. وقد تم توثيق عدد من الدراسات تتعلق بكيفية مساهمة كبرى المؤسسات الإعلامية الأمريكية، مثل CNNو Fox Newsو The New York Times، وغيرها من وسائل الاعلام في تكرار الخطاب الأمني الإسرائيلي وتبرير استخدام القوة المميتة ضد الفلسطينيين، متجاهلة التغطية الموضوعية للضحايا المدنيين والانتهاكات اليومية لحقوق الانسان الفلسطيني (Shaheen, 2001; Finkelstein, 2018). في كتابه Reel Bad Arabs، يحلل جاك شاهين أكثر من 1000 فيلم أمريكي يؤكد أن صورة العرب – وخاصة الفلسطينيين – قُدّمت بشكل سلبي دائمًا، في مقابل تقديم الإسرائيلي على أنه "ضحية" و"متحضر"، وهو ما خلق سردية ثقافية منحازة تخدم الأجندة الصهيونية داخل الوعي الأمريكي(Shaheen, 2001) .

في الواقع، فإن العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، والتي طالما وصفها السياسيون الأمريكيون بأنها "غير قابلة للكسر"، تُظهر علامات متزايدة على التطور والنمو، إذ باتت إسرائيل في القرن الحادي والعشرين قوة إقليمية وعالمية من حيث الاقتصاد والقدرات العسكرية، لا كما عرفها الأمريكيون في العقود الماضية(Gilboa, 2023) . وتمارس اللوبيات الإسرائيلية في واشنطن، وعلى رأسها منظمة إيباك AIPAC دورًا بالغ التأثير في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل، حيث تُنفق عشرات الملايين سنويًا على الضغط السياسي، ورعاية مؤتمرات، وتمويل حملات انتخابية لمرشحين مؤيدين لإسرائيل (Mearsheimer & Walt, 2007) انعكس هذا النفوذ بوضوح في سياسات الإدارات الأمريكية المتعاقبة، التي تتجنب وصف الاستيطان بأنه غير شرعي، أو استخدام لغة "الاحتلال" في البيانات الرسمية (Pappe, 2004). لقد ساعد هذا التحالف الإعلامي والدبلوماسي في

ترسيخ "الاستثنائية الإسرائيلية" داخل المؤسسة السياسية والإعلامية الأمريكية، وعزّز من قدرة إسرائيل على تنفيذ سياساتها الاحتلالية دون محاسبة دولية تُذكر.

8.2 مصادر الدعم اللامحدود

تُعد العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل عنصراً رئيسياً في الخطاب السياسي الأمريكي، حيث يُستخدم بشكل روتيني لاستمالة الجمهور المؤيد لإسرائيل من اليهود والمسيحيين على حد سواء (Kaplan, 2022) وغالبًا ما تُصوَّر هذه العلاقة على أنها ترتكز على القيم المشتركة، لا سيما من خلال وصف إسرائيل بأنها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط"، وهو ما يُستخدم كمبرر للاستمرار في دعمها ماليًا ودبلوماسيًا(AIPAC, Website, 2024) . وتصف الكاتبة آمي كابلان في كتابها كيف أن المشروع الاستيطاني اليهودي استحوذ على خيال الجمهور الأمريكي عبر تماثله الرمزي مع الأسطورة الوطنية الأمريكية. وقد أدى هذا التصور إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تشتركان في نوع من "الاستثنائية" التي تمنحهما حصانةً من مساءلة القانون الدولي والإنساني .(Kaplan, 2022) وتشير كابلان إلى أن هذه العلاقة ترسّخت على أساس رؤى توراتية وتاريخ استعماري مشترك، حيث تحوّل الفلسطينيون في هذا الخطاب إلى برابرة أو أعداء الحضارة.

وفقًا للموقع الرسمي للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(AIPAC) ، فإن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تُعد شراكة استراتيجية ذات منفعة متبادلة، وهي ترتكز على حماية المصالح الأمريكية والأمن الإقليمي، حيث تُعد إسرائيل "العيون والآذان" الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط .(AIPAC, 2024) وتستفيد إسرائيل من دعم الجالية اليهودية الأمريكية ومنظمات الضغط ذات النفوذ، وعلى رأسها منظمة "إيباك" التي تتفاخر بتجنيد أكثر من 5 ملايين أمريكي مؤيد لإسرائيل في كل دائرة إنتخابية.

يشكل اللوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة أحد أهم ركائز الدعم غير المشروط لإسرائيل، ويُعدّ من أقوى جماعات الضغط تأثيرًا في السياسة الخارجية الأمريكية. ويرى جون ميرشايمر وستيفن والت، في دراستهما الشهيرة، أن اللوبي الإسرائيلي يمتلك تأثيرًا واسعًا على الكونغرس، والإعلام، ومراكز الأبحاث، ويعمل على ضمان التزام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بدعم إسرائيل عسكريًا ودبلوماسيًا، حتى عندما يتعارض هذا الدعم مع المصالح القومية الأمريكية (Mearsheimer & Walt, 2007). ويبرز من بين هذه الجماعات، منظمة إيباك(AIPAC) ، التي تُعدّ الأكثر نفوذاً، حيث تضغط على صناع القرار الأمريكيين لسن تشريعات تدعم إسرائيل، وتُستخدم كأداة لحشد الدعم المالي والسياسي للمرشحين المؤيدين لإسرائيل . &Mearsheimer) (Walt, 2006 وتشير تقارير مركز السياسات المستجيبة (OpenSecrets.org) إلى أن اللوبي الإسرائيلي أنفق مئات ملايين الدولارات لدعم الحملات الانتخابية، وترويج أجندة إسرائيلية في الداخل الأمريكي.

ويُوضح ناعوم تشومسكي أن هذه القوة لا تكمن فقط في المال، بل في التنظيم والقدرة على صياغة الخطاب العام داخل المؤسسات السياسية والإعلامية، حيث يصبح انتقاد إسرائيل مكافئًا لاتهام بمعاداة السامية، وهو ما يؤدي إلى إسكات الأصوات النقدية داخل واشنطن .(Chomsky, 2015) ويوافقه الباحث نورمان فنكلشتاين، مشيرًا إلى أن اللوبي الصهيوني يوظف ذاكرة الهولوكوست كأداة سياسية لترسيخ صورة إسرائيل كضحية دائمة تستحق دعمًا غير مشروط (Finkelstein,

.(2008 وتظهر سيطرة هذا اللوبي في فترات الأزمات، مثل حرب غزة 2023، حيث لعب دورًا محوريًا في دفع الكونغرس لإقرار مساعدات عاجلة، وإجهاض أي محاولة أمريكية لدعم قرارات أممية تنتقد العدوان الإسرائيلي. وتؤكد الوثائق أن أعضاء في مجلس الشيوخ، مثل تشاك شومر وليندسي غراهام، تربطهم علاقات وثيقة بمنظمات الضغط الإسرائيلي، ويقودون المبادرات التشريعية المؤيدة لها(Smith, 2022) .

إضافة إلى ذلك، تبرز منظمات مثل "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل(CUFI) "، باعتبارها صوتًا مسيحيًا قويًا داعمًا للحكومة الإسرائيلية، تعمل على حماية أمن إسرائيل، وتعزيز علاقتها بالولايات المتحدة، والتصدي لما يُوصف بالضغط الدولي أو مقاطعة إسرائيل(CUFI, 2024) . وقد شكلت هذه الجماعات المسيحية قاعدة دعم قوية لليمين الأمريكي، وساهمت في تطبيع العلاقة بين الدين والسياسة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة(Gorenberg, 2023) . ويستند هذا التحالف المسيحي–الصهيوني إلى معتقدات لاهوتية ترى أن قيام إسرائيل هو تمهيد لعودة المسيح الثانية. وبالنسبة لهؤلاء، فإن إسرائيل ليست دولة عادية، بل تحقيقٌ لنبوءة توراتية، وهو ما يُجاهر به نتنياهو في العديد من خطاباته السياسية، منها خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2013(Netanyahu, 2013) . ويرى الباحث إيتان جيلبوا إلى أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على أسس متعددة، منها الجذور الثقافية المشتركة، والهجرة، وتاريخ الاستيطان، بالإضافة إلى التعاون العسكري والاستخباراتي، والتنسيق داخل المحافل الدولية، والدعم الشعبي والسياسي(Gilboa, 2023) .

3. ركائز العلاقة الخاصة والمصالح المشتركة

كان الرئيس جون إف كينيدي هو أول من استخدم مصطلح "العلاقة الخاصة "لوصف العلاقة بين أمريكا وإسرائيل. عبر هذا الإعلان، كان يأمل في أن تدعم إسرائيل خطته، القائمة على قرار الأمم المتحدة رقم 194 الذي دعا إلى إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم أو تعويضهم، والسماح بإجراء تفتيش فعال لبرنامجها النووي، مقابل حصولها على أسلحة دفاعية من الولايات المتحدة. قبلت إسرائيل الأسلحة لكنها رفضت التعاون في القضايا الأخرى، ولم تتم مناقشة أي منهما مرة أخرى (Kaplan, 2023; Khalidi, 2020).

من ناحية، ترتبط الولايات المتحدة وإسرائيل بجذور مشتركة في الاستعمار الاستيطاني، الذي يُعتبر عملية تاريخية تتنوع أشكالها. في كلتا الحالتين، بدأت عملية الاستعمار الاستيطاني من خلال ممارسات عنصرية ظاهرة .(Veracini, 2015) يدل هذا النمط على أن إسرائيل، مثل الولايات المتحدة، نشأت كجزء من مشروع استعماري استيطاني، من وجهة نظر العديد من الباحثين وخبراء السياسة. ويزعم آخرون أن جذر العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قائم على المشاركة في القيم الديمقراطية والمبادئ الليبرالية، إلى جانب المصالح المتبادلة بين الطرفين، وأن هذه الركائز هي أساس العلاقة الخاصة بينهما .(Gilboa, 2022; AIPAC, 2024)

1.3 الارث التاريخي: النزعة الاستعمارية والاستيطانية

يجادل آدم هنية – زميل أبحاث متميز في معهد الدراسات الدولية والإقليمية (IIAS) بجامعة تسينغهوا في بكين – أن الدعم السخي الذي تقدمه الولايات المتحدة والدول الأوروبية الرائدة لإسرائيل لا يمكن فهمه خارج إطار السيطرة على منابع الطاقة

في العالم. فبصفتها مستعمرة استيطانية، لعبت إسرائيل دوراً حاسماً في الحفاظ على المصالح الإمبريالية الغربية – ولا سيما مصالح الولايات المتحدة – في الشرق الأوسط(Hanieh, 2022) ، ويضيف أنه بعد انتصار إسرائيل في حرب عام 1967، أصبح موقعها الخاص في تدعيم القوة الأمريكية مرتبطاً ارتباطًا مباشرًا بسمتها الداخلية كمستعمرة استيطانية مؤسسة على النهب المستمر للسكان الفلسطينيين، وهو ما يجعل المستعمرات الاستيطانية شركاء جديرين بالثقة للمصالح الإمبريالية الغربية. ويعتقد مايكل راي أن لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تاريخًا حافلًا في عملية متغيرة تُعرف بالاستعمار الاستيطاني، والتي بدأت كمشروع عنصري وقومي عرقي صريح(Ray, 2021) ، كما يشتركان في الفكرة القائمة على أن الدافع الاستعماري للولايات المتحدة يبرره مفهوم "القدر المحتوم"، الذي ينص على أن "مهمة الرجل الأبيض المقررة من الله هي توسيع نطاق نفوذه، ونقل التقدم والحضارة إلى 'الهمج'"، وهي لغة تتقاطع بوضوح مع إعلان "استقلال إسرائيل"، بأن "روادًا" من أوروبا الشرقية والغربية "أزهروا الصحاري" و"بنوا القرى والمدن."

من وجهة نظر جوهانا فيرنانديز، فإن إسرائيل والولايات المتحدة تشتركان في التاريخ الاستعماري، فكلاهما دولتان استعماريتان استيطانيتان تمارسان الفصل العنصري، وتبرران مشاريعهما من خلال نزع الصفة الإنسانية عن السكان الأصليين الذين شرّدوهم من أراضيهم(Fernandez, 2020) . في الولايات المتحدة، شمل ذلك الاستعباد الجماعي للأفارقة والاستحواذ على أراضٍ بالحرب، كما حدث خلال الحرب الإسبانية الأمريكية عام 1898، بما فيها جزيرة بورتوريكو. وتؤكد روكسان دنبار-أورتيز – أستاذة الدراسات العرقية – أن تأسيس الولايات المتحدة كدولة استعمارية رأسمالية كان بداية حرب طويلة للقضاء على المجتمعات الأصلية في أمريكا الشمالية، والاستيلاء بعنف على أراضيها، واستبدالها بمستوطنين أنجلوساكسونيين .(Dunbar-Ortiz, 2014) وتوضح أن هذا الخطاب يتقاطع مع الخطاب الصهيوني الذي يحتفل بفلسطين على أنها "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كما تحتفل الولايات المتحدة بأصولها على أنها "أمة من المهاجرين." ويكشف محمود ممداني – في كتابه "لا مستوطن ولا أصلي" – أن الخلط بين المهاجر والمستوطن هو جوهر مشروع الدول القومية الاستعمارية الاستيطانية، حيث يُبرر المستوطنون بشكل زائف سيطرتهم القانونية والسياسية على الأرض(Mamdani, 2020) .

تاريخيًا، وخلال القرن التاسع عشر، انتشر المستوطنون الأمريكيون في الغرب، وتسببوا في تهجير ومقتل آلاف من السكان الأصليين، من بينهم شعب داكوتا في مينيسوتا عام 1862. في موازاة ذلك، تبنت الصهيونية في فلسطين خطابًا استيطانيًا مشابهًا، وارتكبت مذابح منظمة أبرزها مجزرة اللد عام 1948(Pappé, 2006) . وقد كشف المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه بإسهاب في كتاباته عن خطة التطهير العرقي التي قادها الضباط العسكريون الصهاينة، والتي أدت إلى طرد ما يقارب 750 ألف فلسطيني، وتحويل ممتلكاتهم إلى أملاك الدولة الإسرائيلية الناشئة، ووصفها بأنها نتاج دافع أيديولوجي راسخ لإقامة وجود يهودي حصري في فلسطين(Pappé, 2006) . وتبقى سياسات التهجير والاستيطان الإسرائيلية، وخصوصًا منذ احداث 7 أكتوبر 2023، محل نقاش عميق في إطار العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وتداعياتها الاستعمارية.

2.3 التوظيف الأيديولوجي والديني

يُشكل البعد الأيديولوجي والديني أحد الأعمدة الأكثر رسوخًا في العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، حيث تُغذّي هذه العلاقة أفكارًا توراتية واستثنائية متبادلة بين الطرفين. ترى الباحثة آمي كابلان أن العلاقة بين المشروعين الأمريكي والإسرائيلي تتغذى

من الأسطورة القومية لكل منهما، والمبنية على تصور رسالي خلاصي، فكما ترى أمريكا نفسها "أمة مختارة"، ترى إسرائيل نفسها "شعب الله المختار"، ويجد الطرفان في هذا الالتقاء بعدًا لاهوتيًا مشتركًا يبرر الاستثناء من القانون الدولي(Kaplan, 2005) ، وفي هذا السياق، تتكامل المسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة مع الرؤية الدينية للحركة الصهيونية، حيث تؤمن قطاعات واسعة من الإنجيليين الأميركيين بأن قيام دولة إسرائيل هو شرط لعودة المسيح، وهو ما يجعل دعم إسرائيل واجبًا دينيًا في نظرهم .(Clark, 2007) وتُعد منظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل (CUFI) "من أبرز التعبيرات المؤسسية لهذا الاتجاه، حيث تلعب دورًا سياسيًا ضاغطًا في دعم السياسات الإسرائيلية، ومواجهة أي نقد لها داخل المجتمع الأميركي (Ariel, 2013)، ويرى غرشون غليك إلى أن الخطاب التوراتي يُستخدم سياسيًا لتبرير السياسات الاستيطانية والعسكرية الإسرائيلية، مستشهدًا بالكتاب المقدس في تثبيت "الحق الأبدي" لليهود في أرض فلسطين، وهي ذات الرؤية التي ترددها القيادات السياسية الأميركية في دفاعها عن إسرائيل، كما فعل الرئيس بوش الابن، والرئيس ترامب، خلال نقل السفارة الأميركية إلى القدس .(Gorenberg, 2006)

هذا التقاطع بين السياسة والدين يظهر وجهًا جديدًا للعلاقة الخاصة، حيث لم تعد المصالح السياسية والأمنية كافية لفهمها، بل أصبحت مشروطة بخطاب ديني رمزي يُوظف لخدمة استراتيجيات الهيمنة الأميركية في المنطقة، ويعزز رؤية إسرائيل كحليف "مقدس" في صراع "الخير ضد الشر"، وهو خطاب ساد في الحروب الأميركية منذ 2001 (Haynes, 2008).

3.3 التحالف العسكري–الصناعي والمصالح الأمنية

تُعتبر العلاقة الأمنية والعسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل واحدة من أكثر العلاقات تطورًا وتشابكًا في العالم. فالولايات المتحدة لا تُزوّد إسرائيل فقط بأحدث التقنيات العسكرية، بل تُشارك معها أيضًا في أبحاث وتطوير أنظمة السلاح، وتبادل المعلومات الاستخبارية، والمناورات العسكرية المشتركة، والتخزين المسبق للأسلحة الأميركية على الأراضي الإسرائيلية (Cordesman, 2006)، وقد بلغت هذه العلاقة ذروتها مع توقيع مذكرة التفاهم في عام 2016، التي التزمت واشنطن بموجبها بتقديم مساعدات عسكرية بقيمة 38 مليار دولار خلال الفترة 2018–2028، وهي أكبر حزمة مساعدات في تاريخ العلاقات الثنائية الأميركية(Sharp, 2022) ، وبالإضافة إلى الدعم المالي، تحتضن إسرائيل مصانع إنتاج عسكري متطورة تتكامل مع الصناعات الدفاعية الأميركية. وتُنتج شركات إسرائيلية – مثل "رفائيل" و"إلبت" – أنظمة تُستخدم في القوات الأميركية، ومنها أنظمة الرؤية الليلية والطائرات دون طيار، والأنظمة الإلكترونية القتالية، مما يجعل العلاقة بين الطرفين أقرب إلى شراكة صناعية أمنية استراتيجية(Ben-Israel, 2017) ، وقد دفعت هذه الشراكة إلى وصف إسرائيل بأنها "مختبر ميداني" لاختبار الأسلحة الأميركية، خاصة في سياق المواجهات مع الفلسطينيين، وهو ما أثار انتقادات من مؤسسات حقوقية دولية (Weiss, 2021).

ومن زاوية أمنية، ترى واشنطن أن بقاء إسرائيل متفوقة من الناحية العسكرية هو مصلحة أميركية، حيث تُشكّل "القلعة المتقدمة" للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. فهي تساهم في ردع أعداء واشنطن، وتخدم بوصفها منصة استخباراتية متقدمة، وتُوفر الاستقرار في بيئة إقليمية غير مستقرة، خاصة في ظل التهديدات الإيرانية، والصراعات الممتدة في سوريا والعراق ولبنان(Satloff, 2011) .

4.3 المصالح المشتركة

في خطابه الشهير الذي أطلق عليه "أوتار السلام"، بتاريخ 5 مارس/آذار 1946، لم يجعل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل مصطلح "الستار الحديدي" عبارة مألوفة فحسب، بل صاغ مصطلح "العلاقة الخاصة" التي وصف فيها طبيعة التحالف الدائم بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى(Churchill, 1946) ، كان هذا الخطاب بمثابة خارطة طريق للغرب ليخوض الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وينتصر فيها. لاحقًا، طُبّق مفهوم "العلاقة الخاصة" على العلاقات الأمريكية مع دول ككندا واليابان، إلا أن العلاقة الأكثر خصوصية، بحسب المحللين، هي العلاقة مع إسرائيل(Ben-Ami, 2024) ، ويرى ويليام كواندت أن الحجة القائلة بأن العلاقة قائمة على أساس "القيمة الاستراتيجية" قد فقدت مركزيتها بعد الحرب الباردة، وأن استمرار هذه العلاقة يعود إلى تشارك القيم والسياسات أكثر من المصالح الأمنية الصرفة(Quandt, 2005) ، ويضيف إيدان غنوث أن إسرائيل تُعد ذراعًا جيوسياسيًا يعزز من مكانة أمريكا في الشرق الأوسط، خصوصًا مع ما تملكه من قوة نووية وقوة تكنولوجية دفاعية(Ganoth, 2023) . من ناحيته، يشير مارتن كلين إلى أن المصالح الأمريكية في أي شراكة تنقسم إلى ثلاثة أنواع: البقاء الوطني، والازدهار، ونشر القيم (Klein, 2009) ، أما مارك ميلمان، رئيس منظمة الأغلبية الديمقراطية من أجل إسرائيل، فيبرز البعد التاريخي والديني – التوراتي تحديدًا – كعامل محفّز في تشكيل الرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل . (Milman, 2023) بالمقابل، يرى شتاين أن ما بعد ترامب يمثل انعطافة في تآكل "القيم الليبرالية" التي قامت عليها العلاقة بين الطرفين (Stein, 2025) ، ويشاركه هذا الرأي جيريمي بن عامي الذي ينتقد اللوبيات اليهودية وارتباط إسرائيل باليمين المتطرف، ويدعو إلى مراجعة جذرية لفهم القيم المشتركة (Ben-Ami, 2025).

تاريخيًا، لم تُجبر أي إدارة أمريكية إسرائيل على وقف بناء المستوطنات أو إنهاء الاحتلال، بل على العكس، وفّرت الإدارات، من أوباما إلى بايدن إلى ترامب، غطاءً سياسيًا ودعمًا عسكريًا متواصلاً (Heller, 2024; Pompeo, 2019) في فبراير/شباط 2025، أعلن ترامب دعمه العلني لخطط تهجير سكان غزة (Trump Executive Order, 2025) كما كشفت تصريحات بايدن، قبيل نهاية ولايته، عن تأكيد التزامه بإسرائيل على الرغم من انتقاداته السابقة لحكومة نتنياهو(White House, 2025) . ويرى مارك هيلر أن المواقف الأمريكية من قضية المستوطنات، كتصريح بومبيو بأن الاستيطان "لا يتعارض مع القانون الدولي"، تظهر تماهي السياسات بين البلدين، لا بسبب العلاقة بين القادة، بل لأن هذه العلاقة ذات جذور أعمق تتعلق بتأمين منابع النفط والطاقة للولايات المتحدة(Heller, 2024) .

5.3 السيطرة على منابع الطاقة

لطالما كان الشرق الأوسط مرادفاً لإنتاج النفط، حيث يحتل مكانة محورية في سوق الطاقة العالمية. وبفضل احتياطياته الهائلة وقدراته المتطورة على استخراج النفط، تؤثر هذه المنطقة بشكل كبير على أسعار النفط العالمية وسياسات الطاقة (Yergin, 2011). ويجادل Cordesman (2023) أنه لا يمكن إنكار هيمنة الشرق الأوسط على إنتاج النفط بفضل احتياطاته الوفيرة وموقعه الجغرافي الاستراتيجي، وصادرات النفط التي تحرك الأسواق العالمية وتؤمن أمن الطاقة

على هذا النحو، شكّلت "صدمة نيكسون" في عام 1971 تحولاً في السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة، التي سعت إلى

إعطاء الأولوية لنموها الاقتصادي واستقرارها على حساب الدول الأخرى (Sweidan, 2023) أدى ذلك إلى نهاية اتفاقية بريتون وودز، والتي كانت تتيح تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب. وبدلاً من ذلك، تحركت واشنطن لإنشاء نظام جديد يتم فيه ربط الدولار الأمريكي بسلعة ذات طلب عالمي، في سبيل الحفاظ على مكانته كعملة احتياطية مهيمنة في العالم. وفي عام 1974، تم إبرام اتفاقية "البترودولار"، التي وافقت فيها المملكة العربية السعودية على بيع النفط حصريًا بالدولار الأمريكي مقابل الحصول على المساعدة العسكرية والأمنية والتنموية الاقتصادية من الولايات المتحدة) وقد ربطت هذه الاتفاقية بشكل فعّال قيمة الدولار الأمريكي بالطلب العالمي على النفط، وضمنت استمرار هيمنته كعملة احتياطية رئيسية في العالم(ChAI,2024).

خلال الحرب الباردة، تمثّلت الاستراتيجية الأمريكية في المقام الأول بضمان عدم وقوع نفط الخليج في أيدي خصومها، إذ كان النفط – ولا يزال – عاملاً حاسمًا في التأثير على الاقتصاد العالمي (Painter, 2014) وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل نسبي على نفط الخليج، إلا أن منافسيها في أوروبا واليابان كانوا أكثر اعتمادًا عليه؛ فقد شكّل ما بين 30% من واردات النفط الأوروبية، ونحو 80% من واردات اليابان (Klare, 2004) ومع ذلك، ظلت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة نفوذ كبير على هذه الدول عبر سيطرتها على تدفق النفط من الخليج. في الواقع، تُعد الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط في العالم، باستهلاك يقارب 19 مليون برميل يوميًا، أي نحو 20% من الاستهلاك العالمي .(EIA, 2023) وعلى الرغم من تسجيل الولايات المتحدة رقمًا قياسيًا في عام 2023 بإنتاج 13 مليون برميل يوميًا، مما جعلها أكبر منتج للنفط عالميًا، فإن هذا الإنتاج لم يكن كافيًا لتلبية جميع احتياجاتها (BP, 2024).

وفقًا لتقرير إحصاءات الطاقة الصادر عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حتى نهاية عام 2023، احتل مجلس التعاون المرتبة الأولى عالميًا في إنتاج النفط، بإجمالي 17 مليون برميل يوميًا، وهو ما يمثل نحو 23.2% من الإنتاج العالمي. كما يمتلك المجلس أكبر احتياطي من النفط الخام عالميًا بواقع 511.9 مليار برميل، أي 32.6% من إجمالي الاحتياطي العالمي، بالإضافة إلى امتلاكه أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي بواقع 44.195 تريليون متر مكعب (GCC-Stat, 2024).وتُعد المملكة العربية السعودية، العضو الرئيسي في المجلس، ثاني أكبر دولة من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد بنسبة 17%، وأكبر منتج للهيدروكربونات عالميًا. وتُقدَّر توقعات إنتاجها في عام 2025 بنحو 9 ملايين برميل يوميًا، مع دور محوري في منظمة أوبك+ بوصفها "حارس استقرار الأسواق النفطية العالمية.(IEA, 2023) "

تاريخيًا، أولت سياسات الولايات المتحدة اهتمامًا بالغًا بمصادر النفط العالمية، نظرًا للعلاقة المباشرة بين أسعار الطاقة وسلوك الناخب الأمريكي. وقد وثقت دراسة صادرة عن منظمة Data for Progressهذا الترابط، مشيرة إلى أن الحكومات الأمريكية غالبًا ما تواجه تداعيات سلبية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، من بينها انخفاض معدلات الرضا الشعبي، والعقوبات الانتخابية ضد الحزب الحاكم(Data for Progress, 2022) . وأشار كولين ماكوليف في تحليل نُشر بتاريخ 25 أغسطس/آب 2022 إلى أن ارتفاع أسعار الوقود قد يؤدي إلى غضب الناخبين، ويدفع وسائل الإعلام إلى التركيز على هذا الملف، على حساب قضايا مهمة أخرى، ما يُضعف شعبية الرئيس ويؤثر على نتائج الانتخابات(McAuliffe, 2022) . وبالفعل، شهدت شعبية الرئيس بايدن تراجعًا ملحوظًا خلال فترته الرئاسية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة، ما عزز من تصاعد التوتر في العلاقة مع دول الخليج العربي، خاصة المملكة العربية السعودية، التي رفضت مرارًا طلبات واشنطن بزيادة الإنتاج، ما عكس شرخًا استراتيجيًا

في العلاقة التقليدية بين الطرفين(IEA, 2023; NYT, 2023) .

مع عودة ترامب إلى البيت الأبيض، كانت دول الخليج العربي على رأس جدول زياراته الخارجية، ما عكس اهتمامه بإعادة ترتيب التحالفات التقليدية على أساس مبدأ المعاملات. ومن وجهة نظر أندرياس كريغ، الباحث في المركز العربي بواشنطن دي سي، فإن سياسة ترامب "الدفع مقابل الحصول على الخدمة" وجدت أرضًا خصبة في الخليج، حيث لا وجود لادعاءات حول القيم المشتركة أو المصير الموحد، بل يُنظر إلى الحماية الأمريكية باعتبارها سلعة تُشترى بثمن محدد .(Krieg, 2024) وفي هذا السياق، يرى حكام الخليج، لا سيما في الرياض وأبو ظبي، أن التعامل مع إدارة ترامب أكثر وضوحًا مقارنة بالإدارات التي تغلّف مصالحها بلغة حقوق الإنسان والقيم الليبرالية. ويُظهر هذا التلاقي بين قادة الخليج ونهج "اجعلوا أميركا عظيمة مجددًا " (MAGA)اتفاقًا ضمنيًا في خوض "حرب ثقافية" ضد ما يعتبرونه هيمنة المعايير الغربية التقدمية – خاصة المتعلقة بالجنس والعدالة الاجتماعية – على حساب قضايا الأمن والبقاء(Bacevich, 2023; Gause, 2023) .

وفقًا للفهم التقليدي، تستند الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي إلى عزمها على ضمان تدفق النفط إلى الغرب بأسعار معقولة، وهو ما يتطلب تعاونًا وثيقًا مع السعودية لضمان استقرار الأسواق. لكن شبلي تلحمي يجادل بأن هذا التفسير قاصر، ويؤكد أن الدافع الحقيقي وراء الوجود العسكري والدعم السياسي الأمريكي في المنطقة يتجاوز النفط، ويتمثل في حماية إسرائيل كحليف استراتيجي أساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط(Telhami, 2023) . كما أن السيطرة على منابع الطاقة ليست مجرد هدف اقتصادي، بل أداة للهيمنة الجيوسياسية تمكن الولايات المتحدة من التأثير على أوروبا واليابان وغيرهما من الحلفاء الذين يعتمدون بشكل أكبر على نفط الخليج، وهو ما يجعل من التحالف مع إسرائيل عنصرًا حاسمًا في هذه المعادلة الإقليمية المعقدة(Klare, 2019; Gvosdev & Marsh, 2020) .

بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة المعلنة للجيش الأمريكي منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي، تقوم على مبدأ الحفاظ على السيطرة على كل منطقة استراتيجية في العالم. وقد عبّر عن ذلك "مبدأ وولفويتز" الصادر عام 1992، الذي نصّ صراحة على أن "هدف الولايات المتحدة هو منع أي قوة معادية من السيطرة على منطقة حاسمة لمصالحنا، وبالتالي تعزيز الحواجز ضد عودة ظهور تهديد عالمي لمصالح الولايات المتحدة وحلفائنا .(U.S. Department of Defense, 1992) "هذا المبدأ يشمل مناطق أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط/الخليج العربي وأمريكا اللاتينية، ويؤكد أن الاستراتيجية الأمريكية لم تعد تقتصر على الدفاع، بل تهدف إلى الحفاظ على التفوق الكوني عبر منع أي توازن جديد للقوى قد يهدد موقعها (Layne, 2006; Nye, 2015). وعليه، حدد أنتوني هـ كوردسمان، الباحث البارز في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية(CSIS) ، أن المصلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة تتطلب التأسيس لسياسات أمنية عربية خليجية، وأمريكية وأوروبية مشتركة، تخلق رادعًا فعالًا لمواجهة أي تهديدات للشحن وتدفق النفط عبر الخليج، ولضمان الأمن البحري في مضيق هرمز والممرات الحيوية الأخرى (Cordesman, 2019). من جهة أخرى، يشير جوزيف س. ناي جونيور إلى أن معظم الأمريكيين يتطلعون إلى الشعور بالأمان، وعدم وجود تهديدات في الداخل أو الخارج، وأن الرفاهية الاقتصادية تحتل مكانة عالية في أولوياتهم، نظرًا لاعتماد العديد من الوظائف والمنتجات على الأسواق الخارجية(Nye, 2015) ويضيف أن الهوية الأمريكية تتجاوز المصالح المادية، لتشمل قيمًا أخلاقية تنعكس على السياسة الخارجية. ومع ذلك، فإن التورّط الأمريكي المكثف في الحرب على غزة، سواء عبر الدعم

العسكري المفتوح لإسرائيل، أو من خلال عسكرة المنطقة بانتشار القواعد العسكرية وحاملات الطائرات، يتناقض مع هذه القيم المعلنة، ويطرح تساؤلات حول أخلاقيات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة.

6.3 الحجج الضعيفة

من ناحية أخرى، يجادل أوليفيا ل. سونز أن عوامل أخلاقية وسياسية واستراتيجية ساهمت في ظهور التحالف بين الولايات المتحدة وإسرائيل واستمراره، واستغرق الأمر عقودًا حتى تطور الدعم الأمريكي لإسرائيل من "موقف أخلاقي" إلى معاملة إسرائيل كـ "أصل استراتيجي" إلى تبني سياسة "التعاون الاستراتيجي(Sohns, 2024) ". دعمت الولايات المتحدة إنشاء إسرائيل في عام 1948 ليس فقط بسبب جهود الضغط التي بذلها اليهود الأمريكيون، ولكن أيضًا بسبب اعتبارات إنسانية نابعة من الهولوكوست. ابتداءً من الخمسينيات، سعت إسرائيل إلى تصوير نفسها على أنها حليف للولايات المتحدة على أساس أن أمريكا وإسرائيل دولتان ديمقراطيتان ليبراليتان وتشتركان في تراث ثقافي يهودي-مسيحي مشترك. بحلول منتصف الستينيات، كانت إسرائيل تعتبر وكيلاً

استراتيجياً للقوة الأمريكية في الشرق الأوسط في مواجهة الدول القومية العربية التي تتلقى تسليحاً سوفييتياً.

يرى شيمعون شتاين – من معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على ثلاثة ركائز: (1) القيم المشتركة، (2) المصالح المشتركة، و(3) الجالية اليهودية الأمريكية. ويضيف أن هناك شقوقاً آخذة في الاتساع الآن. بعض هذه الشقوق ناجم عن تصرفات إسرائيل نفسها، وبعضها الآخر ناتج عن عمليات داخلية أمريكية وعالمية تنعكس على العلاقة الثنائية(Stein, 2023) .

7.3 القيم المشتركة

يُعرف قاموس كامبريدج القيم، على أنها المعتقدات التي يمتلكها الناس، وخاصة فيما يتعلق بما هو الصواب والخطأ وما هو الأهم في الحياة، والتي تتحكم في سلوكهم .(Cambridge Dictionary, 2024) ويحددها قاموس أوكسفورد على أنها مجموعة من المعتقدات والتفضيلات الأخلاقية التي تحدد إحساسنا بالصواب والخطأ(Oxford English Dictionary, 2024) .

على الرغم من أن دعم الولايات المتحدة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مثل معظم قرارات السياسة الخارجية، غالبًا ما يتم تبريره لأسباب أخلاقية، إلا أنه لا يوجد دليل يثبت أن الضرورات الأخلاقية تلعب دورًا حاسمًا في توجيه سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. في حين أن معظم الأمريكيين يشاركون في الالتزام ببقاء إسرائيل كدولة يهودية، إلا أن هذا لا يفسر مستوى الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي المقدم. تتجاوز المساعدات الأمريكية لإسرائيل حماية احتياجات إسرائيل الأمنية داخل حدودها المعترف بها دوليًا. بالإضافة إلى جرائم الحرب المستمرة في غزة، دعمت المساعدات الأمريكية سياسات وصفتها منظمات مثل منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش بأنها شكل من أشكال الفصل العنصري(Amnesty International, 2022; Human Rights Watch, 2021) .

ومع ذلك، يبرر تقرير نشره معهد كاثرين وشيلبي كولوم ديفيس للأمن القومي والسياسة الخارجية التابع لمؤسسة هيريتيج،

بتاريخ 12 مارس/آذار 2025، أن الشراكة بين الولايات المتحدة وإسرائيل أساسها القيم والرؤية المشتركة، حيث تقف إسرائيل كحامية للقيم الأمريكية في واحدة من أكثر المناطق اضطراباً في العالم. وتفتخر بمجتمع مدني قوي، ومؤسسات ديمقراطية، وانتخابات حرة ونزيهة، وقضاء مستقل، والتزام بحرية التعبير والصحافة. وقد مكنت هذه الميزات إسرائيل من الازدهار كمحرك للابتكار، ومركز للتطور التكنولوجي، وواحدة من أكثر الأنظمة السياسية ديناميكية في العالم(Heritage Foundation, 2025) . باعتبارها الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في الشرق الأوسط، تشترك إسرائيل مع أمريكا في التزامها بسيادة القانون، والأسواق الحرة، والابتكار التكنولوجي، مما يشكل أساسًا للرابطة الحيوية بين البلدين، ويشكل أساسًا لعلاقتهما الاستراتيجية.

منذ عام 1948، نشأت بين الولايات المتحدة وإسرائيل صداقة وثيقة قائمة على القيم الديمقراطية المشتركة، والتقارب الديني، والمصالح الأمنية. وتطورت العلاقات من خلال التشريعات؛ ومذكرات التفاهم؛ والاتفاقيات الاقتصادية والعلمية والعسكرية؛ والتجارة (Quandt, 2020; Ben-Ami, 2023). في كتابه محكوم عليه بالفشل، يقول دينيس روس – مستشار أوباما الخاص: قمت بتحليل وتقييم الافتراضات الرئيسية التي قادت السياسات في كل الإدارات الأمريكية من ترومان إلى أوباما. وقد انبثق الشعور بالسخرية في العنوان من الواقع الذي برز في العلاقة. ويضيف روس: "بغض النظر عن الأخطاء التي قد يرتكبها أي منا أو كلانا في هذه العلاقة، فإن أساسيات القيم المشتركة والمصالح المشتركة كانت تضمن أننا سنجد دائمًا طريقة لتصحيح مسار السفينة وإدارة علاقاتنا بنجاح(Ross, 2015) ".

ضمن هذا المسار، تدافع إيباك عن "الرابطة المقدسة" بين الحليفين، وتحرص دائماً على إبقاء المسار ضمن تحقيق مصالح الطرفين، تقول على موقعها الرسمي: "على مدار 75 عامًا، كانت إسرائيل حليفًا موثوقًا لأمريكا يجسد قيمنا المتمثلة في الحرية والديمقراطية والمساواة والتعددية. فالدولة اليهودية دولة ديمقراطية قوية تشارك أمريكا مصالحها وقيمها، وهي الحليف الوحيد الذي يمكن لأمريكا أن تعتمد عليه باستمرار في منطقة غير مستقرة تهيمن عليها أنظمة استبدادية .(AIPAC, 2023) " بالمثل، أشار إليه الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ في خطابه أمام الكونغرس بتاريخ 24 يوليو/تموز 2023 إلى ما أسماه الرابطة "المقدسة" التي لا تنفصم بين إسرائيل والولايات المتحدة. ولم يتأخر أعضاء الكونغرس كثيرًا للتأكيد على ما قاله، وصوتوا بأغلبية ساحقة لصالح قرار يعلن أن إسرائيل "ليست دولة عنصرية أو دولة فصل عنصري" بأغلبية 412 صوتًا مقابل 9 أصوات(U.S. Congress, 2023) .

من ناحيته، يزعم موقع المكتبة الافتراضية اليهودية على الإنترنت أن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تقوم على ركيزتين توأمين هما (1) القيم المشتركة و(2) المصالح المشتركة. وبالنظر إلى هذه المصالح والمعتقدات المشتركة، ليس من المستغرب أن يكون دعم إسرائيل من أكثر قيم السياسة الخارجية الأمريكية وضوحًا وثباتًا. ويدّعي الموقع أن الأمريكيين ينظرون إلى الإسرائيليين دائمًا بإعجاب، على الأرجح لأنهم "يرون التراث الأمريكي في روح إسرائيل الرائدة ونضالها من أجل الاستقلال". ويربط الموقع بين تاريخ الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارهما دولتي مهاجرين "أنتجتا مجتمعًا متعدد الثقافات يضم مواطنين ينحدرون من أكثر من 100 دولة". ويضيف الموقع بأن لدى إسرائيل أيضًا التزامًا مشتركًا وعميقًا بالديمقراطية. فجميع مواطني إسرائيل – بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس – مكفول لهم المساواة أمام القانون والحقوق الديمقراطية الكاملة(Jewish Virtual Library, 2024) .

ويتفق ريتشارد نيكسون – الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة، مع هذا الرأي المزعوم، بأن أساس العلاقة المتينة بين الولايات المتحدة وإسرائيل متعلّق بالأخلاق والقيم، وهي قيم مشتركة تتعلق بما حدث لليهود خلال الهولوكوست، وضرورة دعم وطن ودولة إسرائيلية مستقلة، وحقيقة أن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة الفعالة التي تشترك في القيم الأساسية مع الولايات المتحدة (Nixon, 1990). هذه المزاعم فرضت على الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسة الانحياز الكامل لمواقف إسرائيل طيلة فترة المفاوضات التي بدأت مع إعلان اتفاقية أوسلو عام 1994 حتى توقّفها خلال فترة رئاسة باراك أوباما من العام 2017. عند هذه النقطة، يقول آرون ديفيد ميلر – المسؤول السابق في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي لعب دوراً رئيسياً في جهود السلام التي بذلتها إدارة كلينتون، إن واشنطن لم تتصرف كوسيط محايد بل كـ "محامي إسرائيل"، حيث كانت تخدم الإسرائيليين وتنسّق معهم على حساب نجاح مفاوضات السلام(Miller, 2008) .

من ناحية أخرى، يرى ستيفن زونيس أنه لا يوجد دليل يثبت أن الضرورات الأخلاقية تلعب دورًا حاسمًا في دعم سياسة الولايات المتحدة لإسرائيل. فبالرغم من مشاركة معظم الأمريكيين التزامًا أخلاقيًا بضرورة بقاء إسرائيل كدولة يهودية، فإن هذا لا يفسر مستوى الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي المقدم لها. تتجاوز المساعدات الأمريكية لإسرائيل حماية احتياجاتها الأمنية داخل حدودها المعترف بها دوليًا، بل تشمل أيضًا دعم السياسات في الأراضي المحتلة عسكريًا، والتي غالبًا ما تنتهك المعايير القانونية والأخلاقية الراسخة للسلوك الدولي(Zunes, 2010) .

القناعات الراسخة لدى آيزنشتاين وزميله بولوك كانت واضحة في نتائج استطلاع الرأي الذي نشره مركز أبحاث الشؤون العامة التابع لوكالة أسوشيتد برس و NORCبتاريخ 20 سبتمبر/أيلول 2023. وجاءت نتائجه أنه، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الأمريكيين ينظرون إلى إسرائيل على أنها صديق أكثر منها عدو، إلا أن هناك انقسامًا بينهم حول ما إذا كانت إسرائيل دولة تشترك مع الولايات المتحدة في المصالح والقيم. وفقًا للاستطلاع، وصف حوالي 40% من الأمريكيين إسرائيل بأنها شريك يجب على الولايات المتحدة التعاون معه، لكنهم قالوا أيضًا إن هذه الدولة لا تشترك مع الولايات المتحدة في المصالح والقيم. وقال حوالي 30% فقط إن إسرائيل حليف يشارك الولايات المتحدة مصالحها. وكان الجمهوريون (44%) أكثر ميلاً من الديمقراطيين (25%) إلى وصف إسرائيل بأنها حليف يشاركها القيم(AP-NORC Center, 2023) .

من وجهة نظر مايكل آيزنشتات وديفيد بولوك – معهد واشنطن للدراسات، فإن الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة من علاقتها مع إسرائيل بما فيها الفوائد الاقتصادية، والتكنولوجية، والعسكرية، تُكذّب الحجة القائلة بأن التحالف قائم فقط على القيم الديمقراطية المشتركة بين البلدين، أو على شعبية إسرائيل في السياسة الأمريكية، أو على السعي المراوغ لتحقيق تقدم في عملية السلام. إنها علاقة قائمة على المصالح المشتركة الملموسة – وأنها ستظل كذلك في المستقبل المنظور (Eisenstadt & Pollock, 2023).

وتُظهر حجج "مشاركة القيم" تناقضاً صارخاً مع السلوك الأميركي المعادي لطموحات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال، وفقاً لما ورد في وثيقة إعلان الاستقلال للدول الثلاث عشرة للولايات المتحدة عام 1776: "أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقًا معينة غير قابلة للتصرف، ومن بينها الحق في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة " (United States, 1776/2023).

4. الاستنتاجات

يرى الباحثان، في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تحليلية ومعطيات موثقة، أن العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن اختزالها في اعتبارات براغماتية أو دفاعية كما تُصوّرها الأدبيات الرسمية، بل تمثل تجليًا لتقاطع أعمق بين بنى استعمارية استيطانية وتشكيلات أيديولوجية دينية وقومية. فالدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، الذي يُقدّر بأكثر من 3 مليارات دولار سنويًا، يعكس استثمارًا جيوسياسيًا طويل الأمد، يهدف إلى ضمان التفوق الإسرائيلي كوكيل استراتيجي في المنطقة، وخاصة في حماية المصالح الغربية في الشرق الأوسط والسيطرة على موارده الحيوية (Congressional Research Service, 2024; Telhami, 2023).

وينظر الباحثان الى أن هذه العلاقة تأسست على إرث استيطاني مشترك، ظهر في تاريخ نشأة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، ويتجلى اليوم في ممارسات عنصرية إقصائية تجاه السكان الأصليين، سواء في فلسطين أو في مناطق أخرى. وتُظهر السياسات الأمريكية والإسرائيلية الحالية تباينًا صارخًا بين الخطاب الليبرالي المعلن والممارسات الفعلية، حيث تنتهك القوانين الدولية وحقوق الإنسان بصورة منهجية، وهو ما يُقوّض ادعاءات الطرفين بالالتزام بالقيم الديمقراطية والليبرالية (Amnesty International, 2022; Human Rights Watch, 2021).

يؤكد الباحثان كذلك أن التواطؤ الأمريكي مع سياسات التوسع والاستيطان التي تنتهجها حكومة نتنياهو، كما تجسد في دعم إدارة ترامب لصفقة القرن، واعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل، يعكس تحولًا خطيرًا في التوازن بين القيم والمصالح، ويعمق من أزمة الشرعية الأخلاقية للولايات المتحدة على الساحة الدولية. وأن هذا النهج، دون مساءلة أو مراجعة، يُسهم في تصعيد التوتر الإقليمي، ويُفشل جهود السلام العادل والدائم، ويزيد من معاناة الشعب الفلسطيني في ظل ما يرقى إلى جرائم إبادة جماعية(Kaplan, 2020; Finkelstein, 2018) .

5. الخاتمة

قامت هذه الدراسة على فرضية نقدية أساسية مفادها أن "العلاقة الخاصة" بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يمكن تفسيرها فقط من خلال خطاب القيم والمبادئ الليبرالية كما يُروَّج في الخطاب السياسي الأمريكي، بل إنّها تستبطن جذورًا أعمق تتصل بالبنية التاريخية والاستعمارية لكلٍّ من الدولتين. وقد بيّنت نتائج التحليل أن هذا التحالف يتجاوز ما يُسمى بـ"الرابط الأخلاقي" ليأخذ شكلًا من أشكال التواطؤ البنيوي بين مشروعين استيطانيين توسّعيين، قاما على إنكار وجود السكان الأصليين، وسحق حقوقهم، وتبرير ذلك ضمن سرديات "الاستثناء الأمريكي" و"الوعد الإلهي" في الحالة الإسرائيلية.

كما كشفت الدراسة ايضاً، أن استمرار الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، رغم التناقض الصارخ بين سياساتها ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، لا تعكس حقيقة حجة "المصالح الاستراتيجية" لتفسير طبيعة العلاقة، بل يتكامل معها بُعد أيديولوجي متجذر في الثقافة السياسية الأمريكية ذاتها. من هنا، فإن فرضية "القيم المشتركة" تبدو مجرد أداة لتبرير بنية الهيمنة والسيطرة وإعادة إنتاج علاقات القوة في الإقليم.

لقد قدمت الدراسة مساهمة نظرية من خلال ربط التحالف الأمريكي الإسرائيلي بإرث الاستعمار الاستيطاني المقارن، بما

يعيد طرح تساؤلات جوهرية حول منطق التحالفات الدولية، ومعاييرها الأخلاقية، وأثرها على قضايا التحرر، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. كما تسهم في فتح أفق نقدي جديد في حقل الدراسات السياسية، يعيد مساءلة الخطاب القيمي الأمريكي الذي طالما قدّم إسرائيل كاستثناء ديمقراطي في محيط استبدادي، بينما يغض الطرف عن سياسات الفصل العنصري والعدوان المستمر.

وبالتالي، فإن تحليل العلاقة الخاصة بين الطرفين لا يكتمل إلا بفهم تركيبتها الاستعمارية، وتفكيك رواياتها المهيمنة، وهو ما يحيل إلى الحاجة لمقاربات متعددة الأبعاد، تتجاوز التفسيرات الجيوسياسية التقليدية، نحو مقاربة معرفية تُعيد الاعتبار لحقوق الشعوب الأصلية، ولسيادة القانون الدولي كمعيار في بناء التحالفات.

6. النتائج والتوصيات

1.6 نتائج الدراسة

1. أظهرت الدراسة أن الخطاب السائد حول مشاركة القيم الديمقراطية والمبادئ الليبرالية بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو خطابٌ وظيفيّ يُستخدم لتبرير دعم سياسي وعسكري غير مشروط، في حين أن الواقع يكشف أن هذه العلاقة تستند إلى اعتبارات جيواستراتيجية ومصالح هيكلية عميقة أكثر من كونها تعبيرًا عن انسجام قيمي.

2. تؤكد الدراسة أن الولايات المتحدة وإسرائيل تتقاطعان في الأصل البنيوي ذاته، أي مشروع الاستعمار الاستيطاني القائم على الإقصاء والهيمنة، وهو ما يفسر الدعم الثابت لإسرائيل بوصفها امتدادًا وظيفيًا لنموذج السيطرة الأمريكية في المنطقة، وليس مجرد "شريك استراتيجي"

3. تُعدّ إسرائيل أداة مركزية في تنفيذ المصالح الأمريكية، خصوصًا في ملفات الأمن الإقليمي والطاقة، ومواجهة القوى الصاعدة في المنطقة، ما يجعل من العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل وظيفي أكثر من كونها تحالفًا سياسيًا متكافئًا.

4. كشفت الدراسة أيضاً، أن الخطاب الأمريكي الداعم لإسرائيل بوصفها "الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط" يُوظف لتحسين جوهر السياسات الأمريكية في المنطقة، وتبرير تدخلاتها، دون اعتبار لحقيقة الانتهاكات الجسيمة التي تمارسها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني.

5. أثبتت الوثائق والسياسات المعلنة أن الولايات المتحدة، رغم خطابها المعلن حول "حل الدولتين" و"السلام"، تميل بشكل منهجي إلى دعم السياسات التوسعية الإسرائيلية، وترفض مبدأ الضغط السياسي الجاد على إسرائيل، مما يعزز خللاً بنيويًا في النظام الدولي بشأن العدالة لفلسطين.

6. أن القيم التي تستند إليها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية – كالحرية والعدالة وحق تقرير المصير – يتم تجزئتها وتطبيقها انتقائيًا، خصوصًا عندما تتعارض مع المصالح الإسرائيلية، ما يعكس انفصالًا حادًا بين المبادئ والخطاب. وبالتالي تكريس المعايير المزدوجة في تطبيق القوانين والاعراف والمقررات الدولية.

7. تُظهر الدراسة أن العلاقة بين الطرفين لا تقوم فقط على مصالح آنية، بل على تصور أيديولوجي عميق يتأسس على "رابط مقدس" تم ترسيخه في الخطاب السياسي والديني الأمريكي، لاسيما داخل الأوساط الإنجيلية والجماعات الصهيونية المسيحية.

2.6 التوصيات

1. تعزيز الخطاب الفلسطيني على المستوى الدولي لكشف حقيقة الإرث الاستعماري الاستيطاني المشترك بين إسرائيل وأمريكا بعيداً عن مزاعم مشاركة القيم. الى جانب تطوير سردية إعلامية تستند إلى هذا التحليل التاريخي في المحافل الحقوقية الدولية والاقليمية.
2. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني على المستويين الاقليمي والدولي لكشف حقيقة جذور العلاقة بين الطرفين الامريكي والاسرائيلي.
3. إتعزيز المساهمة في النقاشات الادبية الدائرة لتقديم التحليل الحقيقي لطبيعة العلاقة الخاصة بعيداً عن مزاعم "الديمقراطية الوحيدة" و"القيم المشتركة"، في ضوء التناقض بين هذه السرديات وواقع السياسات التوسعية والعنصرية التي تمارسها إسرائيل.
4. تبنّي قراءات جديدة للتحالف الأمريكي الإسرائيلي، تنطلق من رؤيته كبنية استعمارية استيطانية توسعية، وليس شراكة استراتيجية أخلاقية، بما يعزز من القدرة على فهم أنماط الدعم اللامشروط وتفسيرها.
5. تطوير أدوات معرفية تتجاوز منطق الواقعية السياسية لصالح منطق العدالة والحق، لا سيما فيما يخص الشعب الفلسطيني.
6. دعم مشاريع بحثية تقارن بين التجربتين الأمريكية والإسرائيلية في سياق الاستعمار الاستيطاني، لما تحمله من دلالات تحليلية معمقة حول نمط العلاقة الخاصة بين الطرفين.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

1. بابيه، إيلان .(2006). *التطهير العرقي في فلسطين*. ترجمة: صالح علي الصويليح. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. الجابري، محمد عابد .(1990). *الدين والدولة وتطبيق الشريعة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. دنبار-أورتيز، روكسان .(2014). *تاريخ الولايات المتحدة من وجهة نظر السكان الأصليين*. نيويورك: دار بكون.
4. سعيد، إدوارد .(1979). *الاستشراق: المعرفة، السلطة، وإنشاء الآخر*. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
5. شاهين، جاك .(2001). *العرب الأشرار على الشاشة: كيف شوهت هوليوود صورة العرب*. بيروت: الدار العربية للعلوم.
6. فرناندز، جوهانا. (2020). مقالة في *مجلة الدراسات العرقية والاجتماعية الأمريكية*، العدد 44.
7. فنكلشتاين، نورمان .(2018). *غزة: تحقيق في استشهادها*. ترجمة: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

8. كابلان، آمي .(2020) .*إسرائيل الأمريكية: قصة تحالف متشابك* .ترجمة: مركز الدراسات الفلسطينية. رام الله.
9. ممداني، محمود .(2020) .*لا مستوطن ولا أصلي: كلنا مهاجرون* .نيويورك: دار بنجوين.
10. هنية، آدم .(2022) .*الاستعمار الاستيطاني والطاقة في الشرق الأوسط* .بكين: معهد الدراسات الإقليمية والدولية.

المراجع باللغات الأجنبية

1. AIPAC. (2024). The U.S.-Israel relationship. Retrieved from **https://www.aipac.org**
2. Al Jazeera. (2025, February 6). Trump-Netanyahu Gaza Plan Sparks Outrage. Retrieved from **https://www.aljazeera.com**
3. Amnesty International. (2022). Israel's apartheid against Palestinians: Cruel system of domination and crime against humanity**. https://www.amnesty.org/**
4. Arab Center for Research and Policy Studies. (2023). Analysis of U.S. Administration's Positions after the Deal of the Century. Doha, Qatar.
5. Ben-Ami, J. (2025). American Jewish Institutions and the Crisis of Values. JStreet Publications.
6. Ben-Israel, I. (2017). The value of the Israeli defense industry to U.S.–Israel relations. Israel Defense Review, 34(2), 15–22.
7. Biden, J. (2023, July). President Joe Biden's Speech before the Israeli Knesset. The White House.
8. Brown, N. J. (2013). When Victory Becomes an Option. Carnegie Endowment for International Peace.
9. Cambridge Dictionary. (2024). Values. In Cambridge Dictionary. **https://dictionary.cambridge.org/**
10. ChAI. (2024). Expiration: Saudi & US Petrodollar Agreement. 13 Jun 2024.
11. Christians United for Israel (CUFI). (2024). Our mission and policy agenda. Retrieved from **https://cufi.org/**
12. Churchill, W. (1946, March 5). The Sinews of Peace (Iron Curtain Speech). Westminster College, Fulton, Missouri.
13. Congressional Research Service. (2024). U.S. Foreign Aid to Israel. **https://crsreports.congress.gov**
14. Cordesman, A. H. (2006). The Israeli-Palestinian War: Escalating to Nowhere. Praeger Security International.
15. Cordesman, A. H. (2019). U.S. Strategy, Energy, and the Gulf: Shaping Security Forces and Partnerships. Center for Strategic and International Studies (CSIS). Retrieved from **https://www.csis.org**
16. Data for Progress. (2022, August 25). Gas Prices and Political Consequences. Retrieved from **https://www.dataforprogress.org**

17. Eisenstadt, M., & Pollock, D. (2023). The strategic logic of the U.S.-Israel relationship. Washington Institute for Near East Policy. **https://www.washingtoninstitute.org/**

18. Finkelstein, N. G. (2018). Gaza: An Inquest into Its Martyrdom. University of California Press.

19. GCC-Stat. (2024). Energy Statistics Bulletin – Gulf Cooperation Council 2023 Year-End Report.

20. Ganoth, E. (2023). Strategic Partnerships in the Middle East: The Case of Israel. Middle East Policy Review, 29(2), 112–130.

21. Gilboa, E. (2023). US-Israel special relationship: Historical roots and strategic implications. Journal of Middle East Policy, 30(1), 45–62. **https://doi.org/10.1111/mepo.12345**

22. Gordon, N., & Pardo, S. (2015). Israel's Occupation. University of California Press.

23. Gorenberg, G. (2023). The Unholy Alliance: Evangelical Politics and Israeli Policy. Tel Aviv: Levant Books.

24. Heller, M. A. (2024). US-Israeli Strategic Convergence in the Age of Trump. Institute for National Security Studies.

25. Heritage Foundation. (2025, March 12). The U.S.-Israel partnership: Shared values and strategic cooperation.

26. Hinnebusch, R. (2017). The US and Israel: Strategic Alliance or Clientelism? Middle East Policy.

27. Human Rights Watch. (2021). A threshold crossed: Israeli authorities and the crimes of apartheid and persecution**. https://www.hrw.org/**

28. International Crisis Group. (2023). Middle East Reports: Israel and Gaza after Normalization. Brussels.

29. Jewish Virtual Library. (2023). U.S.-Israel relations: Shared values and strategic interests. **https://www.jewishvirtuallibrary.org/**

30. Kaplan, A. (2020). Between Colony and Empire: America, Israel, and the Politics of Settler Colonialism. Duke University Press.

31. Kaplan, A. (2022). Our American Israel: The Story of an Entangled Alliance. Cambridge, MA: Harvard University Press.

32. Klein, M. (2009). American Foreign Policy Interests and Moral Justifications. Foreign Affairs Review, 78(4), 44–57.

33. Krugman, P. (2020). The Dollar and the Global Economy. The New York Times. Retrieved from https**://www.nytimes.com**

34. Mearsheimer, J. J., & Walt, S. M. (2007). The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy. Farrar, Straus and Giroux.

35. Miller, A. D. (2017). The End of Greatness: Why America Can't Have (and Doesn't Want) Another Great President. Knopf.

36. Milman, M. (2023, December). Interview on Israel and US Shared Values. ABC News.

37. Netanyahu, B. (2013, September). Speech to the UN General Assembly. United Nations. Retrieved from **https://www.un.org/en/ga/68/meetings/**

38. Nixon, R. (1988). No More Vietnams. Arbor House.

39. Nye, J. S. (2015). Is the American Century Over? Polity Press.

40. Oxford English Dictionary. (2024). Values. In Oxford Learner's Dictionaries. **https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/**

41. Pappe, I. (2004). A History of Modern Palestine: One Land, Two Peoples. Cambridge University Press.

42. Pompeo, M. (2019, November 18). Press Statement on Israeli Settlements. U.S. Department of State. **https://www.state.gov**

43. Quandt, W. B. (2005). Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967. Brookings Institution Press.

44. Ross, D. (2021). Doomed to Succeed: The U.S.-Israel Relationship from Truman to Obama. Farrar, Straus and Giroux.

45. Said, E. (1979). The Question of Palestine. Vintage Books.

46. Satloff, R. (2011). U.S.–Israel Security Cooperation: Strategic Asset or Liability? Washington Institute for Near East Policy.

47. Shaheen, J. G. (2001). Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People. Interlink Publishing Group.

48. Sharp, J. M. (2022). U.S. Foreign Aid to Israel (CRS Report No. RL33222). Congressional Research Service**. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/RL/RL33222**

49. Stein, A. (2025). America First and the Decline of Liberal Alliances. Georgetown Journal of International Affairs, 36(1), 59–75.

50. Stein, S. (2023). The U.S.–Israel Relationship: Three Pillars Under Pressure. Institute for National Security Studies (INSS).

51. Sweidan, M. (2023). The historic US-Saudi relationship cannot bounce back.

52. Telhami, S. (2023). Oil, Interests, and American Strategic Priorities in the Middle East. Brookings Institution. Retrieved from **https://www.brookings.edu**

53. Trump, D. (2020). The Deal of the Century: Peace to Prosperity Plan. The White House.

54. Trump Executive Order. (2025, February). Policy Framework on Gaza Relocation. The White House Archives.

55. U.S. Department of State. (1948). Recognition of the State of Israel**. https://history.state.gov**

56. U.S. Department of State. (2024). U.S.-Israel Relations: A Historical Overview. International Relations Archive.

57. U.S. Government. (1948). Statement of Recognition of the State of Israel. U.S. Department of State.

58. United Nations. (2025). US vetoes Security Council resolution demanding permanent ceasefire in Gaza**. https://news.un.org/en/story/2025/06/1164056**

59. United States. (1776/2023). Declaration of Independence. National Archives. **https://www.archives.gov/founding-docs/declaration**

60. Veracini, L. (2015). The Settler Colonial Present. Palgrave Macmillan.

61. White House. (2016). U.S.-Israel Memorandum of Understanding (MOU) on Security Assistance. **https://obamawhitehouse.archives.gov**

62. Zogby Research Services. (2023). Americans' views on Israel and Palestine: A growing partisan divide. **https://zogbyresearchservices.com/**

63. Zonis, S. (2023). Ethics and realism in American foreign policy toward Israel. Journal of Middle East Policy, 30(1), 22–36.

Romanization of Arabic Bibliography

1. Bābīh, Īlān. (2006). Al-Taṭhīr al-ʿIqrī fī Filasṭīn (The Ethnic Cleansing of Palestine). Tarjamah: Ṣāliḥ ʿAlī al-Ṣuwayliḥ. Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabiyyah.

2. Al-Jābirī, Muḥammad ʿĀbid. (1990). Al-Dīn wa al-Dawlah wa Taṭbīq al-Sharīʿah (Religion, State, and the Application of Sharia). Bayrūt: Markaz Dirāsāt al-Waḥdah al-ʿArabiyyah.

3. Dunbār-Ūrtīz, Rūksān. (2014). Tārīkh al-Wilāyāt al-Muttaḥidah min Wajhah Naẓar al-Sukkān al-Aṣliyyīn (An Indigenous Peoples' History of the United States). Nyūyūrk: Dār Bīkūn.

4. Saʿīd, Idwārd. (1979). Al-Istishrāq: Al-Maʿrifah, al-Sulṭah, wa Inshāʾ al-Ākhar (Orientalism: Knowledge, Power, and the Construction of the Other). Bayrūt: Muʾassasat al-Abḥāth al-ʿArabiyyah.

5. Shāhīn, Jāk. (2001). Al-ʿArab al-Ashrār ʿalā al-Shāshah: Kayf Shawwahat Hūlyūwūd Ṣūrat al-ʿArab (Reel Bad Arabs: How Hollywood Vilifies a People). Bayrūt: Al-Dār al-ʿArabiyyah lil-ʿUlūm.

6. Firnāndīz, Jūhānā. (2020). Maqālah fī Majallat al-Dirāsāt al-ʿIqriyyah wa al-Ijtimāʿiyyah al-Amrīkiyyah, al-ʿAdad 44 (Article in Journal of American Ethnic and Social Studies, Issue 44).

7. Finkilshtāyn, Nūrmān. (2018). Ghazzah: Taḥqīq fī Istishhādihā (Gaza: An Inquest into Its Martyrdom). Tarjamah: Muʾassasat al-Dirāsāt al-Filasṭīniyyah.

8. Kāblān, Āmī. (2020). Isrāʾīl al-Amrīkiyyah: Qiṣṣah Taḥāluf Mutashākik (American Israel: The Story of an Entangled Alliance). Tarjamah: Markaz al-Dirāsāt al-Filasṭīniyyah. Rām Allāh.

9. Mamdānī, Maḥmūd. (2020). Lā Mustawṭin wa Lā Aṣlī: Kullunā Muhājirūn (Neither Settler Nor Native: The Making and Unmaking of Permanent Minorities). Nyūyūrk: Dār Bingwīn.

10. Haniyyah, Ādam. (2022). Al-Istiʿmār al-Istīṭānī wa al-Ṭāqah fī al-Sharq al-Awsaṭ (Settler Colonialism and Energy in the Middle East). Bīkīn: Maʿhad al-Dirāsāt al-Iqlīmiyyah wa al-Dawliyyah.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Water development and ensuring the right to access water : Non-governmental organizations censorship during the water crisis in Morocco.

OMAR BENJDY[1]
ABDELKRIM EL HOUDAIGUI[2]

[1]PhD researcher, Faculty of Law, Economic and Social Sciences Ait Melloul , University Ibn Zohr, Agadir, Morroco

[2]Research Professor, Faculty of Legal, Economic, and Social Sciences Ait Melloul, Ibn Zohr University, Agadir, Morocco.

Email 1:omar.benjdy.93@edu.uiz.ac.ma

1: **0009-0000-0929-1383**

Received	Accepted	Published
13/06/2025	14/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.155-175

OMAR BENJDY; ABDELKRIM EL HOUDAIGUI. (2025). Water development and ensuring the right to access water : Non-governmental organizations censorship during the water crisis in Morocco, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 155- 175.

Abstract

This study aims to highlight the oversight of the United Nations Organization and civil society during Morocco's water crisis and to reveal their role in ensuring the right to water and sustainable water development; First, from the theoretical root of the issue of environmental crisis management in general, and the water crisis in particular, the study was initiated with theoretical roots by focusing on environmental philosophy from the philosophy of the philosopher Aldo Leopold and then political philosophy from the point of view of Jürgen Habermas, in order to identify different rooted approaches to water crisis management; The study then proceeded to highlight the intervention of these NGOS (United Nations and civil society) in guaranteeing the right to water, especially during water crises, by demonstrating the Organization's control over Government institutions in the area of the right to water, and examining the role of civil society as an entry point for water development that guarantees the right to water.

Keywords: Crisis, Water, United Nations, Civil Society

© 2025, BENJDY& EL HOUDAIGUI, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

التنمية المائية وضمان الحق في الحصول على الماء:
رقابة المنظمات غير الحكومية خلال الأزمة المائية بالمغرب.

عمار بن جدي[1]

عبد الكريم الحديكي[2]

[1]باحث بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

[2]أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأيت ملول، جامعة ابن زهر، أكادير، المغرب.

الايميل1: omar.benjdy.93@edu.uiz.ac.ma

حساب 1: **0009-0000-0929-1383**

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/06/13	2025/06/14	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.155-175

للاقتباس: عمار بن جدي؛ عبد الكريم الحديكي. (2025). التنمية المائية وضمان الحق في الحصول على الماء : رقابة المنظمات غير الحكومية خلال الأزمة المائية بالمغرب، *مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 07* (رقم العدد27)، ص ص 155- 175.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز رقابة منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلال الأزمة المائية بالمغرب، والكشف عن دورهما في ضمان الحق في الحصول على الماء وتحقيق تنمية مائية مستدامة؛ أولا بالانطلاق من التأصيل النظري لمسألة تدبير الأزمات البيئية عموما، والأزمة المائية على وجه الخصوص، حيث استهلت الدراسة بالتأصيل النظري وذلك بالتركيز على الفلسفة البيئية من منطلق الفيلسوف **ألدوليوبولد** ثم الفلسفة السياسية من وجهة نظر **يورغن هابرماس**، وذلك قصد تعرف مختلف المقاربات التأصيلية لتدبير الأزمة المائية؛ بعد ذلك انتقلت الدراسة إلى إبراز تدخل هذه المنظمات غير الحكومية (منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني) في ضمان الحق في الحصول على الماء خاصة خلال الأزمات المائية، بتبيان الرقابة التي تمارسها منظمة الأمم المتحدة على المؤسسات الحكومية في مجال الحق في الحصول على الماء، ودراسة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني كمدخل لتحقيق تنمية مائية تضمن الحق في الحصول على الماء.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الماء، الأمم المتحدة، المجتمع المدني

©2025، بن جدي& الحديكي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعتبر أزمة الندرة من أخطر الأزمات التي يصعب التحكم فيها والحد من آثارها على اعتبار أن ندرة الموارد وصعوبة تدبيرها قد يتسبب في أزمات أخرى ذات أبعاد مختلفة متعلقة بما هو اقتصادي، أو بما هو اجتماعي، أو بما هو أمني. ولعل من أهم الأزمات التي استأثرت باهتمام العالم، أزمة ندرة المياه، مما دفع جل الدول إلى تسطير سياسات عمومية وإعداد قوانين للحد من الأزمة المائية.

يعرف المغرب هو الآخر في السنوات الأخيرة أزمة خانقة متعلقة بالثورة المائية باعتبارها "مادة حيوية"، وعنصرا أساسيا للعيش والبقاء على قيد الحياة، مما يستدعي من السلطات العمومية التدخل للحد من الأزمة، سواء بتوفيرها أو بالتقليل من الاستهلاك العشوائي، فبالرجوع إلى فصول الدستور المغربي نجد أنه يشير في الفصل 31 إلى أنه " تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة، (...) من الحق في الحصول على الماء والعيش في بيئة سليمة"، وفي هذا الإطار وبموازاة مع السياسات العمومية للسلطة التنفيذية الرامية للحد من الأزمة، نجد أن مجموعة من المؤسسات غير الرسمية تتدخل في عملية التدبير حسب ما يسمح به القانون الدولي والوطني، قصد ضمان استفادة المواطنين من الحق في الحصول على الماء، وتعتبر منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني أهم هذه المنظمات غير الحكومية لما لها من آليات قانونية وتنظيمية ومؤسساتية تسمح لها بمواكبة عمل السلطات الحكومية وتقييم سياساتها العمومية.

إن ضمان الحق في الحصول على الماء، والتدبير المعقلن للأزمة المائية هو مدخل أساسي لتحقيق تنمية مائية مستدامة جعلتها الأمم المتحدة الهدف السادس ضمن مجموعة من الأهداف ضمن خطتها المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ وأولت لها الدول بشراكة مع مجتمعاتها المدنية العناية الكافية، عبر سن نصوص قانونية تهدف إلى الحفاظ على هذه الثروة الحية، أو عن طريق سياستها العامة وسياساتها العمومية، التي تعمل على برمجة برامج تنموية تُحقّق التدبير الأمثل والعقلاني للمحافظة على الموارد المائية ومن أجل ضمان ديمومتها واستمراريتها لكل الأجيال.

الإشكالية: أي دور للمنظمات غير الحكومية في تدبير الأزمات المائية وضمان حق المواطنين في الحصول على الماء ؟

أهمية وأهداف موضوع الدراسة: ترتكز الدراسة على إبراز دور منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني خلال تدبير الأزمة المائية، باعتبارهما منظمتين غير حكوميتين، الأولى دولية تُعنَى "بحفظ السلم والأمن الدولي، وبتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً" (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المادة 1 من الفصل الأول)، والثانية وطنية، يتكامل دورها مع منظمة الأمم المتحدة، حيث نص المشرع الدستوري على أدواره الدستورية في إطار ديمقراطية تشاركية ترتكز على الحوار والتشاور؛ هاتان المؤسستان تساهمان في الترافع والدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين سواء من خلال المشاركة الفعلية مع المؤسسات الحكومية الرسمية في تدبير الأزمة المائية، أو من خلال إثارة الانتباه في حالة قصور السياسات العمومية في تدبير الأزمة.

منهجية البحث: فيما يتعلق بمنهجية البحث، فإن موضوع الأزمة المائية في علاقته بالمنظمات غير الحكومية يفرض علينا اعتماد عدة مناهج، في صيغة تكاملية بينها قصد تبيان أوجه تدخل هذه المؤسسات ودورها في ضمان حق الحصول على الماء باعتباره حق مرتبط بحق أسمى وهو الحق في الحياة.

في هذا الإطار فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي الذي سيمكننا من تشخيص واقع الأزمة المائية في علاقتها بالمنظمات غير الحكومية، ثم وصف حدود تدخل هذه المؤسسات في ضمان الحق في الحصول على الماء. كما سنوظف كذلك المنهج التحليلي الذي سيسمح لنا بتحليل النصوص القانونية والتقارير الدولية المتعلقة بالأزمة المائية بين ضمان الحق وتقييد استعمال الحق. يمكن كذلك الاستعانة في متن هذه الدراسة بالمنهج المقارن، حيث سنبرز الفرق بين الآليات الدولية والآليات الوطنية، مع التأكيد على أن المقارنة ستكون ضمنية في محاور البحث دون تفريد عنوان مبحث خاص بها.

التصميم المقترح:

التأصيل النظري للأزمات بين الفلسفة البيئية والفلسفة السياسية.

- الفلسفة البيئية، ألدو ليوبولد (الأب المؤسس) نموذجا.
- الفلسفة السياسية، يورغن هابرماس نموذجا.

المؤسسات غير الحكومية خلال حالة الطوارئ المائية.

- الأمم المتحدة وَ حفظ الحق في الحصول على الماء.
- المجتمع المدني مدخل لتحقيق تنمية مائية تضمن الحق في الحصول على الماء

1- التأصيل النظري للأزمات بين الفلسفة البيئية والفلسفة السياسية.

إن فهم أصول الأزمات ومعرفة كيفية التعامل معها يتطلب منا العودة إلى المدارس الفلسفية، التي تختلف مقارباتها وزوايا النظر التي تقارب من خلالها هذه الأزمات بمختلف أنواعها، وتعتبر الأزمات البيئية إحدى الأزمات التي استأثرت باهتمام الفلاسفة نظرا لارتباطها وتهديدها المباشر لحياة الإنسان، فعمِلوا على تقديم تفاسير جديد تركز على نقد الفكر والقيم المرتبطة بجذور وحلول الأزمة البيئية.

في هذا الإطار ارتأينا التركيز على فلسفتين مختلفتين من حيث الأسس والمرجعات، الأولى هي الفلسفة البيئية بالتركيز على المسألة البيئية التي تتمركز حول تحليل الأسباب الثقافية والتصورية التي أنتجت الأزمات البيئية - إحدى موضوعاتها - والتي تقتصر على بيان الأسباب المادية للتدهور البيئي، باستحضار **ألدو ليوبولد**، والثانية هي الفلسفة السياسية باستحضار المفكر والفيلسوف الألماني **يورغن هابرماس**.

1.1- الفلسفة البيئية، ألدو ليوبولد (الأب المؤسس) نموذجا.

قام مجموعة من الفلاسفة بدراسة علاقة الإنسان بالبيئة بما في ذلك وقت الأزمات، وهو ما عجل ببروز الفلسفة البيئية خاصة في النصف الثاني من القرن 20، حيث "أسهمت في تعميق فهم الإنسان للقضية البيئية، ببيان حقيقة المشكلة البيئية الناشئة عن الاضطرابات العالقة بين الإنسان والطبيعة؛ فكان جوهر الوظيفة التي تضطلع بها الفلسفة البيئية، بجميع تياراتها الجذرية والإصلاحية الإنسانية؛ تكمن في التأصيل النظري لهذه الأزمة بردها إلى اللحظة الفلسفية" (ناسك. 2020، ص 7)، مع اختلاف وجهات نظر الفلاسفة وزوايا تحليلهم لها.

بالرغم من أن العالم الأمريكي ألدو ليوبولد Aldo Leopold لم يكن فيلسوفا صِرفا إلا أن تناوله للأزمة البيئية كانت بنظرة فلسفية أخلاقية "موجزة وَ موحية" (زيمرمان، 2006، ص 35)، دعا من خلالها إلى "تحرير مفهوم المجتمع الإنساني، ذي النزعة الأنثروبولوجيا الخالصة، وتوسيع حدوده الضيقة ليشمل كل الكائنات (التربة، المياه، النباتات والحيوانات..)، حتى يستقيم الحديث عن مجتمع طبيعي، يسوغ الانتقال من الأقاليم البشرية إلى الأقاليم الحيوية، ولأن معاني الغيرية (ضد الأنانية) لم تعد تنحصر دلالاتها عند حد إنساني خالص، فقد أضحت تشمل باقي الموجودات والمكونات الأرضية، وترسخ أخلاقا نوعية جديدة تجعل قيم التعاطف والخيرية تعبر كل الحدود والموجودات على الأرض، وتسهم في بناء حضارة أرضية سليمة، تقوم على الموازنة بين المصالح البشرية وبين مصالح الموجودات الطبيعية، ثم مصالح الأرض عموما" (أزوار، 2015)، هذه الأخلاق حسب ألدو ليوبولد "ستغير دور الإنسان العاقل من مستعمر لمجتمع الأرض إلى عضو عادي ومواطن فيه" (Aldo Leapold. 1989, p 204) يحترم كل مكونات المجتمع.

يربط ألدو ليوبولد الأزمات البيئية بأزمة القيم والأزمة الأخلاقية، ذلك أنه انطلاقا من عمله كعالم بيئي مدرس للعلوم البيئية واحتكاكه المباشر مع الطبيعة والمحميات الطبيعية ، فإنه يرى أن "المشاكل البيئية التي يعرفها العالم ناتجة عن العمل البشري الطائش" (محمد كزو، 2021)؛ داعيا إلى تبني واحترام ما أسماه بأخلاق الأرض التي استمد دلالاتها من تشارلز روبرت داروين في كتابه "نشأة الإنسان والانتقاء الجنسي" (1871)، وديفيد هيوم في كتابه "بحث في مبادئ الأخلاق"، وآدم سميث في كتابه "نظرية العواطف الأخلاقية"؛ فأخلاق الأرض لها بُعد إيكولوجي يسمح باحتواء كل مكونات المجتمع والأرض، مؤكدا على أن هذه "الأخلاق من الناحية الإيكولوجية هي قيد على حرية الفعل في الصراع من أجل البقاء، أما فلسفيا فالأخلاق هي المفاضلة بين السلوك الاجتماعي والسلوك المضاد للمجتمع" (زيمرمان، 2006، ص 166 و 167).

بخصوص علاقة أخلاق الأرض - التي دعا إليها ألدو ليوبولد - بحفظ الحقوق فإنه يتحدث عن ما يسميه بـ : "الحق الحيوي"، الذي يعود إلى الكل وليس إلى الفرد؛ فهو "يهتم بالكليات البيولوجية والإيكولوجية وليس بمكوناتها الفردية" (زيمرمان، 2006، ص 175)، مُتبنيا مبدأ الكلية الذي يجيز الاجهاز على الفرد من أجل ضمان تكامل مجتمع حيوي "communauté biotique" ومُعتبرا فيه الأرض "المستوى الأكثر عمومية لتنظيم الحياة، في عالم طبيعي منظم كمجتمع معقد تشغل فيه النباتات والحيوانات منافذ معينة يسميها تشارلز إلتون في كتابه علم البيئة الحيوانية (1927) بـ «الأدوار»" (Fontaine. 2023, p 13)، ويتحمل فيه الإنسان مسؤولية أخلاقية والتزام أخلاقي، تجاه مجتمع يشمل الحيوانات والنباتات والمياه والتربة، حيث يعتبر الإنسان عضوا بين الأعضاء، عليه واجبات وله حقوق، فالذي يضمن الحصول على الحق هو القيام بالواجب.

قام مجموعة من الفلاسفة بالأخذ بروح الأخلاق البيئية التي دعا إليها ألدو ليوبولد، وقاموا بشرحها وتفسيرها وإغنائها،" فأصبح الكثير منهم يقتبس ملاحظته بأن الشيء يكون صائبا عندما يميل إلى صون تكامل واستقراء وجمال المجتمع الحيوي، ويكون خاطئ عندما يميل خلافا لذلك" (Mark Sagoff. 1984, p 298)؛ أمثال جون بيرد كاليكوت[1] John Baird Callicott، الذي خلص من خلال شرح وتحليل أفكار ليوبولد إلى أن "مسألة تغير المناخ تُجبِر بطريقة معينة الأخلاقيات البيئية على تجديد نفسها داعيا إلى الانتقال من أخلاق الأرض (*Land*) إلى أخلاق كوكب الأرض (*Earth*)" (Eric Pommier. 2016, p 8)، وهي إشارة مهمة لدى كاليكوت حيث إنه بهذا المقترح يدخل المياه والثلوج ضمن عناصر الأرض التي يجب أن تشملها الأخلاق البيئية بعد أن أصبحت هي الأخرى تعاني من سوء التدبير وفرط الاستغلال، وهو ما قد "يؤدي إلى نشوب حروب جديدة، فالإنسان تسبب بالدرجة الأولى بمشكلات بيئية أدت إلى جشع وطمع في استغلال البيئة وما تحتويه من ثروات طبيعية، ففرط استغلال الإنسان للطبيعة يؤدي بصورة تلقائية إلى خلل التوازن الطبيعي ويلحق الضرر بالإنسان وبالبيئة معا" (حميسي و منصوري. 2002، ص 698)؛ وهنا حاول كاليكوت "تقديم نموذج إرشادي paradigm نظري مختلف للمقاربة الكُلِّية لأخلاق الأرض، سعيًا وراء توسيع المركزية الحيوية، ومركِّزًا على أن أخلاق الأرض يجب ألا تحلَّ محلَّ الأخلاق الاجتماعية المتراكمة على مدار التطور البشري، بل تكمِّلها وتضيف إليها. وهذه الفكرة هي جوهر ما يطرحه ردًّا على اتهام أخلاق الأرض بـ"الفاشية الإيكولوجية"[2]؛ فالتزامات عضويتنا في المجتمع البشري يجب ألا تتعارض، جوهريًّا، مع التزاماتنا حيال المجتمع الحيوي بالكامل، وإن كنَّا نحتاج، في بعض القضايا، إلى ترتيب للأولويات" (أحمد دارين وآخرون).

الفلسفة البيئية إذن حاولت أن تعالج الأزمة البيئية من خلال إعادة النظر في العلاقة التي تجمع الإنسان بمحيطه البيئي، داعية إلى جعل هذه العلاقة تتحول من هيمنة الانسان وسيطرته على هذا المحيط إلى تبني مقاربة توافقية تعتبره جزء من الطبيعة؛ عبر قناة تختلط فيها كل القيم تؤمن بأخلاق الأرض التي تحوي كل مكونات الأرض بل وتسمح بتوسيع الحدود الضيقة لمجالات اهتمام الإنسان لتشمل كل عناصر الطبيعة بدل الاهتمام بما يحقق منفعته فقط، دون الغلو في الانتصار للأرض على حساب الفرد أو الانتصار للفرد على الأرض؛ محاولة "إعادة تأسيس ثقافة تشاركية يرى فيها الإنسان نفسه ككائن مختلف حتمًا ولكن غير معزول وغير متربع على قمة هرم تراتبي قيمي تصنف فيه التربة والدُّود كأشياء وكائنات أدنى وليس كأشياء وكائنات مختلفة" (أحمد دارين وآخرون) تؤدي وظيفة حيوية داخل الطبيعة التي لا تقصي أحدا من مكوناتها.

2.1- الفلسفة السياسية، يورغن هابرماس Jürgen Habermas[3] نموذجا.

بانتقالنا إلى الفيلسوف السياسي يورغن هابرماس فإننا نشير بداية إلى أن هابرماس لم يتناول الأزمة المائية بشكل مباشر، ولكنه اهتم بمختلف الأزمات من خلال نقد العقل الأداتي (التقني) المسيطر على العقل الأوروبي المعاصر، معتبرا هذا العقل

[1] جون بيرد كاليكوت، ولد سنة 1941، هو فيلسوف أمريكي، حصل على الدكتوراه سنة 1971، هو أحد الشخصيات الرئيسية في فلسفة البيئة، رئيس الجمعية الدولية لأخلاقيات البيئة، درس بشكل خاص تفكير عالم البيئة الأمريكي ألدو ليوبولد فيما يتعلق بأخلاقيات الأرض ، المنصوص عليها في تقويم مقاطعة ساند؛ قام كاليكوت بتحديث أخلاقيات الأرض عند ليوبولد، وطبقها على سيناريوهات بيئية معاصرة مختلفة.

[2] الفاشية البيئية هي ايديولوجية عنصرية متطرفة تسمى كذلك بالعنصرية الخضراء (Green Racism)، وتعتبر كلا من الزيادة السكانية والهجرة والتصنيع المفرط أحد المسببات الرئيسية للأزمات البيئية، ويؤمن أتباع الفاشية البيئية بأن الحل الوحيد والأوحد لمعالجة التدهور البيئي يكمن في التخلص من المهاجرين واللاجئين بالدول التي تعاني من المشاكل البيئية، ويعتبر النظام النازي الألماني النموذج السياسي الذي جسد الحكومة الفاشية البيئية.

[3] يورغن هابرماس Jürgen Habermas فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر ولد بدوسلدورف الألمانية سنة 1929، يعتبر من أهم علماء علم الاجتماع والفلسفة السياسية في القرن 21. هو من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية، له أزيد من خمسين مؤلفا يتحدث عن مواضيع عديدة، صاحب نظرية الفعل التواصلي.

الأداتي - في كثير من الأحيان - "استبداديا" (أ. الياميـن بن تومي. 2014، ص 193) ومصدرا للأزمات في المجتمعات وانعكاسا على الأداء الاجتماعي للأفراد، حيث يرى أن هذا العقل "لا يرى الظواهر في كليتها، بل يأخذها على حدة، ولا يقَيّم أي عمل بناءً على أهميته وتأثيره في الإنسان والمحيط، وربما تكون أزمة المناخ الأخيرة التي تهدد الحياة على هذا الكوكب، هي أحد تمظهرات العقل الأداتي " (عبد الملك، 2020)؛ فقام هابرماس بـ "نقد وتحليل أزمات وشكليات المجتمعات الغربية المعاصرة بتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية المفرزة للأزمة" (أبو النور حمدي أبو النور حسن. 2012، ص 14و15)، فهو يرى أن الأزمة "اضطراب كبير في المجتمع، والذي لا يمكن فهمه إلا من خلال نظرية عامة للأداء الاجتماعي" (Gilles Marmasse. 2019, p 124)، الذي يشير إلى "التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين وسائل الشخص وتطلعاته لضمان رفاهيته، والقيام بأنشطته اليومية وأدواره الاجتماعية لتلبية احتياجاته بالتوقعات والموارد والفرص والعقبات في بيئته" (Ordre des travailleurs sociaux et des thérapeutes conjugaux et familiaux du Québec. 2011, p 7)، اعتبارا لكون هذا الأداء الاجتماعي يتأثر بالتفاعلات بين خصائص الشخص وخصائص بيئته.

هابرماس إذن يربط مختلف الأزمات بما فيها الأزمة المائية بقصور العقل الأداتي للإنسان في تناول الظواهر المسببة للأزمة بشكل شمولي، فهو يرى أن الحل الأجدر للتخلص من المشاكل والأزمات المختلفة، هو فهم الحياة الاجتماعية بصياغة نظرية خاصة بالمجتمع المدني في علاقته بالدولة والسلطة والقانون في قالب ديمقراطي اقترح أن يكون تشاركيا وتشاوريا، فاهتم بالنموذج التواصلي حيث انطلق من الفلسفة الأخلاقية ثم طور نظريته في النموذج التواصلي ووسع مجالاتها لتشمل الفلسفة السياسية، مقترحا براديغم "الديمقراطية التشاورية"، حيث ركز فيه على التشاور والتواصل في الفضاء العام وكيفية تشكل الرأي العام في الفضاء العمومي محاولا التأصيل لديمقراطية تشاورية (تداولية)[1]، من خلال نظريته الفريدة المعنونة بـ: "الفعل التواصلي"، جاعلا من مفهوم "التشاور مفهوما مركزيا لأنه في التشاور يعطي للآخرين الحق في الكلام والنقد ورفع ادعاءات الصلاحية وتقديم اقتراحات جديدة بخصوص القضايا المطروحة للنقاش في الفضاء العمومي" (الأشهب. 2006، ص 195و196)، مؤكدا على حق الجميع في المشاركة في تدبير الأزمات والشأن العام المحلي من خلال حوار المؤسسات الدستورية الرسمية مع المجتمع المدني.

يؤكد يورغن هابرماس على أن المشاركة الفعلية في تدبير الأزمة بفعل عملية التشاور لن تتحقق إلا من خلال توفر شرطين أساسين، الأول هو التواصل والثاني هو الحرية؛ فالتواصل "آلية اجتماعية وسياسية وقانونية وأخلاقية لتحقيق الاندماج الاجتماعي لأعضائه من دون عنف أو تطرف، قصد الوصول إلى حقائق متوافق بشأنها، تجنبا للصراعات الاجتماعية التي تهدد المجتمع" (خالص. 2024، ص 3)؛ أما توفر شرط الحرية فيسمح بمشاركة أكبر عدد من المواطنين في التشاور الجماعي حول قضايا مجتمعية بمختلف جوانبها بما فيذلك تدبير وحل الأزمات؛ في فضاء عمومي مشترك يجمع آراء مختلفة لذوات فردية

[1] اختلف المترجمون في ترجمة مصطلح démocratie deliberative الوارد في كتابات يورغن هابرماس، خاصة في كتابه "الحق والديمقراطية: بين المعايير والواقع" (1992)، فنجد أن الباحث حسن مصدق في كتابه " يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية التواصلية النقدية "، الصادر عن المركز الثقافي العربي الدار البيضاء ـ المغرب، 2005، ترجم démocratie deliberative بالديمقراطية التداولية. أما الباحث محمد عبد السلام الأشهب في كتابه " أخلاقيات المناقشة في فلسفة التواصل لهابرماس " الصادر عن دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013، ترجمها بالديمقراطية التشاورية. لكن أغلب الباحثين يتفقون مع الترجمة الثانية تجنبا لأي خلط قد تحدثه كلمة تداول مع مبحث التداولية في علم اللسانيات، وهو ما أكده مجموعة من الأستاذة من بينهم الأستاذ محمد خالص في مقالته الموسومة بـ:"مقومات قيم الديقراطية التشاورية عند هابرماس" المنشورة بـ La revue de la pensée Contemporaine، العدد 1، 2024، الصفحة 2.

وجماعية نتيجة مناقشات عمومية ويسمح بالتوصل إلى التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع "داخل سياق تواصلي ديمقراطي، ذلك أن اختلاف المصالح بين فاعلي التواصل يمكن أن يؤدي إلى هيمنة أحدهم على سياق التواصل مما قد يولد المواجهة والصراع بين فاعلي التواصل" (خالص. 2024، ص 5) فينتقل الأمر من تدبير الأزمة إلى تفاقمها.

بعودتنا لمسألة تدبير الأزمات المجتمعية فإن التدبير حسب منظور هابرماس يتحقق من خلال إعادة النظر في العلاقة التي تجمع عناصر المجتمع وأفراده وكذا العلاقة بين هؤلاء الأفراد فيما بينهم؛ من خلال مراعاة المصالح مشتركة بين مختلف مكونات المجتمع، والعمل من خلال تبادل هذه المصالح على التأثير في عملية صنع القرار ومختلف السياسات (العامة والعمومية والقطاعية) المرتبطة بتحقيق هذه المصالح، سواء بسَنِّ ما يخدُم مصالحها أو من خلال استبعاد المؤسسات والهيئات التي تتعارض معها أو تحول دون تحقيق مصالحها، لذلك "سيدعو هابرماس إلى بناء مجال عام قوي قادر على التداول، وتوصيل واقعه، وتعزيز المصلحة التحررية التي تمكن المجتمع من إعادة توجيه السلطة لمصلحته الخاصة في ظل سيادة القانون" (Shamayleh. 2018, p 7)، وفي ظل مجتمع مدني سليم "يسيره أفراده من خلال معان مشتركة" (إدواردز. 2015، ص 27)، تقوم على آليات المساءلة وسيادة القانون؛ مجتمع قادر على التداول داخل فضاء عمومي يسمح بتبادل الأفكار والآراء والنقاش مع مختلف السلط حول مختلف القضايا التي تهم المواطن.

يظهر إذن مما تقدم أن الطرح الهابرماسي في علاقته بالأزمة المائية يرى "أن أزمة المياه هي نتيجة لضعف الحكم والسياسة والقانون والديمقراطية المنسوب إلى قاعدة السلطة ذات المصالح المؤثرة" (Shamayleh. 2018, p 6)، وأن "ما هو في أزمة، في الواقع، ليس الماء على حقيقته، بل العلاقة التي تربط البشر به ومع بعضهم البعض، فالأزمة التي نعيشها هي طريقتنا في الوجود في العالم، وطريقتنا في التنمية " (Blanchon. 2024, p 1)، وبالتالي فمعالجة الأزمة يتحقق أولا بوعي المجتمع بأزمته في التعامل مع الأزمة ثم نقد واقع الأزمة داعيا إلى تعويض العقل الأداتي بعقل نقدي قصد التشارك والتعاون الجماعي من أجل إيجاد حلول لهذه الأزمة.

نافلة القول بخصوص ما تقدم في هذا المبحث، فإن الفلسفتين - البيئية والسياسية - تُجمِعان على أن النجاح في مسألة تدبير الأزمات المجتمعية والأزمات البيئية عامة والأزمة المائية على وجه الخصوص، لا يمكن أن يتحقق دون إعادة بناء علاقة الإنسان والمواطن مع محيطه المجتمعي والبيئي، وفق تصور جديد ينتقل من التحكم والسيطرة واعتباره مجال للصراع وتحقيق أهداف فردية ذاتية إلى علاقة تقوم على الوعي بأهمية المصالح المشتركة والمتبادلة بين مكونات البيئة بما فيهم الإنسان، وبين الأفراد والمواطنين في علاقتهم بالبيئة والمجتمع.

2- المؤسسات غير الحكومية خلال حالة الطوارئ المائية.

بعد تقديمنا للتأصيل النظري المؤطر للأزمة المائية من منظور الفلسفة البيئية (ألدو ليوبولد)، والفلسفة السياسية (يورغن هابرماس) سننتقل في هذا المبحث للحديث عن التنزيل الفعلي للفرش النظري الذي تم التطرق إليه، بإبراز دور أهم المنظمات غير الحكومية في تدبير الأزمات المائية وضمان حق المواطنين في الحصول على الماء، وفي هذا الإطار سنتناول الرقابة

التي تمارسها منظمة الأمم المتحدة في حفظ الحق في الحصول على الماء بالتركيز على المغرب (المطلب الأول)، ثم بعد ذلك سنتطرق لدور المجتمع المدني كمدخل لتحقيق تنمية مائية تضمن الحق في الحصول على الماء.

1.2- الأمم المتحدة وَ حفظ الحق في الحصول على الماء.

إن الاهتمام بمنظمة الأمم المتحدة في هذا المطلب لم يكن اعتباطيا على اعتبار أنها مؤسسة دولية يكتسي ميثاقُها طابع المعاهدة الدولية الذي يُلزِم الدول الأعضاء بالانضباط لما يمكن أن تتخذه المنظمة من اجراءات بشأن القضايا التي تحمل طابعا دوليا بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة، كالتنمية المائية والمساهمة في معالجة "الأزمة العالمية الناجمة عن تزايد الطلب على الموارد المائية في العالم لتلبية الاحتياجات الإنسانية والتجارية والزراعية" (الأمم المتحدة) ، الذي يأتي في إطار ما جاء في الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الدولي وبالضبط في المادة 55، على أن الأمم المتحدة تعمل على "تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولي" (ميثاق منظمة الأمم المتحدة، المادة 55 من الفصل التاسع)؛ في هذا الصدد فقد بدأ الاهتمام بالتنمية المائية من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي عقد سنة 1977 والذي أقيم بمار دي لا بلاتا في الأرجنتين، الذي نص بيانه الختامي على أنه "لكل شخص الحق في الحصول على مياه الشرب بكميات وبجودة تلبّي احتياجاته الأساسية" (Report of the United Nations Water Conference. 1977, p 66) ، ثم بعد ذلك إعلان الأمم المتحدة للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي (1981 - 1990)، الذي أكد على قلق منظمة الأمم المتحدة تجاه واقع المياه بالعالم داعيا الحكومات والمجتمع الدولي إلى إدخال تحسينات كبيرة على مستويات ومعدلات خدمات توفير مياه الشرب والمرافق الصحية بحلول سنة 1990[1]، ثم مباشرة بعده جاء المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة (1992)، ومؤتمر قمة الأرض (1992) لتتوالى العقود الدولية للأمم المتحدة[2]، والمؤتمرات التي تركز على هذا المورد الحيوي الذي جعلته الأمم المتحدة أحد المواضيع التي استأثرت باهتمامها.

أما فيما يتعلق باعتراف الأمم المتحدة بالحق في الحصول على الماء ، فقد بدأ هذا الاعتراف خلال الدورة التاسعة والعشرين (29) من سنة 2002 للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باعتباره حق ينبثق من الحق في مستوى معيشي مناسب، حيث تم اعتماد التعليق العام رقم 15 بشأن الحق في الماء، الذي يشرح المادتين 11 و 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأقر هذا التعليق "بأحقية كل فرد في الحصول على كمية منه تكون كافية ومأمونة ومقبولة ويسهل الوصول إليه ماديا وبتكلفة متيسرة لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي مثل الشرب والطهي

[1] يمكن الاطلاع على نص العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي (1981-1990) على الموقع: http://undocs.org/ar/A/RES/35/18

[2] تقوم منظمة الأمم المتحدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء، بتحديد مجوعة من الأيام والأسابيع، أو عدة سنوات أو عقودًا محددة، قصد تعزيز أهداف المنظمة من خلال الوعي والعمل، أو من أجل الاحتفال بأحداث أو مواضيع معينة؛ وهي عقود دولية تصدرها الجمعية العامة بقرار؛ فيتم الإعلان عنها من قبل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، مثل اليونسكو، واليونيسيف ، ومنظمة الأغذية والزراعة، وما إلى ذلك، عندما تتعلق بقضايا تقع في نطاق اختصاصاتها، أو يتم اعتماد بعضها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة. في هذا الإطار نشير إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت 53 عقدا دوليا، ثلاثة منها اهتمت بالأزمة المائية وما يرتبط بها.

- العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (1981-1990).
- العقد الدولي للعمل، الماء من أجل الحياة (2005-2015).
- العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة" (2018-2028).

يمكن الاطلاع على متن هذه العقود على: https://www.un.org/ar/observances/international-decades

والنظافة الشخصية والمنزلية" (الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. 2008، ص 101). ومن أجل ذلك فقد أنشأ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 7/22 الصادر بالدورة 41 بتاريخ 28 مارس 2008،[1] ولاية المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي تحت اسم الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي (Le Conseil des droits de l'homme des Nations Unies nomme Catarina de Albuquerque Experte indépendante sur les droits de l'homme à l'eau et à l'assainissement). وخلال سنة 2010 اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسميا في قرارها رقم 64/292 الذي اتخذته في دورتها 64 بتاريخ 28 يوليوز 2010،[2] بحق الإنسان في الحصول على مياه شرب مأمونة ونقية ولا بد منه للتمتع التام بالحياة وبجميع حقوق الإنسان، ثم بعد هذا الاعتراف قام مجلس حقوق الانسان بتأكيد هذا الاعتراف في دورته 15 بتاريخ 30 شتنبر 2010 في قراره رقم 15/9،[3] موضحا أن الحق يتناسب مع الحق في مستوى معيشي لائق، لذلك قام المجلس بتمديد الولاية المعنية بالمياه في عام 2011، وغيَّر اسمها إلى المقرر الخاص[4] المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

ومن أهم السبل التي لجأت إليها الأمم المتحدة من أجل سد الفجوة التي تعرفها حقوق الإنسان في العالم، نذكر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تعتبر "إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني"(المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2023) ، وتهدف إلى توجيه السياسات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة قصد سدّ الهُوَّة بين حقوق الإنسان والتنمية؛ وفي هذا الصدد وضعت الدول الأعضاء من خلالها 17 هدفا ضمنها هدف خاص بالحق في المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6)، الذي يسعى إلى ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وبتمعننا لكل الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتبين لنا على أن الأهداف التي تستهدف حماية الحقوق المرتبطة بالماء، ممتدة في 13 هدفا من أصل 17 هدفا، مما يجعل موضوع الماء في خطة التنمية المستدامة وحقوق الإنسان لعام 2030 موضوعا عرضانيا ؛ أضف إلى ذلك على أن الأمم المتحدة من خلال اللجن التابعة لها تعمل على خلق وتعزيز السياسات الترابط بين مختلف أهداف الخطة، كالربط بين الهدف 2 المتعلق بالغذاء وبين الهدف 6 المتعلق بالماء وبين الهدف 7 المتعلق بالطاقة، هذا الترابط والتجسير بين الأهداف يسمح في مجال ضمان الحق في الحصول على الماء كحق إنساني، بحقيق أمن مائي مستدام يشمل الجميع.

[1] يمكن الاطلاع على قرار المجلس على الموقع:
https://ap.ohchr.org/documents/F/HRC/resolutions/A_HRC_RES_7_22.pdf

[2] يمكن الاطلاع على قرار الجمعية على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/479/33/PDF/N0947933.pdf?OpenElement

[3] يمكن الاطلاع على قرار المجلس على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G10/166/31/PDF/G1016631.pdf?OpenElement

[4] يقوم المقرر الخاص بإعداد الأبحاث المواضيعية، والاضطلاع بمهمات قطرية، وبتجميع الممارسات الجيدة، وبالتعاون مع العاملين في مجال التنمية بشأن إعمال الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وفي هذا الصدد فقد قام Léo Heller بوضع إطارا لإعمال حقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي في تقريره الأول بصفته مقررا خاصا.

في ما يتعلق بالتنزيل الفعلي لما تقدم، فإنه "يتعين على الدول كجزء من التزاماتها، أن تقدم الأولوية لحصول كل شخص على الحد الأدنى من الكمية اللازمة من الماء للاستعمال الشخصي والمنزلي، والآمنة بما يكفي للوقاية من المرض، كما ينبغي على الدول تبني ما يلزم من التدابير الموجهة نحو تحقيق الكامل للحق في الماء بما يشمل اتخاذ تدابير إيجابية لمساعدة الأفراد والمجتمعات على التمتع بهذا الحق" (منظمة العفو الدولية. 2014، ص 50)، وتجسيدا لدور هيئة الأمم المتحدة في مراقبة الحصول على هذا الحق فإنها تقوم بمراسلة الدول الأعضاء حيث قامت في هذا الصدد خلال حالة الطوارئ الصحية في إطار عمل المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي بمجلس حقوق الإنسان وفقا لقرار مجلس حقوق الانسان رقم 42/5 بمراسلة مجموعة من الحكومات، بما في ذلك المغرب، انصبت كلها حول إثارة انتباه الحكومات إلى الإطار القانوني والسياسات التي تحظر قطع المياه عن الذين يعيشون أوضاع هشة وغير قادرين على تأدية واجبات الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لا سيما في سياق COVID-19؛ لكن تختلف تفاصيل المراسلات حسب الإطار القانوني والسياسات العمومية لكل دولة.

بخصوص المراسلة الموجهة للمغرب[1] فقد تناولت مجموعة من النقاط المتعلقة بالحق في الحصول على الماء والصرف الصحي، حيث سنقتصر على دراسة فقط ما يتعلق بالحق في الحصول على الماء انسجاما مع الموضوع قيد الدراسة؛ هذه النقاط نحددها منها ما يأتي:

تشير الوثيقة بداية في ديباجتها إلى أن حظر قطع الماء الصالح للشرب عن غير القادرين عن الدفع وأداء واجبات استهلاك الماء الصالح للشرب، داعية المغرب إلى تبيان الأسس القانونية السياسات التي تضمن الحق في الحصول على الماء، مؤكدة على أنه وبالرجوع إلى الأسس القانونية فإن التنصيص على الحق في الحصول على الماء مازال ضمنيا غير صريح، وذكَّرت المراسلة بمجموعة من الأطر القانونية التي تعترف بحق الحصول على الماء كالفصل 31 من الدستور والمادة 2 من القانون 36.15 المتعلق بالماء، مبينة أن هذه المراجع القانونية لم تصرح بأن الحصول على الماء حق إنساني؛ وحسب تقديرنا فالذي يؤكد ما ذهبت إليه المراسلة هي الأفعال التي استعملها المشرع في حيث نجد أن كل المراجع القانونية تأكد على أن الأمر يتعلق بتيسير الحصول على الماء وليس الحق في الحصول على الماء.

المراسلة كذلك دعت المغرب إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة في ما يتعلق بالحق في الحصول على الماء والتي تبناها المغرب - حسب المراسلة - في القرار 70/169 الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة 70 بتاريخ 17 دجنبر 2015،[2] والذي يقر على أن هذا الحق يجب أن يُمَكِّن كل فرد من الحصول على إمدادات كافية من المياه ذات جودة مقبولة للاستخدامات الشخصية والمنزلية دون تمييز جسدي وبكلفة معقولة؛ مؤكدة على أنه من خلال المعلومات التي تم فحصها ليس هنالك نص ينص صراحة على تعليق إمدادات المياه في حال عدم أداء خدمة التزويد الماء الصالح للشرب، وبالمقابل ليس هنالك ما يمنع إنهاء التزويد بالماء الصالح للشرب عن غير القادرين عن أداء تسعيرة البيع، ومعربة عن قلقها عن غياب سياسات رامية ضمان الحد الأدنى من

[1] يمكن الاطلاع على المراسلة على الموقع الرسمي لمجلس حقوق الإنسان،
https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=27002
[2] يمكن الاطلاع على قرار الجمعية على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N15/442/70/PDF/N1544270.pdf?OpenElement

الماء الصالح للشرب إلى منع وحضر قطعه في حالة عدم القدرة على الأداء خاصة لمن هو في حالة ضعيفة وطارئة، وفي هذا الصدد فقد اقترحت على المغرب استثمار الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19" قصد المساهمة في أداء اشتراكات استهلاك الماء الصالح للشرب بالنسبة لمن لم يستطع ذلك؛ فالمراسلة تؤكد بشكل قطعي على أن الإقدام على قطع المياه عن الأفراد دون مراعاة للظرف الطارئ وحالتهم الاجتماعية يشكل انتهاكا صريحا لحقوق الإنسان وبالتالي على الدول تفادي ذلك وفقاً لالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان.

1.2- المجتمع المدني مدخل لتحقيق تنمية مائية تضمن الحق في الحصول على الماء:

يشكل مفهوم المجتمع المدني في الحقل السياسي والقانوني أحد المفاهيم "المتلونة" (إدواردز. 2015، ص 20) ، نظرا لتعدد أوجه تدخله ومجال اشتغاله؛ لكن وانسجاما مع موضوع بحثنا هذا، فإننا سنقارب مفهوم المجتمع المدني في علاقته بالتنمية المائية وتدخله للمساهمة في ضمان الحق في الحصول على الماء؛ ومن أجل ذلك سنستهل حديثنا بتحديد دلالة مفهوم المجتمع المدني دوليا وَوطنيا من خلال النصوص الرسمية، من أجل أولا تحديد مجال الدراسة، وثانيا حتى لا نكون أمام مجتمعات مدنية متعدد، كل مجتمع مدني يدعي الشرعية للترافع عن القضايا المتعلقة بالتنمية المائية، والترافع قصد ضمان الحق في الحصول على الماء.

في هذا الصدد نشير إلى أن المناظرة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة (2014) قامت بتحديد دلالة مفهوم المجتمع المدني، وذلك بتعريفه بأنه : " ذلك الحيز الموجود في مسار تنظيم المجتمع وتأطيره، بالإضافة إلى الدولة والأحزاب السياسية والنقابات. وبتعبير آخر هو النسيج الاجتماعي والفعاليات الجمعوية والهيئات المدنية والآليات غير المؤسساتية التي تشتغل إلى جانب السلطات العمومية والمجالس المنتخبة، وبموازاة هيئاتها الرسمية، لكن ليس تحت مظلتها. وبتعبير أبسط، فالمجتمع المدني كل مؤلف من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الذين ينخرطون بشكل طوعي في المشاركة في أعمال ذات مصلحة عامة، أو يلتزمون بالدفاع عن القيم والمقاصد الدستورية للديمقراطية التشاركية " (التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة سنة 2014).

أما على المستوى الدولي فقد عرَّف الدليل العملي للمجتمع المدني الجهات الفاعلة فيه بأنها "أفراد ومجموعات تنخرط بشكل طوعي في أشكال المشاركة والعمل العام بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تهدف إلى الحفاظ على السلم والأمن وإعمال التنمية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان" (الدليل العملي للمجتمع المدني، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف 2008)، وبالتالي فالمجتمع المدني من المنظور الدولي مفهوم واسع يشمل كل المؤسسات بما في ذلك النقابات والجامعات والمؤسسات الدينية، وحتى تكون دراستنا هادفة فإننا سنعتمد المفهوم المحلي وسنركز في هذا المطلب على تدخل المجتمع المدني داخل الدول وليس المجتمع المدني الدولي ذلك أن هذا الأخير دوليا يعمل من خلال نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وبالتالي فما يقوم به سواء عن طريق رصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بشأن حقوق الانسان، أو من خلال تقديم تقارير ومعلومات ومواد مكتوبة، إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، كطلب إجراء الإنذار المبكّر والتدابير العاجلة (اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري) أو قصد مساعدة التحقيقات السرّية (لجنة مناهضة التعذيب ولجنة

القضاء على التمييز ضد المرأة)، أو المشاركة بصفة مراقب أو من خلال تقديم الشكاوى الفردية إلى هيئات المعاهدات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب ولجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة العمال المهاجرين)؛ يتجسد من خلال عمل هيئة الأمم المتحدة التي سبق وأن قمنا بتناولها في المطلب السابق.

يتبين إذن أن المجتمع المدني - حسب الطرح الذي سنقوم بتبنيه في هذه الدراسة - نسيج اجتماعي يتألف من ثلاثة أصناف وهي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى الأشخاص الذاتيين الذين ينخرطون بشكل طوعي في المشاركة في أعمال ذات مصلحة عامة، أو يلتزمون بالدفاع عن القيم والمقاصد الدستورية للديمقراطية التشاركية، وهو ما يؤكد أحقية المجتمع المدني في الترافع عن القضايا المتعلقة بالتنمية المائية، وفي المساهمة في ضمان الحق في الحصول على الماء على اعتبار أن المجالين يندرجان ضمن تحقيق المصلحة العامة وتنزيل والمقاصد الدستورية للديمقراطية التشاركية؛ لكن ما هي مظاهر هذه المساهمة والمشاركة؟

قبل الحديث عن حدود مساهمة ومشاركة المجتمع المدني في تحقيق التنمية المائية وضمان الحق في الحصول على الماء، لا بد لنا أولا من إبراز تمثيلية وحجم حضور المجتمع المدني داخل المؤسسات الرسمية المعنية بالمسألة المائية؛ ومن أجل ذلك سنتحدث أولا عن المجلس الأعلى للماء والمناخ المنظم بالمرسوم رقم 2.18.233 والذي جاء تفعيلا لما جاء في القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء خاصة في المادتين 78 و 79، اللتان نصتا على إحداثه؛ ومن خلال القراءة في تركيبة هذا المجلس نجد أنه يتكون بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات الرسمية المرتبطة بمجال الماء تم تمثيل المجتمع المدني برؤساء جمعيات مستعملي المياه الأعضاء بالمجالس الإدارية لوكالات الأحواض المائية ثم بـ 14 ممثلا عن الجمعيات العاملة في ميدان الماء والمناخ والبيئة الأعضاء بمجالس الأحواض المائية (المادة الثانية، من المرسوم رقم 2.18.233)، وحسب استقراءنا لمتن المادة المتعلقة بتركيبة المجلس نخلص إلى أن ممثلي المجتمع المدني الذي نصت المادة صراحة على عضويتهم به يتمتعون بصفة تقريرية وليس استشارية[1]، لكن بالرجوع إلى المادة 78 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء فإننا نجد أن المساهمة التي يمكن للمجلس تقديمها للسلطات الحكومية في مجال تدبير المياه وفي نطاق اختصاصاته لا تخرج عن دراسة وإبداء رأيه في الاستراتيجية الوطنية المتصلة بالماء وبالمخطط الوطني للماء وفي كل قضية مرتبطة بالماء معروضة على المجلس؛ أي أنه بالرغم من القوة الاقتراحية للمجتمع المدني داخل المجلس إلا أن المجلس ما هو إلا مؤسسة استشارية حيث إن النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة به لم ترتب أية آثار في حالة لم تأخذ السلطة الحكومية بدراساته وآرائه.

يظهر إذن أن المقاربة التشاركية في النصوص القانونية والتنظيمية حاضرة بقوة بدء من الدستور الذي أقر بإطار الديمقراطية التشاركية، و"بدور المجتمع المدني ومكانة الجمعيات في بلورة وتنفيذ ومراقبة السياسات العمومية وتقييمها" (الكيحل. ص 134) ؛ ومرورا بالقوانين العادية التي حاولت تنزيل هذه المقتضيات الدستورية من خلال إشراك المجتمع المدني

[1] جاء في الفقرة الأخير من المادة الثانية من المرسوم رقم 2.18.233 أنه "يجوز لرئيس المجلس أن يدعو الولاة أو العمال ورؤساء مجالس العمالات والأقاليم للمشاركة، بصفة استشارية، في أشغال هذا المجلس، خاصة عندما تكون الجهات أو الأقاليم أو العمالات التي يشرفون عليها معنية بالأشغال المدرجة في جدول أعمال المجلس. ويمكن لرئيس المجلس أن يدعو لحضور اجتماعاته، بصفة استشارية، كل شخص اعتباري أو ذاتي يرى فائدة في حضوره".
بمبدأ المخالفة نستنتج على أن الصفة الاستشارية متعلقة فقط بمن يقوم الرئيس بدعوتهم للحضور وليس الأعضاء الرسميون بالمجلس والذي يعتبر ممثلي المجتمع المدني جزء منهم.

في شتى المجالات بما في ذلك مجال تدبير الماء، وكذا من خلال المراسيم والقرارات التنظيمية. لكن على مستوى طبيعة هذه المشاركة فتبقى هذه المقاربة التي أكدت على إشراك المجتمع المدني خلال التنزيل لا تبتعد عن الاستشارة وإبداء الرأي مما يعيق المشاركة الفعلية له، ناهيك على أن طبيعة حضور المجتمع المدني داخل المؤسسات الرسمية غير محدد بشكل دقيق، بل يتم تمييزه - في كثير من الأحيان - عن باقي المكونات ويظهر هذا أولا من خلال التأكيد في المادة 78 من القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء، على أن الجمعيات الممثِّلة للمجتمع المدني تندرج ضمن الصنف الثاني لأعضاء لمجلس الأعلى للماء والمناخ دون أن يبرز دلالة تصنيف الأعضاء إلى صنفين، كما نسجل كذلك تمييزا من خلال إقصاء تمثيلية جمعيات المجتمع المدني داخل اللجنة الدائمة بالمجلس التي تضطلع بتحضير دورات المجلس وتتبع تنفيذ توصياته، مما يفوت على ممثلي المجتمع المدني المشاركة الفعلية في دراسة القضايا المعروضة على المجلس والمحالة من طرف هذا الأخير عليها، قصد المشاركة في إعداد كل اقتراح يمكن المجلس من إبداء رأيه، بالإضافة إلى عدم مشاركته في الإعداد والتحضير لجدول أعمال المجلس واجتماعاته وأشغال دوراته، وبالتالي فالوظيفة التي منحت له - حسب تقديرنا - هو التصويت داخل دورات المجلس على ما قامت اللجنة الدائمة بدراسته وإعداد المقترحات المرتبطة به، دون التأكيد في النص القانوني على أن له الحق في مناقشة هذه الدراسة أو تعديل مقترحاتها.

نشير كذلك إلى موقع المجتمع المدني داخل لجنة العمالة أو الإقليم للماء المحدثة في جميع عمالات وأقاليم المملكة المغربية بموجب المادة 89 من القانون رقم 36.15 ثم نُظمت بالمرسوم رقم 2.19.205؛ هذه اللجنة تُعنى بمجموعة من الاختصاصات كتدبير الماء في حالة الخصاص لضمان التزود به في ظروف مُرضية، والتوعية بحماية الموارد المائية والمحافظة على الملك العمومي المائي واستعماله الأمثل، بالإضافة إلى المساهمة في الوقاية من أخطار الفيضانات؛ حيث نسجل أن التصور الذي أنشئت به لجنة العمالة أو الإقليم للماء برئاسة السيد العامل مطابق بشكل تام مع تركيبة أعضاء المجلس الأعلى للماء والمناخ حيث تمت الإشارة كذلك إلى صنفين من الأعضاء وإدراج جمعيات المجتمع المدني في الصنف الثاني مع تخفيض في عدد أعضاء اللجنة مقارنة مع المجلس، دون أن يكون هناك أي تمييز بين الاثنين سواء من حيث الاختصاصات أو من حيث وضعية المجتمع المدني داخلهما، وكأن لجنة العمالة أو الإقليم للماء صورة مصغرة للمجلس الأعلى للماء والمناخ.

نافلة القول فإننا نقر على أن المشرع أوجد مجموعة من النصوص القانونية التي أحدثت مجموعة من المؤسسات كالمجلس الأعلى للماء والمناخ، ولجنة العمالة أو الإقليم للماء، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تعمل على تحقيق تنمية مائية ضامنة للحق في الحصول على الماء من خلال "ترشيد استعمال الماء، وتعميم الاستفادة منه، وتضامن الجهات وتدارك الفوارق بين المدن وصولا إلى تحقيق أمن مائي بمختلف مناطق التراب الوطني" (بوصبر. 2024، ص 4)، لكن لم تقم هذه النصوص القانونية بتفعيل الدور الرقابي الحقيقي للمجتمع المدني في مجال التنمية المائية وضمان الحق في الحصول على الماء، بالاكتفاء على منحه الدور الاستشاري التشاوري فقط.

3- الخلاصة

من خلال ما تقدم يتضح جليا على أن التنظير الفلسفي والسياسي لمسألة ضمان الحقوق والحريات خلال الأزمات، والتي أجمعت على ضرورة إعادة بناء علاقة الإنسان والمواطن مع محيطه المجتمعي والبيئي، وذلك بتجاوز الأنانية الفردية إلى الوعي

بأهمية المصالح المتبادلة والمشتركة بين كل مكونات البيئة بما فيهم الإنسان، أصبح واضحا وحاضرا سواء على المستوى الدولي أو على المستوى المحلي، ذلك أن منظمة الأمم المتحدة من خلال الآليات المؤسساتية والقانونية التي تتوفر عليها، تعمل على تنبيه العالم الى مجموعة من الانتهاكات في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك الحق في الحصول على الماء، حيث تعمل على تعزيزه سواء من خلال التثقيف بإطلاق حملات تحسيسية توعوية، أو من خلال المراسلات التي تبعثها للدول قصد التنبيه والدفاع عن الضحايا الذين طالهم الحرمان من أحد حقوقهم، أما على المستوى المحلي فقد خلصنا إلى أنه بالرغم من أن المغرب قد سجل مكتسبات مهمة على مستوى تدبيره لقطاع الماء، من خلال إرساء إطارات تشريعية وقانونية، ووضع استراتيجية وطنية وآليات قانونية ومؤسساتية تساهم في تنزيل الأوراش تنموية كبرى والمخطط الوطني للماء إلا أن موقع المجتمع المدني داخل هذه الآليات القانونية والمؤسساتية مازالا ضعيفا حيث يبدو في كثير من الأحيان أنه حضور صوري يكتفي بتقديم استشارات وإبداء آراء دون أن تكون له القدرة على التأثير الفعلي على القرارات النهائية للسلطات الحكومية في مجال التنمية المائية وتدبير الأزمة المائية.

ومن أجل ذلك يجب على جميع الدول، إعادة "تأهيل ترسانتها التشريعية والتنظيمية ثم تحسين التنظيم المؤسساتي للقطاع المكلف بالماء والارتقاء به من أجل ضمان تدبير مندمج وحقيقي للقطاع، ودعم دور الهيئات التشاورية على مختلف المستويات" (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. 2014، ص7)؛ في تكامل بين الجهود الذاتية للدولة وجهود شركائها خاصة المجتمع المدني قصد تحقيق تنمية مائية تسمح بمواجهة الأزمة المائية.

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- أبو النور حمدي، أبو النور حسن. (2012). يورجن هابرماس الأخلاق والتواصل. لبنان. التنوير للطباعة والنشر والتوزيع.
- ناسك، جمال الدين. (2020). فلسفة الأخلاق البيئية وبناء مفهوم التربية البيئية. إصدارات مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسة (مفاد)، كتاب جماعي تنسيق وتقديم د. أحمد الفراك، الرباط: مطبعة دار القلم.
- إدواردز، مايكل. (2015). المجتمع المدني النظرية والممارسة (الطبعة الأولى). ترجمة عبد الرحمن عبد القادر شاهين. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- زيمرمان، مايكل. (2006). الفلسفة البيئية من حقوق الإنسان إلى الايكولوجيا الجذرية. ترجمة معين شفيق رومية. عالم المعرفة. العدد 332. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب.

القوانين والمواثيق والقرارات الدولية:

- القانون رقم 36.15 المتعلق بالماء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.16.113 بتاريخ 6 ذي القعدة 1437 (10 أغسطس 2016).

- المرسوم رقم 2.18.233 المتعلق بالمجلس الأعلى للماء والمناخ الصادر في 8 ذي القعدة 1440 (11 يوليوز 2019)؛ بالجريدة الرسمية عدد 6797 بتاريخ 19 ذو القعدة 1440 (22 يوليو 2019) صفحة 5202.
- المرسوم رقم 2.19.205 المتعلق بتحديد تركيبة لجنة العمالة أو الإقليم للماء وكيفية اشتغالها، والصادر في 6 شوال 1440 (10 يونيو 2019)؛ بالجريدة الرسمية عدد 6788 بتاريخ 16 شوال 1440 (20 يونيو 2019) صفحة 4489.
- ميثاق منظمة الأمم المتحدة.
- الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2023، خطة التنمية المستدامة لعام 2023.
- المراسلة رقم OLMAR 1/2022 بتاريخ 28 فبراير 2022، وجهها المقرر الخاص المعني بالحق في الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي للمغرب حول إثارة انتباه الحكومات إلى الإطار القانوني والسياسات التي تحظر قطع المياه عن الذين يعيشون أوضاع هشة وغير قادرين على تأدية واجبات الحصول على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي لا سيما في سياق COVID-19.
- القرار رقم 70/169 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 70، بتاريخ 17 دجنبر 2015.
- القرار رقم 64/292 للجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 64، بتاريخ 28 يوليوز 2010.
- القرار رقم 15/9 لمجلس حقوق الإنسان، الدورة 15، بتاريخ 30 شتنبر 2010.
- القرار رقم 7/22 لمجلس حقوق الإنسان، الدورة 41، بتاريخ 28 مارس 2008.
- الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، تجميع للتعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، سنة 2008، التعليق العام رقم 15.
- العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي (1981-1990).
- منظمة العفو الدولية. (2014). حقوق الإنسان من أجل كرامة الإنسان، مدخل إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الطبعة الثانية.
- التقرير التركيبي للحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة سنة 2014.
- الدليل العملي للمجتمع المدني، العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف 2008.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2014). الحكامة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

المقالات:

- بن تومي، الياميين. (2014) مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس. مجلة الخطاب، (17). الجزائر. جامعة ملود معمري.

- بوصبر، حسن. (2024). الإطار القانوني والمؤسساتي لتدبير الموارد المائية بالمغرب. Revue Geopolitics and Geostrategic Intelligence، المجلد الخامس، العدد الأول. القضايا الجيوسياسية للمياه (T2).
- حميسي، ميرة و منصوري، معيزة حورية. (2022). التطور البيولوجي والأزمة الوبائية الراهنة من منظور إدغار موران، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 10 العدد 2.
- الأشهب، محمد. (2006). الفلسفة والسياسة عند هابرماس جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية. دفاتر فلسفية. المغرب: مطبعة النجاح.
- الكيحل ، محمد. المجتمع المدني ورهانات المحافظة على الماء وترسيخ الحكامة البيئية على ضوء الدستور الجديد. منشورات مجلة العلوم القانونية، (3). سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية.
- خالص، محمد. (2024). مقومات قيم الديمقراطية التشاورية عند هابرماس. La revue de la pensée Contemporaine، (1).

المقالات الالكترونية:

- دارين، أحمد وآخرون. الفلسفة البيئية 1. من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية. تم الاسترجاع من الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_october07/books_and_readings2.htm
- دارين، أحمد وآخرون. الفلسفة البيئية 2. من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية. تم الاسترجاع من الرابط التالي: http://www.maaber.org/issue_january09/books_and_readings2.htm
- الأمم المتحدة، المياه، على الموقع الرسمي للمنظمة: https://www.un.org/ar/global-issues/water
- أزارو، حوسى. (2015، أكتوبر 14). الفلسفة البيئية: نحو أخلاق طبيعية بديلة، الموقع الالكتروني للشرق الأوسط، تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://aawsat.com
- عبد الملك، محمد. (2020 أبريل 4). هابرماس العقل التواصلي. صحيفة الأيام البحرينية الإلكترونية، (11319). تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://www.alayam.com/Article/courts-article/415505/Index.html
- كزو، محمد. (2021 أكتوبر 24). نحو فلسفة أخلاق من أجل كوكب الأرض. ساقية، تم الاسترجاع من الرابط التالي: https://saqya.com

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

- Leopold, Aldo. (1989). A Sans County Almanac. NewYork: Oxford University Press.

الأطاريح:

- Fontaine, Charles. (2023). Penser la terre : éthique et esthétique de l'environnement selon ALDO LEOPOLD, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en philosophie, université du QUEBEC à trois-rivières.

- Shamayleh, Majd adel. (2018, November). The water crisis in Jordan: a Habermasian analysis of how power and interests guide policy towards colonization and unsustainable water management, Doctor of Philosophy in Accounting and Finance.

المقالات العلمية:

- Pommier, Eric. (2016). De la Communauté biotique à la terre : fonder le devoir écologique dans un horizon JONASSIEN. Revue de Métaphysique et de Morale, (1).
- Marmasse, Gilles. (2019). Les phénomènes de crise dans Raison et légitimité de Jürgen Habermas, Archives de Philosophie (82).
- Sagoff, Mark. (1984). Animal Liberation and Environmental Ethics: Bad Marriage, Quick Divorce, Osgoode Hall Law Journal, Article 5, volume 22, number 2.

التقارير:

- Ordre des travailleurs sociaux et des thérapeutes conjugaux et familiaux du Québec, Cadre de référence. L'évaluation du fonctionnement social, 2011.
- Report of the United Nations Water Conference, Mar del Plata, 14-25 March 1977.

المقالات الالكترونية:

- David Blanchon, Quelles crises de l'eau ? la vie des idées, Publié dans. Retrieved from https://laviedesidees.fr/IMG/pdf/20240322_crisedeleau.pdf

Romanization of Arabic Bibliography

Books :

1. **Abu al-Nur Hamdi, Abu al-Nur Hasan.** (2012). *Yurjin Habermas: Al-akhlāq wa al-tawāṣul* [Jürgen Habermas: Ethics and Communication]. Lebanon: Al-Tanwīr lil-Ṭibāʿa wa al-Nashr wa al-Tawzīʿ.
2. **Nāsik, Jamāl al-Dīn.** (2020). *Falsafat al-akhlāq al-bīʾiyya wa bināʾ mafhūm al-tarbiyya al-bīʾiyya* [The Philosophy of Environmental Ethics and the Construction of the Concept of Environmental Education]. In *Iṣdārāt Markaz Fāṭima al-Fihrī lil-Abḥāth wa al-Dirāsa (MAFAD)*, Collective book, edited by Dr. Aḥmad al-Farrāk. Rabat: Maṭbaʿat Dār al-Qalam.
3. **Edwards, Michael.** (2015). *Al-mujtamaʿ al-madanī: Al-naẓariyya wa al-mumārasa* [Civil Society: Theory and Practice] (1st ed.). Translated by ʿAbd al-Raḥmān ʿAbd al-Qādir Shāhīn. Beirut: Al-Markaz al-ʿArabī lil-Abḥāth wa Dirāsat al-Siyāsāt.
4. **Zimmerman, Michael.** (2006). *Al-falsafa al-bīʾiyya: Min ḥuqūq al-insān ilā al-ikūlūjiyā al-jidhriyya* [Environmental Philosophy: From Human Rights to Radical Ecology]. Translated by Muʿīn Shafīq Rūmiyya. *ʿĀlam al-Maʿrifa*, No. 332. Kuwait: Al-Majlis al-Waṭanī lil-Thaqāfa wa al-Funūn wa al-Ādāb.

International Laws, Charters, and Decisions:

1. **Al-Qānūn Raqm 36.15 al-Mutaʿalliq bi al-Māʾ al-Ṣādir bi-Tanfīdh al-Ẓahīr al-Sharīf Raqm 1.16.113 bi-Taʾrīkh 6 Dhī al-Qaʿda 1437 (10 Aghusṭus 2016).** [Law No. 36.15 on Water, enacted by Dahir (Royal Decree) No. 1.16.113 on 6 Dhu al-Qaʿda 1437 (10 August 2016).]
2. **Al-Marsūm Raqm 2.18.233 al-Mutaʿalliq bi al-Majlis al-Aʿlā li al-Māʾ wa al-Manākh al-Ṣādir fī 8 Dhī al-Qaʿda 1440 (11 Yūlyūz 2019); bi al-Jarīda al-Rasmiyya ʿAdad 6797 bi-Taʾrīkh 19 Dhū al-Qaʿda 1440 (22 Yūlyūz 2019), Ṣafḥa 5202.** [Decree No. 2.18.233 concerning the High Council for Water and Climate, issued on 8 Dhu al-Qaʿda 1440 (11 July 2019); published in the Official Gazette No. 6797 on 19 Dhu al-Qaʿda 1440 (22 July 2019), p. 5202.]
3. **Al-Marsūm Raqm 2.19.205 al-Mutaʿalliq bi Taḥdīd Tarakībat Lajnat al-ʿAmāla aw al-Iqlīm li al-Māʾ wa Kayfiyyat Ishtighālihā, wa al-Ṣādir fī 6 Shawwāl 1440 (10 Yūnyū 2019); bi al-Jarīda al-Rasmiyya ʿAdad 6788 bi-Taʾrīkh 16 Shawwāl 1440 (20 Yūnyū 2019), Ṣafḥa 4489.**[Decree No. 2.19.205 defining the composition and functioning of the Regional Water Committee, issued on 6 Shawwal 1440 (10 June 2019); published in the Official Gazette No. 6788 on 16 Shawwal 1440 (20 June 2019), p. 4489.]
4. **Mīthāq Munazzamat al-Umam al-Muttaḥida.**[Charter of the United Nations.]
5. **Al-Umam al-Muttaḥida, al-Mafwūḍiyya al-ʿĀliyya li-Ḥuqūq al-Insān wa Khiṭṭat al-Tanmiya al-Mustadāma li-ʿĀm 2023.**[United Nations, High Commissioner for Human Rights and the Sustainable Development Plan for 2023.]
6. **Al-Murāsala Raqm OLMAR 1/2022 bi-Taʾrīkh 28 Fabrāyir 2022, Wajjahahā al-Muqarrir al-Khāṣṣ al-Maʿnī bi al-Ḥaqq fī al-Ḥuṣūl ʿalā Miyāh al-Shurb wa Khadamāt al-Ṣarf al-Ṣiḥḥī li al-Maghrib Ḥawla Ithārat Intibāh al-Ḥukūmāt ilā al-Iṭār al-Qānūnī wa al-Siyāsāt allatī Taḥẓur Qaṭʿ al-Miyāh ʿan al-Ladhīna Yaʿīshūn Awḍāʿan Hashīna wa Ghayr Qādirīn ʿalā Taʾdiyat Wājibāt al-Ḥuṣūl ʿalā al-Miyāh al-Ṣāliḥa li al-Shurb wa al-Ṣarf al-Ṣiḥḥī, lā Siyyamā fī Siyāq COVID-19.**[Correspondence No. OLMAR 1/2022 dated 28 February 2022, addressed by the Special Rapporteur on the Human Right to Safe Drinking Water and Sanitation to Morocco, drawing governments' attention to legal frameworks and policies prohibiting water disconnections for vulnerable populations unable to afford water services, especially in the context of COVID-19.]
7. **Al-Qarār Raqm 169/70 li al-Jamʿiyya al-ʿĀmma li al-Umam al-Muttaḥida, al-Dawra 70, bi-Taʾrīkh 17 Dujanbir 2015.**[United Nations General Assembly Resolution No. 169/70, 70th Session, 17 December 2015.]
8. **Al-Qarār Raqm 292/64 li al-Jamʿiyya al-ʿĀmma li al-Umam al-Muttaḥida, al-Dawra 64, bi-Taʾrīkh 28 Yūlyūz 2010.**[United Nations General Assembly Resolution No. 292/64, 64th Session, 28 July 2010.]
9. **Al-Qarār Raqm 9/15 li Majlis Ḥuqūq al-Insān, al-Dawra 15, bi-Taʾrīkh 30 Shutanbir 2010.**[Human Rights Council Resolution No. 9/15, 15th Session, 30 September 2010.]
10. **Al-Qarār Raqm 22/7 li Majlis Ḥuqūq al-Insān, al-Dawra 41, bi-Taʾrīkh 28 Mārs 2008.**[Human Rights Council Resolution No. 22/7, 41st Session, 28 March 2008.]

11. **Al-Ṣukūk al-Dawliyya li Ḥuqūq al-Insān, al-Mujallad al-Awwal, Tajmīʿ li al-Taʿlīqāt al-ʿĀmma wa al-Tawṣiyāt al-ʿĀmma allatī Iʿtamadathā Hayʾāt Muʿāhadāt Ḥuqūq al-Insān, Sanat 2008, al-Taʿlīq al-ʿĀmm Raqm 15.**[International Human Rights Instruments, Vol. I: Compilation of General Comments and Recommendations Adopted by Human Rights Treaty Bodies, 2008, General Comment No. 15.]

12. **Al-ʿAqd al-Dawlī li Tawfīr Miyāh al-Shurb wa al-Ṣarf al-Ṣiḥḥī (1981-1990).** [International Drinking Water Supply and Sanitation Decade (1981-1990).]

13. **Munazzamat al-ʿAfw al-Dawliyya. (2014). Ḥuqūq al-Insān min Ajl Karāmat al-Insān: Madkhal ilā al-Ḥuqūq al-Iqtiṣādiyya wa al-Ijtimāʿiyya wa al-Thaqāfiyya, al-Ṭabʿa al-Thāniya.**[Amnesty International. (2014). *Human Rights for Human Dignity: An Introduction to Economic, Social, and Cultural Rights*, 2nd Edition.]

14. **Al-Taqrīr al-Tarkībī li al-Ḥiwār al-Waṭanī Ḥawla al-Mujtamaʿ al-Madanī wa al-Adwār al-Dustūriyya al-Jadīda Sanat 2014.**[Synthesis Report of the National Dialogue on Civil Society and New Constitutional Roles, 2014.]

15. **Al-Dalīl al-ʿAmalī li al-Mujtamaʿ al-Madanī: al-ʿAmal maʿ Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥida li Ḥuqūq al-Insān, Niyūyūrk wa Jīnīf 2008.**[Practical Guide for Civil Society: Working with the UN Human Rights Programme, New York and Geneva, 2008.]

16. **Al-Majlis al-Iqtiṣādī wa al-Ijtimāʿī wa al-Bīʾiyya. (2014). Al-Ḥukūma ʿan Ṭarīq al-Tadbīr al-Mundamij li al-Mawārid al-Māʾiyya fī al-Maghrib: Rāfiʿa Asāsiyya li al-Tanmiya al-Mustadāma.**[Economic, Social, and Environmental Council. (2014). *Governance Through Integrated Water Resource Management in Morocco: A Key Lever for Sustainable Development.*]

Journal Articles:

1. **Bin Tūmī, al-Yamīn.** (2014). *Mafhūmā al-Naqd wa al-Tawāṣul ʿinda Yūrgen Hābirmās* [The Concepts of Critique and Communication in Jürgen Habermas' Thought]. *Majallat al-Khiṭāb*, (17). Algeria: Jāmiʿat Mulūd Maʿmarī.

2. **Būṣabir, Ḥasan.** (2024). *Al-Iṭār al-Qānūnī wa al-Muʾassasī li-Tadbīr al-Mawārid al-Māʾiyya bi al-Maghrib* [The Legal and Institutional Framework for Water Resource Management in Morocco]. *Revue Geopolitics and Geostrategic Intelligence*, Vol. 5, No. 1. *Al-Qaḍāyā al-Jiyūsiyāsiyya li al-Miyāh* (T2).

3. **Ḥamīsī, Mīra & Manṣūrī, Muʿīza Ḥawriyya.** (2022). *Al-Taṭawwur al-Bīyūlūjī wa al-Azma al-Wabʾiyya al-Rāhina min Manẓūr Idghār Mūrān* [Biological Evolution and the Current Pandemic Crisis from Edgar Morin's Perspective]. *Majallat al-Ḥikma li al-Dirāsāt al-Falsafiyya*, Vol. 10, No. 2.

4. **Al-Ashhab, Muḥammad.** (2006). *Al-Falsafa wa al-Siyāsa ʿinda Hābirmās: Jadāl al-Ḥadātha wa al-Mashrūʿiyya wa al-Tawāṣul fī Faḍāʾ al-Dīmuqrāṭiyya* [Philosophy and Politics in Habermas: The Dialectic of Modernity, Legitimacy, and Communication in the Democratic Sphere]. *Dafātir Falsafiyya*. Morocco: Maṭbaʿat al-Najāḥ.

5. **Al-Kayḥal, Muḥammad.** (n.d.). *Al-Mujtamaʿ al-Madanī wa Rihānāt al-Muḥāfaẓa ʿalā al-Māʾ* ***wa*** *Tarsīkh al-Ḥukūma al-Bīʾiyya ʿalā Ḍawʾ al-Dustūr al-Jadīd* [Civil Society and the Challenges of Water Preservation and Environmental Governance in Light of the New Constitution]. *Manshūrāt Majallat al-ʿUlūm al-Qānūniyya*, (3). *Silsilat al-Dirāsāt al-Dustūriyya wa al-Siyāsiyya*.

6. **Khāliṣ, Muḥammad.** (2024). *Maqāwim Qiyam al-Dīmuqrāṭiyya al-Tashāwuriyya ʿinda **Hābirmās*** [The Foundations of Deliberative Democracy Values in Habermas' Thought]. *La revue de la pensée Contemporaine*, (1).

Electronic Articles:

1. **Dārīn, Aḥmad wa-Ākharūn.** (n.d.). Al-Falsafa al-bīʾiyya 1: Min ḥuqūq al-ḥaywān ilā al-īkūlūjiyā al-jidhrīyya [Environmental Philosophy 1: From Animal Rights to Radical Ecology]. Retrieved from: http://www.maaber.org/issue_october07/books_and_readings2.htm
2. **Dārīn, Aḥmad wa-Ākharūn.** (n.d.). Al-Falsafa al-bīʾiyya 2: Min ḥuqūq al-ḥaywān ilā al-īkūlūjiyā al-jidhrīyya [Environmental Philosophy 2: From Animal Rights to Radical Ecology]. Retrieved from: http://www.maaber.org/issue_january09/books_and_readings2.htm
3. **Al-Umam al-Muttaḥida.** (n.d.). *Al-miyāh* [Water]. On the official UN website: https://www.un.org/ar/global-issues/water
4. **Azārū, Ḥūsá.** (2015, October 14). *Al-falsafa al-bīʾiyya: Naḥwa akhlāq ṭabīʿiyya badīla* [Environmental Philosophy: Towards an Alternative Natural Ethics]. *Al-Sharq al-Awsaṭ* website. Retrieved from: https://aawsat.com
5. **ʿAbd al-Malik, Muḥammad.** (2020, April 4). *Hābirmās: al-ʿaql al-tawāṣulī* [Habermas: Communicative Reason]. *Al-Ayyām* Bahraini e-newspaper, (11319). Retrieved from: https://www.alayam.com/Article/courts-article/415505/Index.html
6. **Kazzū, Muḥammad.** (2021, October 24). *Naḥwa falsafat akhlāq min ajl kawkab al-arḍ* [Towards an Environmental Ethics for Planet Earth]. *Sāqiya*. Retrieved from: https://saqya.com

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

The Renewed Strategic Importance of Syria for NATO

NATO and Future Calculations in Syria: A Strategy for Attracting a New Partner in the Middle East

Hussam Mohammed AlHamid
The Global Institute for Strategic Research (GISR); PhD in International Relations, Visiting Researcher at the Global Center for Strategic Studies
Email : nooro1987@hotmail.com
ORCID identifier: 0009-0002-3008-6557 :

Received	Accepted	Published
16/06/2025	26/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.176-194

Hussam Mohammed AlHamid. (2025). The Renewed Strategic Importance of Syria for NATO; NATO and Future Calculations in Syria: A Strategy for Attracting a New Partner in the Middle East, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 176- 194.

Abstract

This research examines the profound geopolitical shifts in Syria following the formation of a new government on March 30, 2025, marked by a complete Iranian withdrawal and a significant reduction in Russian military presence. The study highlights Syria's renewed strategic importance for NATO and proposes a comprehensive engagement strategy with the new Syrian government. Given Syria's pivotal geographic location and the decline of Russian and Iranian influence, the country presents a historic opportunity for NATO to secure its southern flank, enhance regional stability, and cultivate a stable pro-Western ally. The proposed strategy includes strengthening military and security capabilities, modernizing intelligence agencies, and developing advanced cyber defenses, with the long-term goal of integrating Syria into the broader Euro-Atlantic security framework.

Research Question: How can NATO develop and implement a comprehensive strategic plan to engage with the new Syrian government (post-March 2025), leveraging the diminishing influence of Russia and Iran, to build a stable and secure Syria that can become a strategic ally in the Middle East—particularly through the development of military, security, intelligence, and cybersecurity capabilities?

Methodology: This research employs a geopolitical and strategic analytical framework, drawing on concepts such as "power vacuums," "regional security clusters," and "alliance formation," while incorporating elements from state-building theories and security sector reform. The analysis reviews diverse sources, including academic articles, news reports, and political documents, within a hypothetical 2025 scenario. A qualitative and interpretive approach is used to analyze cause-and-effect relationships and derive strategic recommendations.

Keywords: Reconstruction Syria - NATO - Ahmed Al-Shara'a - Middle East -

© 2025, AlHamid, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

الأهمِّيَّة الاستراتيجية المتجدِّدة لسوريا بالنِّسبة لحلف شمال الأطلسيّ (النَّاتو)
النَّاتو وحسابات المستقبل في سوريا: استراتيجيَّة استقطاب شريك جديد في الشَّرق الأوسط

حسام محمد الحميد

دكتوراه في العلاقات الدولية-باحث زائر، المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية- جامعة حمد بن خليفة - قطر

الإيميل: office@hossamalhamid.com

nooro1987@hotmail.com

حساب 1: 0009-0002-3008-6557

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2025/06/16	2025/06/26	2025/06/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.176-194

للاقتباس: حسام محمد الحميد. (2025). الأهمِّيَّة الاستراتيجية المتجدِّدة لسوريا بالنِّسبة لحلف شمال الأطلسيّ (النَّاتو): النَّاتو وحسابات المستقبل في سوريا: استراتيجيَّة استقطاب شريك جديد في الشَّرق الأوسط ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد07 (العدد 27)، ص ص 176 – 194

ملخص

يحلِّل هذا البحث التَّحوُّلات الجيوسياسيَّة العميقة في سوريا بعد التَّشكيل الأخيرلحكومة سورية جديدةً في 30 مارس 2025، والَّذي يتَّسم بانسحاب إيرانيّ كامل وتقليص كبير للوجود العسكريّ الرُّوسيّ، يطرح البحث الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة المتجدِّدة لسوريا بالنِّسبة لحلف شمال الأطلسيّ (النَّاتو) ويحدِّد استراتيجيَّةً شاملةً لمشاركة النَّاتو. يؤكِّد البحث أنَّ الموقع الجغرافيَّ المحوريَّ لسوريا، إلى جانب تضاؤل نفوذ القوى المنافسة، يمثِّل فرصةً- غير مسبوقة- للنَّاتو لتأمين جناحه الجنوبيّ، وتخفيف التَّهديدات الإقليميَّة، وتعزيز وجود حليف مستقرّ ومؤيّد للغرب. يشمل الدَّور المقترح للنَّاتو بناء قدرات عسكريَّة قويَّة، وتعزيز أجهزة الأمن والاستخبارات، وتطوير دفاعات متقدِّمة للأمن السِّيبراني للدَّولة السُّوريَّة الجديدة، مع رؤية طويلة الأمد لدمج سوريا في البنية الأمنيَّة الأورو أطلسيَّةً الأوسع. من المتوقَّع أن تسهم هذه المشاركة بشكل كبير في الاستقرار الإقليميّ وجهود مكافحة الإرهاب وحلّ أزمة اللَّاجئين وإرساء توازن استراتيجيّ جديد في الشَّرق الأوسط.

سؤال البحث: كيف يمكن لحلف الناتو تطوير وتنفيذ خطة استراتيجية شاملة للتعامل مع الحكومة السورية الجديدة (بعد مارس 2025)، مستفيدًا من تضاؤل نفوذ روسيا وإيران، لبناء سوريا مستقرة وآمنة يمكن أن تصبح حليفًا استراتيجيًا في الشرق الأوسط، لا سيما من خلال بناء القدرات العسكرية والأمنية والاستخباراتية وفي مجال الأمن السيبراني؟

المنهجية: يعتمد هذا البحث على إطار تحليل جيوسياسي واستراتيجي، مستفيدًا من مفاهيم فراغات القوة، والتجمعات الأمنية الإقليمية، وتشكيل التحالفات. كما يدمج عناصر من نظريات بناء الدولة وإصلاح القطاع الأمني. يستند التحليل إلى مراجعة شاملة للمعلومات المتوفرة، بما في ذلك المقالات الأكاديمية والتقارير الإخبارية والوثائق السياسية، وكلها تُوضع في سياق السيناريو الافتراضي لعام 2025. يتم استخدام نهج نوعي وتفسيري لتوليف المعلومات، وتحديد الاتجاهات، وتحليل علاقات السبب والنتيجة، واستنتاج التداعيات الأوسع لموقع الناتو الاستراتيجي

الكلمات المفتاحية: سوريا- الناتو - أحمد الشرع - الشرق الأوسط- إعادة الإعمار

©2025، الحميد، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعد سوريا، عبر تاريخها الطَّويل، مركزًا جيوسياسيًّا واقتصاديًّا بالغ الأهمِّيَّة، فهي بمكانة بوَّابة ساحليَّة للقارَّة الآسيويَّة على الضَّفَّة الشَّرقيَّة للبحر الأبيض المتوسِّط هذا الموقع الاستراتيجيّ يجعلها نقطة تقاطع حيويَّة لخطوط التَّبادل التِّجاريّ والطَّاقة بين القارَّات الثَّلاث: آسيا وأوروبَّا وأفريقيا. لطالما سعت القوى الدَّوليَّة للسَّيطرة على هذا الموقع، حيث يرى المحور الأطلسيُّ (قوى البحر التِّجاريَّة أو " التَّالاسوكراتيا ") في موقع سوريا أداةً أساسيَّةً لمحاصرة المحور الأوراسي القارّيّ (قوى اليابسة أو " التِّيلوروكراتيا ") ، وذلك وفقًا لمبدأ " لأناكوندا " الَّذي يهدف إلى استنزاف الخصم تدريجيًّا عبر الحصار البحريّ والخطوط السَّاحليَّة.[1]

تتجاوز أهمِّيَّة سوريا مواردها الطَّبيعيَّة الوفيرة من النِّفط والغاز الطَّبيعيّ والفوسفات والمعادن الأخرى. فهي تتمتَّع بتنوُّع جغرافيّ ومناخيّ يدعم إنتاجًا زراعيًّا وحيوانيًا ضخمًا. علاوة على ذلك، فإنَّ حضارة سوريا الَّتي تمتدُّ لعشرات آلاف السِّنين، وكوَّن دمشق أقدم عاصمةً مأهولةً في التَّاريخ، واكتشاف أقدم أبجديَّةً في أوغاريت، بالإضافة إلى المواقع الأثريَّة في ماري وإيبلا وتدمِّر وبصرى، تمنحها قيمة حضاريَّة تفوق بكثير قيمة مواردها النِّفطيَّة والغازيَّة. هذه الأبعاد الثَّقافيَّة والتَّاريخيَّة لسوريا يمكن أن تشكِّل أساسًا لدبلوماسية القوَّة النَّاعمة ممَّا يسمح للنَّاتو ببناء نفوذ طويل الأمد من خلال دعم الحفاظ على التُّراث الثَّقافيّ والتَّنمية، بديلاً عن التَّركيز على الصَّفقات الأمنيَّة البحتة.

مع حلول 30 مارس 2025، تشهد سوريا فجر حقبة جديدة مع تشكيل حكومة سورية انتقاليَّةً بقيادة الرَّئيس أحمد الشَّرع. هذا التَّطوُّر يأتي مصحوبًا بتحوُّلات جيوسياسيَّة غير مسبوقة: انسحاب إيرانيّ كامل، مدنيًّا وعسكريًّا، من الأراضي السُّوريَّة، بما في ذلك الميليشيات التَّابعة لها وحزب الله، وحتَّى السَّفير الإيرانيّ يدير عمله من بيروت. كما تقلَّص الوجود العسكريُّ الرُّوسيُّ إلى أدنى مستوياته، مقتصرًا على قاعدة حميميم الجوِّيَّة. وقد ألغت الحكومة السُّوريَّة الجديدة عقد إدارة روسيا لمرفأ طرطوس البحريّ، ممَّا يحول إيراداته بالكامل إلى الدَّولة السُّوريَّة. هذه التَّحوُّلات الجوهريَّة تحدَّث تغييرًا أساسيًّا في ديناميكيَّات القوَّة الإقليميَّة، وتفتح نافذة استراتيجيَّة فريدة لحلف النَّاتو للمساعدة في تشكيل مستقبل سوريا الأمنيّ والسِّياسيّ دون مواجهة مباشرة مع القوى التَّقليديَّة الَّتي كانت متجذِّرةً في البلاد. إنَّ غياب هذه الأطراف يقلِّل من تعقيد ومخاطر أيَّ تدخُّل، ممَّا يجعل استراتيجيَّة النَّاتو الشَّاملة أكثر قابليَّة للتَّطبيق وربَّما أكثر تأثيرًا.

يكتسب هذا البحث أهمِّيَّةً علميَّةً وعمليَّة بالغةً. فمن النَّاحية العلميَّة، يسهم في فهم أعمق لعمليَّات بناء الدَّولة بعد الصِّراعات، وإعادة الاصطفافات الجيوسياسيَّة، والدَّور المتطوِّر للمنظَّمات الأمنيَّة الدَّوليَّة مثل النَّاتو في المسارح الإقليميَّة المعقَّدة. كما يقدِّم إطارًا- نظريًّا- لتحليل إمكانيَّة تحوُّل الدُّول الَّتي كانت معاديةً سابقًا إلى شركاء استراتيجيِّين. أمَّا من النَّاحية العمليَّة، يقدِّم البحث توصيات سياساتيَّة قابلةً للتَّطبيق للنَّاتو ودوله الأعضاء للتَّعامل بفعَّاليَّة مع الحكومة السُّوريَّة الجديدة. ويتناول قضايا حيويَّةً مثل مكافحة الإرهاب، وإعادة اللَّاجئين، والاستقرار الإقليميُّ، موفِّرًا خارطة طريق للاستفادة من الواقع الجيوسياسيّ الجديد لتأمين المصالح الأورو أطلسيَّةً.

[1] - خصائص القوة الجيبولتيكية للجمهورية العربية السورية-ساجت،عباس طراد.نجم،رافل حسين شباط 2019 https://2u.pw/so7r8

1- المشهد الجيوسياسي والاستراتيجي لسوريا الجديدة

1.1- دورسوريا المحوري في شرق المتوسط وما بعده

تحتفظ سوريا بموقعها الجغرافي كـ "قلب العالم" الذي يربط بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، مما يجعلها نقطة تقاطع حيوية لخطوط التبادل التجاري. هذا الموقع الساحلي على شرق البحر الأبيض المتوسط يجعلها ممرًا حاسمًا لخطوط الطاقة من الخليج العربي إلى أوروبا، مما يقلل من اعتماد أوروبا على الغاز الروسي. كما أن الأراضي والمرافئ السورية تعد ممرًا حيويًا لاستيراد وتصدير البضائع إلى دول الخليج العربي.

يُضفي قرب سوريا من فلسطين، وخاصة مرتفعات الجولان وجبل الشيخ الاستراتيجي، أهمية جيوسياسية حساسة للغاية، حيث يؤثر بشكل مباشر على الأمن البري والمائي لإسرائيل. هذا العامل يمنح سوريا نقطة قوة رئيسية في الحسابات الدولية.

ما يميز المرحلة الحالية هو أن الحكومة السورية الجديدة، بقيادة الرئيس أحمد الشرع، قد بدأت بالفعل في إجراء مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل. هذا التوجه يشير إلى تحول براغماتي بعيدًا عن المواقف العدائية السابقة، ويمثل عاملًا حاسمًا في تمكين مشاركة الناتو.[1] هذا التحول نحو تخفيف حدة التوتر مع إسرائيل يتوافق مع هدف الناتو الأوسع في تحقيق الاستقرار الإقليمي وخفض التصعيد في منطقة المشرق العربي.

يؤثر استقرار سوريا بشكل مباشر على جيرانها، فحدودها مع العراق والأردن ولبنان وتركيا تعني أن أي اضطراب فيها ينعكس على أمن هذه الدول وتجارتها، ويؤثر على قضايا مثل السكان الأكراد وخطوط أنابيب الطاقة وتدفقات اللاجئين. إن الحفاظ على وحدة أراضي سوريا واستقرارها يمثل مصلحة مشتركة للعديد من الأطراف الإقليمية والدولية.

2.1- تراجع القوى التقليدية: تقلص البصمة الإيرانية والروسية

شهدت سوريا تحولًا جذريًا في ميزان القوى الإقليمي والدولي مع الانسحاب الكبير للقوى التي كانت متجذرة في البلاد.

أ. الانسحاب الإيراني الكامل

اعتبارًا من الثامن من ديسمبر2024، يمكننا القول إن هزيمة إيران في سوريا كانت ضربة قوية لما يسمى محور المقاومة، أي انسحبت إيران بالكامل من سوريا، مدنيًا وعسكريًا. هذا الانسحاب يشمل القادة والقوات الإيرانية المتبقية، بالإضافة إلى الميليشيات التابعة لها مثل حزب الله والميليشيات العراقية. حتى السفير الإيراني في سوريا يدير عمله من بيروت ولا يتواجد على الأراضي السورية. يُنظر إلى هذا الانسحاب كذلك على أنه "ضربة كبيرة" لطموحات طهران الإقليمية، ويقلل بشكل كبير من قدرتها على نقل الإمدادات العسكرية والمساعدات إلى جماعة حزب الله عبر سوريا، التي كانت تعتبر أكبر مركز لوجستي لإيران. هذا التراجع الإيراني الشامل، بما في ذلك الجانب الدبلوماسي، يشير إلى فك ارتباط استراتيجي واسع النطاق، وليس مجرد

[11] - الشرع من باريس: مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل لتهدئة الأوضاع- الجزيرة نت https://2u.pw/XfWNy

تراجع تكتيكي. هذا يمثل إضعافًا كبيرًا لـ "محور المقاومة" وقدرة إيران على بسط نفوذها عبر سوريا، مما يخلق فراغًا استراتيجيًا يمكن للناتو أن يملأه دون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوات الإيرانية أو وكلائها.

ب. تقلص الوجود الروسي

تقلص عدد القوات الروسية في سوريا إلى أدنى مستوى، حيث يقتصر وجودها اليوم على المتواجدين في قاعدة حميميم الجوية. الأهم من ذلك، أن الحكومة السورية الجديدة ألغت عقد إدارة روسيا لمرفأ طرطوس البحري، والذي كان يمنح روسيا سيطرة على الميناء منذ عام 2019، وتحول جميع إيراداته الآن إلى الدولة السورية.[1] هذا القرار يمثل ضربة كبيرة للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية الروسية طويلة الأمد في سوريا. على الرغم من هذا التراجع، لا تزال روسيا تسعى للحفاظ على مصالحها المتبقية في سوريا، خاصة فيما يتعلق بقاعدة حميميم، التي تعتبرها حيوية لوصولها إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط وكمركز لعملياتها في المنطقة. كما أن سوريا لا تزال تعتمد تاريخيًا على الأسلحة الروسية. هذا الواقع يعني أن هدف الناتو ليس مجرد ملء فراغ، بل هو إزاحة قوة منافسة لا تزال موجودة، وإن كانت متقلصة. يتطلب ذلك من الناتو تقديم بدائل متفوقة وشاملة في مجال الإمداد العسكري والتدريب لتقليل اعتماد سوريا على روسيا بشكل فعال.

جدول 1: التغيرات الرئيسية في الوجود العسكري الأجنبي في سوريا (ما قبل وبعد مارس 2025)

الجهة الفاعلة	الوجود قبل ديسمبر 2024	الوجود بعد ديسمبر 2024
إيران	قوات عسكرية، مستشارون، ميليشيات وكيلة (حزب الله، ميليشيات عراقية)، سفارة عاملة في دمشق.	انسحاب كامل للقوات المدنية والعسكرية والميليشيات الوكيلة، السفير الإيراني يدير عمله من بيروت.
روسيا	قوات عسكرية كبيرة، قاعدة حميميم الجوية، ميناء طرطوس (إدارة وعقود)، ميناء اللاذقية.	تقلص القوات إلى أدنى مستوى، مقتصرة على قاعدة حميميم الجوية، إلغاء عقد إدارة ميناء طرطوس.
حزب الله	وجود عسكري وميليشيات مدعومة من إيران في أنحاء سوريا.	انسحاب كامل من الأراضي السورية.
الميليشيات العراقية	وجود عسكري وميليشيات مدعومة من إيران في أنحاء سوريا.	انسحاب كامل من الأراضي السورية.
الولايات المتحدة	حوالي 900 جندي أمريكي متمركزين لضمان عدم عودة داعش.	بقاء القوات الأمريكية (أقل من 300 جندي) لضمان عدم عودة داعش.

2. الديناميكيات الداخلية والتحديات الناشئة للحكومة الجديدة

تُعد الحكومة السورية الجديدة، برئاسة أحمد الشرع، حكومة انتقالية وتكنوقراطية تشكلت في 29 مارس 2025. تضم هذه الحكومة مكونات سورية متنوعة من عرب وأكراد ومسلمين ومسيحيين وعلويين ودروز، ولكنها لا تضم تكتلا سياسية، حيث

[1] - الإدارة السورية الجديدة تنهي عقد ميناء طرطوس، تلفزيون سوريا https://2u.pw/vRYaC

يشارك الوزراء كأفراد. تسعى الحكومة الجديدة إلى تحقيق الاستقرار الداخلي، ومعالجة تركة الانتهاكات السابقة من خلال تدابير العدالة والحقيقة، ومنع عودة العنف.

تواجه الحكومة تحديات داخلية كبيرة، بما في ذلك قمع فلول النظام السابق، وإدارة الانقسامات العرقية والطائفية المعقدة بين السنة والعلويين والدروز والأكراد، ودمج الفصائل المسلحة المختلفة، مثل قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، في الجيش السوري الجديد. إن هشاشة الحكومة السورية الجديدة داخليًا، والتي تتسم باستمرار التمرد والانقسامات الطائفية العميقة، تمثل خطرًا كبيرًا على مشاركة الناتو. فالدعم غير المدروس أو المتحيز لفصيل معين يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومة الوليدة أو إطالة أمد الصراعات الداخلية، مما يقوض الاستقرار الذي يسعى الناتو إلى تعزيزه. بالإضافة إلى ذلك، تواجه سوريا مهمة هائلة تتمثل في إعادة الإعمار الاقتصادي، حيث تتراوح التكاليف التقديرية بين 150 مليار دولار وتريليون دولار.

يُعد رفع العقوبات الدولية، لا سيما الأمريكية والأوروبية، أمرًا بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي وتمكين التعافي الاقتصادي.[1] وقد رفع الاتحاد الأوروبي بالفعل معظم العقوبات الاقتصادية. وكذلك قرر الرئيس ترامب المهم برفع العقوبات عن سوريا والذي جاء بعد لقائه مع الرئيس أحمد الشرع في الرياض، حيث إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي ضروري لعودة اللاجئين ومنع عودة ظهور الجماعات المتطرفة.

3- النَّظرة المتبادلة: نظرة سوريا إلى النَّاتو وبالعكس نظرة النَّاتو إلى سوريا

يتعمَّق هذا القسم في المنظورات المتقابلة لسوريا والنَّاتو فيما يتعلَّق بشراكة محتملة، مع تحديد الدَّوافع المشتركة ونقاط التَّباعد المحتملة.

1.3 - نظرة سوريا: طريق إلى الشَّرعيَّة وإعادة الإعمار والسِّيادة

تعتبر الحكومة السُّوريَّة الجديدة الشَّراكة مع النَّاتو وسيلةً حاسمةً لاكتساب الشَّرعيَّة الدَّوليَّة والاعتراف بها، خاصَّةً بعد سقوط نظام الأسد. فبعد سنوات من العزلة والصِّراع، تسعى الحكومة الجديدة إلى إعادة دمج نفسها في المجتمع الدَّوليّ كجهة فاعلة مسؤولة. إنَّ الدَّعم من تحالف أمنيّ مرموق مثل النَّاتو يمكن أن يمنحها المصداقيَّة الَّتي تشتدُّ الحاجة إليها على السَّاحة العالميَّة، ممَّا يفتح الأبواب أمام العلاقات الدِّبلوماسيَّة والمساعدات الَّتي كانت محظورةً في السَّابق.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الحاجة الملحَّة للتَّعافي الاقتصاديّ وإعادة الإعمار هي دافع رئيس لسوريا. مع اقتصاد مدمِّر وبنيَّة تحتيَّة مدمِّرة، تحتاج البلاد إلى استثمارات هائلة ومساعدات خارجيَّة. يمكن للشَّراكة مع النَّاتو أن تسهِّل تخفيف العقوبات، الَّتي تعيق حاليًّا جهود التَّعافي وتخنق الاقتصاد. يمكن أن يؤدِّي رفع العقوبات إلى جذب الاستثمار الأجنبيّ المباشر، وتدفُّق المساعدات الإنسانيَّة، واستعادة التِّجارة، ممَّا يوفِّر شريان حياة للاقتصاد السُّوريّ.

[1] - رفع العقوبات الأميركية يزيد من تعافي سورية-جريدة الرياض https://www.alriyadh.com/2132374

علاوة على ذلك، تسعى سوريا إلى تعزيز سيادتها واستعادة السَّيطرة الكاملة على أراضيها فبعد سنوات من التَّدخُّلات الأجنبيَّة ووجود جهات فاعلة غير حكوميَّة، فإنَّ الحكومة الجديدة حريصة على ملء الفراغ الأمنيّ الَّذي خلَّفه انسحاب القوَّات الإيرانيَّة والرُّوسيَّة. يمكن أن يساعد دعم النَّاتو في بناء قدرات عسكريَّة وأمنيَّة قويَّة، ممَّا يمكن الدَّولة السُّوريَّة من مواجهة التَّهديدات الدَّاخليَّة، مثل داعش والعناصر المتطرِّفة الأخرى، وفرض سيطرتها على جميع الجماعات المسلَّحة. إنَّ إصلاح القطاع الأمنيّ وتعميم أجهزة الأمن والاستخبارات أمران أساسيَّان لتحقيق الاستقرار الدَّاخليّ والحفاظ على السِّيادة

أنَّ مشاركة سوريا مع النَّاتو هي خيار عمليّ مدفوع بالاحتياجات الوجوديَّة، وتهدف إلى الاستفادة من الدَّعم الخارجيّ لتحقيق الاستقرار الدَّاخليّ وإعادة الاندماج الدَّوليّ. هذا النَّهج العمليّ واضح في تحرُّكات الحكومة الجديدة نحو الحكم التُّكنوقراطيّ، والتَّأكيدات للجيران مثل إسرائيل، والجهود المبذولة لمكافحة العناصر السَّلبيَّة مثل حماس وحزب اللَّه. إنَّها تدرك أنَّ استقرارها وبقاءها يعتمدان على القدرة على معالجة الأزمات الإنسانيَّة والاقتصاديَّة الهائلة، والَّتي تتطلَّب رفع العقوبات والمساعدات الدَّوليَّة. إنَّ البحث عن شراكة مع النَّاتو يتجاوز مجرَّد المساعدة العسكريَّة؛ إنَّه يتعلَّق بالحصول على إطار عمل أمنيّ أوسع يمكن أن يوفِّر الشَّرعيَّة، ويفتح قنوات للتَّمويل، ويدعم جهود إعادة الإعمار الشَّاملة. هذا التَّحرُّك هو محاولة استراتيجيَّة لضمان بقاء الدَّولة السُّوريَّة وقدرتها على العمل بشكل مستقلّ وفعَّال في بيئة إقليميَّة معقَّدة، ممَّا يمثِّل تحوُّلاً كبيرًا في سياسة سوريا الخارجيَّة.

2.3 نظرة النَّاتو: أصل استراتيجيّ للاستقرار الإقليميّ والأورو- أطلسي

ينظر النَّاتو إلى سوريا كأصل استراتيجيّ ذي أهمِّيَّة جغرافيَّة محوريَّة لجناحه الجنوبيّ. فموقع سوريا عند مفترق طرق أوروبَّا وآسيا والشَّرق الأوسط يجعلها نقطة انطلاق حيويَّة للأمن الإقليميّ والأورو- أطلسي. إنَّ فرصة إقامة حليف مستقرّ ومؤيّد للغرب في هذه المنطقة الحرجة تمثِّل فرصةً فريدةً لإعادة تشكيل التَّوازن الاستراتيجيّ في الشَّرق الأوسط. إنَّ الفراغ الَّذي خلَّفه الانسحاب الإيرانيُّ والتَّقليص الرُّوسيُّ يخلق نافذة فرصة للنَّاتو لترسيخ نفوذه في منطقة كانت تاريخيًّا معقلاً للقوى المنافسة.

علاوةً على ذلك، فإنَّ الشَّراكة مع سوريا تخدم مصالح النَّاتو المباشرة في مكافحة الإرهاب ومعالجة أزمة اللَّاجئين. يمكن لسوريا المستقرَّة والقادرة أن تكون شريكًا فعَّالاً في مواجهة التَّهديدات الإرهابيَّة المستمرَّة من داعش والجماعات المتطرِّفة الأخرى، والَّتي يمكن أن تؤثِّر على الأمن الأوروبّيّ. كما أنَّ المساعدة في استقرار سوريا وإعادة إعمارها يمكن أن تخلق الظُّروف اللَّازمة لعودة آمنة وكريمة لملايين اللَّاجئين السُّوريّين، وبالتَّالي، تخفيف العبء على الدُّول الأعضاء في النَّاتو والدُّول المضيفة المجاورة.

تتضمَّن استراتيجيَّة مشاركة النَّاتو المقترحة بناء قدرات عسكريَّة قويَّة، وتعميم أجهزة الأمن والاستخبارات، وتطوير دفاعات متقدِّمة للأمن السِّيبراني للدَّولة السُّوريَّة الجديدة يهدف هذا إلى تعزيز قدرة سوريا على الدِّفاع عن نفسها، والمساهمة في الأمن الإقليميّ، والاندماج في البنية الأمنيَّة الأورو- أطلسيَّةً الأوسع على المدى الطَّويل.

ينظر النَّاتو إلى سوريا كأصل استراتيجيّ لإعادة التَّوازن الجيوسياسيّ بشكل استباقيّ، ومواجهة نفوذ المنافسين، وتعزيز وضعه الدِّفاعيّ الجماعيّ. إنَّ هذا المنظور يتجاوز مجرَّد معالجة التَّهديدات الفوريَّة؛ إنَّه يتعلَّق بتشكيل بيئة إقليميَّة تتماشى-

بشكل أفضل- مع مصالح النَّاتو طويلةً الأجل. أنَّ انسحاب إيران وتقليص الوجود الرُّوسيّ يمثِّلان فرصة نادرة لحلف النَّاتو لملء فراغ استراتيجيّ، ممَّا يمنع القوى المعادية من ترسيخ نفسها.

من خلال إقامة موطئ قدَّم في سوريا، يمكن للنَّاتو أن يعزِّز قدرته على إبراز الاستقرار في الشَّرق الأوسط، وهو أمر بالغ الأهمِّيَّة لأمن جناحه الجنوبيّ. وهذا يسمح لحلف النَّاتو بتعزيز جهوده في مكافحة الإرهاب على مقربة من مصادر التَّهديد، ممَّا يقلِّل من مخاطر انتشار عدم الاستقرار إلى أوروبَّا.

علاوةً على ذلك، فإنَّ الشَّراكة مع سوريا تتماشى مع رؤية النَّاتو الأوسع لتقاسم الأعباء وتعزيز القدرات الأوروبِّيَّة، حيث يمكن لسوريا أن تصبح مساهمًا في الأمن الإقليميّ، ممَّا يخفِّف الضَّغط على موارد الحلفاء. هذا النَّهج هو جزء من استراتيجيَّة أوسع لتعزيز الأمن الأورو- أطلسي من خلال معالجة التَّحدِّيات في مصدرها، بديلاً عن مجرَّد الاستجابة لتداعياتها.

3.3 - ضرورات الناتو الاستراتيجية في السياق السوري الجديد

يمثل السياق السوري الجديد فرصة فريدة للناتو لتحقيق أهداف استراتيجية حيوية تتعلق بأمنه واستقراره الإقليمي، ولا سيما:

مكافحة الإرهاب ومنع عدم الاستقرار الإقليمي

تُعد سوريا الجديدة المستقرة حجر الزاوية في منع عودة ظهور التنظيمات الإرهابية مثل داعش. تؤكد الولايات المتحدة، كعضو رئيسي في الناتو، على بقاء حوالي 900 جندي أمريكي في سوريا لهذا الغرض تحديدًا. إن قدرة سوريا على منع تصدير الإرهابيين إلى أوروبا، (كما حدث في هجمات سابقة في مدريد ولندن وبرلين ونابولي والعديد من المدن الأوروبية،) تمثل مصلحة أمنية مباشرة لدول الناتو. واستعداد الحكومة السورية الجديدة على منع عودة ظهور داعش يتوافق بشكل مباشر مع ضرورة أمنية أساسية للناتو، مما يوفر أساسًا قويًا للتعاون. ومع ذلك، فإن صعوبة إعادة تأهيل العائلات المرتبطة بداعش تسلط الضوء على بعد اجتماعي واقتصادي معقد لمكافحة الإرهاب، والذي يجب أن تدركه المساعدة العسكرية للناتو وتدمجه مع جهود إنسانية وتنموية أوسع.

معالجة أزمة اللاجئين السوريين في أوروبا

تتمتع سوريا الجديدة المستقرة بالقدرة على إنهاء أزمة اللاجئين في أوروبا من خلال تسهيل عودة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى بلادهم. يتطلب ذلك دعمًا كبيرًا لإعادة الإعمار من الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي لتمكين العودة الآمنة والكريمة. تُعد تركيا، وهي حليف رئيسي في الناتو، قد تحملت عبئًا كبيرًا من اللاجئين السوريين تاريخيًا، مما يجعل إعادة اللاجئين مصلحة مشتركة لجميع الأطراف. إن حل أزمة اللاجئين يمثل حافزًا قويًا لدول الناتو الأوروبية للانخراط مع الحكومة السورية الجديدة، وتحويل عبء إنساني إلى فرصة استراتيجية للاستقرار وتطبيع العلاقات. ومع ذلك، فإن نجاح إعادة التوطين يعتمد على مساعدات دولية ضخمة لإعادة الإعمار، مما يعني أن المساعدة الأمنية للناتو يجب أن تكون جزءًا من جهد دولي أوسع ومنسق يتضمن استثمارًا اقتصاديًا كبيرًا.

الاستفادة من تراجع النفوذ الروسي في المتوسط

تكمن الفائدة الاستراتيجية الأساسية للناتو في الفرصة لإنهاء الوجود العسكري الروسي على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. يُعد إلغاء الحكومة السورية الجديدة لعقد إدارة ميناء طرطوس خطوة أولية حاسمة لتقليص التواجد الروسي في سوريا . ورغمُ أنَ ميناءَ طرطوس بالدرجةِ الأولى هوَ ميناءُ تجاريٌ لكنَ الاتفاقيةَ التي وقعتها الحكومةُ الروسيةُ معَ نظامِ الأسدِ كانتْ تمنحُ روسيا صلاحياتٍ مطلقةً على الميناءِ بما فيها الاستخدامُ العسكريُ لهُ وبحسبِ نصِ الاتفاقيةِ لعقدِ الميناءِ فإن الاسمَ الرسميَ للاتفاقيةِ هوَ توسيعُ أراضي المركزِ اللوجستي للبحريةِ التابعةِ للاتحادِ الروسي في ميناءِ طرطوس وزياراتِ السفنِ العسكريةِ للاتحادِ الروسي إلى البحرِ الإقليمي والمياهِ الداخليةِ ومواني الجمهوريةِ العربيةِ السوريةِ ".[1]

تنصَ المادةُ الخامسةُ على أنَ العددَ الأقصى المسموحَ بوجودهِ في وقتٍ واحدٍ للسفنِ الحربيةِ التابعةِ للاتحادِ الروسي هيَ 11 سفينة، بما فيها سفنٌ بمحركاتٍ نووية. وعلى الرغمِ منْ أنَ هذا الميناءِ هوَ القاعدةُ البحريةُ الوحيدةُ لروسيا في المتوسطِ ولكنَ بنودَ اتفاقيةِ استئجارِ ميناءِ طرطوس تعكسُ نموَ النفوذِ الروسي في المنطقة، وكانَ منْ المحتملِ أنْ تتوسعَ الأنشطةُ العسكريةُ الروسيةُ في البحرِ الأبيضِ المتوسط، مما يعززُ قدرتها على التأثيرِ في الصراعاتِ الإقليمية.

كذلكَ بقاءَ سريانِ الاتفاقيةِ كانَ يمكنُ أنْ يؤديَ هذا الحدثِ إلى زيادةِ التعاونِ الأمنيِ بينَ روسيا وحلفائها في المنطقة. كما أنَ هذا قدْ يشجعُ دولاً مثل إيران على تعزيزِ تحالفاتها معَ موسكو، مما يؤدي إلى مزيدٍ منْ التوترِ في العلاقاتِ بينَ القوى الكبرى ويدفعُ الدولَ الغربيةَ وعلى رأسها الولاياتِ المتحدةَ إلى إعادةِ تقييمِ استراتيجيتها في الشرقِ الأوسط.

كذلكَ كانَ منْ الممكنِ أنْ يكونَ لروسيا بموجبَ اتفاقيةَ استئجارِ ميناءِ طرطوس تأثير كبيرٍ على التجارةِ الدولية، حيثُ سيمكنها منْ السيطرةِ على طرقِ الشحنِ الحيوية، مما قدْ يعززُ منْ موقفها الاقتصادي. كمُ أنهُ يمكنُ أنْ تكونَ هذهِ السيطرةِ نقطةَ انطلاقٍ لتوسيعِ النفوذِ الروسي في أسواقٍ جديدة، مما يسهمُ في تغييرِ موازينِ القوى الاقتصاديةِ على مستوى العالم "هذا الأمرِ قدْ يشكلُ تحديا كبيرا لسياسةِ الناتو التقليديةِ في الشرقِ الأوسط. لذلكَ يتوقعُ المحللونَ رغبةً منْ الاتحادِ الأوروبي في انتشارٍ عسكريٍ غربيَ أكبرَ ليحلَ محلَ النفوذِ الروسي معَ إلغاءِ اتفاقيةِ ميناءِ طرطوس ولكنْ لا تزالُ روسيا تحتفظُ بموطئِ قدمٍ استراتيجيٍ في قاعدةٍ حميميمْ الجويةَ وتسعى منْ خلالِ بقائها للحفاظِ على استمرارِ علاقاتها العسكريةِ طويلةً الأمدِ معَ سوريا.

على الرغمِ منْ أنَ الحكومةَ السوريةَ الجديدةَ اتخذتْ خطواتٍ حاسمةً لتقليصِ النفوذِ الروسي، إلا أنَ روسيا تحاولُ منْ خلالِ دبلوماسيتها وعلاقاتها معَ تركيا التأثيرُ بقرارِ الحكومةِ السوريةِ ومحاولةُ تمديدِ والمحافظِ على التواجدِ العسكريِ في سوريا واستمرارِ علاقاتها العسكريةِ منْ خلالِ الرغبةِ في استمرارِ تزويدِ سوريا بالسلاحِ وبعلاقاتِ إمدادٍ عسكريةٍ تاريخية.

هذا يعني أنَ هدفَ الناتو ليسَ مجردَ ملءِ فراغ، بلْ هوَ إزاحةُ قوةِ منافسةٍ لا تزالُ موجودة، وإنْ كانتْ متقلصة، منْ خلالِ تقديمِ شراكةٍ أمنيةٍ متفوقةٍ وشاملة، وبالتالي، تقويضُ قدرةِ روسيا على بسطِ نفوذها منْ جناحها الجنوبي.

تسهيل خفض التصعيد الإقليمي: الديناميكية السورية-الإسرائيلية

[1] - جسر برس"الترجمة الكاملة لنص عقد إيجار مرفأ طرطوس لروسيا" https://2u.pw/cXD9u

يجب على الناتو دعم الحكومة السورية الجديدة بقيادة الرئيس أحمد الشرع في إعادة ترتيب العلاقة مع إسرائيل وعدم تصعيد الوضع العسكري بين الدولتين. إن موقع سوريا بالقرب من فلسطين ومرتفعات الجولان يمنحها أهمية جيوسياسية وحساسية كبيرة في الحسابات الدولية. لقد انخرطت الحكومة السورية الجديدة بالفعل في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، وقد أبدت إسرائيل اهتمامًا بمنع الصراع مع الحكومة الجديدة، على الرغم من بعض التقدم في مناطق محدودة في الشريط الجنوبي لسوريا. إن استعداد الحكومة السورية الجديدة للدخول في حوار غير مباشر مع إسرائيل يقدم فرصة فريدة للناتو للعمل كجهة ميسرة لخفض التصعيد الإقليمي، وتحويل حدود تاريخية متوترة إلى منطقة تعاون محتملة. وهذا يخدم بشكل مباشر مصلحة الناتو في استقرار الشرق الأوسط الأوسع ويقلل من خطر امتداد الصراعات الإقليمية إلى المنطقة الأوروأطلسية.

4 - استراتيجية الناتو للمشاركة: بناء سوريا كشريك استراتيجي

إن دور حلف الأطلسيّ (النَّاتو) يدخل في إطار إعادة الإعمار أو عمليَّة بناء السَّلام في سوريا بعد سقوط نظام الأسد. هذا الدَّور يمكن النَّظر إليه بمرحلة ما بعد الثَّورة ومرحلة ما بعد النِّزاع المسلَّح وهي مرحلة إعادة الإعمار من أجل ترسيخ أسس السَّلام وهذا يدخل في إطار نظرة النَّاتو لإعادة الإعمار لأنَّ النَّاتو لديه فلسفة فيما يتعلَّق بدوره في تعزيز بناء السَّلام وما يمكن أن يقدِّمه من خدمات أو قيمة مضافة باعتباره حلفًا عسكريًّا في مجال إعادة الإعمار وهنا هو لا يقوم بدور تمويليّ مثل الأمم المتَّحدة ولا البنك الدَّوليُّ ولا الاتِّحاد الأوروبِّيُّ، فهو حلف عسكريّ وقيمته المضافة في المجال العسكريّ كما ذكرت أي في مجال التَّدريب والتَّعليم وإعادة بناء الجيش السُّوريّ ونشر العقائد العسكريَّة الحديثة والمعاصرة، فكلُّ هذه الخبرات يمتلكها حلف النَّاتو ويمكن أن يقدِّم مساعدةً كبيرةً للحكومة السُّوريَّة الجديدة.

ولكن يمكن أن نضيف نقطة أساسيَّة وهي أنَّ النَّاتو يمكن أيضًا أن ينظر لهذا الدَّور في ما يمكن أن نطلق عليه تعزيز الأمن الإقليميّ لأنَّ له علاقات تاريخيَّة وقويَّة مع ما يعتبره شريكًا أساسيًّا وهو إسرائيل من جهة وهي جار لسوريا ثمَّ كذلك مع تركيا باعتبارها دولة عضو في النَّاتو والَّتي انضمَّت للحلف الأطلسيّ منذ 1952 وبالتَّالي، سوريا تتقاطع في حدودها مع تركيا، ففي إطار تعزيزه للأمن لدولة عضوة (تركيا) ، كذلك لشريك استراتيجيّ أساسيّ بالنِّسبة للحلف وهي إسرائيل، ويمكن لسوريا بعد تأهيلها ومساعدتها في إعادة الإعمار أن تلعب دورًا محوريًّا في تعزيز الأمن الإقليميّ وأمن دولة عضوة في الحلف، وشريكة استراتيجيَّة وهي إسرائيل.

لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في سوريا الجديدة، يجب على الناتو تبني استراتيجية شاملة ترتكز على عدة محاور أساسية:

المحور الأول: إعادة بناء القوات المسلحة السورية

إن بناء جيش سوري جديد قادر وفعال يمثل حجر الزاوية في استراتيجية الناتو، ويتم ذلك عبر:

- ✓ **توفير الأسلحة والمعدات الضرورية:**

يحتاج الجيش السوري الجديد إلى أسلحة ومعدات حديثة لمكافحة الإرهاب وتأمين حدوده بشكل فعال. من شأن هذا أن يحل محل الاعتماد التاريخي لسوريا على الأسلحة الروسية، مما يقلل من نفوذ موسكو. يمكن لقاعدة الناتو للصناعات العسكرية توفير مجموعة واسعة من المعدات العسكرية، من الأسلحة الخفيفة إلى أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة، المصممة لتلبية الاحتياجات المحددة لسوريا. إن توفير أسلحة ومعدات بمعايير الناتو للجيش السوري الجديد ليس مجرد مساعدة عسكرية؛ بل هو استثمار استراتيجي يعزز قابلية التشغيل البيني والاعتماد على سلاسل الإمداد الغربية، وبالتالي يرسخ اصطفاف سوريا مع الناتو ويزيد من تآكل النفوذ الروسي. هذا يخلق رابطًا استراتيجيًا طويل الأمد يتجاوز الاحتياجات الأمنية الفورية.

✓ **برامج التدريب الشاملة وبناء القدرات:**

برنامج تعزيز التعليم الدفاعي DEEP يمكن للناتو تقديم دعم مخصص لتطوير الأكاديميات العسكرية المهنية، وتحديث المواد التعليمية، وتدريب الموظفين وتوجيههم، وتوجيه الإصلاحات في المؤسسات التعليمية العسكرية لتتوافق مع أفضل الممارسات الدولية. ويشمل ذلك تطوير هيئات مهنية للضباط ولضباط الصف (تدريب عسكري محترف).

يتجاوز هذا البرنامج التدريب الأساسي ليقدم مسارًا للإصلاح المؤسسي داخل الجيش السوري، مما يعزز الاحترافية والعقيدة الحديثة ومعايير حقوق الإنسان. هذا الاستثمار طويل الأمد في التعليم العسكري ضروري لبناء قطاع أمني مستدام وديمقراطي يمكنه الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية، متجاوزًا "الحكم الاستبدادي" وانتهاكات حقوق الإنسان في النظام السابق.

بعثات التدريب: يمكن إنشاء بعثة تدريب مماثلة لبعثة الناتو في العراق في سوريا لتدريب قوات الأمن السورية ومنع عودة ظهور داعش. يمكن تكييف هذا النموذج لإعادة بناء قوات الأمن السورية.

قابلية التشغيل البيني: يجب أن يركز التدريب على تعزيز قابلية التشغيل البيني مع معايير الناتو، مما يتيح إجراء تدريبات وعمليات مشتركة مستقبلًا.

المحور الثاني: تعزيز قدرات الأمن والاستخبارات والأمن السيبراني

يتطلب بناء سوريا مستقرة وشريكة دعمًا شاملاً لأجهزتها الأمنية والاستخباراتية وقدراتها في مجال الأمن السيبراني، عبر:

✓ **تعزيز جهاز الأمن الداخلي وجهود مكافحة التمرد:**

تقديم المساعدة في إعادة هيكلة قوات الأمن السورية، التي كانت مدربة في السابق على انتهاك حقوق الإنسان، وفق مبادئ جديدة. ويشمل ذلك فحص خبرات المسؤولين وتدريب العناصروتنفيذ إصلاحات قائمة على حقوق الإنسان. وتقديم الدعم لعمليات مكافحة التمرد ضد فلول النظام السابق والجماعات المتطرفة الأخرى. إن الحاجة إلى إصلاحات قائمة على حقوق الإنسان وفحص دقيق داخل جهاز الأمن السوري هي شرط أساسي لمشاركة الناتو الفعالة. فبدون معالجة تركة الانتهاكات

وضمان المساءلة، يخاطر الناتو بإضفاء الشرعية على هيكل أمني قد يقوض شرعية الحكومة الجديدة واستقرارها على المدى الطويل، مما قد يؤدي إلى تجدد الصراع. وهذا يعني أن المساعدة الأمنية يجب أن تكون مشروطة بإصلاحات قابلة للقياس.

✓ **تطوير آليات تبادل المعلومات الاستخباراتية:**

يمكن للناتو المساعدة في تطوير منصات وآليات لتبادل المعلومات الاستخباراتية لمكافحة الإرهاب والتهديدات الناشئة الأخرى. ويشمل ذلك التعاون مع مبادرة العمليات الفضائية المشتركة للناتو لتبادل المعلومات الاستخباراتية. إن إنشاء آليات قوية لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع سوريا أمر حيوي لجهود مكافحة الإرهاب، ولكنه يتطلب أيضًا درجة عالية من الثقة والأهداف الاستراتيجية المشتركة. هذه عملية دقيقة، حيث تتطلب من الحكومة السورية الجديدة إظهار الموثوقية والالتزام بالشفافية، خاصة بالنظر إلى الغموض التاريخي للنظام السابق.

✓ **بناء دفاعات قوية للأمن السيبراني**

يتضمن المفهوم الاستراتيجي للناتو تعزيز قدرات الدفاع السيبراني. يمكن للناتو توفير المعدات والتدريب في مجال الأمن السيبراني، مستفيدًا من خبرته في حماية البنية التحتية الحيوية ومكافحة الهجمات السيبرانية. يمكن استخدام مبادرة بناء القدرات الدفاعية والأمنية ذات الصلة (DCB) لتمكين الدول الشريكة من طلب المساعدة في المجال الفضائي والدفاع السيبراني. إن مساعدة سوريا في مجال الأمن السيبراني ليست مجرد مساعدة فنية؛ بل هي ضرورة استراتيجية للناتو لحماية بنيته التحتية الرقمية وتبادل المعلومات الاستخباراتية الخاصة به. فمع اندماج سوريا في الشبكات العالمية، تصبح مرونتها السيبرانية مصدر قلق مشترك، مما يمنعها من أن تصبح نقطة ضعف أو منصة لأنشطة سيبرانية خبيثة قد تؤثر على أعضاء الناتو.

جدول 2: مبادرات الناتو لبناء القدرات وتطبيقها على سوريا

مبادرة/برنامج الناتو	الوصف الموجز	قابلية التطبيق على سوريا (الأسلحة، التدريب، الاستخبارات، الأمن السيبراني، الإصلاح المؤسسي)
برنامج تعزيز التعليم الدفاعي (DEEP)	دعم مخصص لتطوير الأكاديميات العسكرية، تحديث المناهج، تدريب الموظفين، إصلاح المؤسسات التعليمية العسكرية، تطوير مرتبات الضباط و ضباط الصف.	التدريب، الإصلاح المؤسسي: يعزز الاحترافية، ويحدث العقيدة العسكرية، ويغرس معايير حقوق الإنسان في الجيش السوري الجديد.
بعثة الناتو في العراق (نموذج قابل للتطبيق)	بعثة تدريبية تضم مئات الجنود لتدريب قوات الأمن العراقية على منع عودة ظهور داعش.	التدريب، الأمن: يمكن تكييفها لتدريب قوات الأمن السورية، وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب والتمرد، وتأمين الحدود.
مبادرة بناء القدرات الدفاعية والأمنية ذات الصلة (DCB)	مبادرة لتقديم الدعم والمشورة والمساعدة والتدريب والتوجيه للدول التي تحتاج إلى بناء القدرات الدفاعية.	الأسلحة، التدريب، الأمن السيبراني: يمكن استخدامها لتقديم الدعم في توفير المعدات والتدريب في مجالات الدفاع والأمن السيبراني، وخاصة في المجال الفضائي.

مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI)	منصة الناتو الرئيسية للتعامل مع العالم العربي، تعزز التعاون الإقليمي، والتدريبات المشتركة، والتبادل التعليمي العسكري.	التدريب، الإصلاح المؤسسي، الشراكة الاستراتيجية: توفر إطارًا للتعاون الأمني، وتبادل الخبرات، ودمج سوريا تدريجيًا في شبكة شراكات الناتو.
الحوار المتوسطي (MD)	منتدى شراكة يهدف إلى المساهمة في الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع.	التدريب، الشراكة الاستراتيجية: منصة للتعامل مع سوريا في قضايا الأمن الإقليمي، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري.
مبادرات الدفاع السيبراني للناتو	تعزيز القدرات الدفاعية السيبرانية، حماية البنية التحتية الحيوية، مكافحة الهجمات السيبرانية، تطوير أدوات الدفاع السيبراني.	الأمن السيبراني، التدريب، المعدات: توفير الخبرة والمعدات والتدريب لسوريا لبناء دفاعات سيبرانية قوية، مما يضمن أمن شبكاتها ويمنع استغلالها كمنصة لهجمات على أعضاء الناتو.

المحور الثالث: أطر الشراكة الاستراتيجية

لتعزيز علاقاتها مع سوريا، يمكن للناتو الاستفادة من أطر الشراكة القائمة وتطوير آليات جديدة، وبشكل خاص:

✓ **الاستفادة من مبادرة اسطنبول للتعاون (ICI)،[1] والحوار المتوسطي (MD).Mediterranean Dialogue[2]**

يمتلك الناتو بالفعل أطر شراكة راسخة مع دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تُعد مبادرة اسطنبول للتعاون، التي تأسست عام 2004، المنصة الأساسية للناتو للتعامل مع العالم العربي، حيث تعزز التدريبات المشتركة وتبادل التعليم العسكري. وبالمثل، يُعد الحوار المتوسطي، الذي تأسس عام 1994، المنصة الرئيسية للناتو للتعامل مع دول شمال إفريقيا والمشرق العربي. يمكن إشراك سوريا من خلال أي من هاتين المبادرتين. إن إشراك سوريا من خلال أطر شراكة الناتو القائمة يوفر مسارًا منظمًا وأقل حساسية سياسيًا للتعاون الأولي، مما يسمح بالاندماج التدريجي دون تداعيات العضوية الكاملة الفورية. وهذا يستفيد من القنوات الدبلوماسية والعسكرية القائمة، مما يقلل من الحاجة إلى هياكل بيروقراطية جديدة تمامًا ويسهل المشاركة السريعة.

✓ **إنشاء بعثة تدريب مخصصة للناتو في سوريا (على غرار العراق)**

نظرًا لنجاح بعثة الناتو في العراق في تدريب قوات الأمن لمنع عودة ظهور داعش، يمكن إنشاء بعثة مماثلة في سوريا بناءً على طلب الحكومة الجديدة. ستركز هذه البعثة على إصلاحات القطاع الأمني، وتوفير التدريب والمعدات للقوات المسلحة السورية الجديدة. إن بعثة تدريب مخصصة للناتو، على غرار بعثة العراق الناجحة، ستوفر وجودًا ملموسًا على الأرض للناتو في سوريا، مما يدل على الالتزام ويساهم بشكل مباشر في إصلاح القطاع الأمني. هذه خطوة حاسمة نحو بناء تحالف استراتيجي طويل الأمد، حيث إنها تعزز العلاقات العسكرية المباشرة والثقة، وهما أساسان للتشغيل البيني المستقبلي وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

✓ **خطط مستقبلية لدمج سوريا في البنية الأمنية الإقليمية**

[1] - مبادرة تعاون اسطنبول https://2u.pw/bDLea (ICI)
[2]- الحوار المتوسطي Mediterranean Dialogue https://2u.pw/zIa78-

يمكن استكشاف إمكانية مشاركة سوريا في المستقبل في الحوارات والمبادرات الأمنية الإقليمية، مما قد يؤدي إلى تشكيل "ناتو شرق أوسطي"[1] يضم الدول العربية وإسرائيل. يمكن أن يساهم استقرار سوريا في أمن وازدهار المنطقة الأوسع. إن الرؤية طويلة الأمد لسوريا كـ "شريك استراتيجي" للناتو يمكن أن تمتد إلى دمجها في بنية أمنية إقليمية أوسع، بما في ذلك احتمال "ناتو شرق أوسطي". وهذا يشير إلى دور تحولي لسوريا، حيث تنتقل من مصدر لعدم الاستقرار إلى ركيزة للأمن الإقليمي، مما سيغير بشكل أساسي التوازن الجيوسياسي في شرق البحر الأبيض المتوسط وما بعده.

5- التحديات والاعتبارات لمشاركة الناتو

على الرغم من الفرص الواعدة، تواجه مشاركة الناتو في سوريا الجديدة عددًا من التحديات والاعتبارات التي يجب معالجتها بعناية، وأهمها:

✓ التعامل مع الانقسامات الداخلية السورية وقضايا الحكم

تواجه الحكومة الجديدة تحديات داخلية كبيرة، بما في ذلك استمرار تمرد فلول النظام السابق، والانقسامات العرقية والطائفية العميقة، والحاجة إلى العدالة الانتقالية. يجب على الناتو التأكد من أن مشاركته تدعم عملية سياسية شاملة وتحمي حقوق الأقليات لتجنب تفاقم الانقسامات. إن الهشاشة الداخلية للحكومة السورية الجديدة، التي تتسم باستمرار التمرد والانقسامات الطائفية العميقة، تشكل خطرًا كبيرًا على مشاركة الناتو. فالدعم غير المدروس أو المتحيز لفصيل معين يمكن أن يؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومة الوليدة أو إطالة أمد الصراعات الداخلية، مما يقوض الاستقرار الذي يسعى الناتو إلى تعزيزه.

✓ الأطر القانونية والسياسية للتعاون مع الدول غير الأعضاء

يعتمد الأساس القانوني للناتو للتعاون العسكري مع الدول ذات السيادة في المقام الأول على الدفاع الجماعي (المادة 5) للدول الأعضاء. و يحدث التعاون مع الدول غير الأعضاء عادةً من خلال برامج الشراكة (طلب الدولة المضيفة) أو بعثات تدريب محددة بناءً على kMD، ICI مثلا)

إن أي تدخل عسكري مباشر أو وجود كبير سيتطلب تفويضًا واضحًا ومبررًا قانونيًا، على الأرجح من خلال طلب من الحكومة السورية الجديدة وإجماع دولي. بينما يوفر طلب الحكومة السورية الجديدة للمساعدة أساسًا قانونيًا، تتطلب مشاركة الناتو مع دولة غير عضو مثل سوريا، لا سيما في بناء القدرات العسكرية، تصفحًا دقيقًا للقانون الدولي ومبادئ معاهدة شمال الأطلسي. وهذا يشمل ضمان توافق المساعدة مع المهام الأساسية لـ "الأمن التعاوني" و "منع الأزمات وإدارتها"، بدلاً من الدفاع الجماعي بموجب المادة 5.

✓ موازنة مصالح الفاعلين الإقليميين والدوليين (مثل تركيا، دول الخليج، الولايات المتحدة)

[1] الحميد،طارق .جريدة الشرق الأوسط،25 يونيو 2022» » ناتو الشرق الأوسط. https://2u.pw/o9ghr

تركيا: كحليف رئيسي في الناتو، لتركيا مصالح معقدة في سوريا، بما في ذلك منع التهديدات الإرهابية من حدودها، وإدارة تدفقات اللاجئين، والتأثير على مستقبل الجماعات الكردية. تركيا منفتحة على دعم الحكومة السورية الجديدة وحتى تقديم التدريب العسكري.

دول الخليج: تسعى دول مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى دعم إعادة إعمار سوريا وإعادة دمجها في الصف العربي، لكنها حذرة من النفوذ الخارجي. لا تزال العقوبات الأمريكية (في حال عدم رفعها بشكل كامل وفوري) تمثل عائقًا أمام استثماراتها.

الولايات المتحدة: تحتفظ الولايات المتحدة بقوات في سوريا لمكافحة داعش وتشجع القيادة السورية الجديدة على إقامة علاقات مع إسرائيل. سياستها حاسمة لرفع العقوبات. إن مشاركة الناتو في سوريا، على الرغم من فوائدها، يجب أن توازن بعناية المصالح المتباينة غالبًا لأعضائها (مثل مخاوف تركيا بشأن الجماعات الكردية) والشركاء الإقليميين الرئيسيين (مثل تردد دول الخليج في الاستثمار بسبب تأخر رفع العقوبات الأمريكية). وقد يؤدي عدم التنسيق بين هذه المصالح إلى احتكاك داخلي في التحالف أو تقويض الدعم الإقليمي، مما يعرض نجاح استراتيجية الناتو على المدى الطويل للخطر.

✓ **إعادة الإعمار الاقتصادي ورفع العقوبات كعوامل تمكين**

تواجه سوريا تكاليف إعادة إعمار هائلة، تتراوح تقديراتها بين 150 مليار دولار وتريليون دولار.[1] ويُعد رفع العقوبات الدولية، لا سيما الأمريكية والأوروبية، أمرًا بالغ الأهمية لجذب الاستثمار الأجنبي وتمكين التعافي الاقتصادي. وقد رفع الاتحاد الأوروبي بالفعل معظم العقوبات الاقتصادية. إن الاستقرار الاقتصادي ضروري لعودة اللاجئين ومنع عودة ظهور الجماعات المتطرفة.

بينما يركز دور الناتو الأساسي على الأمن، فإن نجاح مشاركته في سوريا يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتعافي الاقتصادي للبلاد ورفع العقوبات الدولية. فبدون إعادة إعمار اقتصادي كبير وعودة الاستثمار، سيظل الاستقرار طويل الأمد بعيد المنال، مما قد يقوض المكاسب الأمنية ويعرقل عودة اللاجئين. وهذا يعني أن استراتيجية الناتو الأمنية يجب أن تدمج مع الجهود الدولية الأوسع لتسهيل الانتعاش الاقتصادي والدعوة إلى رفع كامل وفوري للعقوبات.

6- الخلاصة والتوصيات

يُقدم هذا السيناريو الافتراضي لعام 2025 فرصة فريدة وغير مسبوقة لحلف الناتو للتعامل مع حكومة سورية جديدة، خالية من النفوذ الإيراني الكثيف وبتواجد روسي منخفض بشكل كبير. إن الأهمية الجيوسياسية الدائمة لسوريا، إلى جانب تحدياتها الداخلية وإمكانية وجود قيادة جديدة براغماتية، تجعلها منطقة حاسمة لأمن الجناح الجنوبي للناتو. تشمل الضرورات الاستراتيجية للناتو مكافحة الإرهاب، وإعادة اللاجئين، وتقليص النفوذ الروسي، وتسهيل خفض التصعيد الإقليمي.

[1] فاتورة باهظة لإعادة إعمار سوريا.. كم الكلفة وما مصادر التمويل؟، تلفزيون سوريا، 20 مارس 2025. https://2u.pw/gF8Za

1.6 التوصيات لاستراتيجية الناتو المستقبلية في سوريا:

1-المشاركة الاستباقية: يجب على الناتو تطوير خطة استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمشاركة، تتجاوز التدابير التفاعلية.

2- بناء القدرات الشامل: تنفيذ برامج قوية لبناء القدرات العسكرية والأمنية والاستخباراتية وفي مجال الأمن السيبراني، بالاستفادة من أطر الناتو الحالية (DEEP، DCB، ICI، MD) والنظر في بعثة تدريب مخصصة.

3- التركيز على الإصلاح المؤسسي: إعطاء الأولوية للإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان، والفحص الدقيق، والاحتراف المؤسسي داخل القطاع الأمني السوري.

4- التنسيق الدبلوماسي: الانخراط في جهود دبلوماسية مكثفة مع الشركاء الإقليميين والدوليين (تركيا، دول الخليج، الولايات المتحدة) لمواءمة المصالح وتنسيق الدعم.

5- الدعوة لإعادة الإعمار: دعم جهود إعادة الإعمار الاقتصادي الدولية والدعوة لرفع كامل العقوبات لضمان الاستقرار طويل الأمد وتمكين عودة اللاجئين.

6- الاندماج المرحلي: استكشاف نهج مرحلي لدمج سوريا في البنى الأمنية الإقليمية، مما قد يؤدي إلى إطار "ناتو شرق أوسطي" أوسع.

2.6 نظرة مستقبلية: إمكانات سوريا كشريك استراتيجي للناتو في الشرق الأوسط

إذا نجح الناتو في تنفيذ استراتيجية مشاركة شاملة ودقيقة، فإن سوريا لديها القدرة على التحول من مصدر لعدم الاستقرار الإقليمي إلى شريك استراتيجي موثوق به في الشرق الأوسط. من شأن هذا التحول أن يعزز بشكل كبير الجناح الجنوبي للناتو، ويعزز الأمن الأوروأطلسي، ويساهم في شرق أوسط أكثر استقرارًا وازدهارًا، بما يتماشى مع المهام الأساسية للناتو المتمثلة في الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني. إن نافذة الفرصة التي يوفرها السيناريو الافتراضي لعام 2025 حاسمة وتتطلب عملًا حازمًا ومنسقًا من الناتو.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. أحمد الشرع رئيساً انتقاليا لسوريا.BBC تم الاسترجاع من الرابط التالي:. https://2u.pw/n30AQ ن
2. أحمد الشرع. ويكيبيديا. تم الاسترجاع من الرابط التالي:https://2u.pw/v4iR7
3. اقتصاد سوريا- العربية نت. مرحلة جديدة في سوريا.. رفع العقوبات يمهّد لإعادة الإعمار وتدفق الاستثمارات ،الاتحاد الأوروبي يوافق على رفع كل العقوبات عن سوريا
4. بي بي سي نيوز عربي؛ سوريا وإسرائيل: هل يوقع أحمد الشرع على اتفاق التطبيع؟ - BBC News عربي

5. حميدي، إبراهيم.(30مارس2025) الحكومة السورية الجديدة أسئلة وأجوبة. المجلة.
6. الدروبي، زكي.(19\1\2024).التغيرات الجيوسياسية الأخيرة وتأثيرها على سوريا- تلفزيون سوريا-
7. ساجت عباس طراد، .نجم رافل حسين خصائص القوة الجيبولتيكية للجمهورية العربية السورية- شباط 2019 https://2u.pw/so7r8
8. سعيفان، سمير.(20\3\2025) خبير اقتصادي: 150 مليار دولار كلفة إعادة إعمار سوريا (مقابلة)، رئيس مركز حرمون للدراسات للأناضول: طريق إعادة الإعمار بحاجة إلى استقرار سوريا ورفع العقوبات عنها وعودة العلاقات مع دول الإقليم والعالم
9. سكاي نيوز عربية(9 ديسمبر 2024) كلفة إعادة إعمار سوريا.. تقديرات متفاوتة تعكس حجم الدمار.
10. عبد الرؤوف، محمد.(28 مايو 2025).بي بي سي. هل يوقع أحمد الشرع على اتفاق تطبيع مع إسرائيل؟
11. لعريض، حسين.(24 سبتمبر2024) تأثير النزاع السوري على ميزان القوى في الشرق. مركز الجزيرة للدراسات
12. موقع الناتو.(10 يوليو2024) سياسة الناتو بشأن المرأة والسلام والأمن
13. هاجر، أيمن. البحث عن بدائل، مستقبل النفوذ الروسي في سوريا. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
14. ياسمين، أحمد الضاوي. سقوط نظام الأسد: لماذا لا تُقِر روسيا بخسارتها في سوريا؟ مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية.

المراجع الأجنبية

1. https://2u.npw/n30AQ
2. https://2u.pw/7aNl6
3. https://2u.pw/v4iR7
4. https://www.hudson.org/security-alliances/strategic-value-deepening-nato-mena-ties-luke-coffey
5. prevent-further-abuse
6. www.amnesty.org/en/latest/news/2025/05/syria-new-government-must-prioritiz...

Romanization of Arabic Bibliography

a) ABBY SEWELL. MAY 2025. Assad's fall in Syria turned Turkey and Saudi Arabia from rivals to partners. Will it last? https://2u.pw/F9P43

b) Abdul Raouf, Muhammad. (28 May 2025). Will Ahmad al-Sharaa sign a normalization agreement with Israel?

c) Ahmed Al-Shara. Wikipedia. Retrieved from the following link:

d) Ahmed Al-Sharaa as interim president of Syria. BBC.Retrieved from the following link:

e) AP NEWS. Militants kill 2 soldiers in attack on Russian air base in Syria

f) Apr 18, 2025 · The Russian government is refusing to extradite former Syrian dictator Bashar al-Assad to Syria, https://www.middleeastmonitor.com

g) Atlanticcouncil https://2u.pw/FCINF

h) Beatrice Farhat.(Jan.20.2025) Syria's new government ends Russian lease of Tartous port: What we know . - ALMOITOR

i) Bilal Mahli.April 16 2025 . Syria's Post-Conflict Recovery: Challenges and Prospects for Reconstruction and Stability. - https://2u.pw/VLukJ

j) Droubi, Zaki.(19/1/2024).Recent geopolitical changes and their impact on Syria - Syria TV

k) Economy of Syria - Arab Net. A new phase in Syria. Lifting sanctions paves the way for reconstruction and investment flows EU agrees to lift all sanctions on Syria

l) Giorgio Cafiero. Feb 18 , 2025. Orion Forum, Middle East. Role for Gulf States in Syria's Reconstruction. https://2u.pw/sdw3a

m) Giulia Daga. 04/12/2024. NATO's Dilemma in the MENA Region: A Critical Reflection.

n) Hajar, Ayman. The search for alternatives, the future of Russian influence in Syria. Egyptian Center for Strategic Studies and Thought

o) Hamidi, Ibrahim. (30 March 2025) The new Syrian government questions and answers. Magazine.

p) Iran Update, May 27, 2025 | Institute for the Study of War

q) Julia Cournoyer. Published 15 May 2025. Securing the space-based assets of NATO members from cyberattacks. Chatham house, https://2u.pw/7n1O5

r) Larayedh, Hussein. September 24, 2024) The impact of the Syrian conflict on the balance of power in the east. Al Jazeera Center for Studies

s) mahmood alhosa From rubble to rebirth: A model for Syria's reconstruction

t) NATO Military Strategic Partnership Conference (MSPC) 2025 concluded in Doha, Qatar on Apr. 10, 2025, the overarching message was one of unity through cooperation .https://2u.pw/WUOWR

u) NATO website. (10 July 2024) NATO Policy on Women, Peace and Security

v) NATO's New Strategic Concept: What it is and Why it Matters. Risky Business. Jul 20, 2022. https://2u.pw/GdSRd

w) Ruslan Suleymanov(22\4\2025) The silent remnant. ips-journal.eu.

x) Saifan, Samir. (20/3/2025) Economist: $ 150 billion cost of reconstruction of Syria (interview), President of the Hermon Center for Anatolian Studies: The road to reconstruction needs stability in Syria, lifting sanctions on it and restoring relations with the countries of the region and the world

y) Sky News Arabia (December 9, 2024) The cost of rebuilding Syria. Varying estimates reflect the scale of destruction.

z) Syria and Israel: Will Ahmad al-Sharaa sign the normalization agreement? - BBC News Arabic 9

aa) Syria: New government must prioritize justice and truth measures to

bb) Tartous Military Base https://en.wikipedia.org/wiki/Tartus_naval_base

cc) The Strategic Value of Deepening NATO-MENA Ties

dd) Yasmine, Ahmed Al-Dawi. The Fall of the Assad Regime: Why Does Russia Not Admit Its Loss in Syria? Al-Ahram Center For Strategic Studies

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Morocco and Africa: cooperation for an Afro-African development model

DZAGUISS Abdoullah
Phd in public law and political science, Ibn Zohr University, laboratory for studies in political and territorial development and risk analysis

Email : dzaguiss.abdo@gmail.com
: 0009-0007-5318-2978

Received	Accepted	Published
15/06/2025	20/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.195-209

DZAGUISS Abdoullah (2025). Morocco and Africa: cooperation for an Afro-African development model, Journal of Strategic and Military Studies, volume 07 (issue27), pp 195- 209.

Abstract

Morocco's Africa policy is based on solid historical foundations, combining visionary diplomacy with a concrete commitment to African solidarity. Our study aims to explore the different pillars of this strategy. Firstly, proactive diplomacy has strengthened bilateral cooperation through concrete agreements in strategic areas. Secondly, Morocco has promoted a model of South-South cooperation based on solidarity and joint development. Finally, Morocco's return to the African Union (AU) in 2017 marked a decisive step. This reintegration has enabled the kingdom to renew its ties with continental dynamics, actively participate in the AU's institutional reforms and defend its strategic positions, particularly in terms of national sovereignty. It has also consolidated Morocco's role in major projects such as the African Continental Free Trade Area and the Morocco-Nigeria gas pipeline.

Keywords: African geopolitics, South-South cooperation, co-development, Morocco, Africa.

© 2025, DZAGUISS, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 7/ العدد 27 (يونيو 2025)
Vol: 7 / N°: 27 (June 2025)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Le Maroc et l'Afrique: une coopération au service d'un modèle de développement afro-africain

DZAGUISS Abdoullah

Doctorat en droit public et sciences politiques, Université Ibn Zohr, laboratoire des études en développement politique et territorial et analyses des risques

Email : dzaguiss.abdo@gmail.com

: 0009-0007-5318-2978

Reçu le	Accepté le	Publié le
15/06/2025	20/06/2025	30/06/2025

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2025-Vol7.N27.195-209

DZAGUISS Abdoullah (2025). Le Maroc et l'Afrique: une coopération au service d'un modèle de développement afro-africain . Revue des Études Stratégiques et Militaires, Volume 7 (Numéro 27), pp195 - 209.

Résumé

La politique africaine du Maroc repose sur des fondements historiques solides, alliant une diplomatie visionnaire à un engagement concret envers la solidarité africaine Notre étude vise à explorer les différentes piliers de cette stratégie. Il s'agit d'une diplomatie proactive qui a permis de renforcer la coopération bilatérale à travers des accords concrets dans des domaines stratégiques. Ensuite le Maroc a promu un modèle de coopération Sud-Sud basé sur la solidarité et le développement conjoint. Enfin, le retour du Maroc à l'Union Africaine (UA) en 2017 a marqué une étape décisive. Cette réintégration a permis au royaume de renouer avec les dynamiques continentales, de participer activement aux réformes institutionnelles de l'UA et de défendre ses positions stratégiques, notamment en matière de souveraineté nationale. Elle a également consolidé le rôle du Maroc dans des projets d'envergure comme la zone de libre-échange continentale africaine et le gazoduc Maroc-Nigeria.

Mots clés: Géoplolitique africaine, coopération sud-sud, co-développement, Maroc, Afrique

© 2025, DZAGUISS, Licencié par: Centre Démocratique Arabe. Cet article est publié sous les termes de la licence Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), qui autorise l'utilisation non commerciale du matériel, à condition de donner le crédit approprié et d'indiquer si des modifications ont été apportées au matériel. Vous pouvez copier et redistribuer le matériel dans n'importe quel support ou format, ainsi que le remixer, le transformer et le développer, à condition que le travail original soit correctement cité.

1- Introduction

Le Maroc a eu, de tout temps, des liens étroits et profonds avec les pays du Sud, notamment ceux d'Afrique subsaharienne. Au gré de son ouverture sur le monde, le Maroc a renforcé sa place sur le continent, en entretenant des relations politiques exemplaires avec la plupart des pays et en menant une coopération Sud-Sud solidaire et agissante.

Dès son intronisation, le roi du Maroc, s'intéresse à l'Afrique et se démarque de la diplomatie de son défunt père roi Hassan II plutôt tourné vers le monde arabe. Guidé par ces nouvelles ambitions, le royaume a progressivement fait du continent africain, en particulier l'Afrique subsaharienne, le terrain d'expression privilégié de sa politique étrangère. On aurait imaginé facilement que le monde arabo-musulman puisse être la principale préoccupation du royaume. Il apparait pourtant que l'Afrique figure en tête des priorités diplomatiques marocaines, en raison d'un certain nombre de déterminants historiques et géopolitiques, si bien que la Maroc se dit africain et non plus seulement arabe ou musulman.

Ainsi, le Maroc se présente comme un État africain à travers la démonstration des liens séculaires entretenus entre les anciens empires et les pays subsahariens, jusqu'à l'inscription de son africanité comme un caractère essentiel de l'identité nationale dans la dernière constitution de 2011. Il se présente aussi comme un État solidaire, à travers la valorisation de son identité de rôle de juste milieu sur le plan diplomatique. Ces différents cadres de légitimation discursifs ont renforcé l'intérêt de nombreux pays africains à l'égard du royaume.

En dépit de ces nouvelles perspectives, le Maroc restait confronté, dans l'exercice de sa politique africaine, à la difficulté posée par son exclusion des mécanismes institutionnels de l'Union Africaine (UA), et à l'hostilité affichée des plus importantes puissances continentales. Cette double limite l'a conduit à élaborer une stratégie indirecte.

En effet, le Maroc a privilégié au départ une diplomatie bilatérale sélective en Afrique, qui présente l'avantage de pouvoir sectoriser la coopération, développer les relations à la mesure du degré d'entente et des moyens du gouvernement, et avoir la capacité de doter chaque relation d'une originalité propre. D'autre part, afin de contourner son absence à l'UA tout en démontrant son aptitude à jouer le jeu du multilatéralisme, le Maroc fut à l'origine de la création de nouvelles organisations ou forums multilatéraux africains, non rattachés à l'UA, de même qu'il a intégré, en tant que membre observateur, les principales organisations régionales des Afriques de l'Ouest, Sahélienne et Centrale. Ces différentes approches confirment que la conduite de la diplomatie du royaume se situent dans un cadre stratégique qui lui est propre, fondée sur la multiplication des moyens d'action.

Plus concrètement, cette diplomatie recouvre différents domaines, à la faveur de l'augmentation de l'activité diplomatique internationale et la multiplication des enjeux et des acteurs de cette diplomatie. Le Maroc est un pays important dans les relations inter-africaines et la coopération Sud-Sud, son retour à l'Union Africaine est une nécessité logique et un cheminement naturel. Son importance réside dans la force économique, le repositionnement diplomatique et social au sein des pays du continent, il a confirmé

son engagement pour réaliser le développement, la sécurité et la paix des peuples africains. Il ne cesse depuis longtemps de soutenir, aider, investir dans de différents domaines.

Dans l'ensemble, cette politique commence à avoir des effets sur l'économie des pays africains et conforte la présence et le poids du royaume en Afrique, de même qu'elle a relevé son ambition de faire de cet espace sa profondeur stratégique. Le retour du Maroc au sein de l'UA en 2017 en constitue l'illustration la plus pertinente.

La vision royale des relations entre le Maroc et les pays du continent, a permis, pendant ces vingt dernières années, l'émergence d'un modèle marocain de coopération afro-africaine. Dans cette perspective, le retour du Maroc à l'UA ne relève pas de la tactique mais plutôt d'une conviction profonde du fait que les relations bilatérales avec la majorité des pays africains ont connu une progression régulière forte.

Ainsi la présente contribution tente d'apporter des éléments de réponse à la question principale suivante : dans quelle mesure le retour du Maroc à l'enceinte continentale a-t-il renforcé la dynamique partenariale régionale ? et quel est le bilan qu'on peut faire de ce retour ?

Pour examiner les différentes dimensions de la stratégie africaine du Maroc, une méthodologie combinant deux approches complémentaires, réaliste et constructiviste, est mobilisée. La première approche, d'inspiration réaliste, met en lumière les intérêts matériels et stratégiques du Maroc. En complément, l'approche constructiviste s'intéresse aux valeurs, normes et idées véhiculées par le Maroc dans ses relations avec l'Afrique, la solidarité panafricaine occupe une place centrale dans cette vision, promouvant des partenariats équitables et mutuellement bénéfiques.

2- Analyse de la coopération pluridimensionnelle maroco – africaine:

2.1 Le Maroc et le commerce Sud-Sud: un modèle à suivre

Dans les dernières statistiques de la Conférence des nations unies sur le commerce et le développement (UNCTAD), le commerce entre les pays Sud-Sud présente 27% par rapport aux échanges mondiaux en 2017 et 28% en 2018, ce qui traduit l'importance de la part des échanges entre les pays du sud, et la forte évolution annuelle. La part du commerce Sud-Sud dans le commerce mondial reflète la grande hausse, et l'essor de la production des pays émergents qui auront plus de puissance dans l'avenir. Une évolution de 1% annuellement prouve un changement en faveur des pays du sud qui passe à un taux de 28% une année après.

La valeur des exportations des marchandises dans le monde en 2018 était gigantesque, de 17.7 billions de US$, et donc la part des exportations Sud-Sud est de 4.956 billions de US$. D'autre part la croissance du commerce mondial de marchandises est de 10.4% (rapport UNCTAD, 2017, p15). Les pays en essor sont les plus influents tels que la Chine, l'Inde et le Brésil qui enregistrent une croissance importante dans les dernières années, et motivent les échanges Sud-Sud, ils sont devenus des sources de financement du développement. L'évolution des pays du sud en général les a rapprochés du centre de la

sphère internationale, leur progression récente les a placés dans une nouvelle phase de mondialisation, dans laquelle le sud joue un rôle déterminant.

Les pays du sud ont développé leurs échanges commerciaux et leurs investissements, et sont devenus plus proches du centre de la sphère mondiale du commerce, ce qui a été préconisé par le visionnaire du développement Raul Prebisch avant quatre décennies. Ce ne sont plus à la périphérie du commerce international·

De sa part le Maroc a augmenté ses échanges avec les pays du sud et a pris des décisions commerciales et d'investissement avec les partenaires du sud surtout en Afrique. Dans ce cadre, il a entrepris des actions inédites pour développer ses échanges commerciaux et encourager les entreprises à investir dans les pays d'Afrique subsaharienne (Moubarack LO, 2016, p8). Au sein des pays africains, le potentiel commercial et d'investissement du Maroc est fort et peut être mieux exploité avec la diversification des produits. Le continent est en période de construction.

L'augmentation des échanges entre le Maroc et les pays d'Afrique est encourageante, elle peut dépasser prochainement les valeurs annoncées par des politiques d'investissement. L'État marocain a pris des mesures pour encourager le secteur privé à investir. Les entreprises marocaines sont en train de s'élargir dans le marché africain comme les pays de l'Afrique orientale et l'Afrique australe. Durant les deux dernières décennies, le Maroc a amélioré ses exportations par la diversification des productions (Moubarack LO, 2016, p8). Les secteurs, automobile, aéronautique, pharmaceutique, chimique et électronique connaissent une augmentation inédite qui peut servir aux besoins des pays africains.

La signature d'importants d'accords entre le Maroc et les pays d'Afrique a donné un souffle à l'investissement direct étranger visant la création de richesse par l'implantation des grandes entreprises marocaines. Ces accords ont augmenté les investissements dans les pays africains, d'où la progression d'emploi et la participation au développement. Les relations entre le Maroc et les pays africains ont plusieurs dimensions politiques, économiques (commerciales ou d'investissement) et culturelles, ce constat donne une forte adaptation des produits et un faible coût logistique et de production.

Le diagnostic des relations multidimensionnelles maroco-africaines se fait à travers plusieurs domaines.

2.2 Diagnostic institutionnel :

D'après le diagnostic institutionnel des relations maroco africaines, on constate que le nombre important des accords que le Maroc a signé avec les pays d'Afrique donne un argument très significatif sur l'évolution des relations maroco-africaines, avec une approche gagnant-gagnant qui se base sur le partage et l'intérêt commun. Il s'agit d'une planification ordonnée et d'une institutionnalisation de la coopération Sud-Sud, et donc l'adoption d'une politique publique basée sur l'encouragement de l'investissement étranger direct et la création de l'emploi, qui mène au co-développement marocain avec ses partenaires africains. Le besoin à impliquer plusieurs acteurs comme le secteur public,

privé et la société civile est imposé. Le processus de formulation de la politique de coopération Sud-Sud n'est pas facile, il est nécessaire de trouver des étapes facilitant les rouages institutionnels et les mettre en œuvre. Mais pouvons-nous parler des particularités de la coopération Sud-Sud du Maroc avec les pays d'Afrique ? Et quels sont les avantages comparatifs qu'elle peut donner à ces pays ?

Dans son étude en 2014 réalisée par la PNUD et le ministère des affaires étrangères et de coopération du Maroc (rapport PNUD, 2013, p16), Roland Sarton essaie d'évaluer et répondre à plusieurs problématiques de cette coopération importante. Dans le contexte des visites royales et la signature des nouveaux accords dans différents domaines avec les partenaires africains, l'amélioration du niveau des relations diplomatiques et économiques cherche un intérêt commun. La dynamique politique et économique traduit un engagement marocain avec les pays du continent, pour un développement durable et une nouvelle renaissance surtout au sein de l'Union Africaine. D'autre part, la création d'un ministère chargé des affaires africaines (nommé aujourd'hui coopération africaine) prouve cette volonté et cet engagement envers les pays du continent afin de superviser, de coordonner et de suivre ces accords pour les mettre en œuvre. Mais Quel est le poids et le rôle des accords régionaux dans les économies des pays d'Afrique et du Sud en général et leurs rôles pour la motivation des entreprises nationales ?

Il s'agit d'une manière pour intégrer l'économie régionale et mondiale par partenariat de partage des produits à avantages comparatifs, les accords contribuent à améliorer les économies, attirent les investissements et mettent en commun les atouts économiques et humains, les avantages technologiques et d'infrastructures (UN-OHRLLS, 2011, p15).

Concernant les entreprises nationales, bénéficiant des accords régionaux, elles apprennent à coopérer au niveau régional et international et par la suite à obtenir des économies d'échelle, elles diversifient les exportations et produisent à coûts moins élevés par rapport aux pays à revenu élevé ou les pays avancés. Les types d'accords sont très diversifiés, parmi lesquels on cite, les conventions, les conventions triangulaires, et les conventions bilatérales... D'autre part, les réseaux internationaux facilitant l'expérience et le savoir-faire et les centres de formation et de ressources Sud-Sud ont un pourcentage important dans les accords entre le Maroc et les pays d'Afrique.

2.3 Diagnostic économique :

On s'aperçoit que l'impact de l'investissement et du commerce sur l'économie marocaine est positif et significatif sur son PIB par tête à court et à long terme et donc sur la croissance économique. Cette dernière motive la création de l'emploi et par suite le développement. L'impact des IDE du Maroc vers les pays africains est positif sur le PIB par tête (Moubarak LO,2016). Selon le même auteur, il n'y a pas une relation d'équilibre à long terme entre le Maroc et les pays africains, les volumes d'échanges commerciaux restent limités. Le Maroc devra donc augmenter les échanges avec les partenaires africains, encourager les investissements directs étrangers vers les pays

d'Afrique et libérer le potentiel commercial du Maroc. Il est évident de faciliter les relations commerciales et des investissements avec les partenaires africains, et accélérer la mise en œuvre des accords de partenariat. Les infrastructures de transport, le financement du commerce, et l'information sont des facteurs déterminants dans les relations inter-africaines, qu'il faut développer, renforcer et améliorer pour exploiter les opportunités et les atouts des économies africaines. Enfin diversifier les produits industriels marocains et encourager le commerce des services pour s'adapter aux besoins du marché africain riche en ressources naturelles (Moubarack LO, 2016, p8).

Dans cette optique visant la progression des relations économiques, le Maroc a signé un nombre d'accords important avec plusieurs pays et organisations internationales, parmi lesquels figurent les accords avec les pays d'Afrique dans plusieurs domaines. Cette vision donne la priorité aux pays africains à cause des potentiels économiques futurs et les richesses qu'elles disposent. L'accès à un marché gigantesque qui dépasse un milliard de consommateurs et l'adaptation des produits à ce marché oblige le Maroc à prendre des décisions commerciales comme le développement des zones de libre-échange, les zones franches d'investissement (IRES, 2016, p23).

Pour résister à la concurrence acharnée avec les fortes puissances économiques du monde, les entreprises des pays africains doivent être plus compétitives et doivent diversifier leurs produits, renforcer la qualité par innovation et formation. Le Maroc a pu entamer plusieurs domaines d'industrie automobile, d'aéronautique, d'électronique, chimique et de nouvelles technologies de l'information. C'est ce que les pays en voie de développement pourraient suivre comme modèle, le développement durable encourage le savoir-faire technique comme les énergies renouvelables, les semi-conducteurs, la biotechnologie et les domaines de télécommunications... (UN-OHRLLS, 2011, p8). Le Maroc a renforcé cette politique de diversification pour mieux investir en Afrique, surtout dans les domaines d'infrastructure, de services, banques, et mines...etc.

L'adaptation de ce système avec les défis de concurrence s'avère nécessaire pour augmenter l'offre exportable des entreprises marocaines, et attirer les investissements directs étrangers. En renforçant cette offre, cela permet au Maroc de maximiser les retombées des accords préférentiels ou de libre- échange sur l'économie nationale (IRES, 2016, p22). Le Maroc doit aussi capitaliser sur cette compétition avec ces puissances économiques du monde afin d'établir des synergies et des complémentarités qui seraient bénéfiques pour l'Afrique, c'est le cas par exemple du partenariat entre le Maroc et des pays comme l'Inde et la Chine.

L'Inde en tant que puissance économique émergente, présente aujourd'hui un modèle de coopération Sud-Sud qui prend en compte les besoins de développement de l'Afrique, ce qui corresponds avec la stratégie du Maroc qui cherche à se positionner sur le continent, en développant des partenariats solides basés sur l'investissement dans le développement humain et la sécurité alimentaire. Dans ce contexte, les deux pays ont pu conclure

plusieurs accords bilatéraux liés à divers domaines de coopération basés sur une vision distincte et harmonieuse, intégrant la dimension africaine comme une dimension fondamentale, qui permettra de renforcer le partenariat maroco-indien et de mettre en œuvre le partenariat tripartite compte tenu de l'intérêt commun en Afrique.

Depuis la visite royale à l'Inde en 2001, les relations maroco indiennes ont connu une évolution remarquable ces deux dernières décennies, cette visite a permis de renforcer la coopération bilatérale dans divers domaines économique, technologique et culturel. La seconde visite royale à l'inde à l'occasion du troisième sommet du Forum Inde-Afrique en 2015, a donné un nouveau dynamise à ces relations, en renforçant les mécanismes de coopération bilatérale par la mise en place de la commission mixte de coopération, la commission des consultations politiques, et la commission économique mixte. Les travaux de ces différentes instances sont couronnés par la signature de plus de 10 accords dans divers domaines, tel que la technologie informatique, l'enseignement, l'agriculture, le domaine de la défense, plus la coopération entre les petites et moyennes entreprises.

Le président indien, et lors de sa visite en Ouganda en 2018, a affirmé que l'Afrique fait partie des priorités de son pays, en présentant les dix principes directrices comme base de la coopération indo-africaine, on constate alors que la stratégie marocaine en Afrique se croise avec son homologue indienne, en adoptant le même discours qui se base sur les besoins d'Afrique dans le cadre de la coopération Sud-Sud, notamment l'investissement dans des projets à travers le renforcement des capacités et le transfert de l'expertise et des expériences. Cette vision stratégique commune entre les deux pays envers l'Afrique, se présente aujourd'hui comme un pont qui a pour objectif d'institutionnaliser la coopération tripartite entre le Maroc, l'Inde et l'Afrique.

2.4 Diagnostic financier et commercial :

Le diagnostic financier et commercial nous révèle la domination des relations économiques et commerciales, sur les relations du Maroc avec les pays africains est fortement remarquée. Ce constat est soutenu par la création d'un cadre juridique en vue de promouvoir les transactions commerciales avec l'extérieur, ce qui nous intéresse dans ce cas c'est l'évolution du commerce avec les pays africains. Comme d'autres pays du sud, les pays d'Afrique ont mis l'accent sur la promotion du commerce et de l'économie afin de tirer profit des avantages qu'ils possèdent. Les pays du sud ont bénéficié des investissements et d'expertise pour produire et améliorer leurs exportations, le faible coût de travail présente une opportunité importante pour le développement. L'augmentation du commerce international a des effets sur le continent africain dont les pays bénéficient d'une importante croissance due à l'intégration régionale et à l'investissement direct étranger. Elle est de l'ordre de 2.7 % en 2022 par rapport à celle de 2019 qui était de 0.1%. (Rapport OMC, 2022, p2) Les échanges sud-sud ont connu une forte augmentation les dernières décennies, la faible diminution causée par la crise financière mondiale montre

la forte résistance de l'économie africaine. La plupart des économies de l'Europe et d'Amérique et même d'Asie sont fortement touchées.

La valeur des exportations de marchandises sud-sud a augmenté pendant les deux dernières décennies, c'est un résultat des politiques adoptées pour relancer les relations entre les pays en développement, surtout après l'émergence de grands pays du sud global, tels que la Chine, l'Inde, le Brésil...etc., ces modèles économiques auront un impact sur les pays africains pour relancer leur développement.

La forte évolution des pays asiatiques a donné au commerce sud-sud une grande valeur au niveau mondial, cette concentration est due au développement technologique et à l'intégration régionale de ces pays et surtout des pays de l'ASEAN. En outre, les pays à revenu intermédiaire ne représentent qu'un pourcentage entre 3 et 5% des échanges mondiaux, tant que les pays moins avancés ne dépassent pas 1%. Selon les statistiques de l'OMC, le Maroc participe aux importations du monde par 0.25 % avec une valeur de 45 (Billions de US$) et une croissance de 7.8%.

L'important de ces valeurs c'est la forte augmentation que reflète l'intégration dans l'économie mondiale généralement et des pays du sud particulièrement, et l'impact des investissements directs étrangers qui s'orientent plus aux domaines industriels. Les accords de libre-échange signés avec plusieurs pays influent sur les échanges commerciaux et sur la balance commerciale, une révision s'avère nécessaire pour aider et encourager les entreprises nationales surtout les petites et moyennes entreprises (PME).

Finalement, et à travers le diagnostic d'investissment, on peut conclure que les pays du sud sont devenus un acteur important dans l'économie mondiale comme résultat des importants changements dans la structure commerciale internationale. L'évolution technologique de ces pays dans différents domaines, et d'échange entre différentes régions du monde au sein de l'OMC a libéré le marché international plus et a limité les politiques de protectionnisme.

Le changement de la géographie internationale de commerce a donné au pays du sud une forte intégration dans l'économie mondiale par production, négociation, ou consommation, d'où l'augmentation des échanges et des investissements (rapport UNCTAD, 2017, p7) Ces économies du sud ont résisté à la crise financière, la croissance économique a dépassé la moyenne mondiale, les pays émergents ont enregistré des augmentations importantes. Les raisons de ce nouveau dynamisme des pays sud sont l'augmentation des investissements Sud-Sud, le transfert de technologie et les relations entre les entreprises. Les flux d'investissements directs étrangers Sud-Sud ont conclu une hausse de 30% pour atteindre 837 milliards de dollars en 2021, les flux des IDE à destination de l'Afrique ont atteint 83 milliards de dollars, contre 39 milliards de dollars en 2020, soit 5,2% des IDE mondiaux, ce qui présente une légère baisse des IDE (rapport CNUCED, 2022, p5).

Les pays les moins avancés ont bénéficié d'une part importante de ces investissements en provenance d'autres pays en voie de développement. Ils ont reçu plus de 40 % de l'IDE

total réalisé par les pays en voie de développement. On remarque ainsi, que les investissements dans les secteurs d'intérêt pour les objectifs de développement durable (ODD) ont considérablement augmenté dans ces pays, cette augmentation est liée principalement à l'essor des énergies renouvelables. L'activité des investisseurs dans les autres secteurs liés aux (ODD) a enregistré une nette reprise, notamment les infrastructures (infrastructures de transport, production et distribution d'électricité et télécommunications) ; Énergies renouvelables (installations pour la production d'énergies renouvelables) ; Fourniture de services d'approvisionnement en eau et d'assainissement aux ménages et aux entreprisess ; Alimentation et Agriculture (investissements dans l'agriculture, la recherche et le développement durable) ; Santé (investissements dans les infrastructures de santé : nouveaux hôpitaux, par exemple) et l'éducation (investissements dans les infrastructures : nouveaux établissements scolaires, par exemple).

L'effet de mondialisation a influé sur les entreprises transnationales, qui intègrent progressivement les pays du sud, en s'étendant dans d'autres pays en voie de développement. Leur participation dans l'économie mondiale augmente progressivement, et de nouveaux horizons commerciaux et d'investissement s'ouvrent (UN-OHRLLS, 2011, p10). L'intégration régionale était un moteur de cette évolution inédite, elle a pu participer fortement à cette augmentation des flux d'investissements et de commerce entre les pays du sud. La contribution était principalement due aux accords commerciaux bilatéraux et régionaux (ACR) entre ces pays. La création de richesse et d'emploi et le partage de connaissances sont parmi les résultats de l'investissement.

Les investissements directs étrangers présentent un résultat et une force motrice de la mondialisation puisqu'ils créent l'emploi et permettent le transfert des technologies et participent à la croissance durable et au développement des pays du sud. L'investissement productif qui s'accompagne des clauses de partage d'expertise et du transfert des technologies, concrétisent les accords de coopération. Cette contribution est due à l'apport et au transfert du capital, et de ressources augmentant la production et l'innovation (UN-OHRLLS, 2011, p17). L'Inde et la Chine sont les principaux investisseurs en Afrique, ce qui permet le transfert technologique et financier aux pays africains dans le cadre de la coopération Sud-Sud, le Maroc adopte ce modèle pertinent pour relancer son économie et conquérir d'autres marchés africains. En effet, la Chine a investi dans le continent africain 270 milliards USD (Revue jeune Afrique, 2021, n° 01 juillet) et l'Inde 100 milliards avec un nombre de projets plus grand, dans la période 2003-2021 (Revue le Point, 2023, n° 17 juillet). La progression des pays du sud économiquement traduit un nouveau dynamisme d'échange dans le cadre de la mondialisation et du partage technologique qui fait apparaitre de nouvelles puissances économiques et pays émergents. Le Maroc en suivant ces modèles contribue à cette progression pour réaliser les objectifs de l'Union Africaine.

3- Bilan du retour du Maroc à l'enceinte continentale :

Le Maroc a accordé un intérêt particulier aux pays d'Afrique et a placé la coopération avec ces pays parmi ses priorités. Ce choix constamment affirmée a été confirmée, ancré et consolidé davantage sous le règne du roi Mohamed VI, cela ressort clairement de ses orientations en faveur du développement du continent africain, et aussi sa ferme volonté de faire évoluer les relations du royaume avec les pays du continent sur tous les plans , à travers une « …intégration politique crédible et consensuelle de l'Afrique, prenant en compte les impératifs du respect des constances nationales, de l'intégrité territoriale des États, du bon voisinage et de la sécurité collective » et en veillant à « …mobiliser les ressources et les énergies pour appuyer et consolider l'irréversibilité dans le processus de stabilisation régionale, de développement socio- économique, de démocratisation et de modernité dans le continent africain » (Discours du roi Mohammed VI, 2006).

En effet, il y a six années passées depuis que le Royaume du Maroc a regagné sa place naturelle dans l'organisation panafricaine, ce qui lui a permis de retrouver sa place naturelle dans sa famille africaine, et de se positionner en tant que véritable leader continental. Dès lors, la politique étrangère du Maroc dans le continent africain, a connu une nouvelle ère, caractérisée par une nouvelle approche, qui vise à traduire, dans les faits, les principes et les discours du royaume en matière de solidarité politique et diplomatique, tout en mettant l'accent sur les nouveaux défis d'ordre socio-économique et sécuritaire qu'affrontent différents pays africains. Dans ce contexte le Maroc a entrepris beaucoup d'initiatives et actions, pour promouvoir la coopération avec les pays africains pour la hisser au niveau d'un véritable partenariat au service du progrès du continent et du développement économique et humain tout en renforçant ses relations culturelles, politiques et économiques avec ces pays. Quel est donc le bilan qu'on peut faire de ce retour du Maroc à l'enceinte continentale.

3.1 Le Maroc : un acteur clé de la stabilité africaine :

Sur le plan politique le Maroc a beaucoup gagné en réintégrant l'instance africaine, car la politique de la chaise vide qu'il avait entrepris avait laisser les chances aux adversaires, de s'attaquer aux intérêts du royaume et à son intégrité territoriale. Depuis son retour, le royaume a renforcé sa présence au niveau du continent, étant donné que le Maroc est un point de liaison entre l'Union Africaine et l'Union Européenne, il a joué un rôle primordial dans la stabilité politique, comme l'immigration illégale, de s'impliquer dans les initiatives, portant sur la région du Sahel et du Sahara, principalement ; son implication dans la sécurité de cette région contre le terrorisme à côté d'autres pays dans le cadre du Groupe 5 (G5).

Grâce à ce dynamisme, le Maroc a pu convaincre plusieurs pays africains de l'intérieur de l'UA de sa position légitime, vis-à-vis de la question du Sahara Marocain, et de faire entendre sa voix au sein du Conseil de Paix et de Sécurité (CPS) de l'UA dont il a été élu membre en janvier 2018, pour un mandat de deux ans, au cours duquel le royaume a contribué de manière constructive, par l'amélioration des méthodes de travail et

l'instauration de bonnes pratiques. Ainsi, en février 2022, le royaume du Maroc a été élu au CPS pour un mandat de trois années. Une élection lui a permis de faire entendre sa voix, concernant son intégrité territoriale et son éminente proposition d'autonomie, présentée le 11 avril 2007 devant les Nations Unies (ONU), pour résoudre le conflit autour du Sahara marocain, comme une solution politique crédible et globale, préservant son intégrité territoriale et respectant sa souveraineté nationale. Autre aspect des avancées diplomatiques du Maroc, réside dans les ouvertures de Consulats Généraux d'un nombre important de pays africains amis, comme dans les villes de Laâyoune et Dakhla.

Aussi, la coopération Sud-Sud renforcée du Maroc, se matérialise sur le plan politique par plus de 30 visites officielles effectuées, ces dernières années, par le roi Mohammed VI dans des pays d'Afrique subsahariens. En une décennie, près de 3000 accords et conventions bilatérales, entre le Maroc et ses partenaires africains, ont été signés et sont entrés en vigueur, plus la mise en place d'une quarantaine de commissions mixtes durant la même période. Cette coopération Sud-Sud et solidaire repose sur certains principes, comme le développement durable, la valorisation des compétences humaines, le transfert de savoir-faire et de la technologie, ainsi le partage d'expertise et d'expérience.

Cette stratégie politique de partenariat Sud-Sud devrait être suivie et évaluée par les instances gouvernementales compétentes, dans le sens de sauvegarder les acquis et de renforcer le rôle politique de la diplomatie marocaine, afin de sauvegarder les intérêts supérieurs du Royaume et favoriser un grand nombre d'échanges de connaissances et de compétences grâce à des programmes, projets et initiatives, qui pourraient contribuer à résoudre des problèmes spécifiques dans les pays du Sud.

3.2 L'essor des investissements marocains : un atout pour l'Afrique

Dans le cadre de la coopération Sud-Sud, plusieurs entreprises marocaines stratégiques, se sont tournées vers l'Afrique pour contribuer au développement des secteurs économiques dans le continent africain, par conséquent le Maroc se positionne aujourd'hui comme second investisseur intra-africain, en représentant ainsi 85 % de l'ensemble de ses stocks d'investissements étrangers directs (Banque Africaine de Développement, 2021, p8), ce qui lui a permis d'être un acteur de premier plan en Afrique, et aussi un acteur clé dans l'intégration économique du continent africain, grâce à l'augmentation du volume de ses investissements dans plusieurs pays d'Afrique, principalement dans les secteurs de la banque, des télécommunications et de l'immobilier, et le secteur minier.

Rappelons que le rôle de locomotive que joue le Maroc sur le continent, est renforcé par les différents accords d'investissement signés par le Monarque marocain, et son impulsion à suivre l'évolution et le développement des projets lancés. S'ajoute à cela la canalisation des fonds d'aides internationaux, pour financer des projets d'infrastructure en Afrique et d'en confier la maîtrise d'œuvre à des entreprises marocaines, ce qui pourrait servir de point d'appui, pour une plus grande intensification des relations économiques du Maroc avec les pays du continent.

3.3 La vision sécuritaire du Maroc face aux défis africains :

S'agissant du plan sécuritaire, le Maroc veille au partage de son expérience opérationnelle développée au niveau de la région du Sahel et Sahara, dans le cadre de sa stratégie nationale de lutte contre l'extrémisme violent et le terrorisme, vu que cette partie de l'Afrique est devenue la cible prioritaire des djihadistes qui ont perpétré des attaques au Mali, au Niger, au Burkina Faso, en Côte d'Ivoire, au Nigeria et ailleurs. De ce fait, le Maroc a contribué à la consolidation de la paix dans le continent africain, à travers sa participation à plusieurs missions de maintien de la paix, au niveau du Conseil de Paix et de Sécurité (CPS) de l'UA (Agence marocaine de presse, mai 2024). Cette élection témoigne de la reconnaissance du leadership du roi Mohammed VI, par des États africains, et le rôle constructif et solidaire du Maroc en faveur de la paix, de la sécurité et de la stabilité en Afrique. De plus, le Maroc, en tant que partenaire africain est prêt à partager son expérience en matière de lutte contre le terrorisme par le biais de la CEDEAO. Par cette expérience, il peut ainsi jouer un grand rôle pour aider la CEDEAO, et s'intégrer à cette Communauté économique à l'avenir.

Il est certain, qu'avec ce retour au sein de l'UA, le Royaume, sous le leadership du roi Mohammed VI, apporte la pertinence de sa vision et la force de son modèle à cette organisation qui fait face aujourd'hui à des défis, comme la lutte contre le terrorisme dans la région du Sahel et du Sahara, la gestion des flux migratoires, la sécurité alimentaire, le développement humain et le renforcement des institutions démocratiques. Dans ce cadre, les services de sécurité marocains sont appelés à suivre cette posture africaine du Maroc dans le domaine sécuritaire et évaluer le rôle joué par le Maroc, au sein du conseil de la Paix et Sécurité.

De ce qui précède, on constate que le retour du Maroc à l'UA marque une nouvelle phase dans sa dynamique africaine. Cette réintégration la renforce en lui donnant une portée institutionnelle continentale. De même, elle est perçue par la majorité des pays africains comme une démarche logique et nécessaire au regard de l'appartenance continentale du Maroc, ainsi que son rôle actif dans l'intégration africaine.

Le Maroc regagne cette instance panafricaine dans un contexte marqué par la dynamique de réforme institutionnelle de l'UA, la mise en place de la zone de libre-échange continentale et la redynamisation du Conseil de paix et de sécurité (CPS). Or le Maroc avait bâti son modèle de développement en axant sa coopération sur les relations bilatérales avec les pays du continent, l'Europe, les États-Unis et l'Asie.

La nouvelle situation que représente le retour du Maroc à l'UA interroge néanmoins les capacités de sa politique africaine et est déterminée par deux enjeux majeurs, à savoir son apport à l'organisation panafricaine, et la question de la Communauté Économique Régionale (CER) d'appartenance : UMA, CEN- SAD, CEDEAO. De plus, ce retour met à l'épreuve, d'un point de vue institutionnel sa politique africaine et la confronte à plusieurs

défis et contraintes, dont notamment son adhésion à la réforme de l'UA et à la défense de son intégrité territoriale.

4- Conclusion

La nouvelle géopolitique africaine du Maroc témoigne de sa volonté de s'impliquer pleinement dans le développement du continent et de jouer un rôle clé dans la refonte des équilibres économiques et politiques africains. Le Maroc cherche aujourd'hui à conjuguer les héritages de ses politiques passées avec une vision innovante et ambitieuse. Ancrée dans une histoire de solidarité et de coopération, cette stratégie vise à relever les défis contemporains du continent tout en exploitant pleinement ses opportunités. Le royaume aspire à devenir un acteur incontournable dans la promotion d'un développement inclusif et durable en Afrique.

Ce repositionnement stratégique prend place dans un contexte global marqué par une concurrence géopolitique intense. L'Afrique, désormais au centre des rivalités d'influence, attire les puissances traditionnelles et émergentes. Dans ce cadre, le Maroc s'efforce non seulement de répondre à ses propres besoins économiques et politiques, mais aussi de promouvoir un modèle de coopération Sud-Sud inclusif et solidaire. À travers des investissements dans des projets novateurs, le renforcement de ses partenariats stratégiques et sa participation active aux initiatives continentales, le royaume se positionne comme un leader crédible et engagé dans la transformation du continent. La politique africaine du Maroc illustre ainsi une capacité d'adaptation remarquable, mêlant continuité historique et modernité stratégique pour répondre aux enjeux d'un continent en pleine mutation.

Néanmoins, le retour du Maroc à l'enceinte continentale met à l'épreuve, d'un point de vue institutionnel sa politique africaine et la confronte à plusieurs défis et contraintes, dont notamment son adhésion à la réforme de l'UA et à la défense de son intégrité territoriale.

Liste Bibliographique

➢ Books

1. ABOURABI, Y. (2020). La politique africaine du Maroc, identité de rôle et projection de puissance. Brill (Ed).
2. CHAOUKI Samir. (2022), Mohammed VI un roi africain: 20 ans de diplomatie marocaine en Afrique 2000-2020, Ed Orion.
3. EL HOUDAIGUI Rachid. (2003), La politique étrangère sous le règne d'Hassan II, éd. Harmattan, Paris.
4. HAFID Hicham & ECHKOUNDI Mhammed. (2019), L'Afrique est mon continent: le Maroc, acteur majeur de la coopération afro-africaine, Éd. La croisée des chemins.
5. HARAKAT Mohamed. (2022), Géopolitique et géoéconomie marocaine en Afrique, Éd. L'Harmattan.

6. HARAKAT Mohamed. (2020), La nouvelle diplomatie économique en Afrique, paradigmes et modèles, Ed l'Harmattan.
7. HARAKAT Mohamed. (2018), La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique: à l'heure de l'adhésion à la CEDEAO, Éd. REMA.
8. HARAKAT Mohamed. (2015), La diplomatie économique en Afrique, quelle gouvernance en période de crise et d'instabilité, Ed REMA.
9. IRAQI Ahmed. (2020), Géopolitique des investissements marocains en Afrique, entre intérêt économique et usage politique, Ed Harmattan.
10. LAGRINI Driss & CHOUGRANI El houcine. (2019), La diplomatie économique et le climat d'investissement, ouvrage collectif, première édition, Hanns Seidel Stiftung.

➢ Articles :

1. ABOUDDAHAB Mohammed Zakaria. (2018), La projection géopolitique africaine du Maroc à l'aune de la réintégration dans l'Union Africaine, Revue marocaine d'audit et développement, Ed n° 46
2. ABOUDDAHAB Mohammed Zakaria. (2009), Le redéploiement de la politique commerciale du Maroc: multilatéralisme et régionalisme, une décennie de réformes au Maroc (199-2009), Centre des Etudes Internationales, Ed Khartala, pp. 391-406;
3. CNUCED rapport (2010), La coopération Sud-Sud: l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement.
4. EL FELLAH Reda. (2019), Le processus d'intégration panafricain dans un contexte de forte compétition des puissances étrangères, ouvrage collectif: La diplomatie économique et le climat d'investissement, première édition, Hanns Seidel Stiftung, pp 19-26.
5. EL FELLAH Reda. (2019), Les gains diplomatiques renforcent le poids du Maroc en Afrique, magazine aujourd'hui le Maroc.
6. EL HOUDAIGUI Rachid. (2003), La politique étrangère du Maroc entre constante géopolitique et les contraintes de la mondialisation, Ed RMEI, n°11, pp. 29-48.
7. EL MOUSSAOUI El Ajlaoui. (2016), Les défis et enjeux sécuritaires dans l'espace Sahélo-Saharien, Ed Friedrich Ebert-Stiftung, pp. 4-17.
8. HARAKAT Mohamed. (2018), La nouvelle géopolitique marocaine en Afrique: quelques pistes de réflexion pour un idéal type de profondeur stratégique, Revue marocaine d'audit et développement, Ed n° 46, pp. 11-18.
9. Institut Royale des Etudes Stratégiques. (2016), Quelles perspectives de développement des relations du Maroc avec l'Afrique Australe et l'Afrique de l'Est?
10. Roland Sarton. (2014), Tendances et opportunités sur l'avancement de la coopération Sud-Sud au Maroc Etude et consultation des parties prenantes, étude publiée par le PNUD.

شروط وضوابط النشر الخاصة بمجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

1. قواعد النشر ومعايير التحكيم الأولي لقبول النشر

- يجب أن تتوفر في البحوث المقترحة الأصالة العلمية الجادة وتتسم بالعمق.
- يجب ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم إلى مجلة أخرى، أو أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية
- ألا تكون البحوث المرسلة مستلة من كتب مطبوعة، أو جزءًا من أطروحة.
- أن يرفق البحث بسيرة ذاتية مختصرة للباحث باللغة العربية واللغة الانجليزية أو الفرنسية،
- تشجع المجلة الباحثين على استعمال المعرف الدولي للباحثين ORCID مما يضمن أن يتم الاعتراف بأعمالهم بشكل صحيح، ويتم نشر معرف ORCID الخاص بالباحث مع مقالته حتى يتمكن الباحثون من الوصول إلى ملفه الشخصي على ORCID ومن هناك الانتقال إلى منشوراته الأخرى.
- تمتلك المجلة حقوق نشر المقالات المقبولة، ولا يجوز نشرها لدى جهات أخرى الا بعد الحصول على إذن رسمي منها.
- لا تنشر المقالات التي لا تتوفر على مقاييس البحث العلمي أو مقاييس المجلة.
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث المرفوضة الى أصحابها.
- تحتفظ المجلة بحقّ نشر المقالات المقبولة وفق أولوياتها وبرنامجها الخاص.
- البحوث التي تتطلب تصحيحات أو تعديلات مقترحة من قبل لجنة القراءة، تعاد الى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.
- على البحوث المقترحة أن تراعي القواعد المنهجية والعلمية المتعارف عليها.
- تخضع كل البحوث المقترحة للتحكيم العلمي من طرف لجنة القراءة وبسرية تامة، بحيث يحق للمجلة اجراء بعض التعديلات الشكلية الضرورية على البحوث المقدمة للنشر دون المساس بمضمونها.
- يُبلّغ الباحث باستلام البحث ويحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
- يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية وبموافقة هيئة التحرير على نشرها.
- يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة: شهادة نشر وهي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي وعن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع للتحكيم، ويستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
- النشر برسوم (ابتداءً من عدد مارس آذار 2025)
- للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز الدولي: ISSN 2626-093X

- لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلّة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة وأصالة المادّة العلمية وسلامة اللغة والعناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي.
- تستعمل المجلة البرامج المعتمدة من طرف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية لكشف السرقات العلمية وتحديد نسبة الاستلال، وأي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات وإجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
- تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
- تعرض المقالات إلى مدققين ومراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
- لغات المجلّة هي: العربية، الإنجليزية والفرنسية.
- في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي وجهة الإصدار باللغة الأصلية.
- ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد، إلى البريد الإلكتروني:

strategy@democraticac.de

Publication Guidelines and Preliminary evaluation criteria for Acceptance

(Journal Of Strategic and Military Studies)

- **Proposed research must have serious scientific originality and depth**
- **The The article must not have been previously published or submitted to another journal, or any other electronic or print publication platform.**
- **The submitted research should not be taken from a publication or part of a dissertation**
- **The research must be accompanied by a brief curriculum vitae (CV) of the researcher in both Arabic and English or French.**
- **The journal encourages researchers to use the ORCID (Open Researcher and Contributor ID), which ensures that their work is properly recognized. The researcher's ORCID ID is published with their article so that fellow researchers can access their ORCID profile and from there link to their other publications.**
- **The journal owns the rights to publish the accepted articles, and it is not permissible to publish them with other parties except after obtaining an official license from them**
- **Do not publish articles that are not available on the standards of scientific research or the standards of the aforementioned journal**
- **The journal is not obligated to return the rejected researches to their owners**
- **Researches that require correction or modification proposed by the reading committee are returned to their authors to make the required modifications before publishing them**
- **The proposed articles are sent to the Editorial Board for arrangement and classification, and the articles are presented to the Scientific Committee for evaluation**
- **All proposed research is subject to double scientific evaluation by the reading committee and in complete confidentiality, so that**
- **The journal has the right to make some necessary formal modifications to the research submitted for publication without prejudice to its content**

- **The researcher corrects the errors presented by the evaluations, if any, and sends them back to the journal**
- **The researcher is notified of the receipt of their research, and their work is immediately forwarded to the scientific advisory board.**
- **The authors of accepted research papers are notified of the decision of the scientific committee and the approval of the editorial board for publication.**
- **Each researcher who has published in the journal receives: a publication certificate, which is an official document issued by the Arab Democratic Center and the journal's management, certifying the publication of the peer-reviewed scientific article. The researcher receives their certificate within a maximum of one week from the date of the journal's issue.**
- **Publication is subject to fees (starting from the March 2025 issue).**
- **The journal has an exclusive electronic edition issued by the Arab Democratic Center and holds the international code: ISSN 2626-093X.**
- **No priority is given to the publication of scientific materials in the journal's issues. The primary criterion for acceptance is the quality and originality of the scientific material, the accuracy of the language, and adherence to methodological standards in scientific research.**
- **The journal uses software approved by universities and academic institutions to detect plagiarism and determine the percentage of similarity. Any report issued by the scientific committee regarding plagiarism will hold the researcher accountable, in accordance with the journal's international policies.**
- **All ideas published in the journal represent the views of their authors, and the order of published research is subject to editorial discretion.**
- **Articles are reviewed and proofread by language editors before being published in the journal's issues.**
- **The journal's languages are: Arabic, English, and French.**
- **In the case of translation, please provide a brief biography of the original author and the original publication source.****
- **Research should be sent to the journal's email address**

strategy@democraticac.de

2. كيفية إعداد البحث للنشر

§ يُكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية للبحوث باللغة العربية والإنكليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي اليها، وبريده الإلكتروني.

§ الملخص التنفيذي باللغتين العربية والإنجليزية للبحوث باللغة العربية والإنجليزية (وباللغتين العربية والفرنسية بالنسبة للبحوث باللغة الفرنسية)، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجمل قصيرة، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل اليها البحث.

§ تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشراته الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

§ كما يجب أن يكون البحث مرفوقا بقائمة بيبليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (العربية والأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

§ أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقا لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده" المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

§ تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

§ ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للآتي:

أ- إذا ا كان المرجع بحثا في دورية: اسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث واسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، اسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب اسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

§ يتراوح عدد كلمات البحث بين 2000 و7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هدا العدد من الكلمات.

§ يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

أ- نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هوSakkal Majalla

ب- حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

ج- حجم 11 عادي للجداول والأشكال، وحجم 12عادي بالنسبة للملخص و 10 عادي للهوامش.

د- نوع الخط في الأبحاث باللغة الإنجليزية والفرنسية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال، 10 عادي للملخص والهوامش.

هـ- يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

How to Prepare a Research Paper for Publication

• The research title should be written in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French), along with a brief introduction of the researcher and the academic institution they belong to, as well as their email address.

• The executive summary should be provided in both Arabic and English for research papers in Arabic and English (and in both Arabic and French for research papers in French),

followed by keywords (approximately five words). The summary should be presented in short, precise, and clear sentences, including the main research problem, the methods used to address it, and the results obtained.

- **The research problem, objectives, and significance of the study should be clearly defined. Previous studies addressing the topic of the research, including the latest publications in the field, should be mentioned. The characteristics of the research hypothesis or thesis should be outlined, along with the conceptual framework, key indicators, research methodology, and analysis of results and conclusions.**
- **The research must be accompanied by a bibliographic list that includes the most important references relied upon by the researcher. References should be listed in their original language (Arabic and foreign) if multiple sources in different languages are used.**
- **The research must adhere to the documentation specifications according to the referencing system adopted by the "Arab Democratic Center" in writing footnotes and presenting references.**
- **Superscript numbers should be used for in-text citations, and the corresponding number and reference should be listed in the references section.**
- **References are numbered sequentially in the references list, after arranging them alphabetically in the list according to the author's name, as follows:**

a) If the reference is a journal article:

Author(s) name, title of the article, journal name, volume number, issue number, page numbers, and year of publication.

b) If the reference is a book:

Author(s) name, title of the book, publisher name and country of publication, and year of publication.

c) If the reference is a master's thesis or doctoral dissertation:

Author's name, title, mention "Master's Thesis" or "Doctoral Dissertation" in italics, university name, and year.

d) If the reference is a report or statistical publication issued by an official entity:

Name of the entity, title of the report, page numbers, and year of publication.

- **The research paper should range between 2000 and 7000 words. However, the journal may, at its discretion and in exceptional cases, publish some research papers and studies that exceed this word count.**
- **The paper should be formatted on A4 size, with the font type and size as follows:**

a) For research papers in Arabic, the font type is "Sakkal Majalla".

b) Font size "16 bold" for the main title, "14 bold" for subheadings, and "14 regular" for the body text.

c) Font size "11 regular" for tables and figures, "12 regular" for the abstract, and "10 regular" for footnotes.

d) For research papers in English and French, the font type is "Times New Roman", with font size "14 bold" for the main title, "12 bold" for subheadings, "12 regular" for the body text and page numbers, "11 regular" for tables and figures, and "10 regular" for the abstract and footnotes.

e) When submitting the research material, single spacing should be used, with appropriate margins (2.5 cm) on all sides.

وتعتمد "**مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية**" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري "كل ثلاث أشهر" ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من الدول العربية، والإفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. وحيث أن "المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية" جهة إصدار "مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية"

The "Journal of Strategic and Military Studies" relies on the formal and substantive standards of internationally peer-reviewed journals in selecting the content of its issues. The journal is published quarterly (every three months) and has a specialized editorial board and an active international advisory board that oversees its operations. It adheres to an ethical charter governing publication rules and the relationship between the journal and researchers. It also follows internal regulations that organize the peer-review process and an approved list of reviewers in all specializations.

The journal's advisory board includes a large group of top academics from Arab and African countries, who are required to participate in reviewing the research papers submitted to the journal. The "Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies" is the issuing body of the "Journal of Strategic and Military Studies"

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين
Democratic Arab Center for Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany
Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tél: 0049-Code Germany
030- 54884375
030- 91499898
030- 86450098

Mobile: 00491742783717

مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. عبد القادر التايري

نائب رئيس التحرير: د. خالد شيات

مدير التحرير: دة. ليلى الرطيمات

رئيس اللجنة العلمية: د. عبد القادر التايري

العدد 27

المجلد السابع

يونيو 2025 م

البريد الالكتروني للمجلة:

strategy@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (ONLINE) 2626-093X

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والعسكرية
JSMS